

المؤسسة للتوزيع
الدفع

المستشار الدكتور
معوض عبد التواب
رئيس محكمة الاستئناف

المجلد الرابع
الجنائية



2003

مكتبة عالم الفكر والقانون للنشر والتوزيع

الموسوعة النموذجية في الدفوع

الجزء الرابع

الدفوع الجنائية

**حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
ولا يجوز طبع أى جزء من هذا المصنف
دون تصريح كتابى من المؤلف**

الموسوعة النموذجية

فى

الدفع

الجزء الرابع

الدفع الجنائية

دراسة وافية لكافة الدفع أمام القضاء الجنائى وفقا
لقانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية معلقا عليها
بأحكام النقص من سنة ١٩٣١ الى سنة ٢٠٠٢.

المستشار الدكتور

محمود عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

الطبعة الخامسة

مزيدة ومنقحة

٢٠٠٣

مكتبة عالم الفكر والقانون للنشر والتوزيع

٢٣٣٩١٩٢/ت

ص.ب. ٥٢٢ طنطا

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الخامسة

صدرت الطبعة الرابعة من هذه الموسوعة ونفذت ولقد حظيت هذه الموسوعة بإهتمام وتشجيع من كافة السادة الزملاء والمهتمين فى هذا المجال .

ولعل هذا ما حدى بى الى إصدار هذه الطبعة فى ثوبها الجديد مشتملة على أحدث قضاء النقض وحتى سنة ٢٠٠٢ ومزودة ومنقحة .

والله أسأل ان يوفقنا لما فيه الخير دائماً

المستشار الدكتور

معوض عبد التواب
رئيس محكمة الاستئناف

ملحقاً ش حسن حسيب
ت ٠٤٠/٢٢١٦٢٤٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الرابعة

صدرت الطبعة الثالثة من هذه الموسوعة ونفذت وقد حظيت
تلك الموسوعة باهتمام السادة الزملاء والمهتمين بهذا المجال .

ولعل هذا ما حدى بى إلى إصدار هذه الطبعة فى ثوبها
الجديد مشتملة على أحدث قضاء للنقض وحتى سنة ٢٠٠١ ومزودة
ومنقحة بالتطبيقات القضائية المترتبة على تعديل قانون العقوبات
والإجراءات الجنائية.

والله أسأل ان يوفقنا لما فيه الخير دائماً

المستشار الدكتور

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

طنطا ١ ش حسن حبيب

ت: ٠٤٠/٢٢١٦٢٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثالثة

صدرت الطبعة الثانية من هذه الموسوعة سنة ١٩٩٩ ونفذت ونظراً لما حظيت به من إهتمام السادة الزملاء والمهتمين بهذا المجال حرصنا في إصدارنا للطبعة الثالثة على أن تكون مشتملة على أحدث قضاء للنقض وحتى سنة ٢٠٠٠ ومزينة ومنقحة بما أدخل على قانون الإجراءات والعقوبات من تعديلات . فضلاً عما أضفناه من أجزاء أشرنا إليها في مقدمة الجزء الأول.

والله أسأل ان يوفقنا لما فيه الخير دائماً

المستشار

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

ملطفاً ش حسن حبيب

ت ٠٤٠/٢٢١٦٢٤٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى هذه الموسوعة ولاقت تشجيعاً وتقديراً
من السادة الزملاء سواء في داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها .
واليوم تصدر الطبعة الثانية من هذه الموسوعة مشتملة على
أحدث قضاء للنقض وحتى سنة ١٩٩٩ ومزينة ومنقحة .

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائماً

المستشار

م عوض عبد التواب
رئيس محكمة الاستئناف

طعنا ١ ش حسن حبيب
ت ٠٤٠/٣٣١٦٧٤٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم
تقديم الطبعة الأولى

صدرت لنا نظرية الدفوع وبعد أن اكتملت هذه النظرية
ياصدرنا للدفوع الجنائية حرصنا على إصدار الموسوعة النموذجية
للدفوع تشتمل بين دفتيها على كافة الدفوع سواء الدفوع المدنية
والتجارية أو الإدارية أو الجنائية أو الشرعية .

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائماً

المستشار

معوض عبد التواب
رئيس محكمة الاستئناف

مقطا ش حسن جسيب
ت ٤٠/٢٢١٦٢٤٥

باب تمهيدى

ماهية الدفوع الجنائية وتقسيماتها

ماهية الدفع:

لم يبين المشرع سواء فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات الجنائية ماهية الدفع . على ان الدفع فى قانون المرافعات بمعناه العام يطلق على جميع الوسائل التى يجوز للخصم ان يستعين بها للاجابة على دعوى خصمه بقصد تفادى الحكم بخصمه بما يدعيه .^(١)

ويشير الاستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا الى ان الدفع بمعناه الخاص فى اصطلاح قانون المرافعات يطلق على الوسائل التى يستعين بها الخصم ويظمن بمقتضاها فى صحة اجراءات الخصومة دون ان يتعرض لأصل الحق الذى يزعمه خصمه فيتفادى بها مؤقتاً الحكم عليه بمطلوب خصمه .

وذلك كان يجب المدعى عليه بأن الدعوى رفعت باجراء باطل أو الى محكمة غير مختصة .

وسائل الدفاع تلك تعرف بالدفوع الشكلية .

وقد أشار اليها قانون المرافعات السابق بعبارة الدفوع الجائز ابدالها قبل التعرض لموضوع الدعوى وسميت فى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالدفوع المتعلقة بالاجراءات أما وسائل الدفاع المتعلقة بأصل الحق أى التى

(١) راجع نظرية الدفوع فى قانون المرافعات الطبعة الثانية للدكتور / أحمد أبو الوفا ص ١١ وما بعدها .

توجه الى ذات الحق المدعى به كأن ينكر على المدعى وجود الحق فتسمى بالدفع الموضوعية أما وسائل الدفاع التي ينكر بها الخصم سلطة خصمه في استعمال . الدعوى كأن يزعم مثلاً انتفاء صفة الخصم أو سبق صدور حكم في الموضوع فتعرف بالدفع بعدم القبول هذا عن تعريف الدفع في قانون المرافعات .

أما عن تعريف الدفع في قانون الاجراءات الجنائية .

فلم يرد ايضاً تعريفه للدفع وعلى هذا فقد اختلف الفقهاء في تعريف الدفع فهناك جانب من الفقه يذهب الى ان الدفع يقصد به أوجه الدفاع الموضوعية أو القانونية التي يثيرها الخصم لتحقيق غايته من الخصومة في الدعوى الجنائية^(١) بينما يذهب جانب آخر ان الدفع هو ما انصب على اوجه الدفاع القانونية التي يديرها أحد الخصوم .

أنواع الدفع :

من الممكن ان تقسم الدفع الى تقسيمات عدة وذلك من حيث الوجه التي ينظر اليها .

أولاً : تقسيم الدفع من حيث القانون الذي يحكمها :

يمكن تقسيم الدفع من حيث القانون الذي يحكمها الى دفع تتعلق بقانون العقوبات واخرى تتعلق بقانون الاجراءات الجنائية .

(١) الدكتور دعوف عبيد ضوابط تسبب الاحكام الجنائية ص ١٦٣ ، الدكتور حسنى الجندى وسائل الدفاع امام القضاء الجنائي ص ١٦ .

أ - الدفوع المتعلقة بقانون العقوبات :

وهي تلك الدفوع التي ترد على تطبيق قانون العقوبات سواء من حيث أركان الجريمة وعناصرها ومدى توالم أحد أسباب الإباحة أو وجود مانع من موانع المسؤولية الجنائية .

ب - الدفوع المتعلقة بقانون الإجراءات الجنائية :

هي تلك الدفوع التي ترد على تطبيق قواعد قانون الإجراءات الجنائية وهي تختلف حسب المرحلة التي تمر بها الخصومة الجنائية ^(١) فهي تختلف في مرحلة الاستدلالات عنها في مرحلة التحقيق الابتدائي عنها في مرحلة المحاكمة .

ثانياً : تقسيم الدفوع من حيث طبيعتها :-

تنقسم الدفوع من حيث طبيعتها الى نوعين :

أ - الدفوع الموضوعية .

ب - الدفوع الشكلية .

ثالثاً : تقسيم الدفوع من حيث الأهمية تنقسم الى قسمين :

أ - الدفوع الجوهرية .

ب - الدفوع غير الجوهرية .

والقصد بالدفوع الجوهرية : هي الدفوع التي تؤثر في الدعوى الجنائية ويترتب على الأخذ بها هدم التهمة المسندة الى المتهم .

(١) وسائل الدفاع امام القضاء الجنائي المذكور / حسنى الجندي ص ٣٢ وما بعدها .

ويترتب على ان الدفع جوهرياً نتائج هامة :

١ - يتعين ان يتمسك به أو يدفع به كل صاحب مصلحة فيه وعلى هذا فلا يقبل الدفع الجوهري من غير ذى مصلحة .

٢ - يتعين على المحكمة ان تعرض له وان تمحصه وان تقسطه حقه واذا اغفلته المحكمة كان حكمها معيباً بالقصور في السبب .

اما الدفع غير الجوهري هو الدفع الذى لا يؤثر فى الدعوى الجنائية ولا يستلزم رداً خاصاً .

رابعاً : تقسيم الدفوع من حيث الهدف منها :

تنقسم الدفوع من حيث الهدف منها الى دفوع تتعلق بالنظام العام وأخرى تتعلق بمصلحة الخصوم .

الدفوع المتعلقة بالنظام العام هى الدفوع المتصلة بشروط قبول الدعوى الجنائية والاختصاص بنظرها وعلائية الجلسات واجراءات اصدار الاحكام الجنائية (١) .

اما الدفوع المتعلقة بمصلحة الخصوم هى الخاصة بضمانات الدفاع ونعرض للدفوع فى الأقسام الثلاث الآتية :

القسم الأول : الدفوع المستندة الى قانون الاجراءات .

القسم الثانى : الدفوع المستندة الى قانون العقوبات .

القسم الثالث : الدفوع المتعلقة بالاثبات .

(١) راجع وسائل الدفاع امام القضاء الجنائى المرجع السابق ص ٧٠ .

القسم الأول
الدفع المستندة الى قانون
الاجراءات الجنائية

القسم الأول

اللطوع المستندة الى

قانون الاجراءات الجنائية

الباب الأول

الدفع بعدم الاختصاص المكانى

النص فى قانون الاجراءات الجنائية:

مادة ٢١٧- يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم ، أو الذى يقبض عليه فيه .

مادة ٢١٨- فى حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت فى كل محل يقع فيه عمل من أعمال البدء فى التنفيذ ، وفى الجرائم المستمرة يعتبر مكاناً للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار .

وفى جرائم الاعتياد والجرائم المتتابة يعتبر مكاناً للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الداخلة فيها .

تطبيقات قضائية:

يتحدد الاختصاص فى المواد الجنائية اما بمكان وقوع الجريمة أو باخل الذى يقيم فيه المتهم . فاذا رفعت الدعوى العمومية عن جريمة وقعت فى

مكان يدخل فى دائرة اختصاص محكمة ما الى محكمة اخرى يدخل فى اختصاصها اخل الذى يقيم فيه المتهم المرفوعة عليه الدعوى فلا يؤثر فى اختصاص هذه المحكمة ان يكون هذا المتهم شريكاً فى الجريمة لفاعل أصلى لاتصح قانوناً محاكمته أمامها ما دامت الدعوى لم ترفع الا عليه .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/٣/٢٠)

اختصاص المحكمة التى وقع بدائلتها فعل الاختلاس بمحاكمة المتهم بخيانة الأمانة .

إذا كانت الواقعة التى أدين المتهم فيها هى اختلاس مال تسلمه فان طعنه بأن المحكمة التى حصل التسليم فى دائلتها هى المختصة لا أساس له فى القانون ، لأن فعل الاختلاس قد يقع فى دائرة محكمة أخرى ، وما دامت المحكمة التى فصلت فى الدعوى قد اعتبرت انه وقع فى دائلتها فلا يصح النعى عليها بأن الاختصاص كان لغيرها .

(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/١/١١)^(١)

الاختلاس فى جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الخائن حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . ولما كان الاختصاص يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه وفقاً لما جرى به نص المادة ٢١٧ إجراءات . وكان المتهم قد احتجز لنفسه وهو بالاسكندرية جزءاً من المبلغ المسلم اليه على سبيل الوكالة بنية تملكه وبعث بباقي المبلغ الى المرسل اليه بالقاهرة فان جريمة التهديد تكون قد وقعت منه بالاسكندرية وتكون محكمة الاسكندرية - التى يقيم المتهم بدائلتها - والتى

(١) راجع فى هذا الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن الفكهاى وعبد النعم حسنى ص

وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده هي المختصة محلياً بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ من ٧ ص ٦٥٤)

اذا كان المتهم قد دل حين احتجز نقوداً وهو بالاسكندرية بنية تملكها فان جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، ويعتقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقاً لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٦٥٤)

اذا كان الثابت من الحكم ان احرار المتهمين للمخدرات بدأ بدائرة مديرية الشرقية - قبل ان يهربا بالسيارة التي كانا يركبونها الى حدود مديرية الدقهلية - فان محكمة جنابات الزقازيق تكون مختصة بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ من ١٠ ص ١٠٠٤)

تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات - أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية ما دام الشيك لم يسلم بعد الى المستفيد - فاذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمةها ، ولم يكن للمتهم محل اقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فان الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه

بدانيتها قد بنى على خطأ فى تأويل القانون امتد أثره الى الدفع والى الموضوع - حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٨١١)

نصت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه . وهذه الاماكن قسائم متساوية فى القانون لا تفاضل بينهما .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٦ م ١٧ ص ٥٧٨)

من المقرر انه اذا وقعت أفعال السرقة المسندة الى المتهم فى دائرة أكثر من محكمة فان الاختصاص فى هذه الحالة يكون معقوداً لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٦ م ١٧ ص ٨٢٧)^(١)

متى كانت الطاعة لم تدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم خالية مما يبنى هذا الاختصاص ويظهر ما تدعيه الطاعة ، بل كانت شهادة المظنون ضده فى محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة مثبتة له ، فانه لا يجوز للطاعة ان تشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها ، ولا يغير من ذلك ما ورد فى الحكم مما يشير الى تحرير الشيك فى القاهرة دون الاسكندرية ، لانه انما

(١) المرجع السابق ص ٣٧ وما بعدها . .

كان في سياق اثبات دفاع الطاعة وتفنيده لا في مقام تحديد المكان الذي وقعت فيه الجريمة .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٢٧)

قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانياً بنظر الدعوى ، لا يكسب غيرها من احكام الاختصاص بنظرها ، الا اذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التي استنها الشارع في تحديد الاختصاص المكاني حسبما ورد به النص في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لان حجة الحكم لا ترد الا على ما فصل فيه فصلاً لازماً ، واللزوم حاصل في نفي الاختصاص لا في اسيائه .

(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٥٠٤)

جرى نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه التهم أو يقبض عليه فيه ، وهذه الاماكن قسائم متساوية في القانون ولا تفاضل بينها ، ومن ثم فان ما ساقه الحكم من ضبط الطاعن ببندر دمياط كاف وحده لحمل قضائه للرد على الدفع بعدم اختصاص محكمة دمياط بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٠٧)

جرى نص المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكاناً باحداها ، وكانت جريمة اثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة مرتبطة بجريمة اخفاء هذه السيارة التي سُرقت من دائرة اختصاص المحكمة

التي احيلت اليها الدعوى وطبقت في شأن الجرمين حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فان الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى مكاناً بالجرمة الثانية - جريمة اثبات البيان غير الصحيح - التي دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥ من ٢٣ ص ٢٦٢)

تنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه التهم أو الذي يقبض عليه فيه ؛ وهذه الاماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المزيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد دلل بأدلة - لا يجادل الطاعن في ان لها معنيها في الأوراق - على انه أى الطاعن يقيم بدائرة محكمة الجمالية وخلص الى اختصاص تلك المحكمة محلها بنظر الدعوى فان النعي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير مفيد .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ ص ٢٤٢)

لما كان البين من مطالعة محاضر الجلسات أمام درجتى التقاضى ان الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة المكاني بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم الابتدائي المعدل والمزيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلت بما يظهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة أول درجة مكانياً بنظر الدعوى فانه لا يجوز للطاعن ان يشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ من ٢٧ ص ٤٣٦)

ضباط الشرطة من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم .
المادة ٢٣ اجراءات معدلة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ القضاء بالبراءة على
سند من بطلان التفتيش

ثبوت ان ضابط المباحث الذي قام بالضبط والتفتيش في دائرة
اختصاصه قد استعان ببعض زملائه من مأموري الضبط القضائي وبعض رجال
الشرطة السريين في ذلك . وتم ضبط الجريمة تحت اشرافه صحيح
مخالفة ذلك . عيب

(الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٢ م ٣١ ص ١٨٦)

اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون
ليها وظائفهم المادة ٢٣ اجراءات خروجهم عن دائرة اختصاصهم أثره
اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار اليهم في المادة ٣٨ اجراءات
تجاوز مأمور الضبط القضائي لاختصاصه المكاني الا لضرورة غير
جائز

(الطعن رقم ٤٤٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٨٢ م ٥٢ ص ٢٥٨)

صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص لمأمور الضبط القضائي
المتدرب لاجرائه تنفيذه عليه . اينما وجده . شرط ذلك ؟

اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون
ليها وظائفهم . أثر ذلك ؟

مجاوزة مأمور الضبط القضائي حدود اختصاصه المكاني نظروف
اضطرارية مفاجئة . لا عيب .

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٢ م ١٤٨ ص ٧١٦)

قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف فى الجنايات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، قرار تنظيمى . لم يسلب النيابة العامة اختصاصها العام

صدور اذن التفتيش من عضو النيابة العامة فى نطاق اختصاصه المكافئ فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون المذكور . لا بطلان .

(الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٨٣ س ٣٤ ص ٩٥)

اثارة امر انحصار اختصاص الضابط المحلى عن الامتداد الى مكان لأول مرة امام محكمة النقض . غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٣ س ٣٤ ص ٧٥٩)

الاختصاص باصدار اذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو اقامة المتهم أو بالمكان الذى يضبط فيه . المادة ٢١٧ اجراءات .

(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٣ س ٣٤ ص ٧٥٩)

النيابة العامة هى المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية . النائب العام هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة اشتمالها على سلطة التحقيق والاثهام انبساطها على اقليم الجمهورية برمتها . وعلى جميع ما يقع فيه من جرائم أيا كانت . له مباشرة اختصاصه بنفسه أو ان يكل . فيما عدا الاختصاصات التى نيطة به على سبيل الانفراد . الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانوناً معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة القضائية والادارية على اعضاء النيابة .

لنائب العام الحق في نذب احد اعضاء النيابة العامة ممن يعملون في
أية نيابة سواء كانت مخصصة في نوع معين من الجرائم أو جزئية أو كلية أو
باحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو اجراء أى عمل قضائى مما
يدخل فى ولايته ولو لم يكن داخلاً بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى
فى اختصاص ذلك العضو . بشرط الا تزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق أو
العمل المتوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر .

(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧ من ٣٦ ص ٧١٦)

قرار وزير العدل بانشاء نيابة مخدرات الاسكندرية تنظيمى . لايسلب
النيابات العادية اختصاصها العام .

(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٥ من ٣٧ ص ٦٦)

للمحامى العام محكمة الاستئناف فى دائرة اختصاصه المحلى . كافة
اختصاصات النائب العام . المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية .

لرؤساء نيابة الاستئناف ما للمحامى العام فى القيام بأعمال الاتهام
والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الاستئناف . أساس
ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٥ من ٣٧ ص ٢٤)

عدم ايجاب القانون . ذكر الاختصاص المكانى . مقروناً باسم وكيل
النيابة مصدر الأذن بالتفتيش .

(الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٢ من ٣٧ ص ٢٦٨)

قضاء المحكمة فى المعارضة بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى

وبالحالتين الى المحكمة المختصة استطواؤه على الغاء الحكم المعارض فيه مما
يوجب على المحكمة ابطال افعالها اعادة محاكمة الطاعن من جديد مخالفة
ذلك خطأ في القانون

(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٤٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٠ ص ٣٧ من ٤٤٢)

الأماكن التي يتعين بها الاختصاص قسائم متساوية المادة ٢١٧
اجراءات

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد مكان وقوعها هو الذي حصل
تسليم الشيك للمستفيد فيه

(الطعن رقم ٦٢٠٨ لسنة ٥٤٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٠ ص ٣٧ من ٤٧٤)

بيان اختصاص وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش غير لازم
كفاية ذكر صفته ملحقة باسمه

(الطعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٦٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨ ص ٣٧ من ١٠٨٥)

اختصاص وكلاء النيابة الكلية باعمال التحقيق في جميع الحوادث التي
تقع في دائرة النيابة الكلية التي يتبعونها

الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة
الجزئية لا يستوجب ردأً خاصاً ما دام صدر صحيحاً مطابقاً للقانون

(الطعن رقم ٥٨٥٤ لسنة ٥٦٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ ص ٣٨ من ١٢٦)

تعيين الاختصاص المحلى بمكان وقوع الجريمة أو اقامة المتهم أو القبض
عليه المادة ٢١٧ اجراءات

(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ ص ٣٨ من ٣٣٤)

مجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع العلم بانه بغير مقابل وفاء
للسحب تتم به جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . علة ذلك ؟
تحرير الشيك وتوقيعه من الاعمال التحضيرية التي لا يصح بناء
الاختصاص اعلى بنظر الجريمة عليها . مخالفة ذلك خطأ فى القانون .
ضرورة وقوف المحكمة على مكان اعطاء الشيك . مخالفة ذلك .
قصور .

(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ من ٣٨ ص ٣٣٤)
الاختصاص فى المسائل الجنائية . يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة
أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه . هذه الاماكن قسائم
متساوية لا تفاضل بينها .
القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية كلها من النظام العام .
الدفع بعدم الاختصاص اعلى يجوز اثره لأول مرة أمام محكمة
النقض . شرط ذلك ؟

مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً .
(الطعن رقم ٤٠٥٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ من ٣٨ ص ٥١٠)
سريان احكام قانون العقوبات المصرى على كل من يرتكب فى القطر
المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

مكان ارتكاب الجريمة هو الذى يتحقق فيه الركن المادى أو جزء منه .
قيامه على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما . مؤدى ذلك ؟
(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ من ٣٨ ص ٥٣٠)

للمحامي العام محكمة الاستئناف فى دائرة اختصاصه كافة اختصاصات
النائب العام . المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية .

(الطعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١ ص ٣٨ ص ٩١٣)

عدم ايجاب ذكر الاختصاص المكنى والوظيفى لوكيل النيابة مصدر
اذن التفتيش . شروط صحة اذن التفتيش الذى تجر به النيابة العامة أو تأذن
فى اجرائه فى مسكن أو شخص المتهم ؟

(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١ ص ٣٨ ص ٩٣٥)

مناط انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى فى الجرح التى تقع فى الخارج
محكمة عابدين الا يكون لتركيبها محل اقامة فى مصر والا يضبط فيها خارج
نطاق دائرة اختصاص هذه المحكمة م ٢١٩ اجراءات .

قواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية من النظام العام فصل المحكمة فى
الدعوى دون التعرض للدفع بعدم اختصاصها مكانياً . قصور .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦ ص ٣٨ ص ١٠٩٠)

الاماكن التى يتعين بها الاختصاص . قسائم متساوية . المادة ٢١٧
اجراءات جنائية . القضاء بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى رغم
وقوع الجريمة بدائرة اختصاصها محلياً . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦ لم ينشر بعد)

إختصاص محكمة أمن الدولة العليا العادية المشكلة وفقاً للقانون رقم
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ولائياً دون غيرها بنظر جريمة الرشوة . أساس ذلك ؟

تسليم الطاعن بأن الدعوى أحيلت الى المحكمة المختصة ولائيا بنظرها وصدر
الحكم فيها من هذه المحكمة بالفعل . عنوانه محضر جلسة المحكمة وورقة
الحكم باسم محكمة جنايات أمن الدولة العليا و طوارئ . خطأ مادي
تداركته بما يفيد حذف كلمة و طوارئ .

المبرة . ماهية الحكم بحقيقة الواقع .

(الطعن رقم ٩٩٦٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٩٤ لم ينشر بعد)

قرار محكمة الجنايات باستبعاد الدعوى من الرول وإعادتها الى النيابة
العامة لإتخاذ شئونها يلتقى فى النتيجة مع الحكم بعدم إختصاصها بنظرها .

(الطعن رقم ٣٠١٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢ / ٢ / ١٩٩٧ لم ينشر بعد)

الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات لكون الطاعن حدثا تعلقه بالنظام العام
مؤدى ذلك : حكمة النقض القضاء فى هذا الدفع من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم
أساس ذلك وشرطه ؟

خلو مدونات الحكم مما ينتفى به موجب اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة
الطاعن وثبوت تجاوزه الثمانية عشر عاما وقت مقارفته الجريمة اعتباره صادرا من
محكمة مختصة .

(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٩٧ لم ينشر بعد)

الباب الثانى

الدفع المتعلقة بانقضاء الدعوى الجنائية

الدعوى الجنائية تنقضى بوفاة المتهم أو بمضى المدة أو بالحكم الجنائى النهائى كما تنقضى فى الجنب التى يستلزم فيها القانون شكوى أو طلب بأسباب خاصة بها .

ونعرض لكل منها فى الفصول التالية :

الفصل الأول

انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم

النص القانونى :

نصت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالى :

مادة ١٤ - تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

تطبيقات قضائية :

إذا كان الطاعن قد توفى بعد تقريره الطعن تعين الحكم بانقضاء

الدعوى العمومية بالنسبة اليه لوفاته .

(الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠٠٢ - جلسة ١٠ / ٩ / ١٩٥٠)

من حيث انه يبين من الأوراق انه من بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وايداع أسبابه في الميعاد ، توفي الطاعن اُحكوم عليه وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاء المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى » فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاء الطاعن .

(الطعن ٨٨٧ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ ص ٢٧ ص ١٠١٠)

ان المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على انه « واذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها . ومفاد ذلك انه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الاسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه . فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها اذا كانت مرفوعة اليها . لما كان ذلك ، وكانت وفاة احد طرفي الخصومة بعد ان تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية - وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الاسباب في الميعاد القانوني . كما هو الحال في الطعن الحالي - ومن ثم فلا محل لاعلان ورثة الطاعن .

(نقض ١٩٧٧/٦/٥ مج س ٢٨ ص ٦٦٦)

وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائياً واكتسابه قوة الشيء
الحكوم فيه بعدم تقريره بالظعن في الميعاد أو عدم تقديمه أسباب الظعن في
الميعاد على الوجه الذي رسمه القانون لا يمنع من الحكم بعدم قبول الظعن
شكلاً لأن حجية الحكم الذي صار نهائياً في حق المحكوم عليه أثناء لا يمكن
ان يتأثر بوفاته .

(١٠ / ٤ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٠ ص ٤٨١)

مضاد نص المادة ٢٥٩ اجراءات جنائية أنه اذا انقضت الدعوى
الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ،
لا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية نظرها اذا
كانت مرفوعة اليها .

(٥ / ٦ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤١ ص ٦٦٦)

وفاة الطاعن بعد التقرير بالظعن بالنقض وايداع أسبابه في الميعاد .
وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

(الظعن رقم ٤٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ١٠٩٧)

انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير
الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية .

وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على
حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

متى تعتبر الدعوى مهياً للحكم امام محكمة النقض ؟

(الظعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٥ / ٨ / ١٩٨١ س ٣٢ ص ٥٣٧)

وفاة الطاعن بعد التقرير بالظعن وايداع الأسباب فى الميعاد . وجوب
النقض بانقضاء الدعوى الجنائية

(الظعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ من ٣٢ ص ٥٣٧)
الحكم غيابياً - خطأ - بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لا يضربه
. أثر ذلك ؟

جواز الظعن فيه بالنقض من النيابة العامة .

(الظعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٨ من ٣٢ ص ١٠٦٠)
انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له فى سير الدعوى
المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية .

وفاة أحد الخصوم لا يمنع من القضاء فى الدعوى المدنية التابعة على
حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها
متى تعبر الدعوى مهياة للحكم امام محكمة النقض ؟

(الظعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ من ٣٤ ص ٥٨٦)
الحكم خطأ بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم رغم انه على قيد
الحياة . مجرد خطأ ماذى من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه بالرجوع الى
الحكمة التى أصدرته لتدارك هذا الخطأ . أساس ذلك ؟

(الظعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤ من ٣٧ ص ٥١٦)

ومن حيث انه يبين من الأوراق انه بعد التقرير بالظعن بطريق
النقض وايداع أسبابه فى الميعاد قد توفى الطاعن المحكوم عليه بتاريخ

٢ أكتوبر سنة ١٩٨٩ - كالتاب من شهادة الوفاة المرفقة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم » ، فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)^(١)

تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن رغم تقريره بطريق النقض وايداع اسبابه فى الميعاد .

ومن حيث انه يبين من الأوراق انه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وايداع اسبابه فى الميعاد - توفي الطاعن اذ حكم عليه بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٨٧ وقد ثبت ذلك من شهادة الوفاة المرفقة .

لما كان ذلك ، فانه يتعين على المحكمة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)^(٢)

الحكم خطأ بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم رغم انه على قيد الحياة . مجرد خطأ ماذى من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه بالرجوع اليها لتداركه . الطعن عليه أمام محكمة النقض لتصحح ذلك الخطأ . غير جائز . أساس ذلك وعلة ؟ .

(الطعن رقم ٦٠٣٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٥/٢/٧ لم ينشر بعد)

(٢ ، ١) ملحق الموسوعة الذهبية للأستاذ حسن الفكهاى ج ٧ ص ٢٥٤ .

الفصل الثاني

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسابقة الفصل فيها

النص القانوني:

يجرى نص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية.

(مادة ٤٥٤ - تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه ، بصدر حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالادانة .

واذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالظن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون .

تطبيقات قضائية:

متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن احكمه قضت بادانته دون ان تعرض فى حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفصل فيه فان حكمها يكون معيباً واجبا نقضه .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ ص ٨ من ٦٩٥)

متى تبين انه فقدت ورقة من نسخة الحكم الاصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فان مثله لا تنقضى به الدعوى الجنائية والا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه

لم تستند اذ ان فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يسعى من حيث الأثر بفقدتها كاملة .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٨١)

اذا فقدت نسخة الحكم الأصلية وكانت الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، فانه يتعين عملاً بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقضى باعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٨١)

اذا قرر الحكم المستأنف ان العبرة فى حجية الحكم بمنطوقه لا باسبابه وانه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت فى حكمها الذى قبلت فيه المعارضة شكلاً مجرد الاشارة فى الاسباب الى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فان هذا التقرير يكون صحيحاً فى الواقع سديداً فى القانون .

(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٢٧)

اصدار المحكمة حكمها فى الدعوى - أثره - زوال ولايتها فيها فلا تملك تعديل الحكم أو تصحيحه فيما عدا الحالات المبينة بالمواد ٣٣٧ اجراءات و ٣٦٧ و ٣٦٨ مرافعات وحالة الحكم الغيابى .

من المقرر انه متى أصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى فانها لا تملك تعديله أو تصحيحه لزوال ولايتها فى الدعوى ، وذلك فى غير الحالات

المبينة بالمواد ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون المرافعات ولقى غير حالة الحكم الغيابي .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٣ من ١٠ ص ٣٣٧)

سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان قاصرة على حكم محكمة أول درجة - عدم امتدادها الى الحكم الذى تصدره هي لمساس ذلك بحجية الأحكام .

سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز ان تمتد الى الحكم الذى تصدره هي لما ينطوى عليه هذا من الفتات على حجية الاحكام .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٣ من ١٠ ص ٣٣٧)

قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات واحكام المجالس العسكرية - تبين ما للاحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الاحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما اشارت اليه المذكرة الايضاحية - ما اقامة من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبارة التى اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا بعدم الاشارة الى مواد الاحكام العسكرية التى تشرك المحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما ان عنوان القانون ليس له قوة نفيه الصريح وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص . وثانيهما ان اختصاص المحاكم العادية بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها

فى قانون العقوبات ، والتى ينص عليها كذلك قانون الاحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الافراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، ويبنى على ذلك ان يكون اختصاص الاحكام العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت اليها الدعوى بالطريق القانونى - الا انه متى باشرت الاحكام العسكرية اجراءات الاحكامه واصدرت حكمها واصبح هذا الحكم نهائياً ، فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً باصداره يجوز قوة الشئ المقضى فى نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد امام جهة قضائية اخرى . ذلك بان الازدواج فى المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد امر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة، اذ من القواعد المقررة انه لا يصح ان يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز ان ترفع الدعوى امام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح باباً لتناقض الاحكام ، فضلاً عن تجلدد الخصومة مما يتزع عن الاحكام ما ينبغى لها من الثبات والاستقرار .

(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ م ١١ ص ٥٦٧)

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - من النظام العام - تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - شرط ذلك .

من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وان كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا انه يشترط لقبوله ان تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ م ١٣ ص ٥٤٢)

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لا يجوز اثارة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي .

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٦ م ١٧ ص ٤٣٠)
سبق صدور أمر حفظ - مؤدى ذلك .

من المقرر ان الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النجاة هو من قبل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل ان يكون له محل يجب ان تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ . ولما كان الثابت من الأوراق ان النجاة العامة بعد ان باشرت التحقيق الابتدائي رأت استبعاد شبهة جنابة الرشوة واقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصفه مرتكباً لجنحة النصب ، ولما كان لكل من واقعي الرشوة والنصب ذاتية خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل ، فلا يكون لهذا الدفع محل .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٩ م ١٨ ص ٤٦)

من المقرر في قضاء النقض ان احكام البراءة لا تعبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة الى اذكروم عليهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً .

(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١ م ١٨ ص ١٣٧)

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - نظام عام .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق - بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى .

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٠/٩/١٩٦٧ س ١٨ من ٩٥٥)
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - تعلقه بالنظام العام - شرط اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام ويجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق - بغير حاجة الى تحقيق موضوعى .

(الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣/٢٤/١٩٦٩ س ٢٠ من ٣٧٧)
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - من الدفع الجوهرية - عدم ايراده أو الرد عليه - قصور .

متى كان الثابت بحضور جلسة احكامه ان المطعون ضده دفع بأنه « حكم عليه بالغرامة فى قضية أخرى ، وهو ما يحمل على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، ولما كانت النيابة الطاعنة أثارت وأقرت فى طعنها بأنه سبق الحكم على المطعون ضده عن ذات الوقائع وسدد الغرامة

المقضى عليه بها وأصبح الحكم فيها نهائياً من قبل الفصل فى هذه الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده دون أن يفتن الى هذا الدفع فلم يورده أو يعن بالرد عليه على الرغم من انه دفع جوهرى قد يبنى عليه - لو صح - تغير وجه رأى فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٩ م ٢٠ ص ٣٧٧)

تعلق الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنظام العام - جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - شرط ذلك ؟

من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٧١ م ٢٢ ص ٥٤٩)

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام - قصور الحكم فى ايراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة - وجوب نقض الحكم والاحالة .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام ويجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى واذا كان البين مما جرى به

منطوق الحكم ان الطاعن قد اقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه ان تعرض له المحكمة في مدونات حكمها لتقسطه حقه ايراداً له ورداً عليه ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيباً بالقصور الامر الذى يمجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ويعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ س ٢٣ ص ٦٢٧)

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - من النظام العام - جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض - شرط ذلك .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، او كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق ، بغير حاجة الى تحقيق موضوعى .

(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ص ١٠٨)

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام - جواز اثارته لأول مرة امام النقض - ما دامت مدونات الحكم ترشح له .

من المقرر ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ص ٥٣٨)

دعوى جنائية - دفع بعدم القبول أو عدم جواز نظر الدعوى

لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة - دفع بقوة الشيء
المحكوم فيه - شرط ذلك .

ان الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها - لسبق
صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم
فيه ، ولأجل ان يكون له محل يجب ان تكون الواقعة المطلوب محاكمة
المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ ، وكان يبين من
المفردات ان النيابة العامة بعد ان باشرت التحقيق الابتدائي رأت استبعاد
شبهة جريمة السرقة وأقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعنين بوصفهما مرتكبين
- لجريمة احداث العاهة ، واذا كانت لكل من واقعتى السرقة والضرب
احدثت عامة مستديرة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي
يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل ، فلا يكون لهذا الدفع محل
ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون اذ قضى برفضه .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ م ٢٤ من ١١٥٠)

حظر محاكمة الشخص عن الفعل الواحد أكثر من مرة -
الدفع بعدم جواز المحاكمة - طبيعته - أحكامه .

تنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية على ان :

« تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة
اليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالادانة واذا صدر حكم فى موضوع
الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق
المقررة فى القانون ، ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته
مرتين لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف
القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما ان تقدير قيام الارتباط

بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه يتعين أن يكون ما ارتأته من ذلك سائغاً في حد ذاته - لما كان ذلك . وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - المشار من المحكوم عليه بقولها باستقلال كل من سندی الدعويين عن الآخر دون أن يبين من الوقائع التي أوردتها ما إذا كان المبلغان المشتبان بالسندين قد سلما الى المحكوم عليه فسي الوقت نفسه والمكان ذاته . أم لا وظروف هذا التسليم وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائياً وبذلك جاء الحكم مشوباً بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤيدة الى قبول الدفع أو رفضه ، يتسع له وجه الطعن ، بما يعجز هذه احكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون - ابتغاء الوقوف على وحدة الفصل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الفرض والارتباط - الامر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٩٦)

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - مدى
تعلقه بالنظام العام .

من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقاً بالنظام العام فيجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض الا ان قبوله مشروط بان تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤيدة الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٤٨)

رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون
استظهار ما اذا كانت استمراراً لذات الافعال - قصور .

لما كان قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل
فيها لجرد اختلاف الاعمال التي كانت موضوع الدعوى رقم ٢١٢ لسنة
١٩٧٤ بلدية عابدين عن الاعمال موضوع الدعوى المطروحة دون ان يعنى
باستظهار ما اذا كانت التشطيبات موضوع الدعوى الحالية قد أجريت في
ذات المباني التي حررت بشأنها القضية رقم ٢١٢ سنة ١٩٧٤ جنح بلدية
عابدين وما اذا كان اجرائها استمراراً لقيامه باقامة هذه المباني دون ترخيص
ام انها أجريت في زمن منفصل تماماً عن الزمن الذي تمت فيه اقامة المباني
المدكورة حتى يمكن الوقوف من ذلك على ما اذا كانت هذه الاعمال في
مجموعها نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط اجرامى متصل قبل صدور الحكم
في الدعوى ٢١٢ سنة ١٩٧٤ أو لا ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً
بالقصور .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٩٥٨)

مناط الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

العبرة فيما يختص بما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى
لسبق الفصل فيها هو بالتاريخ الذي قام فيه بعملية (التشطيب) - موضوع
الدعوى الراحنة - للمباني التي كانت محلاً للدعوى السابقة المشار اليها وهل
كانت عملية (التشطيب) قبل الحكم نهائياً في تلك الدعوى أو بعده .

(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٧١٨)

حجية الاحكام مناطها ؟

جرائم العادة . استقلالها عن الجرائم التي تدخل في تكوينها . اثر ذلك . مثال .

(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٢ ص ٣٣ من ١٠٩٩)

قوة الأمر المقتضى للحكم الجنائي الصادر في موضوع الدعوى الجنائية .
الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . المادة ٤٥٦ اجراءات .

(الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١/٢٥/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٦٢)

صدور حكم بالبراءة بناء على أسباب عينية . اكتسابه قوة الأمر
المقتضى بالنسبة لجميع المتهمين في الدعوى التي صدر فيها بعكس الحال لو
ان الحكم كان مبنياً على أحوال خاصة بأحد المتهمين . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٦٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣/٢٢/١٩٨٤ ص ٣٥ من ٣٣٥)

الحجية لا ترد الا على المنطوق . شرط امتداد أثرها الى الأسباب ؟

ما تستتجه المحكمة من واقعة مطروحة عليها . عدم حيازته حجية .

(الطعن رقم ٧٢٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٥/٨/١٩٨٤ ص ٣٥ من ٤٩١)

الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شرطه ؟

الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لا يحوز
حجية الشيء المحكوم فيه ، الا اذا كان قد فصل في موضوع التهمة بالادانة
أو البراءة . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٥/١٤/١٩٨٤ ص ٣٥ من ٤٩٨)

الاحكام الصادرة في منازعات التنفيذ الوقية . لها حجية مؤقتة على اطرافها فحسب . ليس لها قوة الشئ المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . ألز ذلك ؟

(الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ س ٣٦ ص ٤٦٠)
الرفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . شرط اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ س ٣٦ ص ٦٥٤)
صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد .

(الطعن رقم ٤٧١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٣ س ٣٧ ص ٥٩)
مناط حجية الاحكام . وحدة الخصوم والموضوع والسبب . اتحاد السبب . ما لا يكفي لتحقيقه ؟

الجريمة متلاحقة الافعال . ما هيها ؟

(الطعن رقم ٤٩٥٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٥ س ٣٣ ص ٧٨)
استنفاد المحكمة ولايتها بالحكم في الموضوع . اثره : عدم جواز اعادة نظر الدعوى الا بالطعن في الحكم وفقاً للقانون .

حكم القضاء . عنوان . الحقيقة . مؤدى ذلك : عدم جواز طرح الدعوى المحكوم فيها عن ذات الفعل وضد ذات المحكوم عليه من جديد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٥١٥٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٣ س ٣٧ ص ٢٣٥)

متى يعد الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص
منهياً للخصومة على خلاف ظاهرة ؟

جواز الطعن في الحكم بعدم الاختصاص اذا كان منهياً للخصومة على
خلاف ظاهره . مثال .

(الطعن رقم ٥٥٦٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٦ ص ٣٧ ص ٣١٦)
قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي للأحكام الباتة . أثرها . اعتباره
عنواناً للحقيقة وحجة على الكافة بما لا يقبل مناقشة المراكز القانونية التي
استقرت به .

اعمال قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي واجب على المحكمة من تلقاء
نفسها لتعلق الحجية بالنظام العام . مثال .

(الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ ص ٣٧ ص ٥٢٦)
عدم تنفيذ القاضى عند محاكمة متهم بحكم آخر في ذات الواقعة ضد
متهم آخر .

اعتبار احكام البراءة عنواناً للحقيقة للمتهمين في ذات الواقعة أو
غيرهم لما يتهمون فيها . شرطه ؟

(الطعن رقم ٤١٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ ص ٣٧ ص ٩٩٢)
صدور حكم لا وجود له . لاتنقض به الدعوى الجنائية . ولا تكون
له قوة الشيء المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

فقد للحكم المطعون فيه بالنقض . عدم امكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع اجراءات الطعن . مقتضى ذلك . اعادة المحاكمة .
(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ س ٣٨ ص ١٦٦)
مناط حجية الاحكام : وحدة الخصوم والموضوع والسبب اتحاد السبب .
ملفاده ؟

(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢ س ٣٨ ص ٥٣٧)
التزام المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب . بالحكم الجنائى من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ أو كذبه .
براءة المتهم من تهمة خلو رجل للشك فى الدليل . لا يفيد المحكمة عند نظر تهمة البلاغ الكاذب .

(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥ س ٣٨ ص ٥٥٧)
حجية الشئ المحكوم فيه . مقصورة على منطوق الحكم دون اسبابه الا ما كان منها مكملًا للمنطوق .

أشار الحكم المطعون فيه فى أسبابه الى تأييد الحكم المستأنف القاضى بادانة المطعون ضده باضالفة لما يحوى به منطوقه من القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى - تناقض يعنيه .
(الطعن رقم ٢٨١٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٩ لم ينشر بعد)

حجية الأحكام . مناطها : وحدة الخصوم والموضوع والسبب .
حجية الشئ المحكوم فيه . لا ترد الا على منطوق الحكم . لا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان مكملًا للمنطوق .

إستنتاج المحكمة استنتاجا ما من واقعة مطروحة عليها وتقديرها
للدليل فيها . لا يحوز حجية .

مثال في جرائم نصب وتزوير محرر عرفى واستعماله .

(الطعن رقم ١٩١٧٢ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

لا يعيب الحكم عدم بيان منطوقه لفحوى المضبوطات التى قضى
بمصادرتها متى بينها فى أسبابه التى يحمل المنطوق عليها .

الأصل الا ترد حجية الأحكام الا على المنطوق . امتداد هذه الحجية
الى ما يكون من الأسباب مكملًا للمنطوق ومرتبطة به .

(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ق - جلسة ٣/٣/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

وحيث انه يبين من مطالعة محضر جلسة الممارسة الإستئنافية ان
الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة رقم
.... لسنة ١٩٨٨ سموند المقيدة برقم لسنة ١٩٨٨ س اهله . لكن
المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه دون ان تعرض الى هذا الدفاع . لما
كان ذلك . وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو
دفاع جوهرى من شأنه ان يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق
الفصل فيها لقد كان واجبا على المحكمة ان تحققه وتفصل فيه . أما وهى لم
تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور لما يقتضى نقضه والإعادة بغير حاجة
الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٩٠٩ لسنة ٦٠ق - جلسة ٣/٣/١٩٩٨ لم ينشر بعد)

لما كان من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقتضى للحكم الجنائي ، سواء أمام المحكمة الجنائية أم أمام المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بانه ، وإن الحكم متى صار كذلك أصبح عنوان للحقيقة ، بل أقوى من الحقيقة ذاتها ، فلا يصح النيل منه ، ولا مناقشة المراكز القانونية التي استقرت به ، ويضحي الحكم بذلك حجة على الكافة ، حجة متعلقة بالنظام العام ، بما يوجب على المحكم إعمال مقتضى هذه الحجة ، ولو من تلقاء نفسها ، ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي أسندت إلي المتهم (المطعون ضده) وحكم من أجلها من محكمة جنح المعجزة بالبراءة في الدعوى رقم لسنة ١٩٨٦ جنح المعجزة هي ذات الواقعة التي يحاكم عنها المطعون ضده في الدعوى الماثلة- كما سلف البيان- وهو ما يسلم به الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ذلك وتوافر شروط صحة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بأسباب سائغة وبأدلة لا ينزع الطاعن بأن لها أصلها الثابت في الأوراق ، فإن ما إنتهى إليه من إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، يكون قضاء سليما لا يخالف القانون . ولا يقدح في ذلك ما اتبى على الطعن من أن الحكم الصادر في الدعوى رقم لسنة ١٩٨٦ جنح المعجزة- سند الدفع- هو حكم شكلي لم يفصل في موضوع الدعوى ، ولا يكون من شأنه انقضاء الدعوى الجنائية ذلك أن هذا الحكم أخذًا بما ساقه الطاعن بأسباب طعنه- مبنى على انتفاء الدليل على ارتكاب المتهم - المطعون ضده- لجرمة إعطاء شيك لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ومن ثم فإنه يكون قد تجاوز شكل الدعوى وتعرض لموضوعها من حيث مدى ثبوت الإتهام المسند إلى المتهم فيها وصحة نسبته إليه .

(الطعن رقم ١٧٦٣٣ لسنة ٦٠ق- جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٩ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الإدانة . وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون، وكان مفاد هذا النص على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه فى المسائل الجنائية بما يتعين معه الإمتناع عن نظر الدعوى : أولاً- أن يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة ، وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التى يراد التمسك بهذا الدفع اتحاد فى الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين ثانياً - أن يكون الحكم صادراً فى موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها ، يستوى فى ذلك أن تكون البراءة قد بنيت على عدم ثبوت الواقعة تجاه المتهم كعدم إصداره الشك ، أو عدم كفاية الأدلة قبله كعدم تقديم الشك للمحكمة ، أو عدم توافر أركان الجريمة كعدم إعطاء الشك أو عدم توافر رصيد قائم وقابل للمسح و وقت إعطاء الشك ، أو إنتفاء علم المتهم بأن الشك الذى أصدره لم يكن له وقت إعطائه لمن أصدره له مقابل وفاء كامل وقابل للصرف ، ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل الواحد مرتين ذلك أن الإزدواج فى المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتنادى منه العدالة ، كما أن القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض .

(الظن رقم ١٩٩٣٢ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٩/٥/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

الفصل الثالث

الدفع بالتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم

النص القانوني :

يجرى نص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالي :

تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وفى مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

أما فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا (أ) والجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والتى تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة .

ومنع عدم الاخلاص بأحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والتى تقع من موظف عام الا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

كما يجرى نص المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ على النحو التالى :

مادة ١١٧ - كل موظف عام يستخدم سخرة عمالاً في عمل لإحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .
وتكون العقوبة الحبس إذا لم يكن الجاني موظفاً عاماً .

مادة ١٢٦ - كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر . وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً .

مادة ١٢٧ - يعاقب بالسجن كل موظف عام وكل شخص مكلف بخدمة عامة أمر بعقاب أو يحكم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .

مادة ٢٨٢ - إذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزياً بدون حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو ابرز امراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية .

ونعرض للتقادم فى المباحث التالية :

المبحث الأول

الأحكام العامة فى التقادم

الدفع بالتقادم من الدفوع المتعلقة بالنظام العام :

ان الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى تبدى لدى محكمة الموضوع فى أى وقت وبأى وجه .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣ قى - جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٣٣)

التزام المحكمة بالرد على الدفع بسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بمضى المدة .

اذا اثبت الحكم ان جريمة التزوير والاستعمال وقعتا فى سنة ١٩٢٧ وان الدعوى العمومية رفعت بشأنهما فى سنة ١٩٣٢ ولم يبين تاريخ البدء فى التحقيق الجنائى لمعرفة ما اذا كانت المدة المسقطه لرفع الدعوى قد مضت ام لا فهذا نقص فى البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٤ قى - جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٣٤)^(١)

نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام .

: ان نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام لانها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم ، مما يستوجب اعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورها وان كان فى ذلك تسوؤ لمركزه ، ما دام انه لم يصدر فى الدعوى حكم نهائى .

(الطعن رقم ٢٤٤٢ لسنة ٢٤ قى - جلسة ١ / ٢ / ١٩٥٥)

(١) راجع فى هذا الحكم الموسوعة الذهبية للاستاذين حسن الفكهاى وعبد النعم حسنى

الدفع بالتقادم هو من الدفوع التى تتعلق بالنظام العام .

الدفع بالتقادم هو من الدفوع التى تتعلق بالنظام العام .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٥٥)

المبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى اليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون تقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وينبى على ذلك ان قواعد التقادم تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٥٥)

ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، الا انه يشترط ان يكون فى الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ٦/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٤٧٥)

ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، الا انه يشترط ان يكون فى الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ق - جلسة ٦/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٤٧٥)

اجراءات التحقيق التى تشير اليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات وتنص على انها قاطعة لسقوط الدعوى العمومية انما هى الاجراءات التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أى من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تدبهم هى لذلك من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى أمر منها

ثابت بالكتابة مبين فيه - ولو بطريق الإيجاز - المسائل التي يكلف هؤلاء
المأمورون بتحقيقها .

(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١/٤)^(١)

التزام المحكمة بالرد على الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى
العمومية بمضى المدة .

إذا دفع لدى المحكمة الاستئنافية بسقوط الحق في إقامة الدعوى
العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الواقعة المقامة هي من
أجلها ، ولم تفصل المحكمة في هذا الدفع ، بل ايدت الحكم الابتدائي
القاضي بالادانة أخذاً بأسبابه غير المذكور فيها تاريخ الواقعة ، تعين نقض
حكمها .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١١/٢١)

انقضاء الدعوى العمومية في مواد الممنوع بمضى ثلاث سنوات
من تاريخ صدور الحكم الغيابي .

إن الحكم الغيابي لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق فإذا
مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصحح
حكماً نهائياً فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم ،
ولا يبقى بعد ذلك محل لمتابعة السير في الإجراءات من نظر معارضة أو
استئناف أو غيرهما .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦)

(١) راجع الموسوعة الذهبية للرجع السابق ج ٥ ص ١٩٠ وما بعدها .

ان الدفع يسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام التى تبدى لدى محكمة الموضوع فى أى وقت وبأى وجه .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣ق - جلسة ١٩٣٣/٦/١٢)

اذا أثبت الحكم ان جرميتى التزوير والاستعمال وقعتا فى سنة ١٩٢٧ وان الدعوى العمومية رفعت بشأنهما فى سنة ١٩٣٢ ولم يبين تاريخ البدء فى التحقيق الجنائى لمعرفة ما اذا كانت المدة المسقطه لرفع الدعوى قد مضت أم لا فهذا نقص فى البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٣٤/١١/٢٦)

ان قواعد التقادم خاضعة لما تقررره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٥٥/٥/١٧)

أثر الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم :

انه وان كان الفصل فى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يسبق فى الأصل الفصل فى موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضى المدة من القضاء بالبراءة دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتمحيص دلائله وباعتبار ان سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة ان تحكم - ولو من تلقاء نفسها ومن غير ان يدفع المتهم بالسقوط ببراءة كل متهم ترفع عليه الدعوى بعد مضى المدة ، فاذا لم تفعل جاز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة امام محكمة النقض - الا انه لما كان من المقرر ايضاً ان المحكمة غير ملزمة حتماً بان تفصل فى الدفوع الفرعية قبل فصلها فى الموضوع وان لها ان تضم هذه الدفوع

الى الموضوع وتصدر فى الدعوى برمتها حكماً واحداً - فانه لا يوجد قانوناً ما يمنعها من الحكم فى موضوع الدعوى بالبراءة دون ان تلج الدفوع التى انما رعى صاحبها من اثارها بلوغ ذات النتيجة باثبات انقضاء الدعوى الجنائية لائ سبب من أسباب الانقضاء وبما يؤدى بالضرورة الى البراءة .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ٥٢٤)

من المقرر ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .

(الطعن ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ من ٢٤ ع ٥٣٨)

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ ص ٦٤٠)

لما كان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات ان الطاعن دفع بجلسته المرافعة الأخيرة المعقودة فى ١٩٧٥/١/٧ أمام محكمة ثانى درجة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع ايراداً له ورداً عليه فانه يكون قاصر البيان .

(الطعن ٨٩٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ ص ١٠٢٥)

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٨ من ٢٩ ص ٢٣١)

من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام . طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ما يفيد صحته .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ من ٣١ ص ٣٦٨)

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، ان العبرة في تكييف الواقعة هي بالوصف الذى تنتهى اليه المحكمة التى نظرت الدعوى ، دون التقيد بالوصف الذى وقعت به ، أو يراه الاتهام ، وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقررته المحكمة واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بطريق النقض فى ١٩٨٣/٢/٢٦ وقدم أسباب طعنه فى ذات التاريخ ، ولم ينظر الطعن الا بجلسة ١٩٨٦/ ٢/١٢ ، بعد ان كان قد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن وتقديم الأسباب مدة تزيد على السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد المخالفات ، دون اتخاذ أى اجراء قاطع لها فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة، وهو ما تقضى به هذه المحكمة مع مصادرة المواد الغذائية المضبوطة المكونة لجسم الجريمة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى توجب الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة فى جميع الأحوال اذا كانت هذه الأشياء بعد عرضها للبيع جريمة .

(الطعن رقم ٤٨٢٤ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٢ من ٣٧ ص ٢٦٤)

وحيث إنه يبين من المفردات المضمومة - أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة غكمة الموضوع تمسك بها بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لما كان ذلك . وكان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام، ومن ثم فقد كان على الحكم - أن يحصيه وأن يرد عليه بما يفنده لما يبنى عليه - إن صح - إنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم أما وهو لم يفعل - بل دان الطاعن - دون أن يعرض لهذا الدفع كلية ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، مما يطله ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٢٢٠ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٦ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ٣٠١٧ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٥ لم ينشر بعد)

المبحث الثانى

مدة التقادم

التقادم فى الجنايات :

ان قانون تحقيق الجنايات يفرق بين الجنايات من جهة وبين الجناح من جهة أخرى فيما يتعلق بسقوط العقوبة المقررة بها على المتهم . ففى الجناح واغالفات من جهة أخرى فيما يتعلق بسقوط العقوبة المقررة بها على المتهم. ففى الجناح واغالفات اذا كان الحكم الصادر بالعقوبة حضورياً ونهائياً فان مدة التقادم تسرى من تاريخ صدور الحكم النهائى . واذا كان الحكم حضورياً أو ابتدائياً أى قابلاً للاستئناف فان مدة التقادم تسرى من تاريخ انقضاء ميعاد الاستئناف ، واما اذا كان الصادر بالعقوبة فى مواد الجناح ، واغالفات غيابياً فان كان قد أعلن للمحكوم عليه وكان صادراً من محكمة الدرجة الأولى فلا تسرى مدة التقادم الا بعد انقضاء ميعادى المعارضة والاستئناف معاً . أما اذا كان الحكم الغيابى لم يعلن للمحكوم عليه فان مفهوم القانون أن لا عقوبة نهائية فى هذه الصورة يمكن القول بسقوطها بالتقادم ، بل ان صدور الحكم الغيابى لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية وتعود لتبتئ من تاريخه مدة التقادم اللازمة لسقوط الحق فى اقامة تلك الدعوى . اما فى مواد الجنايات فالقانون لم يفرق بين الحكم الحضورى والحكم النيابى بل جعل العقوبة المقررة بها فى أيهما غير خاضعة الا للحكم واحد هو حكم سقوطها بالتقادم كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة هذا التقادم اذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم وينبئ على ذلك أنه اذا حضر المحكوم عليه غيابياً أو

قبض عليه بعد مضي المدة التي نص عليها القانون في المادة ٢٧٩ لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية في مواد الجنايات فليس له ان يتمسك بمضي هذه المدة الخيرة مدعياً انه لم يبق من سبيل الى محاكمته مادام الحكم النيابي لم يعلن اليه . ليس له ذلك ، ولا محل لاحتجازه بما يقضى به القانون في الاحوال المشابهة في مواد الجناح واخالفات من اعتبار الحكم النيابي الذي لم يعلن مجرد اجراء مما يقطع سريان المدة اللازمة لرفع الدعوى العمومية دون أن يكون مبدأ للتقادم الخاص بسقوط العقد به فان حكم القانون في هذا الصدد يختلف في مواد الجنايات عنه في مواد الجناح واخالفات كما سلف القول . على أن القانون يقضى في مواد الجنايات بصريح النص في المادة ٢٢٤ تحقيق جنائيات بانه اذ احضر المحكوم عليه غيابياً أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يظل حراً الحكم الغيابي السابق صدوره وتعاد محاكمته من جديد أى ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد انقضت اذ لا عبرة بها في هذا المقام ، فاذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد انقضت فان الحكم الغيابي يصبح نهائياً بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيابياً الذي سقطت عقوبته بمضي المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه (المادة ٢٨١ تحقيق جنائيات) فالمبادئ التي رسمها القانون لأحكام الغيابية من جهة علاقتها بمسألة سقوط العقوبة والدعوى العمومية بالتقادم تخالف ما رسمه من ذلك للأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجناح واخالفات . وما لا يفوت التنبيه اليه في هذا المقام أن كافة الاحكام الصادرة من محاكم الجناح واخالفات . وما لا يفوت التنبيه اليه في هذا المقام أن كافة الاحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات سواء أكانت في

جنايات أو جنح يسرى عليها حكم سقوط العقوبة لا حكم سقوط الدعوى العمومية وذلك بمقتضى نص المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وما تميل اليه من أحكام قانون تحقيق الجنايات .

(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٥/٢٣)

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

إذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة الى المتهم هي جناية معاقب عليها طبقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فلا يغير من صفة هذه الجريمة احوالها الى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات وهى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/١٤)

لما كان قانون الاجراءات الجنائية فى الفصل الثالث من الباب الثانى من الكتاب الثانى الذى عنوانه فى الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين قد نص فى المادة ٣٩٤ على أنه د لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات فى جناية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة اخذوم بها ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها . ونص فى المادة ٣٩٥ على أنه د اذا حضر المحكوم فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة لمضى المدة يظل الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبات أو التضمنات . ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه د تسقط العقوبة اخذوم بها فى جناية بمضى عشرين

سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط ثلاثين سنة . ووضح من هذه النصوص أنه مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فإن الحكم الذى يصدر فيها غيابياً يجب ان يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات وهى عشرين سنة . واذن لمضى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لارتكابه جنائية وقضت محكمة الجنايات غيابياً فى ١٢/١/١٩٥٩ بمعاقبة بالأشغال الشاقة المؤبدة - وهو حكم صحيح غير ما سلف بيانه ، وإذ قبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة أعيدت محاكمته وقضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧١ برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة وبمعاقبة بالسجن خمس سنوات فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٣ ص ٢٤ ع ٢٤ ص ٥٣٨)

ب - التقادم فى الجتح :

إذا كان المحكوم عليه فى جنحة قد قرر الطعن فى الحكم الصادر فى الميعاد وقدم أسباباً لطعنه فى الميعاد كذلك ، ثم بقيت الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء الى ان أرسلت أوراقها الى قلم كتاب محكمة النقض بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن ، فإن الدعوى العمومية تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين قبول الطعن ونقض الحكم . وبرائة المتهم .

(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٩٧ق - جلسة ١٤/٦/١٩٤٨)

انه لما كانت المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجتح

بمضى ثلاث سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون تقضى بأنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور فى العدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر فى ذات اليوم قضى باضافة فقرتين الى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية نصت الأولى منهما على الا تبدأ المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ ، ولما كانت الواقعة التى دين الطاعون بمقتضاها قد وقعت فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الا اربع السنوات والنصف المنصوص عليها فى المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الانقطاع ، ولما كان الطاعون لم يكتسبوا حقاً بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنابات الذى وقعت الجريمة فى ظله ولا بمقتضى قانون الاجراءات الجنائية من تاريخ نشره فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية - فان هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى . ولما كانت المدة التى مضت من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لحين الحكم فى الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة ونصفاً ، وكانت المادة (١٧) السالف ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة

١٩٥٢ واعاد الحال الى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات وهذا القانون أيضاً قد صدر قبل انقضاء السنة والنصف المشار اليهما ، فان الدعوى العمومية بالنسبة الى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت .

(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٨/٥/١٩٥٣)

لما كانت المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز فى أية حال ان تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضى باضافة فقرتين الى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية نص فى الفقرة الأولى منهما على الا تبدأ المدة المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السالفة الذكر بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ ولما كانت الواقعة التى رفعت بها الدعوى قد وقعت فى الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ والى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الاربع سنوات والنصف المنصوص عليها فى المادة ١٧ المذكورة ، ولما كانت الدعوى العمومية لم تنقض بمضى المدة لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذى وقعت الجريمة فى ظله ولا بمقتضى قانون الاجراءات الجنائية من تاريخ نشرة فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة الى الجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية فان هذا النص

يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى . ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها ، قد حصل تعديلها مرة أخرى بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، واعاد الحال الى ما كان بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فان الدعوى العمومية بالنسبة الى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت .

(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٥٥/٢/١)

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة - الاجراءات القاطعة للتقادم ٩ مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من الاجراءات القاطعة للمدة اثره انقضاء للدعوى الجنائية بمضى المدة .

يقضى قانون الاجراءات الجنائية فى المادتين ١٥ . ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائى أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا اضطرب بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء

ولما كان قد مضى - فى صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من ذلك القبيل ، فان الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما نسب اليه .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٠ ص ٤٦٨ ،

لما كان قانون الاجراءات الجنائية ينص فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها برجه رسمى ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء ، ولما كان ذلك وكان من المقرر أنه اذا لم يحضر المحكوم عليه غيابياً بالجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام فى هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى - وهو الحال فى الدعوى المطروحة وجب إعلان المعارضة إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة ، واذا كان الثابت حسبما سلف بيانه أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة ١٩٧٠/٥/٣ التى أجلت فيها المعارضة وحتى صدور الحكم المطعون فيه فى ١٩٧٨/٢/١٣ ، وكان ذلك دون اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة ، اذ خلت المفردات مما يفيد اعلان الطاعن إعلاناً صحيحاً لأى جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو ما تفصح به الأوراق فيما سلف بيانه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ دان الطعون ضده يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما تعين معه نقضه ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطعون ضده مما نسب اليه .

(الطعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ من ٣١ ص ٨١٠)

لما كان قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث

سنوات من تاريخ التقرير بالمعارضة فى ١٩٧٢/٣/٢٥ حتى يوم صدور الحكم المطعون فيه فى ١٩٧٧/٣/١٥ دون اتخاذ اجراء صحيح قاطع للمدة ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الأمر البادى - حسبما تقدم - فان الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم يكون مميأً فضلاً عن البطلان فى الاجراءات بالخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نفيه والقضاء بانقضاء الدعوى بمضى المدة .

(الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢١ من ٣١ ص ٩٠٦)

لما كان قانون الاجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجهه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . ومن ثم لا يقطع المدة تأشيرة وكيل النيابة تكليف مندوب الاستيفاء - وهو ليس من مأمورى الضبط القضائى الواردة بيانهم بالمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على سبيل الحصر - سرعة الانتقال الى نيابة الاحداث لبيان ما تم فى واقعة السرقة اذ هذا التكليف لا يجعل له سلطة التحقيق اذ لا تكون هذه السلطة الا لمأمورى الضبط القضائى بناء على أمر صريح صادر بانتدابه للتحقيق وعندئذ يكون الأمر قاطعاً للتقادم .

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٧ من ٣٧ ص ٤٩٤)

جـ - التقادم فى مواد المخالفات

لما كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد صدر بالبراءة فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٣ فقررت النيابة العامة فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٣ الطعن فيه بطريق النقض ، ثم عرض على هذه المحكمة بجلسة اليوم - ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ - وإذ كان وقد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى ذلك الحكم الى يوم عرض الطعن على هذه المحكمة ما يزيد على مدة السنة المقررة فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده فلا يبقى إلا تصحيح ما أغفله من القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة المكونة لحسم الجريمة ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة فى جميع الأحوال إذا كانت هذه الأشياء يعد عرضها للبيع جريمة فى ذاته مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بالقضاء بمصادرة الخلوى المضبوطة .

(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ق - جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٩٠٢)

العبرة فى تكيف الواقعة فى صدد قواعد التقادم بالوصف الذى تنتهى اليه المحكمة التى نظرت الدعوى .

انقضاء مدة تزيد على سنة فى مواد المخالفات من تاريخ التقرير بالطعن وايداع الاسباب الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض دون اتخاذ إجراء قاطع للتقادم . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

وجوب مصادرة المواد المغشوشة المكونة لجسم الجريمة ولو قضى
بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة . أساس ذلك ؟
(الطعن رقم ٤٨٢٤ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٦ س ٣٧ ص ٢٦٤)

المبحث الثالث

الاجراءات القاطعة للتقادم

اجراءات التحقيق التى تشير اليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنائيات وتنص على أنها قاطعة لسقوط الدعوى العمومية إنما هى الاجراءات التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أى من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تدبهم هى لذلك من مامورى الضبطية القضائية بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة مبين فيه - ولو بطريق الاجاز - المسائل التى يكلف هؤلاء المأمورون بتحقيقها .

(جلسة ١٩٣٢ / ١ / ٤ طمن رقم ٩١٠ سنة ٢ق . مجموعة القواعد . بند ٤ ص ٥٨٨)

الجرمة تعتبر فى باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة سواء فى حكم تحديد مبدأ التقادم أو فى حكم ما يقطع هذا التقادم من اجراءات ، ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه فاعلها الأسمى بمعمله الختامى احقق لوجودها فى حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين ، وكذلك كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعاً لمدة التقادم ولو كان هذا الاجراء خاصاً ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم ، وهذا هو المعنى الذى تصرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنائيات فى نصها على ان اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص من دخل منهم فى هذه الاجراءات ومن لم يدخل فيها - واذن فالحكم الذى يعتبر الحكم النيابى الذى صدر على متهم هارب هو آخر اجراء من اجراءات التحقيق بالنسبة له ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الاجراءات من زميل له

متهم معه فى القضية عينها من رُفِع استئناف عن الحكم الصادر ضده هو ورفع نقض عن الحكم المستأنف ولا يعتبر كذلك اجراءات تسليم ذلك المتهم الهارب من الاجراءات التى يترتب عليها انقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له ذلك الحكم يعتبر مخطئاً ومتعمناً نقضه لأن الصحيح قانوناً هو وجوب اعتبار ما رفعه المتهم الذى لم يهرب من طعون وماصدر ضده من أحكام قاطعاً لحضى المدة بالنسبة للمتهم الهارب أيضاً .

(جلسة ١١/١ / ١٩٣٤ طعن رقم ٣٣١ سنة ٤٤ ق.مجموعة القواعد. بند ٤١ ص ٥٨٧)

إذا طلب الى النيابة ان تحقق فى سنيين مقول بصدرهما من محجور عليه للكشف عما تضمنته من فوائد فاحشة ففعلت ولم يرد فى تحقيقها على لسان القيم شئ عن واقعة الفوائد الربوية المطلوب تحقيقها وانما وردت وقائع نصب أسندتها الى التمسك بالسنيين وشريك له ، ثم حفظت النيابة التحقيق على اعتبار انه لم يقدم فيه دليل على حصول اتفاق على فوائد ربوية . ولما عرض التحقيق على النائب العام أمر بالغاء الحفظ لان أقوال القيم فى التحقيق تضمنت وقائع نصب لم يوف تحقيقها فعمل فى ذلك تحقيق ، فلاشك فى ان التحقيق الأول يقطع المدة المقررة فى القانون لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية عن جريمة النصب المتعلق بالسندات . ولا يؤثر فى ذلك ان هذا التحقيق كان لاثبات جريمة أخرى هى تقاضى فوائد ربوية لان مناط الأمر فى ذلك هو ما دار عليه التحقيق وتناوله بالفعل .

(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٨ ق - جلسة ٢١/٣ / ١٩٣٨)

اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص المتهمين فى الجريمة ولو لم يدخلوا فى الاجراءات المذكورة .

اجراءات التحقيق تقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في هذه الاجراءات والعبرة في ذلك هي بكل ما يعيد ذكرى الجريمة ويردد صدها فيستوى فيه ما يتعلق بظروف وقوعها وما يتعلق بشخص كل من ساهم في ارتكابها فإذا حكم مدنيا برد وبطلان العقد الذي استعمله المتهم وآخر في دعوى مدنية لم تولت النيابة العمومية تحقيق الواقعة قبل ان تنقضى من تاريخ حكم الرد وبطلان الثلاث السنوات التي حددها القانون لسقوط الدعوى العمومية لهذا التحقيق يقطع سريان التقادم بالنسبة للمتهم المذكور ولو لم يكن قد استجوب فيه الا بعد انقضاء الثلاث السنوات فعلا

(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/١١/٧)

اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة

من المقرر قانونا ان الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تعيين مبدأ المدة ولا في حكم ما يقطعها من الاجراءات واذن فان أى اجراء يوقف الدعوى العمومية يقطع التقادم بالنسبة لكل المتهمين حتى المجهول منهم ، ولو لم يكن متخذاً ضدهم جميعاً .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩)

اعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه وكذلك اعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية قاطعين للتقادم .

الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة ، وعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور امام محكمة الدرجة الاولى لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور اعلاناً مستوفياً الاوضاع الشكلية المقررة للاعلانات ، وكذلك اعلان النيابة بالحضور امام المحكمة الاستئنافية ولو حصل بميعاد يوم واحد - كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بجريمة الجنحة .

(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠)

انه لما كانت اجراءات التحقيق يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ، وكانت هذه الاجراءات تشمل بالبداية استجواب المتهم وسؤال الشهود ، سواء في التحقيقات الابتدائية أو امام المحكمة ، وتكليفه بالحضور ، والاحكام الغيابية التي تصدر عليه ، واعلانه بهذه الاحكام فانه اذا قضت المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة حاصبة مبدأ السقوط من تاريخ المعارضة التي رفعت من المتهم في الحكم الابتدائي الغيابي الذي صدر ضده ومغلغة صدور الحكم الغيابي الاستئنافي وعلان المتهم بهذا الحكم ثم معارضته فيه ثم تعيين جلسات متواليات لنظر المعارضة وحضور المتهم هذه الجلسات ومزاوله امام المحكمة عن التهمة ، فحكمها بذلك يكون قاصراً متعباً لنقضه .

(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١/١٤)

اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة .

التحقيق القضائي يقطع مدة التقادم بالنسبة الى من يتهم فى الدعوى .
فاذا كانت النيابة قد سألت اجنبى عليه فى دعوى التزوير ، فهذا التحقيق
يقطع المدة بالنسبة الى التهم ولو لم يكن قد سئل فيه .

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤)

اذا كان لم يمضى بين يوم وقوع الواقعة وبين الحكم الغيايى الصادر
على التهم وزميلة المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية ، كما
لم تمض هذه المدة بين هذا الحكم والحكم الصادر فى معارضة التهم ،
ولابين الحكم الصادر فى المعارضة وبين الحكم القاضى ببرائه استناداً الى
قوله بسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية قبله بمضى المدة ، فان هذا
الحكم يكون مخطئاً ، اذ ان جميع اجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها
بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات انقطاع المدة بالنسبة الى جميع
المشتكرين فى الواقعة ولو لم يكونوا طرفاً فى تلك الاجراءات ، والحكم
الغيايى هو من قبيل تلك الاجراءات ، واذن فالدعوى العمومية فى هذه
الصورة لا تكون قد انقضت الحق فى اقامتها .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٢/٢)

ان المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى أن اجراءات
التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى
العمومية بالنسبة الى جميع الاشخاص المتهمين فى الجريمة ولو لم يدخلوا فى
الاجراءات المذكورة .

(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٦/١٤)

ما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحكمة بعد ان نهبت المتهم فى جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائى من اجراءات المحكمة التى تقطع المدة ، وهو كفىرة من الاجراءات التى تباشرها المحكمة وكانت فى مباشرتها اياها ترسلها على الزمن الذى لم يبلغ غايته المسقطه للدعوى وقبل ان تمضى على آخر اجراء قامت به المدة المحددة للتقادم ، الامر الذى يجعل الدعوى ما تزال ماثلة فى الأذهان ولم تدرج فى حيز النسيان الذى جعله الشارع علة للسقوط .

(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤ من ١١ ص ٤٩٨)

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحكمة متصل بقضاء الحكم يقطع مدة انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان فى غيبة المتهم - لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراءات الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها والنص فى ذلك صريح .

(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤ من ١١ ص ٤٩٨)

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع مدة انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان فى غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراءات الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها والنص فى ذلك صريح .

(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤ من ١١ ص ٤٩٨)

جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهى حالة تتجدد بتداخل ارادة الجاني ، وابعائاً من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكباً للجريمة فى كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائماً ، ومتى كان المتهم لم يحاكم فى ظل القانون السابق فان القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق.

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١ / ٢٩ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٥٧)

الأمر الصادر من النيابة العامة بضغط ألتهم واحضاره هو من اجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٥ / ٢٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٥٩٧)

مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ اجراءات ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تقطع بأى اجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة التوط بها القيام به سواء أكان من اجراءات التحقيق أم الاتهام أم احكامه ، وسواء اجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته ، وان هذا الانقطاع عيى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فى تلك الاجراءات . أما بالنسبة للأمر الجنائى واجراءات الاستدلال فانها لا تقطع المدة الا اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا اخطر بها بوجه رسمى . فاذا كانت

اجراءات التحقيق التى اتخذت فى الدعوى فى مواجهة الجنبى عليه والمتهم الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن نديته ندباً صحيحاً من مأمورى الضبط القضائى مما تنتج أثرها فى قطع مدة التقادم بالنسبة الى جميع المتهمين فى الدعوى فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون سديداً وصحيحاً فى القانون.

(الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٣٢)

تنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمية فى موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء مهاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان الاخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وان هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التى يتم وجودها قانوناً بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التى حددها القرار الوزارى سالف الذكر فهى تسقط وفقاً للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم الى ان هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهى فى حقيقتها جريمة واقعية ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم وما تبين من الاطلاع على الافراد ان الجريمة سقطت بمضى المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من

تاريخ انتهاء الستة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها وبين أول اجراء اتخذ في الدعوى لقطع التقادم الأمر الذي يجعل الحكم مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون ويعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم لما أسند اليه .

(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩/٢/١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٥)

مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ ، ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته . وان هذا الانقطاع عينى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فى تلك الاجراءات .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ من ١٨ من ٢٠٠)

تسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢١/١١/١٩٦٧ من ١٨ من ١١٤٢)

نصت المادة ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا تعدد المتهمون ، فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يعرّتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة » .

ومفاد ذلك ان انقطاع المدة عينى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فى الاجراءات . كما يمتد الى الجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨ من ١٩ من ٨١٢)

تنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « تنقطع المدة
باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالامر الجنائي أو
باجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اخطر بها بوجه رسمي
. وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانتطاع . واذا تعددت الاجراءات
التي تقطع المدة ، فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء » . ومفاد هذا
النص ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى امام قضاء
الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم
بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها - وما قامت به
المحكمة من تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد ان نهيت المتهم
في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائي من اجراءات المحاكمة التي تقطع
المدة .

(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٦٨ ص ١٩ من ٨١١)

متى كان الحكم المطعون فيه وهو في معرض التصدي للدفع المبدئى
من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد استند الى ان « الامر
الصادر من غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات هو امر نهائي
لا يجوز 'محكمة الموضوع ان تتعرض للدفع بطلانه ايا كان سبب البطلان ،
لما يؤدي اليه منطوق بطلانه من احالة الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها
في حوزة المحكمة ، وهو ما لم يسمح به القانون ذاته ، وان كانت هذه
الحججة لا تنفع من اثاره اوجه البطلان السابقة على امر الاحالة ومناقشتها عند
الانقضاء الا ان هذا لا ينسحب على الامر ذاته ، كما انه مشروط بإمكان
تصحیح الاجراء الباطل بمعرفة محكمة الموضوع ، والى ان القانون لا يسمح
للمتهم بالطعن في الامر الصادر من غرفة الاتهام باحالته الى محكمة

الجنابات ، وانه في الحالات التي سمح فيها لغير المتهم بالظن في أوامر الغرفة ، قد قصر ذلك على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، وليس من بينها بطلان الأمر لابتثاله على اجراء باطل بسبب الخطأ في الاجراءات ، والى ان المحكمة اتصلت بالدعوى اتصالاً صحيحاً وان الحكم الغيابي السابق صدوره فيها يعتبر صحيحاً منتجاً لآثاره وبالتالي يعتبر قاطعاً للتقادم بوصفه آخر اجراء صحيح اتخذ في الدعوى وان مدة التقادم لم تكتمل بعد صدوره فان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ويسوغ به الرد على ما يجادل فيه الطاعن حول صحة امر الاحالة والحكم الغيابي الذي اعتبرته المحكمة قاطعاً للتقادم

(الظعن رقم ٦٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٦٤)

الحكم الغيابي الاستثنائي وعلان المتهم مخاطباً مع شخصه والأمر الصادر بضبطه واحضاره كلها اجراءات قاطعة للتقادم .

اذا كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة الى ان آخر اجراء انقطعت به مدة التقادم هو يوم ١٣ يونية ١٩٦٥ تاريخ صدور الحكم الغيابي الاستثنائي ضد المطعون ضده وانه لم يتخذ بعد ذلك أى اجراء قاطع لمدة التقادم حتى يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٠ . وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق ان المطعون ضده أعلن بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ مخاطباً مع شخصه ثم اصدرت المحكمة أمراً بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بضبط المطعون ضده واحضاره ، كما تم اعلانه اعلاناً صحيحاً بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٧٠ وكلها من اجراءات المحكمة القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية وقد تمت على التوالي من قبل مضي المدة المسقطه

للدعوى الجنائية بين احدها والأخرى ، ومن ثم فان الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة للمطعون ضده لم تنقضى بمضى المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المشار اليه . ويكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ من ٢٢ ص ٧٩٨)

اعلان المتهم اعلاناً صحيحاً بالحضور بجلسة المحاكمة هو اجراء قضائي يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى .

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - حتى في غيبة المتهم لان الشارح لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها ، ومن ثم فان اعلان المتهم اعلاناً صحيحاً بالحضور بجلسة المحاكمة - وهو اجراء قضائي - يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٣ ص ٢١٣)

تنقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية باعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة .

من المقرر ان المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تنقطع باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وان اعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً يقطع تلك المدة .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٣ ص ٢٠٧)

تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة هو اجراء قضائى
يكفى لانقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم فى جلسة
سابقة للحضور هو اجراء قضائى من اجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المقررة
لانقضاء الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٣ ص ٢٠٧)

تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية باعلان المتهم بالحضور
لجلسة المحاكمة.

من المقرر ان اجراءات المحاكمة تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى
الجنائية . ومتى كان الثابت ان المتهم أعلن وفق احكام المواد ١/٢٣٤ من
قانون الاجراءات الجنائية و ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية،
ذلك بأن المحضر قد أثبت اعلانه المتهم مخاطباً مع ... المقيم معه لغيبه
وتسليمه الصورة وقيامه باخبار المعلن اليه بذلك بكتاب مسجل ، فان هذا
الاعلان الصحيح يعتبر - عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر
- منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانوناً ، ومن
ثم فان المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تكون قد انقطعت باجراء
قضائى ، وهو ذلك الاعلان .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٣ ص ٢٠٤)

اجراءات المحاكمة القاطعة للمدة المسقطه للدعوى - يجب ان
تكون صحيحة .

الأصل انه وان كان ليس بلازم مواجهة المتهم باجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى امام القضاء الا انه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة . فاذا كان الاجراء باطلاً فانه لا يكون له أثر على التقادم .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ من ٢٣ ص ٤٦٥)

اعلان المتهم - اعلاناً صحيحاً بالجلسة - أثره : قطع مدة تقادم الدعوى الجنائية .

من المقرر ان اعلان المتهم بجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ من ٢٣ ص ٤٦١)

كل اجراء صحيح من اجراءات المحاكمة - متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم - يقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية - ولو تم فى غيبة المتهم - اجراءات الاستدلال وحدها - هى التى استلزم الشارع مواجهة المتهم بها .

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة . ولو تم فى غيبة المتهم . لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ من ٢٣ ص ٤٦١)

تقرير بطلان العمل الاجرائي - يزيل عنه آثاره القانونية .

من المقرر انه لكي تحدث الاجراءات أثرها وتقطع المدة يجب ان تكون صحيحة ومستكملة شرائطها اللازمة فاذا كانت باطلة فانها لا تقطع المدة اذ انه متىقرر بطلان العمل الاجرائى زالت عنه آثاره القانونية فيصبح كأن لم يكن .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٣ ص ٨١٠)

مضى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح - من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض - دون اتخاذ أى اجراء قاطع لها - أثره - انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التى تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

متى كان الثابت انه قد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ويصين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون ان يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهى لا تنقضى الا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ من ٢٣ ص ١٤٤٦)

المادة ١٧ اجراءات - اجراءات المحاكمة تقطع التقادم ولو اتخذت فى غيبة التهم - مثال .

لما كان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة يتصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم يقطع المدة حتى اذا اتخذت فى غيبة المتهم ، وكان الثابت أن اجراءات المحاكمة فى هذه الدعوى قد تلاحقت امام محكمة الموضوع وامام محكمة النقض وامام محكمة الموضوع مرة أخرى دون ان تمضى بين اجراء منها والاجراء الذى سبقه أو تلاه المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح ، فان الدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون على غير سند .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ق - جلسة ٤/٣/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٢٧٩)

المدة المسقطه للدعوى الجنائية - انقطاعها باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التى تتم فى الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذه - اقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام - اعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدر حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة - كلها اجراءات قاطعة للتقادم .

من المقرر ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به . سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع ، وبالتالي فان اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى - ولا يغير من ذلك ان تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ذلك بأنه وان كان لا يحق

للمحكمة في هذه الحالة ان تعرض لموضوع الدعوى بل عليها ان تقتصر حكمها على عدم قبولها باعتبار ان باب المحاكمة موصد أمامها ، الا انه نظراً لانه يتعين عليها - في سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار اليهما - أى ان تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - بما يقتضيه ذلك من اعلان التهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلال ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فان مثل هذه الاجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى (بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صلة) متى تم كل منها صحيحاً في ذاته فلا مراء انه قاطع للتقادم ، اذ ان انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على الفراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ٥١٦)

اعلان التهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع ايها مدة السقوط ولو كان الحكم صادراً بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير ذى صلة .

من المقرر ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع ، وبالتالي فان اعلان التهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من

محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما المدة السقطه للدعوى . ولما كان الحكم بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير ذى صفة قد صدر صحيحاً فى حد ذاته ومن محكمة مختصة بإصداره وذلك قبل ان تتكامل مدة السقوط - وهى ثلاث سنوات - فإنه يعد من الاجراءات القاطعة للمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية ، واذا اعتنى الحكم المطعون فيه هذا الرأى فإنه يكون قد صادف صحيح القانون . ولا يغير من هذا النظر ان تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقتضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك بأنه وان كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة ان تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها ان تقتصر حكمها على عدم قبولها باعتبار ان باب المحاكمة موصد أمامها الا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - ان تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار اليهما - أى ان تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة اثناء تأدية وظيفته أو بسببها - بما تقتضيه ذلك من اعلان التهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فان مثل هذه الاجراءات وكلها الحكم الصادر فى الدعوى متى تم كل منها صحيحاً فى ذاته فلا مراء انه قاطع للتقدم ، اذ ان انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ اجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الالذهان ولم تندرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

كل اجراء من اجراءات المحكمة متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم - قاطع للمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - حتى ولو تم فى غيبة المتهم - تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحكمة بعد تنبيه المتهم فى جلسة سابقة للحضور - اجراء قضائى من اجراءات المحكمة - قاطع للمدة .

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحكمة متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - حتى فى غيبة المتهم - وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة ان المتهم (المطعون ضده) عارض فى الحكم الغيابى - الذى قضى بسقوط استئنائه - وقد مثل المطعون ضده بالجلسة حيث قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى فى مواجهته الى جلسة تالية ثم تخلف عن حضور الجلسات التى أجلت اليها الدعوى بالرغم من التنبيه عليه بالجلسة السابقة وهذا الاجراء وهو تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحكمة بعد تنبيه المتهم فى جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائى من اجراءات المحكمة التى تقطع المدة وهو كغيره من الاجراءات التى باشرتها المحكمة وكانت فى مباشرتها أبها ترسلها على الزمن الذى لم يبلغ غاية المدة المسقطه للدعوى وقبل ان يمضى على آخر اجراء قامت به المدة المحددة للتقادم الامر الذى يجعل الدعوى ما تزال ماثلة فى الاذهان ولم تندرج فى حيز النسيان الذى جعله الشارع غلة للسقوط . وكان الثابت انه لم تقضى ثلاث سنين من تاريخ صدور قرار تأجيل الدعوى بعد سابقة التنبيه عليه بالحضور حين صدور الحكم المطعون فيه . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى

بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٤ م ٢٥ ص ١٢)

المدة المقرر لانقضاء الدعوى الجنائية - انقطاعها .

من المقرر ان المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تنقطع باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وان تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه التهم في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائي من اجراءات المحاكمة التى تنقطع المدة المقررة لانقطاع الدعوى الجنائية - لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ان الحكم القيايى بادانة الطاعن صدر فى ٢ يونية سنة ١٩٦٩ فعارض فيه وحدد لنظر المعارضة جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ لضم للفردات وظلت تتداول الدعوى امامها الى ان صدر الحكم فى المعارضة فى حضور الطاعن بجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣ وكانت قرارات التأجيل بجلسات ٢ فبراير ، ١٣ ابريل ، ٢٤ أغسطس ، ١٩ أكتوبر ، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، ١١ يناير سنة ١٩٧١ ، ٣٠ يولية ، ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٣ فى مواجهة الطاعن ولم تفض ثلاث سنوات بين قرار تأجيل وآخر صدر فى مواجهة الطاعن ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد تمت فى الدعوى متلاحقة دون ان تكتمل المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى صدر الحكم فى المعارضة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بانقضائها قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٥ م ٢٦ ص ٩٤)

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - قطع التقادم - مثال .

لما كانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية وقد جرى نصها - بمصوم لفظه - على ان اجراءات المحاكمة من الاجراءات التى تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية - وكان الاشكال فى التنفيذ هو من قبيل هذه الاجراءات وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن قرر بالطعن بالنقض فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ وقدم أسبابه فى ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠ ثم حدد لنظر طعنه جلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٧٤ ، مما قد يوحى بأنه قد مضت مدة تزيد على الثلاث سنوات منذ التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه حتى حددت له جلسة لنظره فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بالتقادم وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية - الا انه لما كان الثابت من الاطلاع على المقررات المنظمة ان الطاعن كان قد استشكل فى تنفيذ الحكم المطعون فيه وانه لم تمض بين أى اجراء وآخر من الاجراءات المتخذة فى الاشكال المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات كما لم تمض هذه المدة بين آخر اجراء منها وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض ، فانه لا محل للقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ من ٢٦ ص ١٦٢)

انقضاء الدعوى الجنائية - انقطاع المدة .

متى كان يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة ان المطعون ضده - قد قرر فى ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ بالمعارضة فى الحكم النيابى الاستئنابى الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ والقاضى بتأييد الحكم المستأنف الذى

قضى بتغريمه مائة جنيه والمصادرة وتحديد لنظر المعارضة الاستئنافية جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٠ ولها لم يحضر المطعون ضده فتأجل نظر الدعوى لإعلانه لشخصه أو في محل إقامته وتوالت جلسات التأجيل لهذا السبب إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، لما كان ذلك ، وكان أول إعلان صحيح في محل إقامة المطعون ضده قد تم في مايو سنة ١٩٧٣ اذ أعلن مغاطباً مع شقيقه ، وكان قانون الاجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥ و ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد المنهج بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك الامر الجنائي أو باجراءات الاستدلالات اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الاجراءات التي تقطع المدة فإن سرمان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء . واذا كان الثابت انه قد مضى في صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ تقرير المطعون ضده بالمعارضة في ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ وإعلانه في محل إقامته في ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ دون اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما يجوز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو الأمر الثابت حسبما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده يكون قد أخطأ في القانون مما يعين معه نقضه ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبإراءة المطعون ضده مما نسب اليه .

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٥٢١)

اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة - تقطع التقادم -

ولو أجريت فى غيبة المتهم - انقطاع التقادم عىنى الأثر - مؤدى ذلك ؟ انقطاع التقادم بالنسبة لمتهم قضى ببراءته - امتداده الى آخر قدم للمحاكمة بعد ذلك عن ذات التهمة - دعوى التعويض الناشئة عن جريمة لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية - المادة ١٧٢/٢ مدنى .

ان مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المتوط بها القيام بها سواء اجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته ، وان هذا الانقطاع عىنى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فى تلك الاجراءات ، لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة ان شقيق المطعون ضده - قد حوكم عن ذات الجريمة المسندة الى المطعون ضده وصدر الحكم ببراءته منها بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ ، فان اجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التى تمت فى هذه الجريمة والتى اتخذت فى الدعوى فى مواجهة المتهم الآخر فيها تقطع مدة التقادم فى حق المطعون ضده ، واذ لم تنقض على الحكم الصادر فى الدعوى بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ براءة المتهم الآخر حتى تاريخ تقديم المطعون ضده للمحاكمة فى ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ مدة الثلاث سنوات اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنب ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تأسيساً على انقضاء مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ سؤال المطعون ضده بمحضر الضبط فى ٢/٢/١٩٧٠ حتى تقديمه للمحاكمة فى ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ يكون قد جانب صحيح القانون . ولا كان ما

انتهى اليه الحكم المطعون فيه من سقوط الدعوى المدنية لانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المدعية بالحق المدني بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه غير سديد في القانون ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على أنه : تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني ، . وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة فنصت على ان دعوى التعويض لا تسقطه في تلك الحالة الا بسقوط الدعوى الجنائية ، واذ ما كان ما انتهى اليه الحكم من انقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق كما تقدم القول ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة الى الدعوى المدنية والاحالة

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٤/١١/١٩٧٦ من ٢٧ من ٨٧٧)

دعوى جنائية - انقضاؤها بالتقادم - ما يقطع التقادم ؟

لما كانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه تنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالامر الجنائي أو باجراءات الاستدلال اذ اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، ومفاد هذا النص ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، لان الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها . وكان من المقرر ان الاعلان بالحضور لجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - يقطع المدة المسقطه للمدعى - وكانت اجراءات المحاكمة قد تمت في الدعوى متلاحقة دون ان تكتمل هذه المدة حتى صدور الحكم المطعون

فيه، فانه اذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٨٣)

انقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة - عدم انقطاعه بأى اجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها .

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة وأطرحه في قوله .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ق - جلسة ٤/٦/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٥٥٢)

توالى تأجيل نظر الدعوى لاعلان المتهم اعلاناً قانونياً . معنى مدة التقادم دون اتمام الاعلان . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة . م ١٥٠ ج .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم متعلق بالنظام العام جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٣٦٨)

مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة فى مواد المنح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أى اجراء قاطع لها . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة .

(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٧٦١)

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . المادتان ١٥ ، ١٧ اجراءات جنائية .

انقطاع التقادم باجراءات التحقيق والاثهام والمحاكمة وبالأمر الجنائى واجراءات الاستدلالات اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها رسمياً .
سريان مدة التقادم من جديد من يوم الانقطاع . تعدد الاجراءات .
أثره . سريان المدة من تاريخ آخر اجراء .

تأجيل نظر المعارضة . بناء على طلب المأمرى . يوجب اعلان المعارض اعلاناً قانونياً . مضى مدة التقادم دون اعلانه . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .

(الطعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ ص ٣١ ح ٨١٠)

متى تنقطع مدة التقادم ؟

سريان مدة تقادم جديدة . متى تبدأ ؟

مضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . مالم تنقطع المدة بأى إجراء من اجراءات التحقيق . أو المحاكمة . أو بالأمر الجنائى . واجراءات الاستدلال اذ ما تمت فى مواجهة المتهم .

مواجهة المتهم باجراءات المحاكمة التى تنقطع المدة المسقطه للدعوى .
غير لازم ما دامت متصلة بسير الدعوى . شرط ذلك . كونها صحيحة .

(الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٣ ص ٣١ ح ٩٠٦)

مضى ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالمعارضة . دون اتخاذ اجراء صحيح قاطع للمدة . اثره . انقضاء الدعوى بمضى المدة . اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة . جائزة .

(الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠ / ٢٣ / ١٩٨٠ م ٣١ ص ٩٠٦)

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . الاجراءات القاطعة للتقادم ؟

مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من الاجراءات القاطعة لمدة . اثره . انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدعوى المدنية التابعة . انقضاؤها بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٥ / ٢٨ / ١٩٨١ م ٣٢ ص ٥٧٧)

منع ما يزيد على مدة السنة المقررة لانقضاء الدعوى فى مواد المخالفات من يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى الحكم . الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض دون أى اجراء قاطع . انقضاء الدعوى بمضى المدة . اثر ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ٨ / ١١ / ١٩٨١ م ٣٢ ص ٨٢٩)

التصديق على أحكام المحاكم العسكرية . لا يعد من الإجراءات
القاطعة لمدة التقادم فى مفهوم المادة ١٧ أ . ج . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ٢٠٩)

صدور الحكم غيابياً بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . جواز
الطعن فيه بالنقض من النياية العامة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ٢٠٩)

تقرير التهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع التقادم . أساس
ذلك ؟

(الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥١ق - جلسة ١١ / ٥ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ٥٧٨)

اجراءات المحاكمة . ما يشترط فيها لقطع التقادم ؟

(الطعن رقم ٥٤٧٢ لسنة ٥١ق - جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ٥٩٨)

اجراءات تحقيق التزوير قاطعة للتقادم ولو اتخذت فى غيبة التهم
الانقضاع الى الجرائم المرتبطة بالواقعة التى يجرى التحقيق فيها .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٢٦)

جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها
والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى ذلك التمسك .

سقوط الدعوى الجنائية عنها . بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك
بها . أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها .

(الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٨٣ س ٣٤ ص ٣٤٩)

مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة فى مواد الجناح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى
تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره
انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا أثر له على سير
الدعوى المدنية المرفوعة معها التى تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون
المدنى .

(الظعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٣٥٨)
انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق أو
الاتهام أو المحاكمة الصحيحة . صدور حكم من محكمة مختصة باصداره
يقطع مدة السقوط ولو كان الحكم صادراً بعدم قبول الدعوى قبل
الطاعن لرفعها بغير الطريق القانونى .

(الظعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ق - جلسة ٩/٦/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٧٤٨)
المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها باجراءات التحقيق أو
الاتهام أو المحاكمة التى تتم فى الدعوى .

الانقطاع عينى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى . ولو
لم يكونوا طرفاً فى تلك الاجراءات .

(الظعن رقم ٦١١٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١/٣/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٢٢٦)
اجراءات التحقيق التى تجريها السلطة النوط بها القيام بها -
تقطع التقادم - ولو أجريت فى غيبة المتهم. المادة ١٧ اجراءات جنائية .
حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب ان يكون
النقض مقرونا بالاحالة .

(الظعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٥٥ق - جلسة ٧/١١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٩٩٠)

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . المادتين ١٥ ، ١٧ اجراءات .

الاجراءات القاطعة للتقادم ؟ .

متى يبدأ سريان مدة جديدة للتقادم ؟ .

مثال لاجراء لايقطع التقادم .

(الظعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٦ من ٣٧ ص ٤٩٤)

انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة . إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع أيهما مدة السقوط . ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . أساس ذلك ؟ .

(الظعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٧ من ٣٨ ص ١١٥٦)

تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض وكل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء المحكمة بقطع التقادم - أساس ذلك ؟ سريان مدة جديدة للتقادم متى يبدأ ؟ مثال الاجراءات قاطعة للتقادم .

(الظعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٩٠ لم ينشر بعد)

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة المادتان ١٥ ، ١٧ اجراءات .

انقطاع التقادم باجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة وكذا بالأمر الجنائي أو اجراءات الاستدلالات اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها رسميا .

مجرد توجه رجل الشرطة الى منزل الطاعن لاستدعائه لسؤاله في محضر جمع الاستدلالات تاركاً له ما يفيد طلبه لعدم وجوده . لا يقطع التقادم . التقدم ببلاغ أو شكوى في شأن الجريمة أو إحالة النيابة العامة الشكوى الى الشرطة لفحصها بغير ندب صريح لاتقطع التقادم كذلك . أساس ذلك .

(الطعن رقم ١٤٣٤٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٩٣ م ٤٤ ص ٣٩٨)

وإذا كان البين من ذلك أنه قد إنقضى على الدعوى الجنائية من تاريخ إيداع أسباب الطعن مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضائها بمضى المدة في مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة للطاعنين جميعاً بمن فيهم من قضى بعدم قبول طعنه شكلاً لإتصال الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم به ، دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(الطعن ٦٣٢٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٨ / ٧ / ١٩٩٩ لم ينشر بعد)

مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . شرط ذلك ؟ انقطاع مدة التقادم عينى أثره . امتداده إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فى الإجراءات .

مضى ما يزيد على عشر سنوات من تاريخ القضاء بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليهما الآخرين شكلاً ورفضه موضوعاً والقبض على الطاعن وإعلانه إعلاناً صحيحاً بالجلسة دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة . انقضاء الدعوى بمضى المدة مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ فى القانون .

إن الأصل أنه وإن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ما لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة». ونفاد ذلك أن انقطاع المدة عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في الإجراءات ، وإذ كان الثابت أنه قد مضى في صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على عشر سنوات من تاريخ قضاء محكمة النقض بجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليهما الآخرين شكلاً وفي الموضوع برفضه ، والقبض على الطاعن بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٥ وإعلانه إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٩٦ دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضي المدة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ق - جلستة ٢٠/١/٢٠٠٠)

الفصل الرابع الدفع بانقضاء الدعوى بالتصالح

النص القانوني :

يجرى نص المادة ١٨ مكرراً (أ) ^(١) من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالي :

١ للمجنى عليه - ولو كيله الخاص - في الجرح المنصوص عليها في المواد ٢٤١ (فقرتان أولى وثانية)، ٢٤٢ (فقرات أولى وثانية وثالثة) ، ٢٤٤ (فقرة أولى) ، ٢٦٥ ، ٣٢١ مكرراً ، ٣٢٣ ، ٣٢٣ مكرراً ، ٣٢٣ مكرراً أولاً ، ٣٢٤ مكرراً ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ (فقرتان أولى وثانية) ، ٣٦٩ من قانون العقوبات وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون، أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم .

ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ، ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة .

تطبيقات قضائية :

ومن حيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه فإن الطاعن بجريمة إختلاس أشياء محجوز عليها المعاقب عليها بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . وكان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات قد صدر بعد ذلك الحكم ، ونص في مادته الثانية على إضافة مادة جديدة برقم ١٨ مكرراً (أ) إلى قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمجنى عليه ولو كيله الخاص في اللجنة التي دين الطاعن بها أن يطلب

(١) المادة ١٨ مكرراً (أ) مضافة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الجريدة الرسمية

إلى النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم ونصت في فقرتها الثانية على أنه : « يترتب على الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بالطريق المباشر ... » ، وإذا كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن قدم إقراراً موثقاً بالشهر العقارى صادر من انجنى عليه بالتصالح معه عن الجريمة التى دهن الطاعن بها فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح للمتهم وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب التطبيق ، ومحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو مخول لها بمقتضى نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وتصحيحه وإلغاء الحكم المستأنف وإيقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٥ لم ينشر بعد)

ومن حيث إنه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه دان الطاعن بجريمة الضرب المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات وكان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات قد صدر بعد الحكم المظنون فيه . ونص فى مادته الثانية على إضافة مادة جديدة برقم ١٨ مكرراً (أ) إلى قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمجنى عليه ولوكيله الخاص فى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يطلب الى النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم ، وإذا كان الشابت من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن قدم إقراراً موثقاً بالشهر العقارى صادر من انجنى عليه بالتصالح معه عن الجريمة التى دين الطاعن بها فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح للمتهم وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب التطبيق . ومحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو مخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وإيقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٨٣٩٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٢ لم ينشر بعد)

- (الطعن رقم ٦٦٣٦ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٣ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٨٣٦٩ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٢ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ١١٨٩٣ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٣٠ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك، وكان نص المادة ٥٣٤/٤ من القانون مالف الذكر يقرر قاعدة موضوعية من شأنها تقييد حق الدولة في العقاب مؤداها انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح بدلاً من معاقبة المتهم فإنها تسرى عند توافر شروط تطبيقها على الدعاوى التي لم تنته بصدر حكم بات فيها وذلك باعتبارها أصلح للمتهم. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة محضر المعارضة الإستئنافية في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ حضور محام بموجب توكيل أثبت رقمه وقرر بتخالفه مع المتهم - الطاعن - وقبض قيمة الشيك - وهو ما يعد تصالحاً مع الطاعن - ومن ثم فإن المادة ٥٣٤/٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ تكون واجبة التطبيق على الدعوى. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح للمتهم. كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح.

- (الطعن رقم ٢٧٨٧ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٩١٩٥ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٨ لم ينشر بعد)

الفصل الخامس

الرفع بالنقض الدعوى الجنائية

بالتنازل عن الشكوى

النص القانوني :

تجرى نصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالى :

مادة ٣. - لايجوز ان ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص ، الى النيابة العامة أو الى أحد مأمورى الضبط القضائى فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، من قانون العقوبات . وكذلك فى الاحوال التى ينص عليها القانون .

ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها مالم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ٤. - اذا تعدد المجنى عليهم يكفى ان تقدم الشكوى من احدهم . واذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد احدهم ، تعتبر انها مقدمة ضد الباقين .

مادة ٥. - اذا كان المجنى عليه فى الجريمة لم يبلغ خمس عشرة

سنة كاملة أو كان مصابا بعاهة فى عقله ، تقدم الشكوى من له
الوصاية عليه .

واذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصى
أو القيم وتسمع فى هاتين الحالتين جميع الاحكام المتقدمة الخاصة
بالشكوى .

مادة ٦ - اذا تعارضت مصلحة الجنى عليه مع مصلحة من
يئله أو لم يكن له من يئله ، تقوم النيابة العامة مقامه .

مادة ٧ - ينقضى الحق فى الشكوى بموت الجنى عليه . واذا
حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى ، فلا تؤثر على سير الدعوى .
الجرائم المعلقة على شكوى :

١ - زنا الزوجة . ٢ - زنا الزوج .

٣ - الفعل الفاضح غير العلنى .

٤ - عدم تسليم الصغير الى من له الحق فى طلبه .

٥ - الامتناع عن دفع النفقة المحكوم بها .

٦ - القذف .

٧ - السب .

٨ - الامتناع عن دفع أجرة الحضانة المحكوم بها .

٩ - الامتناع عن دفع أجرة الرضاعة المحكوم بها .

١٠ - الامتناع عن دفع أجرة المسكن المحكوم بها .

١١ - السرقة بين الأزواج .

١٢ - السرقة بين الأصول والفروع .

التنازل عن الشكوى فى ضوء قضاء النقض :

ان المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية تجرى بانه لايجوز ان ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المني عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة أو الى مأمورى الضبط القضائى ، فى جرائم معينة نص عليها فى هذه المادة منها جريمتا السب والقذف ، وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على ان : لمن قدم الشكوى ان يتنازل عنها فى أى وقت الى ان يصدر فى الدعوى حكم نهائى ، وان الدعوى الجنائية تنقضى بالتنازل وان : التنازل بالنسبة لاحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين ، . لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر الجلسة ان المدعين بالحق المدني تنازلوا عن اتهام التهمة التى كانت دعوى الجنحة المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن من أجل تهمة السب والقذف ، فان من مقتضى ذلك امتداد أثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد الى الطاعن بحكم القانون أسوة بالتهمة الثانية - أيا كان السبب فى هذا التنازل - مما يبنى عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين . فاذا كان الحكم قد قضى بادانة الطاعن بمقولة ان التنازل لا يشملها لأنه لم يكن منصّباً على أصل الحق فى إقامة الدعوى ولم يكن متضمناً معنى الصفح ، فانه يكون قد أخطأ غالفته صريح حكم القانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٣ق - جلسة ١١/١٧/١٩٥٣)

ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نص فى المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب فى التنازل عنه فى أى وقت الى ان يصدر فى الدعوى حكم نهائى ، قد جعل أثر هذا التنازل منصباً على الدعوى الجنائية وحدها ، ولا يمنع ذلك من أصابة ضرر من الجريمة ان يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٥٤)

ان الشارع اذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « لمن قدم الشكوى أو طلب فى الأحوال المشار إليها فى المواد السابقة ان يتنازل عنها فى أى وقت الى ان يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى العمومية بالتنازل ، لم يرسم طريقاً لهذا التنازل ليستوى ان يقرر به الشاكي كتابة أو شفها ، كما يستوى ان يكون صريحاً أو ضمنياً يتم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويفيد فى غير شبهة ، انه اعرض عن شكواه .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٥٤)

ان تقدير التنازل من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التى أسست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٥٤)

يختلف معنى التنازل فى المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية عنه فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات لهو فى أولاهما ذو أثر عيني مطلق يحو

الواقعة الجنائية ذاتها ويتبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصي يقتصر على الجاني الذي قصد به وقصر عليه - لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين الجاني عليه والمتهم - ولا تمتد الى سواء من المتهمين .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٠/٨/١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٠١)

متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثراً يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٠/٨/١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٠١)

متى كانت واقعة دعوى اللجنة المباشرة - سواء نظر اليها على انها قذف أو سب وقعا علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، اذ يبنى فيما لو صح - انقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فاذا اغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجباً لنقض حكمها .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ق - جلسة ٤/٢٨/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٣٥)

تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله معوقاً على شكوى الجاني عليه - واذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علناه الحافظة على كيان الأسرة ، فانه يكون من الواجب ان يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من

الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير اسراف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها التهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فانه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ مאלفة الذكر ان يقضى ببراءته من التهمة .

(النطن رقم ٣١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٠/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ٨٩١)

اذا صدر تنازل من الزوج الجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء اكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتماً ان يستفيد منه الشريك ، ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام ويتج أثره بالنسبة للدعوى الجنائية أو المدنية في خصوص جريمة الزنا وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المادتين ٣ و ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٣١/٥/١٩٧١ احكام النقض م ٢٢ ق ١٠٥ ص ٤٢٧)

متى كان الحكم المطعون فيه الذى دان التهم أورد أن المدعى بالحق المدنى الذى رفع الدعوى بالطريق المباشر بتهمة السب و القذف قد تصالح مع المتهم ولم يبين فحوى الصلح ، وهل تضمن التنازل عن اتهام التهم أم اقتصر على الادعاء بالحق المدنى قبله ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .

(٣/٣/١٩٧٥ احكام النقض م ٢٦ ق ٤٥ ص ٢٠٥)

محو جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الأصلي لى جريمة الزنا -
وزوال آثارها بسبب ما قبل صدور حكم بات . أثره محو جريمة الشريك .
تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة . وجوب استفادة الشريك
منه . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٥٠ - جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ من ٣١ من ٩٩٥)
الاعفاء من العقوبة فى جريمة السرقة . المادة ٣١٢ عقوبات
امتداد بانها على جرائم النصب وخيانة الامانة . علة ذلك ؟
التنازل عن الشكوى . أثره . وجوب القضاء بالبراءة . المادة ١٠ من
قانون الاجراءات .

(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٣٠ - جلسة ٢٣/٥/١٩٨٣ من ٣٤ من ٦٦٠)
سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة الائتلاف التى تقع بين
الأصول والفروع . أساس ذلك وعلة ؟ لا يغير من ذلك ان يكون السند
محل الائتلاف تحت يد الغير . حد ذلك وعلة ؟

تنازل ابنة المتهم عن الدعوى الجنائية فى جريمة سرقة وائتلاف سند
نما ينطبق عليه نص المادة ٣٦٥ عقوبات . أثره . انقضاؤها قبل الأم .
مخالفة ذلك . خطأ فى تأويل القانون .

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٣٠ - جلسة ٢١/١٢/١٩٨٣ من ٣٤ من ١٠٧٠)
التنازل على الشكوى فى جريمة الزنا . يرتب انقضاء الدعوى
الجنائية .

عدم جواز المدول عن التنازل ولو كان معاد الشكوى ما زال ممتداً .
علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٨ من ٣٧ ص ٧١٠)
انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . عقبه اجرائية تحول دون اتخاذ اجراء
فيها اعتباراً من تاريخ الانقضاء . ينهى عليه عدم قبول الدعوى الجنائية اذا
رفعت في مرحلة تالية .

عدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم قبول الدعوى
المدنية الناشئة عنها .

(الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٨ من ٣٧ ص ٧١٠)
التنازل في خصوص جريمة الزنا ينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية
والمدنية .

اقرار الحكم حصول التنازل عن الشكوى قبل رفع الدعوى الجنائية
وتعرضه لموضوع الدعوى المدنية التبعة خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٨ من ٣٧ ص ٧١٠)
سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تهديد أحد الزوجين
منقولات الآخر . علة ذلك ؟ .

نزول الزوجة الخنى عليها في جريمة التهديد عن دعواها . أثره .
انقضاء الدعوى الجنائية قبل زواجها . لا يغير من ذلك انقضاء العلاقة
الزوجية . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٢٩٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٥/١/٣١ لم ينشر بعد)

الباب الثالث الرفع بالبطلان

الاحكام العامة للدفع بالبطلان

النص القانونى :

يجرى نص المادة ٣٤١ اجراءات جنائية على انه يترتب
البطلان على عدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بأى اجراء
جوهرى .

كما أوضحت المادتين ٣٣١ ، ٣٣٢ اجراءات جنائية
أوضحت احكام البطلان فيجرى نصهما على النحو التالى :

مادة ٣٣١ - يترتب البطلان على عدم مراعاة احكام القانون
المتعلقة بأى اجراء جوهرى .

مادة ٣٢٢ - اذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة احكام
القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم فى الدعوى أو
باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما
هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به فى أية حالة كانت عليها
الدعوى ، وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب .

ماهية البطلان :

متى كان الحكم الاستئنافى قد اخذ بأسباب الحكم الابتدائى الذى خلا

من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقمها - ولم ينشئ أسباباً لقضائه ، فإنه يكون باطلاً لاستداده الى أسباب حكم لا وجود له .

(الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ من ٨ ص ١٠٠٧)

إذا كان عمل القاضي نفوياً وباطلاً بطلاناً أصلياً لأن الدعوى سمعت الى ماحتها من غير طريقها القانوني فلا عبرة ببطل ما أتاه أو أجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالاً صحيحاً مطابقاً للقانون فله ان يفصل فيها . وتكون اجراءات المحكمة عندئذ هي اجراءات مبتدأة .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ من ١٠ ص ٤٥١)^(١)

الأصل انه اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية ان هناك بطلاناً في الاجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، على انه يشترط لذلك ان تكون الدعوى داخلته تحت ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه صحيح - فاذا كانت الدعوى قد اقيمت على التهم ممن لا يملك رفعها قانوناً ، وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فان اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً . ولا يحق لها ان تعرض لموضوعها ، فان هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر . ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر اليها ان تنصلي لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها ان تنصر حكمها

(١) راجع الموسوعة الذهبية المرجع السابق ج ٣ ص ١٢٧ وما بعدها .

على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار ان باب
الحكمة موصد دونها ، الا ان تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع
لقبولها .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ من ١٠ ص ٤٥١)

الأصل فى الاجراءات الصحة ، فمتى باشر رجل الضبط القضائى
اعماله فى حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحاً ما يقوله المتهم من ان
الحكمة كان عليها ان تتحرى حقيقة صفة الضابط الذى أجرى التفتيش
بتحقيق تجريمه ، وذلك بارفاق ما يدل على انتدابه رئيساً لمكتب المخدرات .
أو معاوناً متنبأً له بمجرد قول المتهم ذلك ودون ان يقوم الدليل عليه .

(الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١١ من ١٠ ص ٥١٧)

منع القاضى من نظر دعوى سبق له ان نظرها وفصل فيها محله ان
يكون ذلك القاضى له ولاية النظر فيها ابتداء - فاذا نظرها مرة أخرى كان
قضاؤه باطلاً يفتح له القانون باب الطعن بالطريق العادى أو بطريق النقض .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢٠ من ١٠ ص ٤٥١)

القانون حين أوجب المبادرة الى وضع المضبوطات فى احرار مغلقة انما
قصد تنظيم العمل والحفاظة على الدليل لمدى توهين قوته فى الالبات ، ولكن
لم يرتب على مجرد الاهمال فى ذلك أى بطلان ، فالأمر مرجعه الى
اطمئنان المحكمة الى سلامة هذا الدليل كغيره من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/١/٤ من ١١ ص ١١)

ما رسمه القانون فى المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو من
قبيل تنظيم سير الاجراءات فى الجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان -

لذا كان الثابت من محضر الجلسة ان تقرير التلخيص قد تلى بها ولم يعترض المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد اعضاء الهيئة ، فانه لا تجوز اثاره الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ من ١١ ص ١٠٦)

اذا جاز القول فى بعض الصور بانعدام الأحكام لفقدانها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يشير الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التى نظرت الدعوى .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٣٨٠)

من المقرر ان النيابة العامة - وهى قتل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عام تختص بمركز قانونى خاص يميز لها ان تطعن فى الحكم - وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن - بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه فى التهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى ان تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وان تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه ان تقضى له محكمة الجنايات ببطلان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلاً عن مساسه بقوة الشئ المقضى - فان مصلحة النيابة فى الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو ان الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعاً .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٧ من ١١ ص ٣٨٠)

الأصل ان كل اجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بابطال اجراء تم صحيحاً وفقاً للتشريع الذى حصل الاجراء فى ظله . واذا كانت الدعوى الجنائية فى القضية موضوع الطعن قد صارت بين يدى القضاء متطورة أمام احدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقاً للقانون المعمول به فانها تكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التى لا تملك - بعد انحسار سلطانها عليها بتقديمها للقضاء - حق التصرف فيها على وجه آخر ومن ثم فلا محل للقول بعمدة هذه التحقيقات وتلك الدعاوى الى سلطة التحقيق فى النظام القضائى العام .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ق - جلسة ١/٨ / ١٩٦٨س ١٩ ص ٦)

التمسك بالبطلان :

حتى كان المتهم لم يثر امام المحكمة الاستئنافية شيئاً فى شأن بطلان الاجراءات امام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثارة ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ق - جلسة ٣/٤ / ١٩٥٦س ٧ ص ٤٩٨)

ان حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط اعمالاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٦/٤ / ١٩٥٦س ٧ ص ٥٧٠)

ان حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة

المخلدة لنظر الاستئناف يسقط اعمالاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٦/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٧٠)

ان تكليف المتهم بالحضور امام محكمة الجنايات هو من الاجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم اثارة الدفع بطلان هذا الاجراء لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٧/١/١٩٥٨ س ٩ ص ٩٤)

استقر قضاء هذه المحكمة على ان التهم عند ما يجب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون ان يعترض المدافع عنه ، فان ذلك يدل على ان مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له بعدئذ ان يدعى البطلان فى الإجراءات .

(الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ٣/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١١١)

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تميد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى . أما فى حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات ان تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٣٣٩)

متى كانت المحكمة قد اعتمدت فى ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التى أدلى بها أمامها فى جلسة المحاكمة مع سائر ادلة الاثبات

الأخرى التى أوردتها فى حكمها ومن بينها اعتراف المتهمين فى تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فانه لا جدوى له من التمسك بطلان محضر جمع استدالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد ان تولت النيابة العامة التحقيق فى القضية ودون ان يصدر وكيل النيابة الخقق أمراً بنده لاجراء تحقيق معين .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٨ق - جلسة ٨/٤/١٩٥٨ من ٩ ص ٢٨١)

متى كان المتهم لم يدفع ببطلان اجراءات التحويل امام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه اثارة هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٥٨ من ٩ ص ٤٣٨)

ان مجرد حضور المتهم بنفسه فى جلسة المحاكمة يمنع من التمسك ببطلان ورقة التكيلف بالحضور على ما تقضى به المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٤٠)

ان الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة فى المادة ٣٣١ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، الا ان هذه النصوص تدل فى عبارتها الصريحة على ان الشارع لم يحصر - وما كان فى مقدوره ان يحصر - والقوانين السياسية والادارية والمالية والجنائية اهدا متغيرة - المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه المسائل فى المادة ٣٣٢ وترك للقاضى استباط غيرها وتمييز ما يعتبر منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التى يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ق - جلسة ٣/٦/١٩٥٨ من ٩ ص ٦٠٩)

إذا كان ما يتعاه المتهمون على الحكم هو دفع بطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر الجلسة ان المتهمين أو المدافعين عنهم أثاروا هذا الدفع امام محكمة الجنايات فانه لا يقبل منهم اثره لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ ص ١٩٢)

بطلان الحكم لعدم اعلان المتهم امر يتعلق بالاجراءات التي تحصل قبل المحاكمة ، ومن الواجب ابداءه بالجلسة قبل سماع أحد من الشهود والا يسقط الحق فيه .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ من ١٠ ص ٣٠٨)

أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ليست من النظام العام ، ويسقط الحق في الدفع بها لعدم التمسك بها قبل سماع أحد الشهود .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ من ١٠ ص ٣٠٨)

نظم قانون الاجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على ان التمسك بالدفع بالبطلان انما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في اجراءاتها - وهذا الاجراء الباطل - أيا كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به في الميعاد القانوني - ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض الا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشئ المحكوم به ، وان تكون هذه الأسباب

مستفادة من الاوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع والا يخالطها
أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه عليها - وذلك تفلها لأصل اكتساب الحكم
قوة الشئ المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالاسباب الجديدة للماسة
بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٣٨٠)

نصت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى قوة الاحكام
النهائية على ما يأتى : تقتضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه
والوقائع المسندة فيها اليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الادانة - وإذا
صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها الا بالطعن
فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون ، ولما كان القانون قد بين طرق
الطعن فى الاحكام الجنائية وهى المعارضة والاستئناف والنقض ، ورسم أحوال
واجراءات كل منها فان الطعن فى تلك الاحكام الجنائية بالبطلان بدعاوى
مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز فى القانون مما يقتضى الحكم بعدم
جواز سماع دعوى البطلان فيها .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٣٨٠)

الأصل فى الاجراءات الصلحة وان يباشر المحقق اعمال وظيفته فى
حدود اختصاصه . ولما كان ما أورده الطاعن فى أسباب طعنه بشأن عدم
اختصاص من أصدر الاذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضى تحقيقاً
موضوعياً عنه ابدائه أمام محكمة الموضوع ، فان لا يقبل من التهم ما يثيره
من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٥ من ١١ ص ٨٦٦)

عدم اعتراض محامى المتهم على اجراء التجربة التى تمت بحضوره
بمحافظة احد الحاضرين بالجلسة - وليس بالهفظة المضبوطة - يسقط حقه فى
التمسك بالبطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة المشار
اليها فى المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢ س ١٢ ص ٢٨)

سؤال الشاهد بالجلسة دون حلف يبين اذا وقع بحضور محامى المتهم
دون اعتراض منه على ذلك فان حقه يسقط فى الدفع ببطلان الاجراءات .

(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ س ١٣ ص ٣٨٠)

اذا كان الطاعن قد حصل على تأشيرة تفيد ايداع الحكم ملف
الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره فان ذلك لا
يجدى فى نفى حصول التوقيع على الحكم فى الميعاد القانونى ذلك بأن
قضاء محكمة النقض قد جرى على انه يجب على الطاعن لكى يكون له
التمسك بالبطلان لهذا السبب ان يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة
على ان الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه
رغم انقضاء ذلك الميعاد .

(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ س ١٣ ص ٥٤٢)

البطلان طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وان
كان يقع بقوة القانون الا انه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة
المدين ويسقط حقه فى التمسك به اذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٩ س ١٥ ص ٤٢١)

متى كان معامى الطاعن لم يحرض على سماع اقوال الشاهد بغير
يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى
يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقاً للمادة ٣٣٣ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٥٩)

لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبى الابتدائى لعدم
اداء معمره اليمين القانونية طالما ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان
محاميه لم يدلع ببطلان هذا التقرير امام محكمة الموضوع ومن ثم فيسقط
حقه فى التمسك ببطلان هذا الاجراء وفقاً للمادة ٣٣٣ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٤٠)

تنص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « اذا حضر
المتهم بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له ان يتمسك ببطلان ورقة التكليف
بالحضور وانما له ان يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه
واعطاءه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى وعلى المحكمة
اجابته الى طلبه » . ولما كان القانون لا يتطلب فى مواد الجنب والمخالفات ان
يحضر مع المتهم فى أثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه ، وكان الثابت من
محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعنة حضرت بنفسها فى آخر جلسة
من جلسات المرافعة وسلمت عن التهمة فأبكرتها ومضت اجراءات المحاكمة فى
مواجهتها دون ان تتمسك بعد اعلانها بالحضور أو تطلب من المحكمة ميعاداً
لتحضر دفاعها . فان تعيب الحكم بالاخلاق بحق الطاعنة فى الدفاع يكون
غير مديد .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤١٥)

جرى قضاء محكمة النقض انه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد - ولما كان الاستفادة مما هو مثبت بالشهادة - المقدمة من محامى الطاعن مع تقرير أسباب الطعن - ان مسودة الحكم وحدها هي التي أودعت في الميعاد وان الحكم ذاته موقع عليه من رئيس الجلسة والكتاب لم يودع ملف الدعوى الى وقت تحريرها . واذا ما كان الحاصل انه حتى هذا التاريخ كان قد مضى أكثر من ثلاثين يوماً على صدور الحكم فقد ران عليه البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٧٩)

من المقرر انه لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض والتفتيش ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لان تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٨٦)

أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فاذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له ان يتمسك بهذا البطلان ، وانما له ان يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطاءه مياعداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٨٨)

من المقرر قانوناً ان أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق فى الدفع بها وفقاً للمادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بحضور المتهم فى الجلسة بنفسه ، وانما له ان يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٠٢/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٠٢)

المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض انه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الاوضاع القانونية المقررة له الا من شرعت هذه الاوضاع لحمايتهم ، فاذا كان الثابت مما استظهره الحكم المظنون فيه ان السيارة التى ضبطت اغتدر فيها ليست مملوكة للطاعن ، فان تفتيشها لا يمس حرمة من اغترمات المكفولة له .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٤/٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٢١)

من المقرر ان أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة يجب ابدائها امام محكمة الموضوع ، ومن ثم فانه اذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنتين لم تدفعا ببطلان قرار الاحالة ، فانه لا يجوز لهما اثارة الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٦/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢)

لاتقبل اثارة أمر بطلان أى اجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٨٧)

من المقرر ان الدفع ببطالان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، واذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع امام محكمة الموزع ببطالان التسجيلين الصوتين اللذين عول عليهما ضمن ما عول عليه فى اذانة الطاعن ، فانه لا يقبل منه ان يثير أمر بطلانها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٢١٧)

من المقرر انه لا يقبل من المتهم ان يتمسك ببطالان اجراءات المحاكمة ، اذا كان سبب البطلان غير متعلق به ، بل بغيره من المتهمين .

(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٤٥)

ان المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « يسقط الحق فى الدفع ببطالان الاجراءات الخاصة بجميع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائى أو التحقيق بالجلسة فى الجنب والجنايات ، اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه » . واذا كان ذلك ، وكان الطاعن لا يثار فى أسباب طعنه فى ان التحقيق معه تم بحضور محاميه الذى لم يبدئ اعتراض على اجراءات التحقيق ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذه الخصوصية يضحى ولا محل له .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥١١)

اذا كان الطاعن لم يدفع ببطالان القبض والتفتيش امام محكمة ثانى درجة فانه لا يقبل منه ان يثير هذا الدفع امام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع ويقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لهذه المحكمة به .

(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٣٩٤)

لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما ، ان يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه لان تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، ومن ثم فانه ليس للطاعة ان تثير الدفع بطلان ما أثبتته مأمور الضبط القضائي من اقوال باقى المتهمات فى الدعوى .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٣٦٧)

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع بطلان قرار الاتهام المعلن اليه . وكان من المقرر فى القانون ان اوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة يجب ابدالها امام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز له اثاره الدفع بذلك لأول مرة امام محكمة النقض ، فضلاً عن ان مجرد حضور المتهم بنفسه فى جلسة المحاكمة تمنحه من التمسك بطلان ورقة التكليف بالحضور .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٣٧٩)

لما كان من المقرر ان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، وكان الثابت من محضر جلسة محكمة أول درجة ان الطاعة الثانية أبدت دفاعها فى اللجنة المسندة اليها دون ان تطلب حضور محام يتولى الدفاع هذا الى انها لم تثر امام المحكمة الاستئنافية شيئاً فى شأن بطلان الاجراءات امام محكمة أول درجة فلا تقبل منها اثاره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٩/٤/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٣٦٩)

من المقرر ان العبرة بطلان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة

الاستئنافية - لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الطاعن قد تخلف عن الحضور امام المحكمة الاستئنافية وبالتالي لم يثر امامها شيئاً فى شأن البطلان المدعى به فى اجراءات المحكمة امام محكمة أول درجة ، فانه ليس له من بعد ان يتحدث عن هذا البطلان امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٩٤٧)

أسباب البطلان :

المرة فى بطلان الاجراءات هى بما تم منها امام المحكمة الاستئنافية .

(الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٣٧)

انقطاع السير فى الدعوى - عدم اعلان التهم - تعرض المحكمة للدعوى - حكم - بطلان .

مضى كان الثابت من الأوراق ان الدعوى تعثرت فى الطريق وانقطعت عن السير بأن لم تنظر فى الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت فجأة من جانب النيابة فانه كان من الواجب ان يعلن التهم بورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها أثرها فاذا كان التهم لم يحضر ولم يعلن أصلاً فلا يحق للمحكمة ان تعرض للدعوى فان هى فعلت كان حكمها باطلاً .

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٣١٣)^(١)

اسناد الحكم واقعة جديدة الى التهم وادانته على أساسها دون ان تنبيه المحكمة الى هذا التعديل - بطلان الاجراءات .

(١) الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ١٤٤ وما بعدها .

متى كانت المحكمة اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصراً من عناصر الإثبات التي تتدخل في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه الى المتهم انه هو وحده احدث لجميع هذه الطعنات بالجنبي عليه ، مع ان الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة باسناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم ادانته على اساسها ان تنبه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فاذا لم تفعل فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبه بعيب جوهري اثر في الحكم بما يطله .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩٧١)

تفيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى - كما وردت في أمر الاحالة أو ورقة التكليف بالحضور وفقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية - فاذا دانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة - لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها امامها بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها اليها - فانها تكون قد أخطأت لانها عاقبت الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يقتضى بطلان الحكم الابتدائي المستأنف ، وبهذا تعود الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل ان يصدر فيها الحكم .

(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٣ ص ١٠٤٠)

دخول المظهر منزل المتهم بوجه غير قانوني لا يصححه الامر الصادر اليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل ، بدعوى التحفظ على المطلوب تفتيشه تحقيقاً للغرض من التفتيش لخروج هذا الأمر عن

نطاق الافعال المرخص بها قانوناً نظراً الى مساسه بحرمه المنازل ، مما يصم هذا الاجراء بالبطلان الذى يمتد اثره الى ماأسفر عنه من ضبط .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٩)

البطلان المشار اليه فى المادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لايلحق الا الاجراء الضكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من اجراءات تمت صحيحة ، وليس من شأنه ان يؤثر فى قرار احالة القضية على محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩ / ٢ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ١٥٨)

الأصل فى المحاكمة ان تجرى فى مواجهة المتهم الحقيقى الذى اتخذت الاجراءات قبله ، ولايجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية - فاذا كان الثابت من التحقيق الذى اجرته النيابة اثناء التنفيذ ان المتهم الذى حوكم هو غير من اتخذت اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فان ذلك يظل اجراءات المحاكمة التى تمت ويظل معها الحكم الذى بنى عليها ، ويتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٤١٦)

أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الغرض الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها ، فلا بد ان يتم سماع الشهود وطلبات النيابة فى وجوده بشخصه أو ممثلاً فيمن ينوب عنه - واذا لم

يتحقق ذلك فى هذه الدعوى فان الحكم يكون معيباً ببطلان الاجراءات مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٦١ ص ٠٢ من ٨٧٧)

متهم بجناية - الحضور معه للدفاع عنه - مخالفة - أثرها .

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة انه حضر للدفاع عن الطاعن امام محكمة الجنايات الاستاذ احمى وهو الذى شهد احاكمة وقام بالدفاع عنه ، ولما كان من المقرر وجوب حضور معام مع التهم بجناية امام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بان احمين المقولين للمرافعة امام محكمة الاستئناف او احاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم للمرافعة امام محكمة الجنايات ، وكان يبين من كتاب نقابة احمين المرفق ان الذى قام بالدفاع عن الطاعن فى ١٨ مارس سنة ١٩٧٤ غير مقبول للمرافعة امام احاكم الابتدائية لانه ما زال مقيداً تحت التمرين منذ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٣ فان اجراءات احاكمة تكون قد وقعت باطله بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٧٥ ص ٢٦ من ٨٦٥)

أثار البطلان :

للقاضى الجنائى ان يكون عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى الا اذا كان هذا العنصر مستمداً من اجراء باطل قانوناً .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٣٤)

ان البطلان - طبقاً للمادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لايلحق الا بالاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يعلق بما سبقه من اجراءات ، كما انه لا يؤثر فى قرار النيابة باحالة الواقعة الى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات ولايمكن ان يترتب على مثل هذا البطلان ان صح اعادة القضية الى النيابة بل يكون للمحكمة ان تصحح الاجراء الباطل طبقاً للمادة ٣٣٥ اجراءات .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ ص ٧١٣٦١)

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الاخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، اما حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية ان تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى .

(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧١٤٩)

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة الاخيرة قاضياً بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، أما فى حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية ان تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٣/٦/١٩٥٧ ص ٨٢٥٨١)

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية لحكمة أول درجة الا اذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة الاخيرة قاضياً بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، اما اذا وقع فى الحكم المذكور بطلان أو وقع فى الاجراءات بطلان فان المحكمة الاستئنافية بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ٨٨٥)

البطلان المشار اليه فى المادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لايحلح الا الاجراء المحكوم ببطلانه والاثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من اجراءات تمت صحيحة ، وليس من شأنه ان يؤثر فى قرار احالة القضية على محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٩ ص ١١٨)

لما كانت الطاعة (النيابة العامة) لا تجادل فيما انتهى اليه الحكم من قضائه ببراءة المظنون ضده على سند من بطلان القبض والتفتيش ، وكان هذا البطلان يستطيل الى كل ما ضبط مع المظنون ضده من مخدر نتيجة للاجراء الباطل ، فقد توافرت للحكم السلامة ، بغير حاجة الى ان يتحدث استقلالا على ما عثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المظنون ضده لانها قتل بعض ما ضبط .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ص ٢٤٨)

بطلان الحكم - شموله كافة اجزائه بما فيها المنطوق - احالة الحكم

الاستثنائي على منطوق الحكم الابتدائي الباطل لتصور اسبابه - بطلان الحكم الاستثنائي - ولو كان قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة - نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للطاعن - يوجب نقضه ايضاً بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن فيه بالنقض .

من المقرر ان بطلان الحكم انما ينسب أثره حتماً الى كافة اجزائه بما فى ذلك المنطوق الذى هو فى واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا تقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من ان الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً . ولما كان البين من مطالعة الأوراق ان محكمة النقض سبق ان قضت بنقض الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - وامرت باحالة الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، على أساس ان هذا الحكم اعتنى أسباب الحكم المستأنف الذى صدر باطلاً لأن ما أورده لم يكن كافياً لبيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت الى الطاعن ، وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الاعادة - موضوع الطعن المائل - انه أحال فى منطوقه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه فقد انصرف أثره الى باطل - وما بنى على باطل فهو باطل - ولا يعصم الحكم المطعون فيه انه أنشأ لقضائه أسباباً خاصة به مادام انه أحال الى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي الى استتالة البطلان الى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن والى المحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن فى الحكم ، لاتصال هذا العيب الذى شاب الحكم به . ولما كان الطعن مقدماً لثانى مرة فانه يتعين

تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤١)

. ونعرض للبطلان في الفصول التالية :

الفصل الأول

الدفع ببطالان الاستجواب

النص القانوني:

تجرى نص المواد ١٢٤ ، ١٣١ ، ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالى :

مادة ١٢٤ - فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . لا يجوز للمحقق فى الجنايات ان يستجوب المتهم ، أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة محامية للحضور ان وجد .

وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن ، كما يجوز لخاميه ان يتولى هذا الاقرار أو الاعلان .

ولا يجوز للمحامى الكلام الا اذا أذن له القاضى واذا لم يأذن له وجب اثبات ذلك فى المحضر .

مادة ١٣١ - يجب على قاضى التحقيق ان يستجوب المتهم المقبوض عليه . واذا تملز ذلك يودع فى السجن الى حين استجوابه ويجب الا تزيد مدة ايداعه على أربع وعشرين ساعة فاذا مضت هذه المدة ، وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة العامة ، وعليها ان تطلب فى الحال الى قاضى التحقيق

استجوابه . وعند الاقتضاء تطلب ذلك الى القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة أو أى قاضى آخر يعينه رئيس المحكمة والا أمرت بإخلاء سبيله .

مادة ٢٧٤ - لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك .

واذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، بلفته القاضى اليها ، ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات .

واذا امتنع المتهم عن الاجابة . أو اذا كانت أقواله فى الجلسة مخالفة لأقواله فى محضر الاستدلالات أو التحقيق ، جاز للمحكمة ان تأمر بتلاوة أقواله الأولى .

تطبيقات قضائية :

ان عدم استجواب المتهم لم يقرر الا رعاية لمصلحته ، فاذا كان المتهم بمحض اختياره قد رد على ما وجهته المحكمة اليه من الأسئلة ولم يعترض المدافع عنه فان ذلك منه يدل على ان مصلحته لم تضار بالاستجواب ولا يجوز له اذن لهيما بعد ان يدعى البطلان فى الاجراءات .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ طعن ١٤٥٩ سنة ١٠ ق مجموعة احكام النقض فى خمس وعشرون عاماً ص ١٠٢ قاعدة ٧٧)

ان القانون وان كان قد حظر استجواب المتهم الا بناء على طلبه فان هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته هو ، فله ان يتاثر عنها اما بطلبه صراحة من المحكمة ان تستجوبه واما بعدم اعراضه على الاستجواب والاجابة على

الأسئلة التي توجهها اليه . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان المتهم اذا ما أجاب بمحض اختياره على ما توجه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فذلك منه يدل على ان مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي لا يجوز له ان يدعى البطلان في الاجراءات ، واذن فاذا كان محضر الجلسة لم يثبت به ان المتهم أو المدافع عنه قد اعترض على الاستجواب بل كان الحكم - وهو يكمل محضر الجلسة - فقد ذكر صراحة ان المتهم لم يعترض على الاستجواب فلا يقبل من هذا المتهم ان يطعن على الحكم في خصوص ذلك .

(جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ١٥ ق مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠٢ قاعدة ٧٩)

اذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض منه فان حقه في الدلع ببطلان الاجراءات المبني على هذا العيب يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٩)

متى ثبت ان استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له ان يتعى عليها من بعد انها استجوبته .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٧٧)

حق المتهم في الدلع ببطلان الاجراءات المبني على استجوابه أمام محكمة الدرجة الاولى يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا حصل بحضور محامى المتهم بدون اعتراض منه عليه .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٧٧)

استقر قضاء هذه المحكمة على ان التهم اذا أجاب بمحض اختياره على ماتوجهه اليه المحكمة من أسئلة دون ان يعترض المدافع عنه ، فان ذلك منه يدل على ان مصلحته لم تضار بالاستجواب .

(الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ص ١٩٠)

استقر قضاء هذه المحكمة على ان التهم عندما يجيب بمحض اختياره على ماتوجهه اليه المحكمة من أسئلة دون ان يعترض المدافع عنه ، فان ذلك يدل على ان مصلحته لم تضار بالاستجواب . ولا يجوز له بعدئذ ان يدعى البطلان في الاجراءات .

(الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٣ من ٩ ص ١١١)

الاستجواب المخطور قانونا في طور المحاكمة - طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية - هو مناقشة التهم على وجه مفصل في الادلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أم من المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة ، وهو لا يصح البناء على طلب من التهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وماتقتضيه مصلحته - وهذا الخطر انما قصد به مصلحة التهم وحده فله ان ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالاجابة على الاسئلة التي توجه اليه .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ من ١٢ ص ٩٣١)

من المقرر ان القانون وان كان قد حظر استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك فان هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله ان يتنازل عنها اما بطلبه صراحة من المحكمة ان تستجوبه أو بعدم اعتراضه على الاستجواب واجابته

على الأسئلة التي توجهها المحكمة اليه . فإذا ما أجاب المتهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون ان يعترض المدافع عنه ، فان ذلك منه يدل على ان مصلحته لم تضار ، وبالتالي فلا يجوز له ان يدعى البطلان في الاجراءات .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ من ١٧ ص ٩٣٩)

الاستجواب المخطور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحطاً لها . والذين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها انما سألته عن صلة التهم الثاني في الدعوى بالظن ، وهل هو مدير له أو كاتب فيه ، ولم تصل هذه المناقشة بمركز الطاعن في التهمة المسندة اليه . ومن ثم فان هذه المناقشة لا تعد في صحيح القانون استجواباً ولا يرد عليها الخطر ولا يحتاج الى اقرار مكتوب في قبولها أو اعتراض على اجرائها .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ص ٢٧٣)

الاستجواب المخطور قانوناً في طور المحاكمة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما قصد به مصلحة المتهم وحده فله ان ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمناً بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإحالة على الأسئلة الموجهة اليه . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان أيّاً من المتهم أو المدافع عنه قد اعترض على هذا الاجراء ، فان ذلك يدل على ان مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الاستجواب ولا يجوز له بعدئذ ان يدعى البطلان في الاجراءات .

(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ من ٢١ ص ١٢٢٤)

من المقرر ان القانون وان كان قد حظر استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك ، فان هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله ان يتنازل عنها اما بطلبه صراحة من المحكمة ان تستجوبه أو بعدم اعتراضه على استجوابه واجابته على الأسئلة التي توجهها المحكمة اليه ، فاذا ما أجاب المتهم بمحض اختياره ، على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون ان يعترض المدافع فان ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالي فلا يجوز له ان يدعى البطلان في الاجراءات . ولما كان اعتراض ما - سواء كان من الطاعن أو من المدافع الحاضر معه - لم يثبت بمحضر الجلسة ، فان ما يثيره الطاعن في صدد بطلان استجوابه لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ص ٤١٧)

ان الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها ان كان منكراً للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف . واذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهن الطاعة نفسها لا يعدو ان يكون تسجيلاً لما أبدينه أمامه واعتراف من اعترفت منهن في حقها وحق غيرها من المتهمات في نطاق أدلائها بأقوالها مما لا يعد استجواباً ولا يخرج عن حدود ما ينبط بمأمور الضبط القضائي فان ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ س ٢٣ ص ١٣٦٧)

الاستجواب المخطور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق

عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليمياً بها أو دحضاً لها . ولما كان البين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها سألته عن صلته بالشخص الآخر الذى يدعى الطاعن انه ترك بجواره اللقافة وعن أسم ذلك الشخص ولم تصل هذه المناقشة بمركز الطاعن فى التهمة المسندة اليه ، فان هذه المناقشة لا تعد فى صحيح القانون استجواباً ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج الى اقرار مكوتى فى قبولها أو اعتراض على اجرائها .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٢م ٢٣ ص ٣٦٩)

ان الاستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة اختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفند ان كان منكراً للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف . واذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ما أثبتته مأمور الضبط القضائى فى محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهن الطاعنة نفسها لا يعدو ان يكون تسجيلاً لما أهدينه أمامه واعتراف من اعترفت منهن فى حقها وحق غيرها من المتهمات فى نطاق أدلتها بأقوالها مما لا يعد استجواباً ولا يخرج عن حدود ما ينط بمأمور الضبط القضائى فان ما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٢م ٢٣ ص ١٣٦٧)

الاستجواب المحظور قانوناً فى طور المحاكمة وفقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى اثباتاً ونفياً فى أثناء نظرها - سواء أكان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو من المدافعين عنهم - لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح

الا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه فى الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته .

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٤٢٧)

المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط اتخاذها ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعة بشأن بطلان محضر الضبط محله من مواجهتها ببقية المتهمات هو دفع ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٠٥٣)

الاستجواب المحظور قانوناً فى طور المحاكمة وفقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى اثباتاً ونفياً فى أثناء نظرها - سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم - لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه فى الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما مجرد الاستيضاح - كما هو واقع الحال فى الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن اذا كانت له صلة بأحد الشهود وما اذا كان قد توجه اليه بمنزله - فليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع . ومع ذلك فان هذا المحظور انما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً أما بطله صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعراضه هو أو المدافعون عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة التى توجهها اليه المحكمة . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أى من الطاعن أو المدافع عنه قد اعترض على هذا

الاجراء . فان هذا يدل على ان مصلحة الطاعن - فى تقديره - لم تضار لهذا الاستجواب ولا يجوز له من بعد ان يدعى بطلان الاجراءات .

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ من ٢٤ ص ٤٢٧)

وحيث أن الحكم المطعون فيه ساق واقعة الدعوى بما تترافق به عناصر جريمة الاشتراك فى السرقة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

أما ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط مخلوه من مواجهته بباقي المتهمين ، فلما كان من المقرر أن المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور قانوناً على مأمور الضبط القضائى اتخاذها وأنه لاإلزام على الحكم بالرد على دفع قانونى ظاهر البطلان ، فان هذا النعى من الطاعن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ ص ١٠١٢)

حق مأمور الضبط القضائى فى سؤال المتهم دون استجوابه .

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمأمور الضبط القضائى ان يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون ان - يستجوبه تفصيلاً وان يكتب فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك اعتزاله بالتهمة .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩ من ٣٢ ص ٢٥٣)

الاستجواب المحظور قانوناً . ماهيته ؟

استفسار المحكمة من الطاعن عن صلته بباقي المتهمين وظروف توجيهه الى مكان تواجدهم . امتيضا ح . لا يمس حق الدفاع .

لما كان الاستجواب المخطور قانوناً في طور المحاكمة وفقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتاً ونفياً في أثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم . لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح البناء على طلب من المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره وما تقتضيه مصلحته . اما مجرد الاستيضا ح - كما هو واقع الحال في الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن عن صلته بباقي المتهمين وظروف توجيهه الى المسكن الذي تواجدوا فيه - ليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع . ومع ذلك لان هذا الخطر انما قصد به مصلحة المتهم وحده لانه ان يتنازل عنه صراحة أو ضمناً أما بطله صراحة من المحكمة ان تستجوبه أو بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة التي توجهها اليه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ص ٣٢ و ٥٤٦)

الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجواب المحكمة للمتهم . سقوطه . اذا حصل الاستجواب في حضور محاميه ولم يبد اعتراضاً .

لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان الاستجواب تم في حضور المدافع عن الطاعن وبموافقته ، وكان من المقرر ان حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على ان المحكمة استجوبته يسقط وفقاً للفقرة الأولى

من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يد اعتراضاً عليه لأن ذلك يدل على ان مصلحته لم تتأثر بهذا الاستجواب ومن ثم فلا يجوز له من بعد ان يدعى ببطلان الاجراءات .

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ من ٣٢ ص ٥٤٦)

الدفع ببطلان التفتيش والاستجواب لحصوله خارج دائرة الاختصاص المكاني مأمور الضبط القضائي وبطلان الاعتراف ، لا تقبل اثارته لأول مرة أمام النقض .

امتداد اختصاص مأمور الضبط القضائي الى جميع من اشتركوا في الدعوى التي بدأ تحقيقها اينما كانوا .

قيام النيابة العامة باجراء التحقيق لا يمنع مأموري الضبط من القيام بواجباتهم المنوط بهم القيام بها عملاً بالمادة ٢٤ اجراءات .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ من ٣٣ ص ٤٤٩)

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمأمور الضبط القضائي ان يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون ان يستجوبه تفصيلاً وان ثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى للمحكمة ان تستد الى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث في الجلسة ولها ان تعمل على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف ما دامت قد اطمأنت اليه .

(الطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨ من ٣٣ ص ٩٦٢)

حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه تفصيلاً . محضره عنصر من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه .

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمأمور الضبط القضائي ان يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون ان يستجوبه تفصيلاً وان يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه .

(الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٣س ٣٤ ص ١٠٧)
الاستجواب . ما هيته .

الاستجواب المخطور قانوناً على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المخططة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها ان كان منكراً للتهمة أو يعترف بها اذا شاء الاعتراف .

(الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٣س ٣٤ ص ١٠٧)
المواجهة كالاستجواب من اجراءات التحقيق .

من المقرر ان المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المخطور على مأمور الضبط القضائي اتخاذها .

(الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٣س ٣٤ ص ١٠٧)
اقامة الحكم قضاءه ضمن الأدلة التي تساند اليها على الدليل

المستمد من الاستجواب الباطل تعينه بما يوجب نقضه والاحالة .

اتصال وجه الطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . أثره ؟

مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟

لما كان ما صدر عن مأمور الضبط القضائى من مواجهة للطاعن الثالث بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيلاً فيها وتوجيه الاتهام اليه انما ينطوى على استجواب محظور فى تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ضمن الأدلة التى تساند اليها فى أدانة المحكوم عليهم - على الدليل المستمد من هذا الاستجواب الباطل ، فانه يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الثالث وكذلك بالنسبة الى الطاعنين الأول والثانى لاتصال وجه الطعن الذى بنى عليه النقض بهما اعمالاً لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأيضاً بالنسبة الى الطاعن الرابع لوحدة الواقعة ومراعاة لحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة لمناقشة سائر الوجوه الأخرى للطعون المقدمة من الطاعنين ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة بحيث اذا اسقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى أنهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٠٧)

الاستجواب المحظور عملاً بالمادة ١ / ٢٧٤ اجراءات جنائية هو مناقشة المتهم تفصيلاً فى ادلة الدعوى اثباتاً أو نفياً . متى يجوز ؟ وما لا يعد استجواباً .

لما كان من المقرر ان الاستجواب اخطور فى طور المحاكمة طبقاً لنص
الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم
على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى اثباتاً ونفىاً فى أثناء نظرها
سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم لما له من
خطورة ظاهرة وهو لا يصح الا بناء على طلب المتهم نفسه يديه فى الجلسة
بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته - وكان البين من محضر جلسة
المحاكمة ان مناقشة المحكمة للطاعن اقتضرت على سؤاله عن التهمة المسندة
اليه فانكرها - ثم أدلى هو الطاعن - من تلقاء نفسه أثناء سماع أقوال
الغنى عليهما ودون سؤاله انه ضرب الأول بالكرايج وأمسك بالقلعة التى
شد وثاق الثانى اليها أثناء ضربه بالكرايج - فان ما يثيره فى هذا الصدد من
قالة الاخلال بحق الدفاع يكون غير مقبول ومع ذلك فان هذا الحظر انما
قصد به مصلحة التهم وحده فله ان ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمناً
بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالاجابة على الأسئلة التى
توجه اليه . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان أيا
منهما لم يعترض على هذا الاجراء ، فان ذلك يدل على ان مصلحة الطاعن
- فى تقديره - لم تضار بهذا الذى أسماه استجواباً ولا يجوز له بعدئذ أن
يدعى البطلان فى الاجراءات .

(الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٨٣ م ٣٤ من ٤٣٢)

الاستجواب معناه : مناقشة المتهم تفصيلاً فى أدلة الدعوى
اثباتاً أو نفياً . صحة استجواب المحكمة للمتهم . رهن بقبولة المادة
٢٧٤ اجراءات .

لما كانت المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت فى

فقرتها الأولى على ان : لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك ، فقد أفادت بان الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتاً أو نفيّاً أثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو المدافعين عنهم - لما له من خطورة ظاهرة - لا يصح الا بناء على طلب المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة .

(الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/٣/١٩٨٥ م ٣٦ من ٤٠٣)

الاستجواب اخطور في مرحلة المحاكمة . ما هيته ؟

حظر الاستجواب مقرر لمصلحة المتهم . له التنازل عنه صراحة أو ضمناً . عدم اعتراضه على الأسئلة التي وجهت اليه واجابته عليها . يعد تنازلاً .

مثال لما لا يعد استجواباً .

لما كان الاستجواب اخطور قانوناً في طور المحاكمة وفقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتاً ونفيّاً في أثناء نظرها - سواء أكان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو من المدافعين عنهم - لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته - اما مجرد الاستيضاح كما هو واقع الحال في الدعوى - حين استفسرت المحكمة من الطاعن دوره في ارتكاب الجريمة المسندة اليه - فليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق

الدفاع - ومع ذلك فإن هذا الخطر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله ان يتنازل عنه صراحة أو ضمناً اما بطلبه صراحة من المحكمة ان تستجوبه أو بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة التي توجهها اليه المحكمة . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان أيّاً من الطاعن أو المدافع عنه قد اعترض على هذا الاجراء ، فإن ذلك يدل على ان مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الاستجواب ومن ثم فلا يجوز له من بعد ان يدعى بطلان الاجراءات .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦ / ١٠ / ٥ من ٣٧ ص ٦٩٩)

الاستجواب المحظور قانوناً . ماهيته .

تسجيل مأمور الضبط مما يديه المتهم أمامه من أقوال في حق نفسه وغيره من المتهمين . لا يعد استجواباً .

لما كان من المسلمات القانونية ان الاستجواب المحظور على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلاً كما يفندها أو يعترف ان شاء الاعتراف ، واذا كان يبين من الاطلاع على المقررات المضمونة ان ما أثبتته العقيد بمحضر ضبط الواقعة من أقوال للمتهم لا يعدو ان يكون تسجيلاً لما ابداه امامه وزميله في حق نفسه وغيره من المتهمين في نطاق ادلائه بأقواله ، وكان الحكم المطعون فيه اذ عرض لهذا الاجراء قد أورد عند قوله انه : بأن للمحكمة من مطالعة المحضر المتقدم ان مشموله لا يعدو ان يكون اثباتاً للاجراءات التي اتخذت نفاذاً لامر ضبط واحضار المتهم - الطاعن - الصادر من النيابة العامة لاتهامه بقتل الجني عليه الوارد اسمه بذلك المحضر ، ومناقشة المتهم دون ان يتضمن استجواباً له في مدلول الاستجواب قانوناً ، بعرجيه اسئلة تفصيلية واجابات تفصيلية ، فان في ذلك

ما يكفى رداً على هذا الدلع بما يجعله على غير سند من القانون ، متعين الرفض .

(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٠/٢٠/١٩٨٧س ٣٨ من ٨٠٤)

المادة ٢٩ اجراءات . اجازتها للأمور الضبط القضائي سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه . الاستجواب المخطور عليه . ما هيته ؟

من المقرر ان للأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون ان يستجوبه تفصيلاً ، وكان الاستجواب المخطور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضا لها .

(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٧س ٣٨ من ٩٤٨)

الفصل الثاني

الدفع ببطلان الاعتراف

النص القانوني:

يجرى نص المادة ٢٧١/٢ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالي :

وبعد ذلك يسأل المتهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه ، فان اعترف جاز للمحكمة الإكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود ، والا فتسمع شهادة شهود الاثبات . ويكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة العامة أولاً ، ثم من المجنى عليه ، ثم من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم من المتهم ، ثم المسئول عن الحقوق المدنية .

وللنيابة العامة وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية ان يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في اجوبتهم .

أحكام الدفع:

الدفع ببطلان الاعتراف هو من الدفعوع الجوهرية وهو دفع موضوعي وان استند الى نصوص قانون الاجراءات الجنائية .

وعلى هذا فان الدفع بالاعتراف من الدفعوع الموضوعية وتخضع لما تخضع له الدفعوع الموضوعية من اجراءات .

والبطلان المترتب على الاعتراف في حالة الاكراه بطلاناً من النظام العام .

شروط صحة الاعتراف :

ان محاضر التحقيقات الابتدائية وان كانت أوراقاً أميرية الا ان المحاكم الجنائية غير ملزمة بالاخذ بما هو مدون فيها على اعتبار انها كسائر الأوراق الرسمية حجة بما فيها ما دام لم يدع بتزويرها . فلهذه المحاكم متى اقتضت من وقائع الدعوى أو من الأدلة التي قدمها المتهم اليها بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر عنه ، الا تعد بهذا الاعتراف بلا حاجة الى الطعن بالتزوير . ولذلك فاذا أنكر المتهم صدور الاعتراف المعزوم اليه في محضر تحقيق البوليس فانه يجب على المحكمة ان تبحث هذا الدلائل وتقدره كما ترى وليس لها ان تطالب المتهم بوجوب الطعن في المحضر بالتزوير .

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ١٢ق - جلسة ١٩/١/١٩٤٢)

متى كان المتهم اذ سلم بضبط السلاح في منزله قد تمسك بان شخصاً آخر قد القاه عليه ليكيد له فهذا لا يصح عده اعترافاً منه باحراز السلاح . فاذا كان المحكم قد عد ذلك اعترافاً فانه يكون معيياً بما يستوجب نقضه . ولا يؤثر في ذلك ان يكون المحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة اذا ما استبعد دليل منها .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٠/٦/١٩٥٢)

لا يلزم ان يوقع المتهم على الاعتراف الصادر منه والمثبت بمحضر التحقيق ما دام المحضر موقعاً عليه من الخقق والكاتب .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٥٥/١/١٢)

تفريط المتهم في مكنون سرها والافشاء بدأت نفسها لا يعتبر وجهاً للطعن على الدليل المستمد من اقرارها طوعية واختياراً . ولا تأثير لخوف المتهمه في صحة اقرارها ما دام هذا الخوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .

(الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢ ص ٣١١)

الاعتراف هو ما يكون نصاً في اقرار الجرمية .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ص ٣٣٩)

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨٤٦)

لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة والواقع .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ص ٥٦٤)

(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ص ٦٥٨)

ان مجرد وجود المتهم في السجن تنفيذاً لحكم ، لا اثر له في صحة اعترافه .

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ ص ٩٠٥)

من المقرر ان الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختيارياً ،

ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف ، وانما يجب ان يكون التهديد أو الخوف وليد أمر غير مشروع ، فلا يكفي بالتذرع بوجود المقر في السجن تنفيذاً لحكم صدر ضده، حتى يتحلل من اقراره - متى كان حبسه وقع صحيحاً وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ٩٠٥)

الأصل ان الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - اذا صد أثر ضغط أو اكراه كائناً ما كان قدره .

(الطعن ١٠٥٦ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ٨٠٥)

الأصل في الاعتراف الذي يعول عليه ان يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً اذا صدر أثر ضغط أو اكراه كائناً ما كان قدره .

(الطعن ٨٥٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ من ٢٢ ص ١٠٤٩)

الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الخيلة أو الاكراه ومتى تحققت ان الاعتراف سليم مما يشوبه وأطمأنت اليه كان لها ان تأخذ به بما لا يعقب عليها . أما مجرد القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط فانه لا يشتمل دفعاً ببطلان الاعتراف ولا يعد قرين الاكراه المبطل له لا معنى ولا حكماً ما دام سلطان الضابط لم يستغل الى المتهم بالاذى مادياً كان أو معنوياً .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص ١٠٥٣)

الأصل في الاعتراف الذي يعول عليه ان يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً اذا صدر أثر ضغط أو اكراه كائناً ما كان قدره .

(الطعن ١١٩٣ لسنة ٤٥ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٧٢٦)

من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الأثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ، إذ ان سلطان الوظيفة في ذاته - كوظيفة رجل الشرطة - بما يسفحه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها ما دام هذا السلطان لم يستغل في الواقع بأذى مادياً كان أو معنوياً الى المدلى بالأقوال أو بالاعتراف إذ الخشية في ذاتها مجردة لا تعد اكراها لا معنى ولا حكماً الا اذا ثبت انها قد أثرت فعلاً في ارادة المدلى فحملته على ان يدلى بما أدلى فعلى المحكمة ان تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه وان تقيم قضاءها على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ق - جلسة ١/٢٦/١٩٧٦ من ٢٧ ص ١٢٨)

اعتراف - وروده على كافة تفاصيل الواقعة - غير لازم - ما يكفي في الاعتراف .

استظهار الحكم في قضائه ان الاعتراف الذي أخذ به الطاعن ورد نصاً في الاعتراف بالجريمة وأطمأنت المحكمة الى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يغير من انتاجه عدم اشتعاله على توافر نية القتل أو ظرفي سبق الاصرار والترصد ، ذلك انه لا يلتزم ان يرد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه ان يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها

ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجانى للجريمة - وهو ما لم يخطئ فيه الحكم .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ص ٧١٣)

الدفع بأن الاعتراف كان نتيجة اكراه - غير جائز لأول مرة امام النقض .

لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن الثالث أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه ، فلا يقبل منه ان يشير هذا الأمر لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ س ٢٨ ص ٧٥٩)

حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك . تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه . موضوعى .

لما كان من المقرر ان حكمه الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وان عدل بعد ذلك متى أطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وان حكمه الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها ان تأخذ به بلا معقب عليها .

(الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩ س ٣٣ ص ٣٦)

الاعتراف فى المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال لحكمة الموضوع الا تعمل عليه متى تراءى لها مخالفتة للحقيقة والواقع .

(الطعن ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ س ٣٣ ص ١٠٠٤)

للمحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم فى محضر الشرطة ولو عدل عنه فى مراحل أخرى متى اطمأنت الى صدقه . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا تجوزثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٦٤٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٣٠ لم ينشر بعد)

ان الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً اذا ملو أثر اكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو الاكراه وكان من المقرر ان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على اعترافه بغير ان يرد على ما أثبت من دفاع جوهرى حوله ويقول كلمته فيه فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبب ولا يغنى فى ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعنين واخكوم عليه الآخر الذى لم يطعن على الحكم لوحده والواقعة وحسن سير العدالة ، دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٥٤٣ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بادانة الطاعن ضمن ما عول عليه - على اعتراف الطاعن بجلسة المحكمة وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان الطاعن أقر بأن هو الذى زور المحررات الرسمية واستعملها وقد تقابل معه

دون معرفة وتحصل منه على مبلغ نقدى مقابل ثمن تذكرة الطيران فان مجرد اقرار الطاعن على هذا النحو لا يدل بذاته على اعترافه بالتهمة المسندة اليه ، ولا يتحقق به معنى الاعتراف فى القانون اذ الاعتراف هو ما يكون نصاً فى اقتراح الجريمة ، ولما كان الأصل انه يتعين على المحكمة الا تبنى حكمها الا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها ان تقيم قضاءها على أمور لا سند لها فى التحقيقات ، فان الحكم المطعون فيه اذ بنى قضاءه على ان اعترافا صدر من الطاعن - مع مخالفة ذلك للثابت بالاوراق - فانه يكون قد استند الى دعامة غير صحيحة مما يبطله لابتناؤه على اساس فاسد ، ولا يؤثر فى ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا - سقط احداها أو استبعدت - تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٣٠٥ لسنة ٦١ق - جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩٣ لم ينشر بعد)

من المقرر ان الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائفاً يستوى فى ذلك ان يكون المتهم المقرر هو الذى وقع الاكراه أو يكون قد وقع على غيره من التهمين ما دام الحكم قد عول فى قضاؤه بالادانة على هذا الاعتراف ، وان الاعتراف الذى يعتد به يجب ان يكون اختيارياً ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين أو غير مشروع كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه

فكان يتعين على المحكمة وقد دفع أمامها بأن اعتراف الطاعنين كان نتيجة إكراه وقع عليهما من رجال مباحث أمن الدولة - على ما سلف - أن تتولى هي تحقيق دفاعهما وبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوالهما ، فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت بقبولها بأن مساقاة الدفاع هو مجرد قول مرسل فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٩٠٧٥ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٣/٧/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها ، ولها أن تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه وكان طول أمد استجواب الطاعن ليلاً واستغراق ذلك لساعات طويلة متصلة لا يعد إكراهاً ما دام لم يستغل إلى المتهم بالأذى مادياً أو معنوياً إذ مجرد طول هذه الإجراءات لا يعد من الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك ومرجع الأمر في ذلك شحمة الموضوع كما أنه لا يؤثر في ذلك أن يكون المتهم قد أدلى بإعترافه في تحقيق النيابة في حضور ضابط الشرطة لأن مجرد حضور ضابط الشرطة لتحقيق يفرض حصوله - ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهاً ما دام هذا السلطان لم يستغل

على المتهم بالأذى مادياً أو معنوياً كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً ومتى كانت محكمة الموضوع قد عرضت لما دفع به الطاعن واطمأن وجدانها إلى إعتراؤه بتحقيق النيابة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٣٠٨٦٦ لسنة ٦٨ق- جلسة ٢٤/١/٢٠٠١ لم ينشر بعد)
مدى امكان الاخذ بالاعتراف الذى يعقب اجراء باطل:

ان اعتراف المتهم بوجود الخدر معه ، متى كان قد صدر عنه من تلقاء نفسه بالجلسة امام المحكمة اثناء المحاكمة ولم يكن لاجراءات التفتيش تأثير فيه ، فانه يكون صحيحاً ولا تثير على المحكمة لى ان تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلاً .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ١٢ق - جلسة ٢/١/١٩٤٢)

ان بطلان التفتيش ليس من مقتضاه الا تأخذ المحكمة فى ادانة المتهم بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية الى ذات النتيجة التى أسفر عنها . فاذا كان المتهم قد اعترف امام المحكمة بحياته الاشياء المسروقة التى ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذته المحكمة بمقتضى هذا الاعتراف فلا تثير عليها فى ذلك ولو كان التفتيش باطلاً .

(الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ١٢ق - جلسة ٨/٦/١٩٤٢)

اذا كان الحكم مع قضائه ببطلان التفتيش قد أدان المتهم فى

احراز مخدر مستنداً الى اقواله فى التحقيق وامام المحكمة بأن مخدراً كان معه وفى بيته يعلمه فلا يصح القول بأنه قد أخطأ لأن هذه الاقوال يصح فى القانون تصورها هى فى حد ذاتها دليلاً مستقلاً عن التفتيش وما أسفر عنه التفتيش ، فاعتماد المحكمة عليها وحدها ، بغض النظر عن التفتيش ، على أساس ما أرتأته من انها صدرت فى ظروف وملابسات غير التى تم فيها التفتيش ، مما مفاده ان قائلها لم يكن وقت ان قالها متأثراً بعملية التفتيش. وما نتج عنها - ذلك لا غبار عليه قانوناً ، ولا تثريب على المحكمة فيه .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ١٣ق - جلسة ١٩٤٣/١/١١)

ان بطلان التفتيش ليس من شأنه ان يمنع المحكمة من ان تأخذ فى الادانة بأى عنصر من عناصر الاثبات الأخرى التى ترى من وقائع الدعوى وظروفها انها مستقلة عن التفتيش وليس لها به اتصال مباشر . فاذا اعتبرت المحكمة ان اقوال المتهم - لصدورها منه امام النيابة بعد حصول التفتيش الذى اجراه البوليس قبل ذلك وأسفر عن المادة المخدرة - مستقلة عن هذا التفتيش وقائمة بذاتها فاعتمدت عليها فى ادانة المتهم ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ١٣ق - جلسة ١٩٤٣/٣/٢٩)

ان بطلان التفتيش الذى أسفر عن وجوه اخضر بمنزل المتهم ليس من شأنه فى ذاته ان يسرر القبول بأن الاعتراف الصادر منه بعد ذلك كان نتيجة حتمية للتفتيش ومجابهة المتهم بضبط المخدر عنده أثناء ذلك فان هذا ان جاز القول به اذا كان الاعتراف فى ظرفى الزمان والمكان اللذين حصل فيهما التفتيش ، وعلى اثر ضبط المخدر حيث يكون المتهم فى حالة نفسية لا يستطيع

معها ان يختار سوى الاقرار ، فانه لا يكون جائزاً على اطلاقه اذا كان الاعتراف قد صدر من المتهم بعد ضبط الخنجر عنده بمدة من الزمن أو امام سلطة غير التي باشرت اجراء التفتيش وضبطت الخنجر ، أو فى ظروف أخرى يصح معها القول بأن الاعتراف قد صدر مستقلاً عن التفتيش ولا اتصال له به ، وان المتهم حين اعترف انما أراد الاعتراف ، واذن يكون حكمه الموضوع ان تقضى بطلان التفتيش ، وان تأخذ فى ذات الوقت بالاعتراف الصادر من المتهم باحرازه المادة التى أسفر عنها التفتيش الباطل متى تبين من وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها ان الاعتراف صدر من المتهم مستقلاً عن التفتيش . وهى حين تفعل ذلك لا يصح ان يعنى عليها انها خالفت القانون واعصمت على دليل باطل .

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ١٣ق - جلسة ١٩٤٣/٣/٢٩)

لامانع من ان تأخذ المحكمة فى ادانة المتهم بعناصر الالبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية الى ذات النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ولو كان هذا التفتيش فى حد ذاته باطلاً . فاذا كان الثابت ان المتهم اعترف فى التحقيق وامام المحكمة بحيازته للسجائر التى تحوى الخنجر والتى ظهر من التفتيش وجودها لديه فلا جدوى له من تمسكه بطلان التفتيش .

(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ١٤ق - جلسة ١٩٤٤/١/٢٤)

اذا كانت المحكمة مع قضائها بطلان التفتيش الذى وقع على المتهم قد أدانته بناء على ما استخلصته مما شهد به الشهود ، وعلى أقواله هو امام النيابة ، فهذا منها سليم ولا شائبة فيه . لأن تعريضها على أقواله امام النيابة بعد حصول التفتيش معناه ان هذه الأقوال تعد دليلاً قائماً بذاته ومستقلاً عن

التفتيش بمعنى ان قائلها لم يقلها متأثراً بالتفتيش الذى وقع عليه .

(الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ١٥ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٤٥)

متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على اعتراف المتهم امام النيابة باحرازه المادة المخدرة وعدت هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته لاشأن له بالاجراءات الباطلة التى اتخذت لى حقه من القبض عليه وتفتيشه ، فانها تكون على حق فى الأخذ به . اذ لا يصح القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم امام النيابة بناء على مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين له .

(الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٨ق - جلسة ١٧/١/١٩٤٩)

متى كانت المحكمة قد عولت على أقوال المتهم فى تحقيق النيابة وبالجلسة كدليل قائم بذاته مستقل عن التفتيش ، على أساس انه لم يقلها متأثراً بالتفتيش المدعى بطلانه ، فلا تريب عليها فى ذلك .

(الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ١٩ق - جلسة ١٣/٦/١٩٤٩)

اذا كانت المحكمة لى بيانها واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها قبل المتهم قد أوردت ذلك على نحو يدل على أنها قد عولت على أقوال المتهم لدى رجال الحفظ فى الأوقات المختلفة التى حرصت على بيانها مما مفاده انها عدت هذه الأقوال مستقلة عن القبض وان قائلها لم يقلها متأثراً بما وقع عليه منه وانه حين اعترف انما أراد الاعتراف ، فان ما يثيره هذا المتهم فى صدد بطلان التفتيش الواقع عليه يكون غير مجد ، لانه على فرض التسلم به ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ فى ادانته بتناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤيدة الى ذات النتيجة التى أسفر عنها .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩ق - جلسة ٩/٥/١٩٥٠)

مادام الحكم قد اعتمد في ادانة الطاعن في احراز مخدر بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان اجراءات القبض عليه وتفتيشه .

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥١/٤/٩)

اذا كانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في أدانة المتهم على اعترافه بحيازته للسلاح وذخيرته ، مرتين في محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة ، واتخذت المحكمة من ذلك دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش فان مصلحة هذا المتهم فيما يثيره بصدد بطلان التفتيش تكون منتفية.

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥١/٤/٢٣)

ما دامت المحكمة قد استندت في ادانة المتهمين الى اقوالهم بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بأنهم عثروا على المادة المخدرة بمؤخر عربة القطار الذي كانوا يركبونه وناقشت دفاعهم في هذا الشأن وفندته تفنيداً سائفاً - فلا جدوى لهم بما يثرونه في صدد بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهم .

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥١/١٠/١٥)

تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش من شؤون محكمة الموضوع .

ان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل

وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثيره بها ، كل ذلك من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها واذن لمعى كان ما ذكرته المحكمة من أن المتهم لم يدل باعترافه فى البوليس الا متأثراً بالتفتيش الباطل الذى وقع عليه والنتيجة التى أسفر عنها هذا التفتيش قد استحصته من وقائع من شأنها أن تؤدى اليه فانه لا يكون هناك محل لمجادلتها فيما ذكرته من انها لا تظمن الى الأخذ بهذا الاعتراف .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٧/٣/١٩٥٣)

سلطة المحكمة فى اعتبار الاعتراف دليلاً مستقلاً قائماً بذاته .

للمحكمة ان تقدر الاعتراف الذى يصدر من المتهم وهل صدر عن ارادة حرة أو كان وليد اكراه وقع عليه واذا خلصت الى انه صدر منه صحيحاً لا شائبة فيه واعتبرته دليلاً مستقلاً وليس نائجاً عن الضبط والتفتيش بان تقديرها فى ذلك كما هو الشأن فى تقديرها لسائر أدلة الدعوى من المسائل الموضوعية .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٥ق - جلسة ٤/٤/١٩٥٥)

تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش من شئون محكمة الموضوع .

ان تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون

محكمة الموضوع تقلده حسبما تكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك ان يكون الاعتراف قد صدر امام ضابط ما دام هو غير الذى تولى اجراءات الضبط والتفتيش الباطلين .

(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٥٥)

لا جدوى للمتهم من الطعن ببطان التفتيش اذا كان الحكم قد استند ضمن ما استند اليه - كدليل مستقل خلاف الدليل الذى اسفر عنه التفتيش - الى اعتراف المتهم فى تحقيقات البوليس والنيابة باحرازه للمادة المخدرة .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ق - جلسة ٤ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١)

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٣٨)

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ق - جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٣٨)

من حق محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير ، ان تعمل على اعتراف المتهم امام البوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى استظهرت صحته واطمأنت اليه لاعتبارات مائفة .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٤٦)

بطان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى لجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الأشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ق - جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٠١٣)

تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها ان تعتمد فى حكمها عليه رغم العدول عنه .

(الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠ / ٨ / ١٩٥٦ م ٧ ص ١٠٠٩)

تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر فى ذلك ان يكون الاعتراف قد صدر امام نفس الضابط الذى أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلاً عنه وفى غير الوقت الذى أجرى فيه

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٦ / ٥ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٤٤٦)

متى كان التفتيش الذى وقع فى جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط القضائى حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرمة الشخصية فهو باطل هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر فى اعقاب لرجال الضبط .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٦٨١)

متى كانت المحكمة قد عولت أيضاً فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه أثر القبض الباطل الذى وقع عليه دون ان تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هى كشفت عن مدى استقلاله عنها فان الحكم يكون معيباً .

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٧٦٥)

ان بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون أخذ قاضي الموضوع بعناصر الاثبات الأخرى التي تؤدي الى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، وان تعتمد في ثبوت حيازة المتهم لما ضبط في مسكنه اعترافه اللاحق بوجودها فيه .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٥ من ٩ ص ٤٥٠)

متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقاً لما أثبتته بحكمها على لسان الخبير تتحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بحربة القطار يسير في ممرها ويحط بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالباً إليه النزول من القطار فلما رفض جده الى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره انه يشتبه في المتهم ويرغب التحري عنه ولما شرح الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يس منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما امتنع الصول عما يحمله أفضى اليه انه مخدر فافتاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام احقق بتفتيش المتهم فعثر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه اذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانوناً لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم اذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما انه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل مضرع عن القبض الذي وقع باطلاً ولم يكن ليوجد لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون ان كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢١ من ٩ ص ٨٣٩)

لاترئيب على المحكمة ان هي عولت بصفة أصلية في ادانة المتهم على اعترافه الصادر منه امام النيابة وفي الجلسة واتخذت منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش على أساس انه لم يقله متأثراً بأجراء القبض المدعى ببطلانه - ولا محل لتشكي المتهم فيما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن واقعة لقاء الخدر وان اللقافة التي عثر عليها هي بذاتها التي ألقاها - اذ أن الاستدلال بأقوالهم انما أنصب على الوقائع التي شاهدها بأنفسهم فذكرها الحكم تأييداً لهذا الاعتراف لا بينهما من نوع اتصال جعلها تأخذ بهذا الاعتراف كدليل أساسي لصدوره من المتهم في جميع مراحل التحقيق وهو ما يستفاد من عبارة الحكم .

(الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٩ق - جلسة ١١/٤/ ١٩٦٠ م ١١ ص ٣٢٨)

من المقرر قانوناً ان بطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود مخدر مع المتهم أو بمنزله ليس من شأنه في ذاته ان يبطل حتماً الاعتراف الصادر منه ، ولا هو من مقتضاه الا تأخذ المحكمة في ادانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والتي ليس لها به اتصال مباشر والتي قد تؤدي في الوقت نفسه الى النتيجة التي أسفر عنها ، وهو ما لا يصح معه القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم امام النيابة استناداً الى مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . فالاعتراف بصفة عامة يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح امامها ، ولهذه المحكمة تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلته بواقعة التفتيش وما نتج عنها ومبلغ تأثيره بها في حدود ما ينكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها وان تأخذ به في ادانته متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها انه صدر مستقلاً عن

التفتيش واعتبرته دليلاً قائماً بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه . ومن ثم فإن ما انتهى اليه الأمر المطعون فيه من اطلاق القول بعدم الاعتداد بالاعتراف اذا ما جاء تالياً لتفتيش باطل ، وانه ليس للاعتراف من قوة تدللية الا اذا كان لاحقاً لتفتيش صحيح ، انما يتضمن تقريراً خاطئاً لا يتفق وحكم القانون .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٦ م ١٧ ص ٥٠)

تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذا قدرت ان هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل ، جاز لها الأخذ بها .

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦ م ١٧ ص ٦٥٨)

اذا كان الحكم المطعون فيه بعد ان احال فى بيان واقعة الدعوى الى الحكم الابتدائى ، عرض لما جاء فى هذا الحكم من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر عن ضبط مبلغ ٧٢٤ ج و ١٥٠ م لصحح هذه الواقعة بما يفيد ان تفتيش مسكن المتهم الآخر هو الذى أسفر عن ضبط هذا المبلغ عنده ، وكان الحكم قد عول فى ادانة الطاعن على اعترافه بارتكابه الجريمتين . المسندتين واليه لم يستند الى واقعة ضبط هذا المبلغ ، فان ما ينعاه الطاعن من انه لم يعمل أثر هذا التصحيح لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ م ٢٠ ص ٦٥٩)

من الجائز ان يكون الاعتراف وحده دليلاً تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان المظنون ضدها (المتهمه) أقرت في محضر تحقيق النيابة باحرازها لفافة المخدر المضبوطة وقررت ان شخصاً سمته قد أعطاها هذه اللفافة في القاهرة دون ان يخبرها بمحواها وطلب اليها ان تنقلها الى بلدته التابعة لمركز ملوى وانقدها جنيهاً في مقابل ذلك ، فلما استقلت القطار في صباح يوم الضبط خلت الى دورة المياه وأخفت اللفافة حول وسطها تنفيذاً لما أمرها به . ولما كان الحكم المظنون فيه قد أغفل مناقشة هذه الأقوال المسندة الى المظنون ضدها في محضر تحقيق النيابة وبيان مدى استقلالها عن اجراءات القبض والتفتيش التي قال ببطلانها وتقاعد من بحث دلالتها وتقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، فان الحكم اذ اغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى صلته بالاجراءات التي قرر ببطلانها فانه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٢٣٣)

من المقرر ان افتراض بطلان التفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد أطمأت الى اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة واعتبرته دليلاً قائماً بذاته ومستقلاً عن الاجراءات المقول ببطلانها ، فان حكمها يكون سليماً ويمتأ عن الخطأ في تطبيق القانون - لما كان ذلك - وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان

اعترافه و ليد اكراه ما دامت تقيمة على أسباب سائغة - كالشان في الدعوى الماثلة - ومتى خلصت المحكمة الى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فان مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٧٤ م ص ٢٥ ص ٧١٥)

من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب علي محكمة الموضوع مناقشته مادام الحكم قد عول في قضاءه بالإدانة على هذا الإقرار ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعنة والمحكوم عليه الآخر علي إقرار الطاعن بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب ولا يفي عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة .

(طعن رقم ١٢١٩٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ٨ / ٤ / ١٩٩٩ لم ينشر بعد)

الفصل الثالث

الدفع ببطلان القبض

النص القانوني:

يجرى نصوص المواد من ٣٤ - ٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالي :

مادة ٣٤ - لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه .

(معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢)

مادة ٣٥ - اذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي ان يصدر أمراً بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر .

وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، وان يطلب من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه .

وفي جميع الاحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والاجراءات

التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

مادة ٣٦ - يجب على مأمور الضبط القضائي ان يسمح فوراً أقوال المتهم المضبوط . واذا لم يأت بما يبرئه ، يرسله فى مدى أربعة وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة .

ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه فى ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو اطلاق سراحه .

مادة ٣٧ - لكل من شاهد الجانى متلبساً بجناية أو جنحة يجوز فيها قانوناً الحبس الاحتياطى ، ان يسلمه الى أقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج الى أمر بضبطه .

مادة ٣٨ - لرجال السلطة العامة ، فى الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي .

ولهم ذلك أيضاً فى الجرائم الأخرى المتلبس بها اذا لم يكن معرفة شخصية المتهم .

مادة ٣٩ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٩ (فقرة ثانية) من هذا القانون فانه اذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ويجوز فى هذه الحالة ان تكون الشكوى لمن يكون حاضراً من رجال السلطة العامة .

مادة ٤٠ - لا يجوز القبض على أى انسان أو حبيسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ولا يجوز ايذائه بدنياً أو معنوياً .

(معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢)

مادة ٤١ - لا يجوز حبس أى انسان الا فى السجون اغضضه لذلك ، ولا يجوز لمأمور أى سجن قبول أى انسان فيه الا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ، ولا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

ماهية القبض :

تصدى القضاء لتحريف القبض فلذهب بعض أحكامه الى تعريف القبض بأنه (مجموعة احتياطات متعلقة بهجز المتهمين ووضهم فى أى مكان تحت تصرف البوليس لمدة بضع ساعات كافية لجمع الاستدلالات التى يمكن ان يستتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطى وصحته قانوناً) .

(نقض ١٩١٧/٦/١٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ص ٢٠٩)

وفى احكام أخرى القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون ان يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية محددة .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ س ١٠ ص ٤٨٢)

(نقض جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ٧ ص ٦١٣)

(نقض جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ص ٨٥٣)

أمر الضبط والاحضار:

انه وان كان يجب ان يكون أمر الضبط والاحضار مبنياً على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم الا ان تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها اصدار هذا الأمر . واذا تفرغ عن القبض اجراء آخر كتحقيق المقبوض عليه ، واتخذ من نتيجة التحقيق دليل اثبات في الدعوى المرفوعة عليه ، فيكون تحكماً الموضوع مراقبة تقدير النيابة لكفاية الدلائل التي اصدرت أمر الضبط بناء عليها . فاذا تبين لها ان هذه الدلائل لم تكن كافية جاز لها ان تستعمل الدليل المستمد من التحقيق ، ورأيها في هذا متعلق بالموضوع ولا يجوز الجدل فيه امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ١١١ ق - جلسة ١٩٤١/٦/٢)

ان الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر امراً بالقبض ، ولا بالاحضار ، ولا يصح الاستناد اليه في تبرير صحة القبض والتحقيق لخالفه ذلك لنص المادة ٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/١٣)

ان القانون لا يستلزم ان يكون التكليف بالقبض مكتوباً .

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٠)

حتى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحاً موافقاً للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيداً لتقديره الى سلطة التحقيق يكون صحيحاً ايضاً ، لان الأمر بالضبط

والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز
فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على التهم يجوز
لمأمور الضبط القضائي ان يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما
هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ من ٧ ص ١٢١٧)

الأحوال التي يجوز فيها القبض :

أ - التلبس :

إذا كان التهم قد قبض عليه اثناء تعلقه بالاجزاء الخارجية لعربة السكة
الحديدية محاولاً تسلقها الى سطحها ، وهي مخالفة منصوب عليها في
الادتين الرابعة والخامسة من قرار ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام
السكك الحديدية ، فان هذا القبض يكون قد تم صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية
من المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية التي تميز لرجال السلطة العامة
في الجرائم المتلبس بها ، ان يحضروا التهم ويسلموه الى أقرب مأمور من
مأموري الضبط القضائي ، اذا لم تمكن معرفة شخصيته واذن فاذا كان
الحكم قد عول على هذا القبض وعلى ما تلاه من شتم رائحة الاليون تبعث
من جيب التهم واعتباره متلبساً باحراز هذه المادة وادانة تأسيساً على هذا
الدليل ، فانه يكون حكماً سليماً لا مخالفته فيه لأحكام القانون .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٥٥)

كل ما خوله القانون وفقاً للمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية
لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجنب المتلبس

بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس هو ان يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى وقيامهم بذلك لا يعد قبضاً بالمعنى القانونى بل هو مجرد تعرض ماذى فحسب .

(الطن رقم ٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٥٩)

التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ومن ثم فان ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبساً بها مما يبيح لرجال الضبطية القضائية الذى شاهد وقوعها ان يضبط كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٠٠)

لا جدوى مما يثيره المتهم من ان اخبر الذى قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائى طالما ان الواقعة كانت فى حالة تلبس تميز لرجال السلطة العامة احضار المتهم وتسليمه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى .

(الطن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ق - جلسة ٢/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ٤)

متى كان الثابت من الحكم ان الضابط المأذون بالتفتيش كلف اخبر بالتحفظ على الغرفة التى يسكنها المتهم فشاهد اخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهى تحمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه اقلت الدرج على الأرض فتبعثرت محتوياته التى كانت بينها قطعة من الحشيش فقام اخبر بضبطها وجمع هذه المحتويات واعادة وضعها فى الدرج. فان هذا الذى اثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التى تميز الضبط لغير رجال الضبطية القضائية .

(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٦٩)

متى كان الضابط قد شاهد جريمة احراز الخدر متلبساً بها عندما اشته
رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة . فان من حقه ان يفتش السيارة ويقبض
على كل متهم يرى ان له اتصالاً بها .

(الظعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ٧٣٧)

اذا كان الثابت من الحكم ان رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان
سيارة في طريق غير مألوف بالصحراء يعلمون ان تجار الخدرات يسلكونه
لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدا سيارة
البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث اتيا ، ولما شعرا بتعقب
رجال البوليس لهما بدا يتخلصان من المواد الخدرة التي كانا يحملانها في
السيارة ، فالتقا كسبا تبين رجال القوة عند التقاطه ان به الميونا ، فتقبوهما
حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من الخدرات ، فان
مألبته الحكم من ذلك يتوالى به من المظاهر الخارجية ما ينشئ بذاته عن وقوع
جريمة ، وفيه ما يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة لما يسمح لرجال الضبط
القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

(الظعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ من ٩ ص ١٠٢٦)

(الظعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١٠ ص ٧٢)

تخول المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في
المنح التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس - وفي الجنائيات من باب
أولى - ان يحضروا التهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط
القضائي ، ومقتضى هذه السلطة ان تحتفظ رجل السلطة العامة على جسم
الجرمة الذي شاهده مع التهم في حالة التلبس كي يسلمه بدوره الى مأمور

الضبط القضائي بشرط ان يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التى شاهدها لا ان يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض ادلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .

(الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص ٢٣٠)

اذا كان الثابت من الحكم ان المتهم أسرع بوضع ما يشبه عليه من «الصفيح» ، فى لمة بمجرد رؤية الخبر ومضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يمرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، واذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت أثر هذا الاستيقاف بانبعث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم الخبير والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول ابتلاع الشئ الذى فى لمة الذى تبعت منه رائحة الأفيون ، فان ما يثيره المتهم فى شأن بطلان القبض لا يكون له اساس .

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص ٤٣٧)

اذا كان بين مما أورده الحكم ان رجال مكتب اغدرات كانوا يباشرون عملاً من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار باخدر - وذلك تنفيذاً لأمر صدر لهم من يملكه ، فان لهم فى سبيل تنفيذ هذا الأمر ان يسترققوا السيارات التى يشبه فى ان يكون المعتقل موجوداً بها للقبض عليه - فاذا ما شم الضابط رائحة الخدر أثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مخبئاً فيها ، فان جريمة احراز الخدر يكون متلبساً بها ، ويكون من حق الضابط ان يفتش الحقيبة وان يقبض على كل متهم يرى ان له اتصالاً بهذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١٤ س ١٠ ص ١٠٢٤)

ابلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين التهمة عن الرشوة ، ثم حضور التهمة وأخيها يوم الحادث ومقابلتهما للموظف فى مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير برافتهما ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصر الضابط الى مكان خارج المحكمة ليكونوا بمنأى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئاً فى جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى أخيها - المتهم الآخر - الذى كان يرافق التهمة - كل هذه مظاهر خارجية تبعث عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب فى ذلك الوقت ، وهذا تلبس يجيز له القبض على التهمة فى أى وقت وفى أى مكان ما دامت حالة التلبس قائمة - ولو بغير إذن من سلطة التحقيق .

(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/١/١١ من ١١ ص ٣٣)

إذا ثبت القرار فى مدوناته ان الضابط ومعه رجلين من البوليس الملكى كانوا يهرون بدائرة القسم فى منطقة اشتهرت بالانجرار فى الخدشات فأبصروا بالمتهمة تقف فى الطريق وتمسك متديلاً فى يدها ، ولما ان وقع بصورها عليهم اسرعت فى الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت التهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه ان يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية واختياراً ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض - فاذا تخلت التهمة طواعية واختياراً وهى تحاول الفرار عن التديب الذى تضع فيه جانباً من الخدر والقتة على الأرض فانفرط عقده وظهرت الأوراق التى تحوى الخدر ، فان هذا التخلي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة فى سبيل اداء واجبهم

ولا يقبل من التهمة التصل من تبة احرار الخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ،
وعثر رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو
نتيجة لالتقاءها التديل وما يحويه على الأرض قبل ان يسك بها أحد .
ويعتبر هذا منها تخلياً عن حياتها بل اسقاطاً للمكيها فيها . فاذا هم فتحوا
الأوراق ووجدوا فيها الخدر فان التهمة تكون في حالة تلبس باحراره ييج
القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار
الواقعة قبضاً وقبضاً باطلاً لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجره
- قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار اثباتها فيه
ويتعين الغاؤه واعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحالتها الى محكمة الجنائيات
المختصة.

(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٠س ١١ ص ١٣٤)

متى كان البين مما حوته الأوراق ان جريمة هرب المطعون ضده كانت
في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها ان يقبض عليه وان
يفتشه تبعاً لذلك عملاً بالمادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية - وذلك
بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة الخدر التي شك رجل الضبط في ان
تكون هي التي القاها المطعون ضده ، فان الأمر المطعون فيه اذ خلص الى
بطلان القبض والتفتيش - دون نظر لجريمة هرب المطعون ضده وأثرها فيما
اتخذ ضده من اجراءات يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه
واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .

(الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٦٩س ٢٠ ص ١٣١١)

ان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات قد أجازت لرجل الضبط القضائي

القبض على المتهم فى احوال التلبس بالجنح بصفة عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، والعبرة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها فى القانون ، لا بما ينطبق به القاضى فى الحكم ، واذا كان ذلك ، وكانت جريمة الامتناع بغير مبرر عن دفع اجرة سيارة قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر والغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو احدى هاتين العقوبتين ، فانه يسرغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها .

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ قى - جلسة ١٩٧٥/٦/٨ من ٢٦ ص ٥٠٠)

الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
يضرر العدالة . التلبس . حالة تلازم الجريمة .

مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة . احدى الشقق . لا يبنى بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية . ما ترتبه . التعرض لها . قبض صريح ليس له ما يبرره . المادة ٣٤ اجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم الا فى احوال التلبس . مثال لتسبب معيب فى اطراح دفع بطلان اجراءات القبض .

مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨٦/٦/٩ من ٣١ ص ٧٣٧)

تقدير توافر حالة التلبس موضوعى مادام سائفاً .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ قى - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ من ٣١ ص ٢٦٢)

تقدير قيام أو ... حالة التلبس . موضوعى .

التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، يكفي ان يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه أو ادرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً .

التلبس بالجنايات والمنهج التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . يسمح لأمور الضبط القضائي الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه.

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ من ٣١ ص ٣٠١)
تقدير توالر حالة التلبس أو حالة توافرها موضوعي .

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/٧ من ٣٢ ص ٣٣)
الأذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثاً عن أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش لى كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به . كشفه عرضاً أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك الجريمة متلبس بها . يجب ضبطها .

(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ من ٣٢ ص ٩٦٥)
حالة التلبس بجريمة التعامل بالنقد الأجنبي - مناط تحققها ؟ توافرها يسمح القبض على المتهم وتفتيشه دون إذن من النيابة بذلك . مثال لتسبب غير معيب .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥ من ٣٣ ص ٤٩٠)
التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها . يكفي ان يكون شاهدا قد حضر

ارتكابها بنفسه أو وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة لا تتحمل شكاً

تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس موضوعي

(الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٠ ١١ ١٩٨٣ م ٣٤ ص ٩٤١)

القيد على الحرية الشخصية أياً كان نوعه لا يجوز اجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس أو ماذن من السلطة القضائية المختصة

الدستور هو القانون الوضعي الاسمي له الصدارة على ما دونه من تشريعات وجوب ان تنزل عند احكامه تعارضها يرجع التزام احكامه سواء كان التعارض سابقاً أم لاحقاً على العمل به

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ٩ ١١ ١٩٨٣ م ٣٤ ص ٩٣٤)

سلطة مأموري الضبط القضائي في احوال التلبس ماهيتها ٥ المادتان ٣٤ ٣٥ - إجراءات

جوار تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز القبض عليه فيها قانوناً المادة ٤٦ إجراءات حالة التلبس بالجرم وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها باحدى حواسه على بياها عن طريق الرواية او النقل عن شهودها أو اقرار المتهم لا يفي عن ذلك لها لما فتاحت آثارها

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٩ / ١١ / ١٩٨٣ م ٣٤ ص ٩٣٤)

التلبس بجرم الزنا تحققه بمشاهدة المتهم في ظروف سبى مدانها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في ان الجريمة ارتكبت بالفعل

مثال لتسبب سائق في جريمة قتل عمد مقترن بالغدر الخفف النصوص عليه في المادة ٢٢٧ عقوبات .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٨٢٢)
تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وتقدير كفايتها بقيام حالة التلبس موضوعي .

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٤/١٠/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٧٩٠)
حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها باحدى حواسه أو نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها . لا يغني عن ذلك . طالما فتاحت آثارها .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٦٨٧)
التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها . توافره يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه .
تقدير توافر حالة التلبس . لوجمل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٧/١١/١٩٨٥ ص ٣٦ ص ٩٩٣)
حالة التلبس . توجب على مأمور الضبط القضائي الانتقال الى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة وإحاطة عليها . كما تبيح له القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وإن يفتشه . المواد ٣١ ، ٣٤ ، ٤٦ اجراءات .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٥ ص ٣٦ ص ٧٣٦)

التلبس بفعل الزنا أحد أدلة الإثبات على قيام الجريمة . أساس ذلك ؟

مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . غير لازم . كفاية ان تبين الظروف بطريقة لا تدع مجالاً للشك عن ارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ٧٨١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥ ص ٣٧ من ١١٢١)

تقدير حالة التلبس موضوعي :

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١١ ص ٣٧ من ١٠٣٩)

سلطة مأموري الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجناح بصفة عامة . متى كانت عقوبتها الحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

المبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون . لا بما ينطق به القاضي . العقوبة المقررة لجريمة مخالفة أحكام المراقبة . الحبس مدة لا تزيد على سنة . أثر ذلك ؟ جواز القبض على المتهم فيها .

(الطعن رقم ٤٠٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١٣ ص ٣٧ من ٨٧٨)

الإتentions على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق . يضير العدالة .

التلبس حالة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها .

مجرد معرفة رجل الشرطة ان المتهم من المتجربين في المخدرات أو محاولته القرار عند رؤيته له أو في حالة ارتبائك . لا يجبر دليلاً كافيّاً على وجود اتهام يرر القبض عليه وتفتيشه .

(الطعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢١ ص ٣٧ من ٧٨٨)

لغير مأموري الضبط القضائي من أحاد الناس أو من رجال السلطة العامة في حالة التلبس بالجنايات والجنح التي يجوز فيها الحبس تسليم واحضار المتهم الى أقرب مأمور للضبط القضائي .

مثال لتسبيب سائق في رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم صدور اذن من النيابة العامة بذلك .

(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٦ ص ٣٧ من ٤٨٣)

الدفع ببطلان استيقاف سيارة أحد المتهمين - لا جدوى منه - طالما ان الحكم قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما .

(الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤ ص ٣٨ من ١٠٨٢)

حق رجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول احوال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طبيعته وحده ؟

متى تتوافر حالة التلبس حال دخول رجال السلطة العامة احوال العامة؟

مثال لتسبيب سائق في رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١ ص ٣٨ من ٩١٧)

تقدير توافر حالة التلبس أو انتفاؤها - موضوعي .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ ص ٣٨ من ٦٦٦)

اجازة القبض على المتهم الحاضر في احوال التلبس بالجنايات والذي توجد دلائل كافية على اتهامه فاذا لم يكن جاهزاً جاز الأمر بضبطه واحضاره .

المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات المعدلين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بضمنان حريات المواطنين .

مضى جاز الضبط على التهم جاز لمأمور الضبط تفقيشه . المادة ٤٦ اجراءات .

(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها .

مشاهدة مأمور الضبط القضائي وقوع الجريمة يرور القبض على كل من قام أدله على مساهمته فيها . تفتيشه بغير إذن ،

تقدير قيام حالة التلبس أو انتفاؤها . موضوعي . شرط ذلك ؟

تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة على الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس مادام لم يشهد أثرا من آثارها ينبئ عن وقوعها قبل القبض .

مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا لا يوفران الدلائل الكافية على اتهام شخص بالجريمة التلبس بها التي تبيح القبض عليه . وتفتيشه .

بطلان القبض . مقتضاه عدم التحويل في الادانة على أى دليل مستمد منه ولا على شهادة من اجراه . أثر ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٦٩١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٩)

ب - وجود قرائن قوية :

لرجل الضبطية القضائية ، بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات ، ان يقبض على المتهم ويفتشه اذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جنائية

منه . وتقدير كفاية تلك القرائن متروك لرجل الضبطية مادام من شأنها ان تسوغ مارتب عليها .

(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب ان يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فاذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ماورد فيه ، فعندئذ يسوغ له فى الحالات المبينة فى المادة ١٥ ان يقبض على المتهم ويفتشه .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

ان المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات خولت مأمور الضبطية القضائية فى حالات معينة عدا حالات التلبس القبض على المتهم الذى توجد دلائل قوية على اتهامه . ومن هذه الحالات وجود قرائن دالة على وقوع جناية منه . وظاهر من هذا النص ان تقدير تلك الدلائل هو من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه الى نفسه بشرط ان يكون ما ارتكن عليه منها يؤدى الى صحة الاتهام .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

ان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تميز لمأمور الضبط القضائية . ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية ، على اتهامه فى جرائم الاتجار فى المواد المخدرة أو حيازتها أو استعمالها واذن فتمت كان الحكم قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى التى أثبتتها على المتهم مايفيد انه كانت هناك عند مشاهدة ضابط البوليس له فى الطريق خارجا من المنزل

المأذون بتفتيشه دلائل كالية على حيازته مخدرا ، فان ذلك يجيز للكونستابل بوصف كونه من مأمورى الضبط القضائى ان يقبض عليه ، وبالتالي ان يفتشه طبقا لما تقضى به المادة ٤٦ من ذلك القانون .

(الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠)

ان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهى التى تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى قد خولت لأمور الضبط القضائى فى احوال معينة عددها غير احوال التلبس بالجنح ، وتوسعت فيها عما كانت تنص عليه المادة ١٥ السالف ذكرها ، ومن تلك الاحوال الجنح المنصوص عليها فى قانون المخدرات فحولت للامور المذكور حق اجراء القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فيها ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى على ان يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطات التحقيق ومعكمة الموضوع . واذن لمضى كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى فى منطق سليم كفاية الدلائل التى اردتكن اليها رجل الضبط القضائى فى اجراء القبض على الطاعن وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع ببطالان القبض وصحة التفتيش فانه لا يكون هناك وجه للنمى عليه .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٩٥٣/٣/٣٠)

ان القانون لايجيز لمأمورى الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه فى حالة التلبس فقط بل أجاز ذلك لهم عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢)

ان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان لمأمور الضبط القضائي ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه فى حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنابات ، ومؤدى هذا ، ان القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها ، أو فى غير حالة التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهمه .

(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٥٥/٦/٦)

مؤدى نص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان القبض على المتهم الحاضر جائز قانونا لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو فى غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهمه .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٩ من ٧ ص ١١٦١)

متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هى انه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم باحدى الغرف وبمجرد ان شاهد القوة لاحظ الضابط ان المتهم يدس شيئا تحت قدمه فطلب اليه النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط فى مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الالياف اعترف المتهم بانها له ، فان مؤدى ما تقدم يدل بذاته - بغض النظر عما اذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالى تفتيشه طبقا لاحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ من ٨ ص ١١١)

لاتعرف القوانين الجنائية الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين ، وليس فى مجرد مايدو على الفرد من حيرة وارتيابك أو وضع يده فى جيبه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه مادام ان المظاهر التى شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجرمة التى يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٠/٨/١٩٥٧ من ٨ ص ٧٦٥)

متى كان المتهم قد بدا منه مآثر شبهة الضابط فى أمره ، فان ذلك يستتبع القبض عليه استعمالا للحق الذى خوله الشارع لرجال الضبط القضائى فى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا ألقى التهم بورقة من جيبه وهو يجرى فى الطريق حتى لايقع فى قبضة الضابط الذى كان يتابعه - بعد ان اشتبه فى أمره - فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولايوصف تخليه عن الورقة انه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ من ٩ ص ١٤٨)

اذا استظهر الحكم ان الطاعن شوهد فى منتصف الليل يحمل شيئا وما ان رأى سيارة البوليس تهدئ من سرعتها حتى قفل راجعا يعدو ، وانه خلع حذاءه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت الدلائل الكافية التى تبرر القبض عليه طبقا للقانون .

(الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٨ من ٩ ص ١١٢٢)

تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية عى ان لأمور الضبط

القضائي ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه فى حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنايات ، ومؤدى هذا ان القبض جائز لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو فى غير حالة التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهمه .

(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٢)

مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم فى جناية قتل وارتيابه لما رأى رجال القوة وجريه عند مانادى عليه الضابط - على فرض صحة مايقوله الشهود فى هذا الشأن - ان جار معه للضابط استيقافه ، فانه لايعتبر دلائل كافية على اتهمه فى جناية تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٢)

لاتجزئ المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه فى حالة التلبس فقط ، بل أجازت له ذلك أيضا عند وجود الدلائل الكافية على اتهمه باحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة المذكورة وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي ، على ان يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ س ١٠ ص ٩٣٠)

إذا كان الثابت من الحكم ان المتهم الاول فى اعترافه قد دل على

شخص المتهم الثانى ومكان وجوده القريب - فى انتظار تسليمه المواد المخدرة
المضبوطة مع المتهم الاول - وقد وجد المتهم الثانى فعلا فى هذا المكان ،
فيكون بذلك فى حكم المتهم الحاضر - الذى تميز المادة ٣٤ من قانون
الاجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل
فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائى لما كان متمسرا لهؤلاء ان يقوموا
بأداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم
الى تولفت الدلائل على اتهمه - وهو الامر المراد أصلا من خطاب الشارع
لأمورى الضبط فى المادة ٣٤ المذكورة .

(الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٥٩ من ١٠ ص ٩٣٠)

دخول الضابط منزل المتهم لغير التفتيش أصلا تنفيذا لتكليف وكيل
النيابة له بدخول المنزل لاحضار زوجة المتهم لاجراء المعاينة بحضورها أمر
اقتضاه التحقيق ولاشابة فيه - فاذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج مسرعا من
غرفة بداخل المنزل ويتجه الى حظيرة به وفى يده متدليل ملفوف ألقى به
فوق سقف الحظيرة وهو يعلم انه ممن يتجرون بالمواد المخدرة ، فان هذه
المظاهر هى دلائل كافية عن وقوع جريمة احراز مخدر تميز لهذا الضابط
القبض على المتهم والاستعانة بزميله فى ضبط هذا المتدليل ، ويكون دخول
المنزل وضبط المخدر قد تما صحيحين ويصح للمحكمة الاستناد الى الدليل
المستمد من هذا الضبط .

(الطن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٩ من ١١ ص ١٥٨)

اذا كان الثابت ان النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش شخص ومن
يتواجد معه أثناء ذلك ، وان الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل

الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة - وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فان هذا الذى أثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التى تميز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر فى سلامة النتيجة التى انتهت اليها الحكم ماقاله من ان الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ماقاله الطاعن من خطأ الحكم فى الاستناد بالنسبة لما جاء به من وصف حالته عندما شاهدته افراد القوة .

(الظعن رقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ قى - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٨٣)

اباح المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر التى توجد دلائل كافية على اتهمه فى حالات عددها حصرا ومنها الجنبايات . فالقبض جائز له سواء كانت الجنباية متلبسا بها أو فى غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهمه فيها .

(الظعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ قى - جلسة ٥/٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ١٥٧)

لمأمور الضبط القضائي - وفقا للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية - ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه فى حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنبايات وان يفتشه بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى ان تكون الجنباية متلبسا بها .

(الظعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ قى - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨ من ١٩ ص ٨٣٦)

لمأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية

ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا فى هذه المادة ومنها الجنايات . وان يقتشه فى هذه الحالة بغير اذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة الى ان تكون الجناية مطبسا بها . وتقدير هذه الدلائل التى تسوغ لأمور الضبط القضائى القبض والتفتيش وبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائى على ان يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه اقتصر على القول بعدم قيام حالة التلبس دون ان يعرض بالبحث لتوافر الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافرها ويقول كلمته فيها ، اذ لو توافرت يكون لأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير حاجة الى قيام حالة التلبس . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد ران عليه القصور الذى حجبه عن فحص موضوع الدعوى والادلة القائمة فيها .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ قى - جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٠ س ٤١ ص ٥٩٩)

الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
يضرر العدالة .

التلبس . حالة تلازم الجريمة .

مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة . احدى الشقق لائنى بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية ماترتكبه . التعرض لها . قبض صريح ليس له مايرره . المادة ١٣٤ . ج بعد تعديلها لاتيحيز القبض على المتهم الا فى احوال التلبس .

مثال لتسبب معيب فى اطراح دلف بىطلان اجراءات القبض . مؤدى
تساند الادلة فى المواد الجنائية ؟

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٩ س ٣١ ص ٧٣٧)

الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق . يضير
العدالة .

التلبس . حالة تلازم الجريمة . لاشخص مرتكبها .

مجرد معرفة الشرطة ان المتهم من التجريين فى المخدرات أو محاولته
الفراو عند رؤيته أو فى حالة ارتباك . لايتبر دليلا كافيا على وجود اتهام
يرر القبض عليه وتفتشه .

(الطعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢١ س ٣٧ ص ٧٨٨)

القبض والاجراء التحفظى على الشخص . ماهية كل منهما؟ مثال
لقبض غير مشروع .

(الطعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ س ٣٨ ص ٣٢٥)

القبض الباطل

إذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه ان المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد انه لم يلق الخنذر الذي كان معه الا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه فلا يجوز الاستشهاد عليه باخذر المضبوط ، فان ضبطه ماكان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ١٩١١ ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٤١)

متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله في غير الاحوال التي يجوز فيها قانونا اجراء القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كإلقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلا كذلك ، اذ القانون يقضى بأن كل مابنى على الاجراء الباطل باطل . فاذا كان الواضح مما أثبتته المحكمة ان كونستابل البوليس قبض على المتهم بناء - على بلاغ من مجهول بأن يتجر في المواد الخندرة وذلك بغير ان يحصل على اذن من النيابة باجراء هذا القبض ولم يكن التهم متلبسا بالجريمة اذ لم يشاهد معه شئ من المواد الخندرة قبل حصول القبض ، فان القبض عليه يكون قد وقع باطلا لخالفته للقانون الذي بين بالمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنابات، الحالات التي يجوز فيها لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهمين . وإلقاء هذا المتهم وقت القبض عليه بالمادة الخندرة التي كان يحملها خشية التطور عليها معه عند التفتيش لا يصح الاستشهاد به عليه لانه لم يكن الا نتيجة حتمية للقبض عليه مادام القبض قد وقع باطلا فيكون الحصول على المواد الخندرة باطلا كذلك .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٢٩ ق - جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٣٩)^(١)

(١) الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ٣٨٨ وما بعدها .

متى كان الحكم قد أثبت ان التهم كان قد تخلى عن الخدر وحاول
الفرار قبل القبض عليه فأضحى بذلك هذا الخدر هو مصدر الدليل على ثبوت
الواقعة ضده . وان هذا الدليل لم يكن وليد القبض . فان الحكم يكون
سليما ويكون الطعن ببطلان القبض على غير أساس

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢ / ٤ / ٢٩)

بين القانون مأمورى الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الاجراءات
الجنائية على سبيل الحصر وهو لايشمل مرؤوسيههم كرجال البوليس واخبرين
منهم فهم لايعدون من مأمورى الضبط القضائي ولايضمنى عليهم قيامهم بعمل
رؤسائهم سلطة لم يمسبغها عليهم القانون وكل مالههم وفقا للمادة ٢٤ من
قانون الاحراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء
المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل
التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش
واذن فاحضار متهم الى مركز البوليس لايعول للجاويش النوبتى القبض
عليه ولاتفتيشه

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦ / ٥ / ١)

التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته
ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لايصح معه القول ببطلان هذا
التفتيش تبعا لبطلان القبض . وللمحكمة ان تعتمد فى ادانة التهم على
مايسفر عنه هذا التفتيش

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦ / ١٢ / ٤)

متى كان الحكم قد أورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله ان اغتبر الذي قبض على المتهم بتهمة احراز مواد مخدرة كان يعرف ان له نشاطا في الاتجار بالمواد المخدرة وانه عند ماتقدم منه أوما براسه للمتهمة الاخرى التي قالت له عندما تقدم اغتبر منه « انت وديتي في داهية، ثم قالت للمخبر انها تحمل حشيشا اعطاه لها المتهم - فان هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هي معرفة به في القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس اذ انه لم يشم أو يرى معه مخدرا ظاهرا قبل ان يتعرض له بالقبض .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ من ٧ ص ١٢٣٨)

وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا يثبت بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يرحي الى رجل الضبط بقيام امارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية

(الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ من ٨ ص ٩٥)

متى كانت احكامه قد عولت أيضا فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه أثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون ان يتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولاهي كشفت عن مدى استقلاله عنها فان الحكم يكون معيبا

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/١ من ٨ ص ٧٦٥)

متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتته بحكمها على لسان الخبير تتحصل في ان هذا الاخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير في ممرها ويحطك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا اليه النزول من القطار فلما رفض جذبه الى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره انه يشتبه في المتهم ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستمطفه ولما ينس منه رجاء في أن يأخذ مامعه ويخلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى اليه انه مخدر فاقتاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام احقق بتفتيش المتهم فخر معه على المادة المخدرة فيكون ماثبتة الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لانبر بحال القبض عليه اذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الاحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم اذ هو في واقع الامر نتيجة لهذا القبض الباطل كما انه لايجوز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لان هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الاجراء الباطل ولان القاعدة في القانون ان كل مابنى على الباطل فهو باطل .

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ق- جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٨٣٩)

لايضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ق- جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٨٣٩)

إذا كان مؤدى الواقعة التى انتهى إليها الحكم « ان الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة فى فمه لم يتبين ماهيتها فظنها مخدرا ، فأجرى القبض عليه وقتشه ، فإن هذه الواقعة ليس فيها مايدل على ان المتهم شوهد فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالانتماء فى المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ من ٩ ص ١١٠٩)

إذا كانت الواقعة التى أوردتها الحكم هى « ان رجلى البوليس الملكى شهدا وهما يمران باحدى عربات القطار المتهم يتلفت يمنة ويسرة وما ان وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتباطا ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول الهرب ، فإن هذه المظاهر - بفرض صحتها - ليست كافية لخلق حالة تلبس بالجريمة التى يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ١٠)

يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي - انه ليس لضابط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة الى مايرتكبه الافراد من جرائم طالما انهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس الحربي اذ أمر اثنين من رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون ان يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمؤومسيه اختصاص فى تنفيذ هذا الامر .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١ من ١٠ ص ٥٨٩)

القبض على المتهم لا يكون الا في حدود القدر اللازم لاجراء التفتيش -
لذا كان ما أثبتته المحكمة لا يبرر دخول الخبير منزل المتهم والقبض عليه ،
فلايغيب الحكم اغفاله تناول ماتضمنه أمر النيابة العامة من القبض على المتهم
علاوة على تفتيشه هو ومنزله .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٧٩)

لايستفيد من بطلان القبض الا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه
باطلا ، ولاشأن لغيره في طلب بطلان هذا الاجراء .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٦٨٣)

اذا كان الثابت ان الدفاع لم يتقدم للمحكمة بدفع صريح بطلان
القبض لحصوله من الخبيرين في غير اشراف الضابط المأذون بالتفتيش ، بل
ساق التصوير الذي رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتولييه
التفتيش بنفسه - وهو ما اطمأنت اليه المحكمة وأخذت به - ثم عرض
للتصوير الذي رواه المتهم - والذي التفتت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن
عناصر الدعوى ورد الحادث الى صورته الحقيقية حسبما يرسم في وجدانها
- فان مثل هذا الدفاع يعد دافعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا ، بل الرد
عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة والتي مؤداها
سلامة اجراءات القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٣٦٠)

اذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي ان مخبرين من قوة الشرطة
بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أمر المتهم الذي كان جالسا على مقعد

برصيف الخطه وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد سالاھ عن صاحبهما وعما
نحوياته فتردد فى قوله ، وحشد قويت لديهما الشبهة فى امره ، لضبطا
الحقيبتين واقتاده الى مكتب الضابط القضائى التى فتح الحقيبتين فوجد
باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالاخرى طلقات نارية ، فان ما آتاه رجلا
الشرطة - وهما ليسا من مأمورى الضبط القضائى - على تلك الصورة انما
هو القبض بمعناه القانونى الذى لامجيزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات
الجنائية الا لرجال الضبط القضائى بالشروط المنصوص عليها فيها .

فاذا كان الحكم قد اعتبر ان موقوف من رجلى الشرطة ليس قبضا على
الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فانه يكون قد أخطأ
فى تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ماسفر عنه تفتيش الحقيبتين
من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك ، وبالتالي فلا يمتد بشهادة من قاموا
بهذين الاجراءين الباطلين ، مما يتعين معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة
الاسلحة والذخيرة المضبوطة .

(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦١ / ١١ / ٢٨ س ١٢ ص ٩٣٨)

للمحكمة - فى حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبت ذلك
البطلان - ان تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالاجراء الباطل ومدى تأثيرها به
، بحيث اذا قدرت ان هذه الاقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرا فيها
بهذا الاجراء الباطل جاز لها الاخذ بها .

(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦١ / ١٢ / ٥ س ١٢ ص ٩٥٨)

من المقرر ان بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التصويل
فى الادانة على أى دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه . وتقدير الصلة بين

القبض الباطل وبين الدليل الذى يستند اليه سلطة الاتهام ايا ماكان نوعه هو من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضيا بغير معقب مادام التدليل عليها سائفا مقبولا . ولما كان ابطال القبض على المظنون ضده لازمة بالضرورة اهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به فى ادانته ، وكان لاجدوى من التصريح ببطال الدليل المستند من العور على مخدر فى جيب المتهم بعد ابطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطال ما تلاه متصلا به مترتبا عليه ، لان ما هو لازم بالافتضاء العقلى والمنطقى لايحتاج الى بيان . ومن ثم فان الطعن يكون على غير اساس متعين الرفض

(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ص ٢٥٥)

لاصلة فى الدفع ببطال القبض لغير صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا .

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ق- جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٨ ص ٢١٩)

من المقرر ان الدفع ببطال القبض والتفتيش انما هو من الدفع القانونية اختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض مالم يكن قد دفع بها امام محكمة الموضوع أو كما : مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . واذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطال القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل منه اثاره لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧٢/١/٩ من ٢٣ ص ٣٠)

يجب ابداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه فاذا كان المدافع عن الطاعن قد أبدى فى مرافعته ان القضية مختلفة من أساسها وانه يراد تصويرها على: انها حالة تليس وان التصور المقول به مشوب بانه غير واقعى، فان هذه العبارات المرسلة لانتفيد الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧٢/١/٩ من ٢٣ ص ٣٠)

من المقرر ان بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل فى الادانة على أى دليل يكون مترتباً عليه ، أو مستمداً منه - وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند اليه سلطة الاتهام أياً ماكان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب مادام التدليل عليها مائناً ومقبولاً . ولما كان ابطال القبض على المظنون ضده لازمة بالضرورة اهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به فى ادانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد الى وجود فئات دون الوزن من مخدر الحشيش بحبيب صديريه الذى أرسله وكيل النيابة الى التحليل لان هذا الاجراء والدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذى وقع باطلا ولم يكن ليجد لولا اجراء القبض الباطل .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩ من ٢٤ ص ٥٠٦)

الدفع ببطلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام النقض - غير جائز - مثال .

لما كان لايين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه أبدى أى دفع ببطلان القبض عليه بقالة وقوعه من شرطى سرى

- وهو من غير مأمورى الضبط القضائي - وبطلان ما تلاه من اجراءات وكان من المقرر انه لا يجوز اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لانه من الدلوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لاشأن محكمة النقض به - وكان لمأمور الضبط القضائي ان يسعى في اجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي مادام يعمل تحت اشرافه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة فان ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سليم .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨ / ١٠ / ٢٩ ص ٢٩ من ٧٣٨)

اجراءات - تحقيق - تفتيش - دفرع - دفع بالبطلان .

لما كان الاصل المقرر يقتضى المادة ٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا يجوز القبض على أى انسان أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا ، وكانت المادة ١٢٦ من القانون المذكور - والتي يسرى حكمها بالنسبة لما تباشره النيابة العامة من تحقيق - تميز لسلطة التحقيق في جميع المواد ان تصدر حسب الاحوال امرا بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره ، وأوجب المادة ١٢٧ من ذات القانون ان يشتمل كل أمر بالقبض صادر من سلطة التحقيق على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة اليه وتاريخ الامر وامضاء من أصدره والختم الرسمي ، وكان مفاد ذلك ان الطلب الموجه الى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحرى عن الجاني - غير المعروف - وضبطه لا يعد في صحيح القانون أمرا بالقبض ، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية جاء صريحا في وجوب تحديد شخص المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه

قانونا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وما أورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعن بطلان اجراءات القبض والتفتيش لايتفق مع القانون ولايؤدى الى مارتبه عليه ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبته عن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعن ، ولايغنى عن ذلك ماذكره الحكم من أدلة أخرى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعه تكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعلم التعريف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١ من ٢٩ ص ٩٩٣)

الدفع بطلان القبض والتفتيش - لحصوله فى غير المكان المحدد باذن التفتيش - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

مضى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع بطلان القبض عليه وتفتيشه على الاساس الذى يتحدث عنه فى وجه طعنه لحصوله فى غير المكان المحدد باذن التفتيش لاجرائه ، فانه لايقبل منه اثارة هذا فى الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض لانه فى حقيقته دفع موضوعى اساسه المنازعة فى سلامة الادلة التى كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت منها الى صحة اجراءات الضبط والتفتيش .

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩ من ٣٠ ص ٤٩٠)

الدفع بطلان القبض والتفتيش . من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع أثر ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٣٣٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨ من ٣٣ ص ١٦٢)

الحق المخول لمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية . نطاقه ؟ مثال ينتفى فيه القبض .

(الطعن ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٢ ص ٣٣ من ١٠٣٨)

بطلان القبض والاعتراف لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الالابات الاخرى المستقلة عنهما .

(الطعن رقم ٣٦٧٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٦ ص ٣٧ من ٥١)

مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش . دخوله المنازل تعقبا لشخص صدر امر بالقبض عليه لا يقصد تفتيشه . لا بطلان .

(الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١١/١/١٩٨٧ ص ٣٨ من ٥١)

وحيث إنه لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محامي الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم وجود حـالة من حالات التلبس وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : أنه بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٨ وأثناء قيام النقيب بعمل كمين بدائرة مركز بنها عند نقطة شبلنجة استوقف أحد سيارات الأجرة وعندئذ شاهد شخص المتهم الجالس بجوار قائد السيارة بمفرده يقوم بالتخلص من علبة سجائر محاولا إخفاءها بقدمه أسفل المقعد الجالس عليه ويسـّـوّـله عن سبب ذلك لم يجر جوابا وانتابته حالة من الارتباك الشديد وبالتقاطه العلبة وبمحصها تبين أنها علبة سجائر مارلبورو وبفضها تبين أن بها لفافه سلفانيه بها سبعة قطع متوسطة الحجم لمادة داكنة اللون تشبه الخشيش اغتدر بمواجهته بما أسفر عنه الضبط أقر بحيازته له بقصد الإتجار ثم عرض الحكم لدفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لإنشاء حالة التلبس وأطرحه في قوله : أن الضابط شاهد المتهم محاولا إخفاء العلبة التي تحتوى على اغتدر المضبوط أسفل المقعد الذي يجلس عليه بمفرده

بجوار قائد السيارة بإزاحتها بقدمه على نحو ما هو مبين بالأوراق تفصيلا ولم يثبت بالأوراق أنه بدر من الضابط أى عمل إيجابى عبر مشروع قبل المتهم ومن ثم إذ قام بالتقاط العلبة من أسفل قدم المتهم بعد خروج تلك العلبة التى تحتوى على الخدر من حوزة المتهم وتخليه عنها طوعية فلا غبار عليه قانونا والمترتب على ذلك أن يفض العلبة فإن فعل ووجد بها الخدر فإن الجريمة فى حالة تلبس وثبتت فى حق المتهم لأن الضابط شاهده والعلبة بيده ويتخلى عن حيازتها وهى محتوية على الخدر »

(الطمن ١٤٦٥٧ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٢/١/٦ لم ينشر بعد)

التعليمات العامة للنيابات :

تضمنت التعليمات العامة للنيابات المواد التالية :

مادة ٦٢ - ينقسم مأمورو الضبط القضائى الى فئتين .

الاولى : ذات اختصاص عام بالنسبة الى جميع انواع الجرائم .

والثانية : ذات اختصاص خاص بالنسبة الى نوع معين من الجرائم .

مادة ٦٣ - يحدد قانون الاجراءات الجنائية مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام وتمنح صفة الضبط القضائى ذات الاختصاص الخاص بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص، وذلك بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم والقرارات الاخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأمورى الضبط

القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص

مادة ٧٩ - لا يتجرد مأمور الضبط القضائي من صفته في غير أوقات العمل الرسمي بل تظل أهليته لمباشرة الاعمال التي ناطه بها القانون قائمة ، حتى ان كان في اجازة أو عطلة رسمية، مالم يوقف عن عمله أو يمنح اجازة اجبارية .

مادة ٨٠ - مأمورو الضبط القضائي تابعون للنائب العام وخاضعون لاشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم .

وللنائب العام أن يطلب الى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفات لواجباته أو يقصر في عمله ، وله ان يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية .

مادة ٨٢ - يجب على مأموري الضبط القضائي (في حالة التلبس بجناية أو جنحة) ان ينتقل فورا الى محل الواقعة ، ويعاين الآثار المادية للجريمة ، ويحافظ عليها ، ويثبت حالة الاماكن والاشخاص ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضرا ، أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها ويجب عليه ان يخطر النيابة فورا بانتقاله .

مادة ٨٤ - لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وان يسألوا المتهم عن ذلك ولهم ان يستعينوا بالاطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة .

ولا يجوز لهم تخليف الشهود أو الخبراء اليمين الا اذا خيف الا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين .

مادة ٨٥ - لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم ان يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، وله ان يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة .

مادة ٨٧ - لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه .

مادة ٨٨ - اذا لم يكن المتهم حاضرا في الاحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي ان يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر وفي غير الاحوال المبينة في المادة السابقة اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائي ان يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة وان يطلب فورا من النيابة ان تصدر أمرا بالقبض عليه .

مادة ٨٩ - يجب على مأمور الضبط القضائي ان يسمع فورا أقوال المتهم المضبوط واذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة المختصة .

ويجب على النيابة ان تستجوبه في ظرف اربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه

مادة ١٠١- رجال السلطة العامة هم المنوط بهم المحافظة على النظام والامن العام وعلى الاخص منع الجرائم وضبطها وحماية الارواح والاعراض والاموال وتنفيذ ماتفرضه عليهم القوانين واللوائح من تكاليف .

مادة ١٠٢- اذا خرج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه فانه لايفقد سلطة وظيفته وانما يعتبر على الاقل انه من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع فى المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ١٠٣- لرجال السلطة العامة فى الجناح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس ان يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي ولهم ذلك أيضا فى الجرائم الاخرى المتلبس بها اذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم .

مادة ١٠٤- لايعد رجل الشرطة من مأمورى الضبط القضائي وانما هو من رجال السلطة العامة فليس له ان يجرى قبضا أو تفتيشا وانما كل ماله هو احضار الجاني فى الجرائم المتلبس بها وتسليمه الى أقرب مأمور ضبط قضائي .

مادة ١٠٥- تنفذ أوامر الضبط والاحضار والاجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة.

مادة ١٠٦- يحق لرجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، استيقاف الشخص الذى يضع نفسه طواعية واختيارا فى موضع الريب والظن ، وله فى هذه الحالة اقتياد المستوقف الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره ويعتبر ذلك مجرد تعرض مادی .

الفصل الرابع

الدفع ببطان التفتيش

النص القانوني :

يجرى نص المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ على النحو التالي :

مادة ٤٥ - لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أى محل مسكون الا في الاحوال المبينة في القانون ، أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك .

مادة ٤٦ - في الاحوال التي يجوز القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشه .

واذا كان المتهم أنثى ، وجب ان يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

مادة ٤٩ - اذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه على انه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، جاز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشه .

مادة ٥٠ - لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جميع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد

حيازتها جريمة - أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز
لأمور الضبط القضائي ان يضبطها .

مادة ٥١ - يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه
كلما أمكن ذلك ، والا فيجب ان يكون بحضور شاهدين ، ويكون
هذان الشاهدان بقدر الامكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه
بالمنزل أو من الجيران ، ويثبت ذلك في المحضر .

مادة ٥٢ - اذا وجدت في منزل المتهم أوراق مختومة أو
مغلقة بأية طريقة أخرى ، فلا يجوز لأمور الضبط القضائي أن
يفضها .

كما يجرى نص المواد ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥
اجراءات جنائية على النحو التالي :

مادة ٩٠ - ينتقل قاضى التحقيق الى أى مكان كلما رأى
ذلك ليثبت حالة الامكنة والاشياء والاشخاص ووجود الجريمة ماديا
وكل مايلزم اثبات حالته .

مادة ٩١ - تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولايجوز
الالتجاء اليه الا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام
موجه الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو
جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو اذا وجدت قرائن تدل على انه
حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ولقاضى التحقيق ان يفتش أى مكان ويضبط فيه الاوراق

والاسلحة وكل مايحتمل انه استعمال فى ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل مايفيد فى كشف الحقيقة .

وفى كل الاحوال يجب ان يكون أمر التفتيش مسبقا .

(معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢)

مادة ٩٢ - يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك وإذا حصل التفتيش فى منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه ان أمكن ذلك .

مادة ٩٣ - على قاضى التحقيق كلما رأى ضرورة للانتقال للامكنة أو التفتيش أن يخطر بذلك النيابة العامة .

مادة ٩٤ - لقاضى التحقيق ان يفتش المتهم وله ان يفتش غير المتهم اذا اتضح من أمارات قوية انه يخفى اشياء تفيد فى كشف الحقيقة ويراعى فى التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ .

مادة ٩٥ - لقاضى التحقيق ان يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وان يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو اجراء تسجيلات لاحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وفى جميع الاحوال يجب ان يكون الضبط أو الاطلاع أو

المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

(معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢)

تطبيقات قضائية :

إذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه اذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون كانت مخطئة في رأيها . والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط لعدم ابدائه قبل سماع اول شاهد عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/٣١ طعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٤ ق) (١)

مادام التفتيش حاصلا بطلب المتهم أو برضاه فليس له ان يدفع بعد ذلك ببطلانه . فاذا كان الثابت بالحكم ان تفتيش الخفير للمتهم قد وقع برضاه فليس له بعد ذلك ان يطعن على هذا التفتيش لحصوله من شخص لا يملكه قانونا .

(جلسة ١٩٣٥/١٠/٢٨ طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٥ ق)

ان التفتيش الذى يقع على الاشخاص فى غير الاحوال التى يرخس فيها القانون به يكون باطلا بطلانا جوهريا ، ولا يصح الاعتماد عليه كدليل لادانة الشخص الذى حصل تفتيشه . فاذا قبض أحد رجال البوليس

(١) الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ٢٠٦ .

(أوباشي) على شخص وهو سائر في الطريق ، وأجرى تفتيشه مجرد الظن أو الاشتباه في انه يحوز مخدرا . فان هذا التفتيش الحاصل بغير اذن من النيابة يكون باطلا مخالفة لاحكام القانون .

(جلسة ١٩٣٧/٢/٨ طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٧ ق)^(١)

الدفع بطلان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لانه يرمي الى عدم الاخذ بالدليل المستمد من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧ طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٨ ق)

لايجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الاوضاع القانونية المقررة له الا من شرعت هذه الاوضاع لحمايتهم فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوبا بما يطله مادام لم يقدم الطعن في صحته ممن وقع التفتيش على شخصه أو في بيته .

(جلسة ١٩٣٩/١/٢٣ الطعن رقم ٨٨ لسنة ٩ ق)

ليس للتمهم (وهو كونستابل) ان يدفع بعدم انطباق المادة ١١٢ من قانون العقوبات عليه بمقولة ان المالح المتهم باختلاسه مال خاص وان حصوله عليه انما كان بناء على تفتيش باطل أجراه هو مع عدم صدور اذن به من النيابة . وذلك لان بطلان التفتيش ليس من حق من أجراه ان يتمسك به بل ذلك من حق من وقع عليه التفتيش وحده ، ولان النقود مادامت قد وصلت اليه بوصف انه من مأموري الضبطية القضائية فان يده عليها بهذه الصفة

(١) الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ٢٠٦ .

تكون يد أمانة ، فاجتزأه على اختلاسها يجعله خاضعا لحكم المادة ١١٢ على اعتبار انه من الامناء على كل مايتسلمه بسبب وظيفته مهما كانت طريقة تسلمه اياه .

(جلسة ١٩٤٠ / ٣ / ٢٥ الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ١٠ ق)

ان بطلان التفتيش الذى يجرى على صورة مخالفة للاوضاع المرسومة فى القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فاذا كان هو لم يتقدم بظعن فى صحته فلايقبل من أحد غيره ان يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستند منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لان الاستفادة لالتحقة الا من طريق التبعية فقط .

(جلسة ١٩٤٠ / ١١ / ١٨ الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ١٠ ق)

مادام الحكم قد أثبت ان تفتيش السيارة التى وجدت بها المادة المخدرة قد تم برضاء صاحبها الذى كان بها وقت التفتيش فذلك يكون كافيا لصحة التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاء أحد غيره ممن كانوا فى السيارة . ولاشأن لأحد من هؤلاء فى الطعن على هذا التفتيش .

(جلسة ١٩٤٠ / ١٢ / ١٦ طعن رقم ٩٥ لسنة ١١ ق)

اذا كان الطاعن لم يتضمنك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فلا يجوز له ان يطعن امام محكمة النقض بهذا البطلان الا اذا كان ماجاء فى الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوعه .

(جلسة ١٩٤١ / ٢ / ٣ طعن رقم ٦٨٧ لسنة ١١ ق)

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان رجل البوليس اقتاد المتهم الى

مكتب المباحث لما اشتهر عنه من الاتجار فى المخدرات ثم حصل رئيس المكتب على اذن من النيابة بتفتيشه وفحصه فورا فعثر على قطعة من الافيون فى داخل حذائه ، فلا يجوز الاستناد فى ادانته الى ضبط المادة المخدرة معه . لان اذن النيابة فى التفتيش لم يصدر الا بعد ان قبض على المتهم بغير صفة قانونية وفى ذلك مايدل على ان استصداره لم يكن الا للحصول على دليل لم يكن ليوجد لولا هذا القبض ، وقد كان للبوليس - اذا كانت القرائن معارضة لديه ضد المتهم - ان يعرضها على النيابة لاستصدار اذن منها بتفتيشه . أما القبض عليه تقييدا لتفديد اذن لم يكن قد صدر فانه غير جائز ويجعل الاذن الذى يصدر معيا .

(جلسة ١٩٤١/٣/٣ طعن رقم ٧٤٥ لسنة ١١ ق)

اذا كان المتهم لم يتمسك أثناء محاكمته بيطلان اذن التفتيش لعدم وجود مبرر له من تحقيقات أو قرائن فليس له ان يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الحكم ذاته ليس فيه مايشير من قريب أو من بعيد الى ان مايشيره صحيح .

(جلسة ١٩٤٢/٢/١٦ طعن رقم ٦٩٧ لسنة ١٢ ق)

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم فى ان أحد رجال المباحث رأى المتهم فى الشارع ، وان المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع فى مشيته ، فارتاب فى أمره واقتاده الى المركز ، وبمجرد وصوله اليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة فى تفتيشه فأذنت له وعند تفتيشه وجد بحجيبة مادة تبين من التحليل انها افيون . فان هذا المتهم لايصح ان يقال عنه انه كان وقت القبض عليه فى حالة تلبس ، واذن فالقبض باطل ، والاذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا

كذلك، لان استصداره انما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه اولا ذلك القبض . وقد كان للبوليس اذا كانت القرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم ان يعرضها على النيابة لاستصدار اذنها بالتفتيش من غير اجراء القبض .

(جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠ طعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٢ ق)

اذا كان تفتيش المتهم قد حصل بناء على رضائه فلا يقبل منه الطعن في هذا التفتيش بانه انما كان بقصد التحرر عن وقوع جريمة لا للتحقيق في جريمة واقعة .

(جلسة ١٩٤٢/٥/٤ طعن رقم ١١٩٩ لسنة ١٢ ق)

ان بطلان التفتيش الذي يجرى على صورة مخالفة للاوضاع المرسومة في القانون لا يقبل الا من وقع عليه التفتيش . فاذا هو لم يطعن ببطلانه فلا يقبل من أحد غيره ان يطعن فيه ويطلب استبعاد الدليل المستبعد منه ولو كانت له فائدة من وراء ذلك ، فان هذه الفائدة لا يمكن ان تعود عليه الا عن طريق التبعية ، على انه اذا كان الثابت من الحكم ان ضابط خطر السواحل الذي ضبط المخدر كان قد اتصل قبل اتخاذ أى اجراء ، بمكتب مباحث البوليس البريطاني ليعين مندوبا يرافقه حتى يمكن القبض على قائد السيارة التي تحمل المخدر ، وهو أحد رجال الجيش البريطاني وان المندوب الذي عينه ذلك المكتب قد اشترك فعلا في ضبط السيارة ومابها من الحشيش ، فهذا مفاده ان القبض على قائد السيارة لم يقع على صورة مخالفة .

(جلسة ١٩٤٤/٣/٦ طعن رقم ٦٩٨ لسنة ١٤ ق)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم هو الذى خلع بنفسه
الحذاء الذى كان يحوى المادة المخدرة ، وان رجل البوليس الذى اشتبه فيه ،
بسبب مابدى من حركاته أثناء كلامه معه ، قد ضبط الحذاء وهو ملقى على
الارض ، ثم قاد المتهم الى البوليس حيث أبان للضابط وجهه اشتباهه فى
الحذاء وذكر له الظروف التى لاهست ضبطه ، وتبين للضابط ان
الحذاء رغم قدمه مصنوع بطريقة خاصة تدل على ان بداخله شيئا مخبأ ،
ففتح الحياطة التى به لعر على اضدر المدسوس فيه ، فان الحكم اذا استشهد
على ثبوت التهمة بضبط المادة المخدرة فى الحذاء الذى تخلى عنه المتهم على
الصورة المتقدمة لا يكون قد أخطأ

(جلسة ١٣/٣/١٩٤٤ طعن رقم ٢٤٧ لسنة ١٤ ق)

إذا كان المتهم لم يدفع امام المحكمة الاستئنافية ببطلان التفتيش أو
بطلان الاذن الصادر به فلا يكون له ان يعيب عليها انها لم ترد فى حكمها
على مايدعيه من ذلك . ولايجوز له ان يطعن امام محكمة النقض بهذا
البطلان الا اذا كان ماجاء فى الحكم من وقائع دالا بدياته على وقوعه .

(جلسة ٢١/٥/١٩٤٣ طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ١٣ ق)

إذا كان الحكم قد رفض الدفع ببطلان التفتيش بحجة ان هذا البطلان
مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولايقبل من غيره الطعن فيه ولو كان
يستفيد من ذلك لان استفادته انما تكون بالتبعية ، وكان الطاعن يسلم فى
طعنه بان المكان الذى وقع فيه التفتيش هو لابنه . فلما يصح له ان يطعن فى
الحكم بمقولة انه ادانته بناء على تفتيش باطل .

(جلسة ٨/١/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٥ لسنة ١٥ ق)

مادام بطلان تفتيش المساكن على اساس عدم صدور اذن به من سلطة التحقيق لا يتصور بداهة اذا كان التفتيش قد حصا. برضاء أصحابها ، ومادام بطلان تفتيش الأشخاص على هذا الاساس لا يتصور كذلك الا عند عدم رضاء الأشخاص بالتفتيش الذى وقع عليهم فانه يتعين القول بانه ليس لغير من وقع التفتيش فى مسكنه أو على شخصه ان يتمسك ببطلانه لعدم صدور اذن به . لان البطلان انما شرع للمحافظة على حرية المسكن أو الحرية الشخصية . فاذا لم يثره من وقع عليه لاي سبب من الاسباب ، فليس لسواه ان يثيره اذ هذا منه يكون تطفلا غير مقبول ، كما انه يقتضيه التحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لاشان له فى التحدث عنهما أصلا ولاصفة تخوله ان يتعرض لهما .

(جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طعن رقم ٣٢٩ لسنة ١٥ ق)

مادام التفتيش لم يمس اية حرمة من الحرمات المكفولة للمتهم نفسه فلا يكون له ان يتمسك ببطلانه . فاذا كان الحكم قد أثبت ان « المظلم » الذى حصل تفتيشه لم يكن ملكا للمتهم وانما هو عطية من شخص آخر لكى يوصله لثالث ، وكان المتهم مسلما بذلك وقت اخراكمه . فلا يقبل منه ان يطعن ببطلان هذا التفتيش .

(جلسة ١٩٤٥/٢/١٩ طعن رقم ٤٩٩ لسنة ١٥ ق)

مضى كان الحكم قد اعتمد فى ادانة المتهم فى جريمة احراز المادة المخدرة على شهادة الشهود ووجود المخدر فى الحجرة التى كانت بجانبه فى المقيى الذى ضبط فيه ولم تكن تلك الحجرة مملوكة له حتى كان يصح له التمسك ببطلان تفتيشها ، لهذا الحكم يكون صحيحا بغض النظر عن قيام

حالة التلبس وعن صحة القبض والتفتيش مادام انه لم يعتمد على ما أسفر عنه القبض والتفتيش .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/١٦ طعن رقم ٢١٩ لسنة ١٧ ق)

متى كان المتهم قرر عند تفتيش العربة التى ضبط بها المخدر ان هذه العربة ليست له وكان ظاهر أقواله انه لاشأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك بطلان تفتيشها ، ولو كانت هذه العربة على ملكه فى الواقع .

(جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤ طعن رقم ١٤٠٢ لسنة ١٧ ق)

سادام المتهم قد أنكر كل اتصال له بعربة النقل التى وجد بها الديناميت المضبوط وما دام هو لم يكن بالعربة ولم يذكر ان له شأنًا بها ، فلا يقبل منه ان ينمى على تفتيشها انه أجرى بغير اذن من سلطة التحقيق .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ١٧ ق)

اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى ان المتهم عند رؤيته رجال البوليس أخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة فى فمه فلا تلبس فى هذه الحالة لان ماحوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته . واذن فاذا كان رجال البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وفتشوه فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين . ولكن الاذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور بعد اطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه بما ورد فيه بأن تحريات البوليس السابقة تدل على ان المتهم من تجار المخدرات وان ثمة دلائل قوية على انه يحزر مواد مخدرة فى منزله هو اذن صحيح . والتفتيش الحاصل بناء عليه يكون مستقلا عن اجراء القبض

والفتيش السابقين عليه فلا يظل بطلانهما وللمحكمة ان تعتمد في ادانة التهم على مايسفر عنه هذا الفتيش .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ٢١٤٣ لسنة ١٧ ق)

اذا كان المقهى الذى وقع الفتيش فيه ليس مملوكا للمتهم الذى ضبط معه الخشيش وهو فيه ، فلا يقبل من هذا التهم ان يتذرع بانتهاك حرمة المقهى للنمى على الحكم .

(جلسة ٢٢/١١/١٩٤٨ طعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٨١ ق)

اذا كانت واقعة الدعوى هى ان التهم شوهدت بقطار السكة الحديد يتلفت بينه ويسره بجابه حقيبة ، فأنار ذلك شبهة رجلى البوليس فيه ، فاقفاده الى الضابط فسأله فأنكر ملكيته للحقيبة ففتشها فوجد بها مقادير من الافيون ، فلا يحق له ان يتمسك ببطلان ففتشها اذ مادامت الحقيبة لم تكن مع التهم يحملها بل شوهدت بالقطار بجواره ومادام التهم قد صرح بأن الحقيبة ليست له ، فانه لا يكون ثمة من حرج على رجال الضبطية القضائية اذ هم فتحوها وفتشوها .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٤٨ طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ١٨ ق)

الدفع ببطلان فتيش مسكن من غير الاحوال المرخص فيها قانونا بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده ، لانه هو الذى من أجله تقرر البطلان على أساس انه هو الذى يؤذيه انتهاك حرمة مسكنه .

(جلسة ٣١/١/١٩٤٩ طعن رقم ٢٣٧٠ سنة ١٨ ق)

(جلسة ١٤/١٠/١٩٤٦ طعن رقم ٩٨٢ سنة ١٦ ق)

إذا كان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم ان ضابط المباحث حرر محضرا ذكر فيه انه علم من تحرياته السرية ان المتهم يتجر في المواد اشتدرة وطلب من النيابة اصدار الاجراء وكان المتهم لم يدفع امام محكمة الموضوع ببطالان التفتيش فان ماثيره بعد حول صحة التفتيش من ان محضر التحريات الذى تأسس عليه الاذن غير صحيح اذ ان ضابط البوليس الذى كلف باجراء التفتيش طلب اليه الارشاد عن منزله - ذلك لا يكون مقبولا امام محكمة النقض لانه يفرض صحته لايدل على عدم جدية التحريات مما قد يتيح لها ان تقضى ببطالان التفتيش دون التمسك بذلك امام محكمة الموضوع باعتباره من النظام العام .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٥ طعن رقم ١٣٥٠ سنة ١٩٩٩)

مادام قد صدر اذن النيابة فى تفتيش متهم فللبوليس ان ينفذ هذا الامر عليه اينما وجده ولا يكون للمتهم ان يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش فى منزل شخص آخر فان الدفع بحرمة المسكن انما شرع لمصلحة صاحبه .

(جلسة ١٩٥٠/٢/١٣ طعن رقم ١٧٣٧ سنة ١٩٩٩)

الدفع ببطالان التفتيش لايجوز ابدائه لاول مرة امام محكمة النقض اذا كان الفصل فيه يستدعى تحقيقا وبحظ فى الوقائع .

(جلسة ١٩٥١/١/١ طعن رقم ١٦١٧ سنة ٢٠٠٠)

متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى انه عقب حصول السرقة أمر صاحب المتجر باغلاق أبواب اهل فورا وأعلن بين الموجودين انه سيقوم

بالتفتيش فلما أحست التهمة بذلك وابتغت ان فعلتها سيكشف أمرها سارعت بالقاء الكيس من يدها ثم أخذت تدفعه بقدمها محاولة اخفائه تحت إحدى المناضد المعدة لعرض البضاعة - فانه يكون ظاهرا من ذلك ان قبضا لم يقع بفتح الابواب فعلا وان تفتيشا لم يحصل بل بمجرد ان هدد صاحب اغل بفتح الابواب وتفتيش من كانوا باغل بادرت التهمة الى القاء الكيس المسروق محاولة اخفائه تحت المنضدة أى انها تخطت عنه بعد سرقة ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لما تثيره التهمة حول بطلان القبض والتفتيش .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ طعن رقم ١٤٠٦ سنة ٢٠ ق)

لاشأن للطاعن في التحديث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن

غيره .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ٣٤٣ سنة ٢١ ق)

ان بطلان التفتيش لا يستفيد منه الا صاحب الشأن فيه من وقع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه ان يتمسك ببطلانه لعدم صدور اذن به ، لان البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فاذا لم يشره من وقع عليه فليس لسواه ان يشره ولو كان يستفيد من ذلك ، لان الاستفاضة لاتباعه الا من طريق التبعة فقط .

(جلسة ١٩٥١/١١/١٢ طعن رقم ٣٩٠ سنة ٢١ ق)

اذا كان الثابت بالحكم يفيد ان رجل البوليس قد رابه امر التهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه فلما ان رآهما مقبلين عليه وضع المكنل الذى كان يحمله عن كتفه فكشف رجل البوليس المكنل وتبين انه مملوء بالجلجلانيات

لعاد به الى زميله ، لضبط المفرقات فى هذه الحالة لا يكون نتيجة تفتيش وقع على المتهم وبالتالي لا تكون له جدوى من الكلام فى صفة من باشر ضبط الممثل .

(جلسة ١٩٥٢/١/٧ طعن رقم ٩٠٣ سنة ٢١ ق)

مادامت المحكمة قد رأت ان الاشخاص الذين صدر الاذن بتفتيش مساكنهم معينون تعيينا كافيا ، وان هناك واقعة معينة اسندت اليهم ويفتضى تحقيقها ضرورة التصدى لحريةهم أو حرية مساكنهم ، فلا يجدى الطعن ان يتمسك بطلان التفتيش لنقص فى البيان بدعوى ان الاذن بحالة قد يمتد ليشمل مساكن أشخاص آخرين ليس هو بصاحب شأن فى التحدث عنهم .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طعن رقم ٤١٩ سنة ٢١ ق)

اذا كانت واقعة الدعوى هى ان المتهم ضبط وهو يحوز كمية من المواد اظدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سيارة سحبت منه وقام مكتب اظدرات بارسالها الى ادارة المرور لاتخاذ مايلزم قانونا بشأنها فعين عند فحصها انها مزورة ، فادعاء هذا المتهم ان التفتيش الذى أسفر عن ضبط هذه الرخصة باطل ليس له من أساس . ذلك بأن ضابط اظدرات حين حصل على الرخصة وبحث بها الى ادارة المرور لم يضبطها على انها رخصة قيادة مزورة تنطوى على جريمة جرى التفتيش من أجلها وفى سبيل ضبطها ، وانما هو فعل ذلك تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور فى هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تصريحها مؤقتا بالقيادة الى ان يت فى أمر التهمة المسندة اليه .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤ طعن رقم ٢٠ سنة ٢٢ ق)

مادام الطاعن لم يشر امام المحكمة الاستئنافية الدفع ببطلان اذن التفتيش للفش والتدليس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ماتستينه من الوقائع فلا يجوز له ان يثيره امام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٧ طعن رقم ٣٤٣ سنة ٢١ ق)

اذا كانت الطاعنة لم تتمسك امام محكمة الموضوع ببطلان الاذن بسبب ماقوله في طعنها عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه ، فلا يجوز اثاره ذلك امام محكمة النقض ، اذ هذا من الدفوع الموضوعية التي تتطلب تحقيا .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٣ طعن رقم ٤٩١ سنة ٢٢ ق)

ان الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع الموضوعية لانه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش ، فاذا اشارت اليه المحكمة في اسبابها وردت عليه وانتهت الى انه دفع في غير محله ثم اصدرت حكمها بادانة المتهم فان هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ، ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع لان الاسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه .

(جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ طعن رقم ١١١١ سنة ٢٤ ق)

ان للزوجة وهي تساكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل منزلها مايخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها ، وتضار بنتيجته ، مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .

(جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ طعن رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق)

إذا كانت التهمة لم تملك امام محكمة الموضوع ببطلان الاذن بالتفتيش لصدوره غير مسبوق بتحقيق مقترح وبأن اصل محضر التحريرات المؤشر عليه باذن التفتيش لم يرفق حتى كان يتسنى لها الطعن فيه بالتزوير فلا تصح اثاره امام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٥/٥/٣١ طعن رقم ٢٢١٨ سنة ٢٤٤ ق)

لاشان للمتهم في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل على مسكن غيره

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧)

لاجدوى للطاعن من اثاره الدفع ببطلان التفتيش مع اقراره بأن مسكنه لم يفتش لان البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فاذا لم يثيره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره ان يثيره ولو كان يستفيد منه .

(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧)

إذا كان الدفاع عن المتهم قد اعلن عن رغبته في عدم التمسك ببطلان التفتيش وترافع في موضوع التهمة طالبا اعتبار المتهم محرزا للتعاطي فلا يقبل منه ابداء هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ ص ٧)

متى كان المتهم لم يدفع امام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش ، فليس له ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧)

لا يمكن ان يستفيد من بطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش الا صاحب الشأن من وقع التفتيش بمسكنه أو بمحله .

(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٦٨٨)

لا يقبل من المتهم الدفع ببطلان اجراءات التفتيش لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٣ من ٧ ص ١٠٧٣)

معي انكرت المتهمة ملكيتها للصرة التي وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع .

(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٥ من ٧ ص ١١٢٩)

من المقرر ان الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل المستند من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم اثارته لأول مرة امام محكمة النقض مادام لم يثره امام محكمة الموضوع ولو كان قد تمسك بهذا الدفع امام غرفة الاتهام .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ من ٨ ص ٤٤٠)

اذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم انه لم يدفع ببطلان اجراءات التفتيش ، فانه لا يقبل منه اثارة هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ ص ٨٩٥)

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بطلان تفتيش منزل بعينه أو بطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذى يملك التحدث عن حرمة .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٤ س ٩ ص ٢٤٦)

ان الدفع بطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لاجتزائها لاول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع بها امام محكمة الموضوع لانها تقتضى تحقيقا .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٠ س ٩ ص ٥٥٨)

ان الاحكام التى صرحت فيها هذه المحكمة بان الدفع بطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التى لاجتزائها لاول مرة امامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع احكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، بل لهذا القول علة أخرى هى ان مثل هذا الطلب يستدعى تحقيقا ويحتمل الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض ، فاذا كان ما جاء فى الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان جازت اثارته لاول مرة امام محكمة النقض ولو لم يدفع به امام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٦٠٩)

اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن الثانى دفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم - وهو اساس يختلف عما أثاره فى وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لاقتصار اذن التفتيش على الطاعن الاول وحده دون النص فيه على

تفتيش من يتواجد معه وأنه (أى الطاعن الثاني) لم يكن فى حالة تلبس
تجيز القبض عليه - فإنه لايقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض ،
لأنه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كوت
منها محكمة الموضوع عقيدتها والتى اطمأنت منها الى صحة الاذن .

(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩/٦/١٩٦١ م ١٢ ص ٧٠٤)

إذا كان لايين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن او
المدافع عنه قد أثار أى منهما دفعا بطلان التفتيش ، بل ان كل ماقاله المدافع
عنه فى هذا الخصوص ، والتصوير الصحيح ان القوة نزلت فى السريقة
وأخذت تفتش فى خلق الله تفتيشا باطلا بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب
هذا المههم النفس ، الامر الذى لايعدو القول المرسل على اطلاقه دون ان
يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش ، أو ان يشتمل على بيان مايرمى
اليه منه - اذا كان ذلك ، فان مايشهره الطاعن من نعى على الحكم لالتفاته
عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣١ق - جلسة ٩/١٠/١٩٦١ م ١٢ ص ٧٨٣)

يوجد فرق بين الدفع ببطلان اذن التفتيش وبين الدفع ببطلان اجراءاته
واذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان اجراءات التفتيش اثناء المحاكمة فإنه
لايجوز ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض لأنه فى حقيقته دفع موضوعى
أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها ،
وما دامت قد اطمأنت الى ان التفتيش قد أسفر عن العثور على المواد المخدرة
فإنه لايجوز مصادرتها فيما اطمأنت اليه او اثاره ذلك الدفع لأول مرة امام
محكمة النقض . ولما كان لايين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان

الطاعن أو المدافعين عنه قد أبدى أيهم دفعا بطلان التفتيش تأسيسا على ان الضابطين اللذين نيط بهما تنفيذه غير مأذون لهما في ذلك ولايجوز نديهما للقيام به لحلو الاذن مما يخول الصادر اليه حق ندب سواه لاجرائه ، وكان الحكم قد خلا مما يدل على هذا البطلان ، فانه لايجوز للطاعن ان يشير ذلك امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٤٣)

الدفع بطلان التفتيش من الدفعوع القانونية التي تخطط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا . ومن ثم فانه لا تقبل اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧ ص ١٥٩)

جرى قضاء محكمة النقض على ان الدفع بطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجهرية التي يعين الرد عليه . واذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفع فانه يكون قاصرا .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ص ٦٦٧)

الدفع بطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك به لا يقبل من غير حائره ، واذا ماكان الطاعن لا يدعي ملكيته أو حيازة المكان الذي جرى تفتيشه وضبطت فيه المسروقات ، فانه لا يقبل منه ان يتذرع بانتهاك حرمة .

(الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٤ س ١٨ ص ١٢١٨)

الدفع بطلان اذن التفتيش من الدفعوع القانونية المختلطة بالواقع التي

لأنجور اثارها لاول مرة امام محكمة النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تعمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ص ١٠٢٢)

يجب ابداء الدفع بيطان اذن التفتيش فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه . ومن ثم فان مجرد قول المدافع عن الطاعن فى مرافعته ان الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع بيطان الاذن .

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ص ١٠٢٢)

لا يقدح فى جدية التحريات حسبما اثبتت المحكمة ان يكون ما أسفر عنه التفتيش غير مائتصت عليه لان الاعمال الاجرائية محكمة من جهة الصحة واليطان بمقدماتها لا بنتائجها

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ من ٢٠ ص ٦٧٦)

متى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الامر الصادر به فى حدود اختصاص من اصدر الامر ومن نفعه ، فانه لامصلحة للطاعنين فيما آثاراه من عدم توافر حالة التلبس .

(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١١١٠)

التفتيش المخطور هو مايقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . اما محل التجارة فلا يمكن القول بيطان تفتيشه الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وما دام ان لأمور الضبط القضائى ان يفتش المتهم فلا يقبل الطعن بيطان تفتيش هذا المخل .

(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ من ٢٠ ص ١٣٣٠)

متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطان اذن التفتيش أو ببطلان التفتيش ذاته ، فانه لايجوز اثارة هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لانه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا لما لا شأن بحكمة النقض به .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/١١/٨ من ٢٢ ص ٥٢٦)

من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويق اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان التهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وان ترد عليه باسباب سائفة بالقبول أو بالرفض .

(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ من ٢٢ ص ٨٠٩)

من المقرر انه وان كان محكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية ادلة الثبوت عليه ، الا ان ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على مايفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي لفرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الاثبات . فاذا كان الحكم المطعون فيه أورد ضمن مااستند اليه تبريرا لقضائه بالبراءة مانصه : « أولا ان اذن التفتيش صدر فى وقت سابق على محضر التحريات بدليل ماجاء بالأوراق من ان محضر التحريات حرر فى ١٦/٦/١٩٧٠ الساعة ٤ و١٠ دقيقة بينما حرر اذن التفتيش فى

١٦/٦-١٩٧٠ الساعة ٣٥ و ١٠ دقيقة صباحا ومعنى ذلك ان اذن التفتيش صدر بدون تحريات ومن ثم يكون الاذن باطلا لابتائه على مجرد بلاغ دون تحريات وما يترب على ذلك يعتبر باطلا أيضا حتى الدليل المستمد من ضبط الخدر مع المتهم ١ - وكان يبين من المفردات المضمومة ان الاذن بالقبض والتفتيش حرر على الورقة التي حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة وقد صدر السيد وكيل النيابة الاذن بعبارة « بعد الاطلاع على محضر التحريات عالية » وكان الحكم المطعون فيه قد جعل دعامته فى تبرئة الطعون ضده بطلان اذن التفتيش لانه جاء على غير سند من تحريات سابقة تبرر اصداره دون ان تعرض المحكمة للدليل المستمد من تحرير الاذن اسفل محضر التحريات مباشرة وما أثبت السيد وكيل النيابة من اطلاعه على المحضر ودون ان تدلى برأيها فى هذا الدليل بما يعيد انها على الاقل فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو ان تحققه حتى تصل الى وجه الحق فى الامر عن طريق سؤال مصدر الاذن - بالرغم مما تشير اليه الورقة من ان ماجرى على التعرّيت فيها هو ما يحمل فى الاعطاد بأنه خطأ مادی - فان ذلك يبنى بانها اصدرت حكمها دون ان تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها . ولا يبنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى اذ ليس من المستطاع مع جاء فى الحكم الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل - لو لم تقعد المحكمة عن تحقيقه - فى الرأى الذى انتهت اليه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٣٤٥)

لا يقدح فى سلامة الحكم ما استورد اليه من تقرير قانونى خاطئ خاص بسقوط حق الطاعن فى الطعن على اجراءات التفتيش لعدم اثارته من الخامى الحاضر معه فى تحقيق النيابة لان الحق فى الطعن على الاذن بالتفتيش

واجراءاته لايسقط الا بعدم امام محكمة الموضوع وقد أبدى الطاعن هذا الدفع بجلسة المحاكمة .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ من ٢٣ ص ٨٨٤)

كل اجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لاحكام هذا القانون - صدور اذن تفتيش ممكن من النيابة العامة دون تسيبه على مقتضى المادة ٩١ أ - ج قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحاً - الدفع ببطلان هذا الاذن لعدم التسبب دفع قانوني ظاهر البطلان .

انه وان كان دمرر جمهورية مصر العربية قد حظر بالمادة ٤٤ دخول المساكن وتفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون الا انه نص في المادة ١٩٣ منه على ان يعمل به من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، وكان هذا الاستفتاء قد تم في ١١/٩/١٩٧١ ثم صدر في ٢٣/٩/١٩٧٢ القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ بتعديل بعض نصوص قانون الاجراءات الجنائية ، ومن بينها المادة ٩١ التي أوجبت ان يكون امر التفتيش مسبباً ، ولما كان الأصل ان كل اجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بابطال اجراء تم صحيحاً وفقاً للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه ان اذن التفتيش قد صدر من النيابة العامة في ٣١/٨/١٩٧١ على مقتضى المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فانه يكون صحيحاً ومنتجاً لآثاره ، ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلان اذن التفتيش لعدم تسيبه طبقاً

المادة ٤٤ من الدستور ، مادام أنه - بهذه المثابة - يعتبر دفعا قانونيا
ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦ من ٢٤ ص ٦٠٢)

الدفع ببطلان التفتيش - صاحب الصفة في التمسك به .

لايجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم
مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم واذ
كان الثابت ان ايا من المنازل الثلاثة التي جرى تفتيشها لم تكن مملوكة لأية
متهمة ولم تكن أية متهمة حائزة لأيهما فلا صفة لأى من المتهمات في
الدفع ببطلان تفتيشها .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص ١٠٥٣)

النعي ببطلان مراقبة اغداثات التليفونية - لا جدوى منه -
ما دام الحكم قد أخذ الطاعة باعتراف باقى المتهمات وبأقوال
الشهود المستقلة عن الاجراء المدعى ببطلانه ،

لا جدوى من تعيب الحكم في خصوص الرد على الدفع ببطلان
اجراءات وضع تليفون الطاعة تحت المراقبة طالما ان الحكم قد أخذ الطاعة
باعتراف باقى المتهمات في الدعوى وبأقوال شهود الاثبات فيها اعتباراً بأن
هذه الأقوال وتلك الاعترافات من عناصر الاثبات المستقلة عن الاجراء المدعى
ببطلانه والتي اطمأنت المحكمة الى صحتها مما تنفي معه مصلحة الطاعة في
تمسكها بالبطلان .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١١ من ٢٥ ص ١٣٨)

العبرة في الدفع ببطلان اذن التفتيش بمدلوله لا بلفظه

اذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن استهل مرافعته طالباً البراءة تأسيساً على ما مفاده انه يتعين عدم الاعتماد بما يصل من معلومات عن المصدر السرى الذى يهدف دائماً الى الوشاية فهى كما تحتمل الصدق فانها تحتمل الكذب أيضاً ثم استورد الى دفاعه الموضوعى وختم مرافعته - على ما جاء بذلك المحضر - بالدفع ببطلان القبض والتفتيش. لعدم جدية التحريات فان الاستفادة من سياق ما سلف ان هذا الدفع هو فى حقيقته دفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذى وردت به بمحضر الجلسة اذ العبرة فى مثل هذا الدفع هى بمدلوله لا بلفظه . ما دام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣ ص ٢٥ من ٥٥٨)

الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم تسببيه - دفع قانونى يخالطه واقع - مؤدى ذلك .

ان ما يثيره الطاعن من التفات للحكم عن الرد على الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش لعدم تسببيه مردود بأنه لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه قد أثار دفعاً بهذا المعنى ، بل كل ما قاله الدفاع فى هذا الخصوص ان الاذن غير جدى طبقاً لقانون الحريات الأمر الذى يحمل على ان الدفع هو دفع بعدم جدية التحريات ، وهو ما لم يخطئ الحكم فى تحصيله وما يختلف فى أساسه عن هذا الذى يثيره الطاعن مما لا يقبل منه طرْحاً لأول مرة امام هذه المحكمة ، مادامت مدونات الحكم

لا تحمل مقوماته . لانه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقضى تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ قى - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ من ٢٦ من ٢٦٩)

الدفع بطلان القبض والتفتيش - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض - شرط ذلك .

من المقرر ان الدفع بطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به امام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ قى - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ من ٢٨ من ٧٥٩)

الدفع بطلان التفتيش - ما يشترط فى التمسك به .

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع بطلان اذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدر على ذلك ان يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافحته نعيماً على مسلك الشاهد فى استقاء تحرياته ولهفته فى استصدار اذن التفتيش وصدره بناء على ذلك . اذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح بطلان اذن التفتيش الذى يجب ابداءه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ قى - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ من ٢٩ من ٥٠٧)

شرط جواز الدفع ببطلان القبض والتفتيش امام محكمة النقض .

لما كان من المقرر ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها امام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . واذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع بما يثيره في طعنه من بطلان تفتيشه وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يشرح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل منه اثارته لأول مرة امام محكمة النقض

(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٥٥)

الدفع ببطلان اذن التفتيش - دفع قانوني يخالطه واقع -
ومؤدى ذلك :

اذ كان بين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان اذن التفتيش وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لايجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه تقتضى تحقيقه تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك ان يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مراعاته قوله انه « قد بين عدم الدقة في التحريات وانها غير صحيحة » اذ هو قول مرسل على اطلاقه يفيد للترجيح ولا يحمل على الدفع الصريح ببطلان اذن التفتيش الذى يجب ابدائه في عبارته صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلاً عن ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأذن بالتفتيش هو من المسائل

الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه .

(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ص ٣٠ من ٨٩١)
تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يثار لأول مرة امام محكمة النقض .

استعانة مأمور الضبط . بمروسيه . في تنفيذ أمر التفتيش .
جائزة . ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

(الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤ ص ٣١ من ١٨٢)
اجراء تفتيش مسكن المتهم في حضوره . غير لازم .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨ ص ٣١ من ٧٢٣)
تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش .
موضوعي . ذكر الضابط المأذون له بالتفتيش انه هو الذي قام بالتحريات ومراقبة المتهم . ثبت انه لم يكن يعرف المتهم عند ضبطه .
ابطال اذن التفتيش لعدم جدية التحريات . سائق .

(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦ ص ٣١ من ٨٥)
تقدير أقوال متهم على آخر . تحديد صلتها بتفتيش باطل .
موضوعي .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ص ٣١ من ٧٧٠)

الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على المحكمة ان تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .

(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٧٢٨)

الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام النقض . ما لم يكن قد دفع به امام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٨٤٣)

الدفع بصدر اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان محكمة الموضوع الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الأذن . رداً عليه .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٩٤٤)

الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان .

التمسك ببطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير حازه ان لم يشه فليس لغيره ان يديه ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟ : هذه الفائدة لا تلحق الغير الا عن طريق التبعية وحدها .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٩٤٤)

اثارة اساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة امام محكمة النقض . لا تصح . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٩٩٧)

سلطة المحكمة في تقدير حقيقة أقوال المتهم دون الأخذ بظاهرها سلطتها في الأخذ بتلك الأقوال . ولو صدرت بعد قبض وتعذيب باطلين متى قدرت ان اقواله لم تكن متأثرة الاجراء الباطل .

(الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٣٤٤)

الدفع أن وكيل النيابة الذى اصدر اذن التفتيش . غير مختص مكانياً لندبه من النيابة الكلية . لنيابة غير تلك التى صدر اذن التفتيش فى دائرتها . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه والرد عليه . مخالفة ذلك قصور .

(الطعن رقم ٦٦٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٤ ص ٣٤ من ٦١٨)
الدفع بصدر اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعى .
كفاية اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن .
رداً عليه .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ ص ٣٤ من ٧٩٩)
الدفع بصدر اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع
موضوعى . كفاية اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على
الاذن رداً عليه .

(الطعن رقم ٢٣٥٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٤ ص ٣٧ من ٦٤)
(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٣ ص ٣٧ من ٥٠٨)
تقدير الظروف التى تبرر التفتيش . لسلطة التحقيق تحت
اشراف محكمة الموضوع .

خطأ مجرى التحريات فى تحديد دائرة القسم التابع لها مسكن
المتهم . لا ينال من سلامة الاذن بالتفتيش . ولا من جدية التحريات .
أساس ذلك ؟

مثال

(الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٣٠ ص ٣٧ من ١٧٣)

متى يجوز تفتيش من يتواجد مع المأذون بتفتيشه ؟

لاصفة لغير من وقع عليه القبض ان يدفع بطلانه ولو كان
يستفيد منه .

عدم جواز الطعن بالبطلان فى الدليل المستعمل من القبض أو التفتيش الباطل الا من شرعت الاوضاع القانونية لحمايتهم .

(الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٣٠١)
خلو اذن التفتيش من تاريخ اصداره . أثره : بطلانه . أساس ذلك ؟ لا يغير من ذلك ان يكون محضر التحريات مؤرخاً وان الاذن بالتفتيش حرر عليه . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٢٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٩/٤/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٥٩١)
عدم جواز القبض على المتهم الحاضر الا فى احوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر اذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . المادتين ٣٤ ، ٣٥ اجراءات .
تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانوناً صحيح . أساس ذلك ؟ اباحة التفتيش الوقائى لاي فرد من أفراد السلطة المنفذة للقبض عليه ؟

(الطعن رقم ٤٤٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٩٠ لم ينشر بعد)
تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش الموضوعى . تقديره لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

شمول التحريات لأكثر من شخص فى بلاد مختلفة . لا يدل بلذاته على عدم جدية التحريات .

المبرة فى صحة الاعمال الاجرائية او بطلانها بالمقدمات .

(الطعن رقم ١٧١٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٩٢ لم ينشر بعد)
لامورى الضبط القضائى فى احوال التلبس بالجنايات او الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذى توجد لاقل كافيته على اتهامه . جواز اصدار امر بضبطه واحضاره عند عدم تواجده أساس ذلك ؟

متى جاز القبض على المتهم جاز تفتيشه . المادة ٤٦ إجراءات .

(الطعن رقم ١٩٦٩١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/١٩ لم ينشر بعد)
من المقرر ان الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفع القانونية
المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مره امام محكمة النقض ما لم
تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة
محكمة النقض فلا يقبل من الطاعن ما يثيره فى طعنه بدعوى عدم
جدية التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش هذا فضلاً عن ان تقدير
جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل
الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف
محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٩١٣٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٦ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٢٠٠١٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٣ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ١٠٤٦٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٧ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٥٣٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢١ لم ينشر بعد)
عدم رسم القانون شكلا خاصا للإذن بالتفتيش . متى ثبت صدوره
من النيابة المختصة .

القانون لم يلزم مضاء الإذن . بخاتم شعار الدولة .

(الطعن ٢١٧٨٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٧ لم ينشر بعد)
خلو إذن التفتيش من تاريخ إصداره . أثره . بطلانه . علة
ذلك ؟ لايفير من ذلك . كون محضر التحريات مؤرخا وان إذن
التفتيش حرر عليه . علة ذلك ؟ .

قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش خلوه
من تاريخ إصداره . خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله . يوجب نقضه .
(الطعن ٢٦٥٨٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٥/١٠/١٩ لم ينشر بعد)

وجوب توقيع إذن التفتيش بامضاء مصدره . عدم رسم القانون شكلا خاصا للتوقيع مادام موقعا عليه قعلا . توقيع إذن التفتيش بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره . لا يعيبه .

(الطعن ١٣١٨٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٩٥ لم ينشر بعد)
إذن التفتيش لم يشترط القانون له شكلا معينا ما يتطلبه القانون لإصدار إذن التفتيش ٩ .

خلو الإذن من خاتم النيابة التابع لما مصدره . لا يعيبه .

(الطعن رقم ١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٩٦ لم ينشر بعد)
وحيث إنه يبين من محضر جلسة ٢٦/٦/١٩٩٣ أن الطاعن دفع أمام محكمة ثاني درجة بطلان إذن النيابة العامة بتفتيشه لإبنتائه على تحريات غير جدية . وهو دفع جوهرى بما كان لازمه على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة أما وأنها قد أمسكت عن إيراده والرد عليه بما يفنده على الرغم من تأسيس حكمها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى البيان بما يوجب القضاء بنقضه وإعادة دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٣/٣/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

حيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة والحكم المطعون فيه أنهما حصلا دفاع الطاعن على السياق أورده بأسباب طعنه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان القبض وما ترتب عليه هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، متى كان الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على الدليل المستمد منه ، وأنه لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع . وإذ كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - على السياق آف الذكر - بعد دفاعاً جوهرياً ، من شأنه إن صح أن يتغير به

وجه الرأى فى الدعوى إعتباراً بأنه إذا كان القبض على الطاعن باطلاً لوقوعه فى غير الحالات التى يجيزها القانون ، فإن التفتيش الواقع عليه وهو مقبوض عليه قبضاً باطلاً ، يكون متصلاً به ومتفرعاً عنه ، يستطيل ويبطل بدوره الدليل المستمد مما أسفر عنه هذا التفتيش ، لأنه لم يكن ليوحد ، أو ما كان ليتصور له قيام لولا وقوع القبض الباطل . لما كان ذلك ، فقد كان على الحكم المطعون فيه أن يعنى بالدفاع ذلك ويحصه ويقسطة حقه وأن يصل به إلى غايته .

(الظعن رقم ٢١٨١٨ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٧/١/٢٠٠١ لم ينشر بعد)

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى معارضته الإستثنائية بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه قد شابه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يتخلف عن الحضور بالجلسة التى صدر بها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التى قدمها محاميه بالجلسة ، ومع ذلك لم يعرض الحكم لهذه الشهادة ولم يقل كلمته فيها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه حضر محام عنه وقدم دليل عذره لعدم مثوله بتلك الجلسة غير أن المحكمة قضت بقبول معارضته شكلاً وفى موضوعها برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه دون أن تشير إلى حضور محامى عن الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض. فإن فى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الظعن .

(الظعن رقم ٢٨٦٩٣ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٥/١/٢٠٠١ لم ينشر بعد)

ملحوظة :

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٤/٦/٢ بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية والتي كانت تقضي (لأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة ان يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقه اذا اتضح من امارات قوية انها موجودة فيه)

التعليمات العامة للنيابات :

تضمنت التعليمات العامة للنيابات القواعد التالية بشأن التفتيش .

أحكام عامة :

مادة ٣١١ - التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق التي تهدف الى ضبط أدلة الجريمة موضوع التحقيق وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ومن أجل اثبات ارتكاب الجريمة أو نسبتها الى المتهم ، وينصب على شخص المتهم والمكان الذي يقيم فيه ، ويجوز ان يمتد الى اشخاص غير المتهمين ومساكنهم وذلك بالشروط والأوضاع المحددة في القانون .

مادة ٣١٢ - يقصد بالشخص كمحل قابل للتفتيش كل ما يتعلق بكيانه المادى ، وما يتصل به مما يرتديه من ملابس أو ما يحمله من أمتعة وأشياء منقولة أو ما يستعمله كمكتبه الخاص أو متجره أو سيارته الخاصة .

مادة ٣١٣ - المسكن هو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة وينصرف الى توابعه كالحديقة وحظيرة الدواجن واخزن ، ويمتد الى الأماكن الخاصة التى يقيم فيها الشخص ولو لفترة محدودة من اليوم كعيادة الطبيب ومكتب الخامى ، ولا تسرى حرمة الأماكن الخاصة على المزارع والحقول غير المتصلة بالمساكن .

مادة ٣١٤ - يختلف التفتيش كاجراء من اجراءات التحقيق عن بعض الصور الأخرى التى تختلط به ، وهى التفتيش الوقائى والتفتيش الادارى ودخول المنازل ، لغير التفتيش .
التفتيش بمعرفة النيابة أو بأذن منها :

مادة ٣١٥ - يجب البدء باتخاذ اجراءات التفتيش بمجرد الوصول الى محل الحادث على ان يقوم اعضاء النيابة أنفسهم باجرائه كلما دعت الظروف الى ذلك ، ويجوز لهم ان يندبوا أحد مأمورى الضبط القضائى للقيام به مع مراعاة ما تقتضيه أهمية التفتيش المطلوب فى اختيار من يندب له .

ولا يجوز بأية حال من الاحوال ندب أحد من غير مأمورى الضبط القضائى لاجراء التفتيش .

مادة ٣١٦ - يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن باجرائه لشخص المتهم أو فى مسكنه ان يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحريات واستدلالاته ان جريمة معينة (جناية أو جنحة) قد وقعت من شخص معين . وان يكون

هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بالجريمة ، ولا يلزم ان يتولى رجل الضبط التحريات بنفسه أو ان يكون على معرفة سابقة بالشخص ذاته بل له ان يستعين بمعاونيه من رجال السلطة العامة المرشدين .

ولا يشترط لاجراء التفتيش ان يكون مسبوقاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .

مادة ٣١٧ - يحق للنياية العامة ولقاضي التحقيق تفتيش شخص المتهم أو مسكنه متى توافرت الشروط المنصوص عليها في القانون .

ويجوز لقاضي التحقيق تفتيش شخص غير المتهم أو منزله متى اتضح توافر دلائل قوية على أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة .

كما يجوز للنياية أيضاً تفتيش شخص غير المتهم أو منزله بالشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة ، وذلك عند مباشرتها تحقيق جناية مما تختص بنظره محكمة امن الدولة العليا .

مادة ٣١٨ - لا تنقيد النياية العامة في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن فلها ان تأذن بتفتيش شخص ومسكنه ، دون ان يطلب مأمور الضبط المأذون له تفتيش المسكن .

مادة ٣١٩ - يجب ان يصدر التدب للتفتيش كتابياً من

عضو النيابة المختص مكانياً . وان يصدر لأحد مأمورى الضبط القضائى المختصين مكانياً ونوعياً ، ولا يشترط ان يعين المأمور بالاسم ، ويجوز ان يصرح للمأمور المأذون له بنذب غيره من مأمورى الضبط المختصين لتنفيذ الاذن ، ولا تلزم الكتابة فى أمر النذب الصادر من المدوب الأصل لأن من يجرى التفتيش فى هذه الحالة يجريه باسم النيابة العامة الآمرة به لا باسم من ندب له ، ويجب ان يتضمن أمر النذب من أصدره ووظيفته وتاريخ وساعة صدوره واسم أو أسماء المقصودين بالتفتيش وان يحدد له فترة معقولة . يمكن تجديدها عند انقضائها بغير تنفيذ ، وبذيل الأمر بتوقيع من أصدره .

مادة ٣٢٠ - توجب المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه ، وان كانتا لم تشترطا قدراً معيناً من التسبب أو صورة معينة يجب ان يكون عليها الأمر بالتفتيش الا انه يجب ان يعنى أعضاء النيابة بتحرير ذلك الأمر ، وان يقسطوه بحقه من التسبب وان يقيموه على أسباب شاملة للواقعة التى دلت عليها الأوراق ، ومستظهرة للدليل القائم فيها . وطبيعة الجريمة وتكييفها القانونى ، استجلاء لتوافر الجرم أو الجرائم المسوغة لتفتيش النازل قانوناً ، وبالجملة الاحاطة عن بصر وبصيرة وكل ما من شأنه ان يكشف عن اقتناع الآمر واطمئنانه عن قيام الجريمة وجدية الاتهام المائل فيها .

مادة ٣٢١ - يجوز للنياية العامة بعد التحريات التى تقدم

من الشرطة ان تأمر بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنه اشتراكه معه فى الجريمة التى أذن بالتفتيش من أجلها ، دون حاجة الى ان يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو ان يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

مادة ٣٢٢ - لا يسمح الندب بالتفتيش لمأمور الضبط القضائى ان ينفذه سوى مرة واحدة فقط ، اذ ان أمر الندب ينتهى مفعوله بتنفيذ التفتيش المطلوب فاذا طرأ ما يسوغ اعادة التفتيش وجب اصدار أمر جديد ولا يلزم فى هذه الحالة تقديم تحريات جديدة وتكون الاحالة الى التحريات السابقة صحيحة ومنتجة لأثرها قانوناً.

مادة ٣٢٣ - لا يجوز لغير من عين بالدات من مأمورى الضبط القضائى فى الأذن بالتفتيش ان ينفذه ولو كان المأذون قد نذبه لذلك ، مادام هذا الندب قد حصل بغير سند من الاذن

مادة ٣٢٤ - اذا كان الندب لم يعين اسم مأمور الضبط المأذون بالتفتيش فيجوز لأى مأمور ضبط قضائى مختص تنفيذه .

مادة ٣٢٥ - لمأمور الضبط القضائى ان يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش ومن ذلك الاستعانة بأعوانه من مأمورى الضبط القضائى أو بغيرهم من رجال السلطة العامة ، بحيث يكونون تحت بصره .

مادة ٣٢٦ - متى صدر أمر ندب تفتيش متهم فللمأمور

الضبط القضائي ان يتخذ هذا الأمر أينما وجده ، ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش فى منزل شخص آخر ، لان الدفع بحرمة المسكن انما شرع لمصلحة صاحبه .

مادة ٣٢٧ - لا يجوز لغير أعضاء النيابة العامة تفتيش مقار نقابة المحامين ونقابات الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع أختام عليها، ويكون ذلك بحضور نقيب المحامين أو رئيس النقابة الفرعية أو من يظنها ، كما لا يجوز تفتيش مكاتب المحامين الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة .

ولا يصح بأى حال ان يندب أحد مأمورى الضبط القضائي من غير أعضاء النيابة العامة - للقيام بأحد الاجراءات سالفة البيان - كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام بها من تلقاء نفسه فى حالة التلبس طبقاً للمادة ٤٧ قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٣٢٨ - لا يجوز ان يضبط لدى محامى المتهم أو الخبير الاستشارى الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لأيهما لأداء المهمة التى عهد اليه بها أو المراسلات المتبادلة بينهما فى القضية .

مادة ٣٢٩ - لا يجوز تفتيش دور السفارات ومنازل السفراء ورجال السلك السياسى .

مادة ٣٣٠ - لا يجوز تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ، و يشترط لاتخاذ هذا الاجراء الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق .

ويكفى ان يثبت القاضى اطلاعه على التحريات المقدمة للحصول على الأمر وان يفصح عن اطمئنانه الى كفايتها .

ولا يلزم حصول النيابة على أمر القاضى الجزئى باجراء هذا التفتيش اذا باشرت التحقيق فى جناية مما يختص بنظره محكمة أمن الدولة العليا .

مادة ٣٣١ - للزوجة التى تسكن زوجها صفة أصلية فى الاقامة بمسكن الزوجية لأن المسكن فى حيازتها وهى تمثل زوجها فى هذه الصفة وتندب عنه بل وتشاركه فيه ، ولا يمكن ان يعد المسكن بالتالى لغيرها اذا كانت متهمة فى الدعوى ومن ثم لا يستلزم الأمر اصدار اذن من القاضى الجزئى بتفتيشه .

مادة ٣٣٢ - يعطى القاضى الجزئى الأمر بالتفتيش للنيابة العامة ، لكى تتولى تنفيذه بنفسها أو بواسطة من تندبه من مأمورى الضبط القضائى، ولا يجوز للقاضى اعطاء هذا الأمر مباشرة للمأمور للضبط بناء على طلبه .

مادة ٣٣٣ - يجوز للنيابة تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر بالتفتيش من القاضى الجزئى ، ولا يشترط ان يكون هذا التكليف بتنفيذ الأمر مسبباً .

مادة ٣٣٤ - اذا اقتضى التحقيق تفتيش سفينة حربية موجودة فى ميناء الاسكندرية فيجب اخطار رئيس ادارة البحرية «ادارة نائب الأحكام» فى البدء فى التفتيش ليندب أحد الضباط للحضور أثناء اجرائه .

اما اذا كانت السفينة المطلوب تفتيشها فى أى ميناء مصرى

آخر فيكون الاخطار لأقدم قائد بحرى فى الميناء أو لقائد السفينة المذكورة ان لم يوجد قيادة بحرية فى الميناء .

مادة ٣٣٥ - يجب على النيابة الرجوع الى الخامى العام للنيابة الكلية أو رئيسها ، فى كل حالة يطلب فيها تفتيش مساكن الممولين لضبط دفاتر أو أوراق تتعلق بجريمة من جرائم الضرائب .

مادة ٣٣٦ - اذا اتهم احد العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدية بالاستيلاء على أشياء من ممتلكات هذه الهيئة أو اختلاسها وكان ذلك فى جهة بها مكتب ضابط قضائى تابع للهيئة واستلزم التحقيق تفتيش منزل المتهم فيجب على عضو النيابة ان يندب لاجراء هذا التفتيش الضابط القضائى المختص ، ما لم تقتضى ظروف الدعوى اجراء التفتيش على غير ذلك الوجه . كأن تكون الجهة المطلوب التفتيش فيها لا يوجد بها مكتب ضابط قضائى وعندئذ يجوز ندب رجال الشرطة لاجراء ذلك التفتيش .

التفتيش بمعرفة مأمورى الضبط القضائى :

مادة ٣٣٧ - لا يجوز لمأمور الضبط القضائى تفتيش المتهم من تلقاء نفسه الا فى أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وبشرط وجود دلائل كافية على اتهامه بالجريمة التلبس بها .

مادة ٣٣٨ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا تخص مرتكبها مما يبيح لمأمور الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة .

الفصل الخامس

الدفع ببطالان ورقة التكليف بالحضور

النص القانوني:

يجرى نص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالي :

(مادة ٣٣٤ - اذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له ان يتمسك ببطالان ورقة التكليف بالحضور، وانما له ان يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص واعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى ، وعلى المحكمة اجابته الى طلبه).

تطبيقات قضائية:

اذا حضر المتهم جلسة المحاكمة وترافع فى موضوع التهمة ولم يدفع ببطالان اعلان تكليفه بالحضور فلا يجوز له ان يمرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/٢/١٢)

بطالان الحكم لعدم اعلان التهم بالتهمة هو بطالان متعلق بالاجراءات التى تحصل قبل المحاكمة فمن الواجب ابدائه قبل سماع أول شاهد بالجلسة والا سقط الحق فيه . فاذا كان المتهم قد حضر بنفسه جلسة المحاكمة ولم

يدفع بهذا الدفع فلا يجوز له ان يتمسك به من بعد .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/٥/٩)

ان التمسك بتصور اعلان الدعوى فى البيانات التى يجب ان تشمل عليها التهمة الموجهة الى المتهم يجب ابدائه لدى محكمة الموضوع لتقرر ما تراه فى شأن استيفاء هذه البيانات ، فاذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بذلك سقط حقه فى التمسك به لدى محكمة النقض ، وكانت العبرة فى كفاية بيان التهمة بما جاء فى الحكم ذاته من بيانات عنها .

(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٣/١٨)^(١)

اوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام المحكمة ليست من النظام العام ، ولذلك فان الدفع بها يسقط الحق فيه بعدم التمسك به قبل سماع أول شاهد طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، ولا يجوز اثارته بعد ذلك امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠)

ان الدفع ببطلان عريضة الدعوى المرفوعة من المدعى بالحق المدنى لعدم بيان الواقعة فيها هو من الدفوع الواجب ، وفقاً للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، التمسك بها قبل سماع الشهود . اذ هذا البطلان ليس متعلقاً بالنظام العام حتى يصح التمسك به بعد سماع الشهود أو المرافعة امام محكمة الدرجة الأولى أو لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨)

(١) للوسوعة الذهبية المرجع السابق ج ٩ ص ٥٤١ وما بعدها .

لا يقبل من التهم ان يتمسك لأول مرة امام محكمة النقض ببطلان ورقة تكليفه بالحضور ، فانه من المقرر بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ان أوجه البطلان الذى يقع فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط الحق بها .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٥/١٠)

انه لما كان القانون يوجب ابداء أوجه البطلان الخاصة بالاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها (المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات) كان ابداء التهم دفاعه فى موضوع التهمة قبل ابداء دفعه ببطلان الاجراءات التى بنى عليها الحكم الذى يطعن فيه من جهة اعلانه بالتهمة مستقطاً لحقه فى التمسك بهذا الدفع .

(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/١/١٧)

الأصل فى ميعاد المسافة انه يمنح حيث يوجب القانون حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفى قانون المرافعات لابتداء مواعيد الطعن فى الأحكام وفقاً للمادة ٣٧٩ الا من تاريخ اعلانها ولو كانت حضورية بخلاف الحال فى قانون الاجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون اعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها - ولذلك لم ينص على ميعاد المسافة الا حيث يجب الاعلان لسريان الطعن كما هو الحال فى المعارضة ، ومن ثم فان ميعاد ايداع اسباب الطعن بالنقض لا يضاف اليه ميعاد مسافة .

(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٥ من ٨ ص ١٩٨)

متى تبين ان الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن العادية المذمومة له فى القانون فلا يقبل من المستول عن الحقوق المدنية التحدث فى بطلان اعلان المتهم ، ذلك ان التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم يمنح المستول عن الحقوق المدنية حق الطعن الا فى نطاق حقوقه المدنية وحدها .

(الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ ص ٥٦٧)

ان تكليف التهم بالحضور امام محكمة الجنايات هو من الاجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم اثاره الدفع ببطلان هذا الاجراء لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ من ٩ ص ٩٤)

ان مجرد حضور التهم فى جلسة المحاكمة يعمه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تنقضى به المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ من ٩ ص ٥٤٠)

متى كان الحكم قد صدر غيابياً وكان اعلان هذا الحكم الغيابى لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علماً يقينياً ، فان ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائماً ومن ثم لا يجوز للتبابة العامة ان تطعن فى الحكم الا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦ من ٩ ص ٥٦١)

لا يقبل من المتهم ان يتمسك لأول مرة امام محكمة النقض ببطلان
اجراء اعلانه الذى صححه حضوره جلسة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤٤ قى - جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٨ من ٩ ص ٨٣٢)

من المقرر قانوناً ان أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكيلف بالحضور
ليست من النظام العام ويسقط الحق فى الدفع بها - وفقاً للمادة ٣٣٤ من
قانون الاجراءات الجنائية - بحضور المتهم فى الجلسة بنفسه . وانما له ان
يطلب تصحيح التكيلف أو استثناء اى نقص فيه ومنحه اجلاً لتحضير دفاعه
قبل البدء فى سماع الدعوى . ولما كان الطاعن قد حضر جلسة المحاكمة
وسمعت المحكمة شهادة الشاهد الحاضر فى حضوره وحضور المدافع عنه دون
ان يدفع أيهما ببطلان اجراءات التكيلف بالحضور فلا يقبل منه ان يتمسك
لأول مرة امام محكمة النقض ببطلان اجراء اعلانه الذى صححه حضوره
جلسة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤٤ قى - جلسة ١/٣/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٧١)

الأصل - متى صح الاعلان بداءة - ان يتتبع أطراف الدعوى سيرها
من جلسة الى أخرى . طالما كانت متلاحقة - حتى يصدر الحكم فيها ، الا
انه من جهة أخرى اذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم ان تميلها
للمرافعة استئنافاً للسير فيها تحتم دعوة الخصوم بالدعوى . ولا تتم هذه
الدعوة الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو ثبت حضورهم
وقت النطق بالقرار واذا ما كان البين من محاضر الجلسات التى تداولت فيها
الدعوى بعد اعادتها للمرافعة ان الطاعن قد تخلف عن الحضور بجميع تلك
الجلسات ، كما لا يبين من المفردات المضمونة انه قد أعلن بالحضور لأى

منها اعلاناً قانونياً . فان الحكم المعارض فيه يكون فى حقيقته حكماً غيائياً وان وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضورى اعتارى ، لما هو مقرر من ان العبارة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيائى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وبالتالي فان هذا الحكم يكون قد صدر غيائياً وجازت المعارضة فيه .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ من ١٨ ص ٧٠٨)

(الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ من ١٥ ص ٣٨٤)

مضى كان يبين من الاطلاع على الأوراق ان بعض المتهمين قد اعلنوا اعلاناً صحيحاً للحضور امام محكمة الحدود المختصة بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى وذلك فى ظل النظام الذى كان قائماً قبل صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الادارى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد ، فان ذلك يفيد اتصال المحكمة المذكورة بالدعوى اتصالاً صحيحاً قبل العمل بالقانون المشار اليه . ولا يغير من ذلك قيام النيابة العامة باجراء تحقيق فى الدعوى عقب ارسال الأوراق اليها - بعد صدور ذلك القانون - طالما ان الدعوى قد اتصلت بقضاء الحكم .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ٦)

ليس للطاعن التمسك لأول مرة امام محكمة النقض ببطلان اجراء اعلانه الذى صححه حضوره جلسة المحاكمة .

لايقبل من الطاعن ان يتمسك لأول مرة امام محكمة النقض ببطلان

اجراء اعلانه الذى صححه حضوره جلسة المحاكمة .

(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ قى - جلسة ١٢/٢/١٩٦٨ س ١٩ من ٢٠٣)

تتم اجراءات الاعلان وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالطرق المقررة فى قانون المرافعات . وتوجب المادة ١٢ من القانون الأخير على المحضر عند تسليم الاعلان الى مأمور القسم ان يوجه الى المعلن اليه كتاباً موصى عليه يخبره فيه ان الصورة سلمت الى جهة الادارة وان يبين ذلك فى حينه بالتفصيل فى أصل الاعلان وصورته . وترتب المادة ٢٤ من ذات القانون البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة . ولما كانت ورقة اعلان الطاعة للجلسة التى حددت لظفر معارضتها قد اكلت فيها المحضر باليات اعلانها مع كاتب أول القسم دون توجيه خطاب موصى عليه يخبرها فيه ان الصورة سلمت الى جهة الادارة . فان الاعلان يكون باطلاً ، ويكون المحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة اعلان الطاعة لتلك الجلسة وقضى فى موضوع المعارضة باطلاً بدوره ، لما يبين معه نقضه .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ قى - جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٢ من ٧٣٨)

ان بيان صفة من تسلم الاعلان فى ورقته واجب على مقتضى نص المادتين ٩ ، ١٠ من قانون المرافعات الجديد ، واغفال هذا البيان فى ورقة الاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ قى - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ من ٥٨٣)

من المقرر ان اجراءات الاعلان وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات . ولما كان ما

تقضى به المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به من ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ انه اذا لم يجد المحضر المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه تسليم الورقة الى من يقرر انه وكيله أو انه يعمل فى خدمته اذ انه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار واذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقاً لما ذكر - أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها فى اليوم ذاته لجهة الادارة التى يقع موطن المعلن اليه فى دائرتها ووجب عليه فى جميع الاحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن اليه ان يوجه اليه فى موطنه الأسمى أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت اليه الصورة كما يجب عليه ان يبين ذلك كله فى حينه فى أصل الاعلان وصورته . ولقد أفصحت المذكرة الايضاحية عن انه بعد من قبيل الامتناع الذى يوجب تسليم الورقة لجهة الادارة امتناع من يوجد بموطن المطلوب اعلانه من ذكر اسمه أو صفته التى تميز له تسليم الصورة لأن مثل هذا الامتناع يحول دون تسليم الصورة اليه على النحر الذى رسمه القانون .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ قى - جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨١٠)

من المقرر انه اذا بدأ للمحكمة بعد حيز الدعوى للحكم ان تعيدها للمرافعة استئنافاً للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ولا تتم هذه الدعوى الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار . ولما كان اعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه أو فى محل اقامته . ولا يصح ان يبنى على اعلانه للنيابة العامة الحكم فى معارضته وكان الثابت ان الطاعن اعلن للنيابة العامة بالجلسة التى حددت لاستئناف السير فى معارضته بعد اعادتها

للمرافعة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى فى موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه يكون باطلاً .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٤٣ قى - جلسة ١٩٧٣/٤/٢ س ٢٤ من ٤٦٨)

من المقرر ان حضور المعارض جلسة المعارضة وتمكينه من الأدلاء بدفاعه كاملاً يصحح ما قد يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان ، ومن ثم فانه لا محل لئى الطاعن بىطلان اعلانه بجلسة المعارضة .

(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤٤ قى - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ س ٢٥ من ٦٤٣)

من المقرر ان القرار الصادر باحالة الدعوى من احدى الدوائر الى دائرة أخرى باحكام ذاتها هو مما لا يرجب القانون اخطار الفائين من الخصوم به .

(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٥٠ قى - جلسة ١٩٧٦/١/١٨ س ٢٧ من ٧٠)

لا يجدى الطاعن التذرع بعدم العلم بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ما دام انه لم يقدم ما يدحض قرينة العلم بها الاستفادة من مخاطبته مع اخته المقيمة معه لغايه وقت الاعلان . ولا يجديه أيضاً الادعاء بأن الاعلان قد تم فى غير موطنه خلافاً لما أثبت فى أصل ورقة الاعلان طالما انه لم يطعن عليه بالتزوير .

(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤٦ قى - جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ من ٨٦٩)

لا يجدى الطاعن بعد تسلم الاعلان بممكنه الادعاء بأن الصفة التى قررهما مستلم الاعلان بداخل المنزل عند توجهه الحضر غير صحيحة ، ولا المنازعة فى اقامته الفعلية لأن المنازعة فى الإقامة الفعلية تقتضى

تحقيقاً موضوعياً لتعسر عنه وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٧ من ٢٨ ص ١١١)

من المقرر قانوناً انه لا يلزم اعلان التهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضراً جلسة المرافعة أو معلناً بها اعلاناً صحيحاً ، طالما ان الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها فان صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها الا بالقدر الذى تفرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء رأى فيها .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٣١٠)

لما كان لا يبين من مراجعة محضر الجلسة الاستئنافية ان الطاعن اثار شيئاً فى شأن بطلان اعلانه للحضور امام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثاره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٨٦٥)

من المقرر انه اذا كان التهم قد اعلن بالحضور اعلاناً صحيحاً لجلسة المحاكمة فيجب عليه ان يحضر امام المحكمة مستعداً لابداء أوجه دفاعه .

(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٨ من ١٩ ص ١٥٩)

توجب المادة ١١ من قانون المرافعات على المحضر اذا لم يجد من يصح تسليم الاعلان اليه فى موطن المراد اعلانه ان امتنع من وجد فيه عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة ان يعلن فى اليوم ذاته

في مواجهة الإدارة وإن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخطره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة - لما كان ذلك - وكانت المادة ١٩ من قانون المرافعات قد رتب البطلان على عدم مراعاة هذه الاجراءات وكان يبين من الاطلاع على اعلان الطاعة بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ان المحضر الذي باشر الاعلان قام باعلانها لجهة الادارة يوم ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ لغلق مسكنها وأثبت في نهاية الاعلان انه « أخطر عنه في ١٢/٩/١٩٧٢ » ، وهي عبارة لا تفيد بلذاتها قيام المحضر بارسال كتاب للمعلن اليها - الطاعة - في موطنها الأصلي أو المختار يخبرها فيه بأن صورة الاعلان سلمت الى جهة الادارة وان الاخطار تم بطريق المسجل ومن ثم فان اعلان الطاعة لجهة الادارة يكون قد تم باطلاً ولا يصح ان يبنى عليه الحكم في معارضتها واذا كان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار معارضة الطاعة كان لم تكن بناء على ذلك الاعلان الباطل فانه يكون باطلاً بما يوجب نقضه والاحالة في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٩ من ٣٠ من ٨٩٧)

اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته : يجب ان يكون لشخصه أو في محل اقامته . علم الوكيل لا يفي عن اعلان المعارض بالجلسة أتى حددت لنظر معارضته .

اعلان المعارض لجهة الادارة بعد توجيه الاعلان الى العنوان المبين بورقة التكليف بالحضور دون ان يبين بها انه موطنه والذي ينازع انه يقيم فيه . باطل .

(الطعن رقم ٥٩٣٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٣ من ٣٤ من ٤٠٣)

قعود الطاعن عن التمسك بعدم اعلانه جلسة المعارضة الابتدائية امام محكمة ثاني درجة . عدم جواز اثارة ذلك لأول مرة امام النقض .

(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ من ٣٦ ص ٤٣١)

اخطار المعلن اليه بحصول اعلانه لجهة الادارة وجوب ثمانية باخطاره
بمسجل في موطنه الأصلي أو المختار . مخالفة ذلك تبطل الاعلان . المادتان
١١ ، ١٩ مرافعات .

بطلان الاعلان . لا أثر له على التقادم .

مثال .

(الطعن رقم ٣٩٥٣ لسنة ٥٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٥ من ٣٧ ص ٤٧٩)

لمصلحة اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب ان يكون الاعلان
لشخصه أو في محل اقامته . اعلانه للنياحة : خطأ .

(الطعن رقم ٧٤٨٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ لم ينشر بعد)

الفصل السادس

الدفع ببطلان الحكم

أولاً: الدفع ببطلان الحكم لعدم التوقيع

عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره

النص القانوني:

يجرى نص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية على النحو

التالى:

مادة ٣١٢ - يحور الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها، واذا حصل مانع للرئيس، يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه فى اصداره ، واذا كان الحكم صادراً من المحكمة الجزئية وكان القاضى الذى أصدره قد وضع أسبابه بخطه ، يجوز لرئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية حسب الأحوال ان يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية ، أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب ، فاذا لم يكن قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب .

(معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢)

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم على الثمانية أيام المقررة الا لأسباب قوية، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً

دون حصول التوقيع ، مالم يكن صادراً بالبراءة وعلى قلم الكتاب
ان يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه ، شهادة بعدم توقيع الحكم
فى الميعاد المذكور .

تطبيقات قضائية :

إذا قضت المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائى لعدم توقيعه فى
بحر ثلاثين يوماً ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فانها لا تكون قد
خالفت القانون ، ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استفدت ولا يتها
باصدار حكمها فى الموضوع فلا سبيل الى اعادة القضية اليها ، ولا تكون
المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة ملزمة بسماع الشهود الذين سمعتهم
محكمة أول درجة من جديد ، لأن البطلان انما ينسحب الى الحكم الابتدائى
ولا يعدى الى اجراءات احكام التى تمت وفقاً للقانون .

(١٩٥١/١٢/٣١ احكام النقض م ٣ ق ١٣١ ص ٣٤٤)

ان القانون - على ما اولته هذه المحكمة - قد أوجب وضع الأحكام
الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة .

(١٩٥٢/١/٢١ احكام النقض م ٣ ق ١٦٩ ص ٤٤٦)

(١٩٥٠/١١/٧ احكام النقض م ٢ ق ٦٢ ص ١٥٥)

إذا لم يكن الطاعن قد تمسك امام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم
المستأنف لعدم تحريره ووضع أسبابه والتوقيع عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
صدوره بل توافع فى موضوع الدعوى فلا يقبل منه ان يثير هذا الطعن امام
محكمة النقض .

(١٩٥٢/١/٧ احكام النقض م ٣ ق ١٤٨ ص ٣٩٠)

متى كان الطاعن حين توجه الى قلم كتاب المحكمة للاطلاع على الحكم في اليوم الثلاثين من يوم صدوره لم يجده . مودعا به وقد حصل على شهادة بذلك محرره في آخر ساعات العمل من ذلك اليوم فان الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٣١٢ اجراءات جنائية .

(١٥/٢/١٩٥٤ احكام النقض س ٥ ق ١٠٩ ص ٣٣٤)

لم يحدد قانون الاجراءات أجلاً للنطق بالحكم وانما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على ان تبطل اذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدرها دون التوقيع عليها ، وعلى ذلك فلا محل للقول ببطلان اجراءات اشاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوماً من سماع المرافعة .

(١٩٥٦/٣/٦ احكام النقض س ٧ ق ٩٥ ص ٣١٥)

لم يرتب القانون البطلان على تأخير التوقيع على الحكم الاًمضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار اليها بنص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون ان يرتب البطلان على عدم مراعاته .

(١٩٥٦/٤/٣ احكام النقض س ٧ ق ١٤٥ ص ٤٩٨)

فصلت المادة اجراءات جنائية نظام وضع الاحكام التوقيع عليها ولم ترتب البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام وايداعها الا اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ولم تفرق بين الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر في جلسة حجزت اليها الدعوى للنطق به ، ومن

ثم فان لا يصح الاستناد الى ما أورثته المادة ٣٤٦ مرافعات بشأن التوقيع على الحكم وايداع مسودته .

(١٩٦٣/٣/٢٥ احكام النقض م ١٤ ق ٤٦ ص ٣٢١)

يتربط على البطلان حتماً على عدم توقيع الحكم فى الميعاد . قدم الطاعن الشهادة السلبية أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو ان تكون اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذى استلزمه القانون ، واعتبره شرطاً لقيام الحكم ويعنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خالياً من التوقيع .

(١٩٧٠/٣/١ احكام النقض م ٢١ ق ٧٨ ص ٣١٦)

لايغير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوماً من تاريخ النطق به ، ما أشر به قلم الكاتب على الشهادة السلبية الصادرة منه من تحرير أسباب الحكم وايداعها غير موقعة من أصدره . لأن القانون أوجب حصول الايداع والتوقيع معاً فى ميعاد الثلاثين يوماً ، لأن العبرة فى الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كان أصلاً أو مسودة - لا تكون الا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية فى تغييره فى اجراء ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

(١٩٧٣/٢/١٨ احكام النقض م ٢٤ ق ٤٥ ص ٢١٦)

قانون الاجراءات الجنائية لم يحدد أجلاً للنطق بالحكم وانما أوجب فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على ان

لا تبطل الا إذا مضت مدة ثلاثون يوماً من صدورها دون التوقيع عليها ،
ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الاجراءات
الجنائية ، ولا تترتب على المحكمة ان هي مدت أجل الحكم أكثر من مرة .

(٢٣/٢/١٩٨٢ احكام النقض س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨)

وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ٣٠ يوماً من
النطق بها . والا كانت باطلة . المادة ٣١٢ اجراءات .

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل لعدم التوقيع عليه في
المدة المقررة قانوناً . أثره : البطلان .

(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢ ص ٣٤ من ٣٠٧)

(الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ ص ٣٤ من ٤٠٦)

توقيع القاضي على ورقة الحكم . شرط لقيامه .

خلو ورقة الحكم المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه من توقيع رئيس
المحكمة . أثره ؟

(الطعن رقم ٤٩٨٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ ص ٣٤ من ٦١٠)

وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق
بها والا كانت باطلة . مالم تكن صادرة بالبراءة .

(الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ ص ٣٨ من ٢٩٨)

عدم امتداد أجل التوقيع على الحكم وايداعه لأى سبب من الأسباب
حتى ولو صادف اليوم الأخير عطلة رسمية . أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ ص ٣٨ من ٢٩٨)

(الطعن رقم ١٥٦٨٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٩ لم ينشر بعد)

توقيع أحكام البراءة :

التعديل الذى جرى على المادة ٣١٢/٢ اجراءات جنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذى استثنى أحكام البراءة من البطالان لا ينصرف البته الى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية بالدعوى الجنائية ، وذلك ان مؤدى التعديل على ما ألفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المحكوم ببراءته بسبب لادخل له فيه - هو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطالان اذا لم توقع أسبابه فى المعاد المقرر قانوناً . أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاح فى انحصار الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعاً للأصل العام المقرر فى المادة ٣١٢ اجراءات جنائية ، فيبطل اذا أمضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه .

(١٩٧٧/٦/٥ احكام النقض س ٢٨ ق ١٤٧ ص ٧٠٢)

(١٩٧٣/١٢/١٦ احكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٣ ص ١٢٤٦)

(١٩٦٨/١٢/٩ احكام النقض س ١٩ ق ٢١٩ ص ١٠٧٣)

(١٩٦٥/٤/١ احكام النقض س ١٦ ق ٧٤ ص ٣٦٣)

ثانياً : الدفع بطلان الحكم لحلوله من البيانات الجوهرية

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٣١٠ اجراءات جنائية على النحو التالي :

يجب ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها ، وكل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة للمقربة ، والظروف التي وقعت فيها ، وان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

بيانات الدعاية :

متى أثبت الحكم اسماء القضاة الذين أصدروه وسمعوا المرافعة في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه تلى في هيئة أخرى ، ولا ضرورة لبيان ان القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وانهم أمضوا على مسودته . مادام ذلك مفهوماً مما أثبتته الحكم في صدره ، ولم يدع انهم لم يتداولوا فعلا ولم يمضوا مسودة الحكم .

(١٨ / ٢ / ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٩ ص ٤٣٤)

من البيانات التي يجب ان يشتمل عليها الحكم اسم المتهم المحكوم عليه والتاريخ الذي صدر فيه والهيئة التي أصدرته والتهمة التي عوقب المتهم من أجلها وخلو الحكم من هذه البيانات الجوهرية يجعله كأنه لا وجود له .

(٣٠ / ٣ / ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٧ ص ٦٤٠)

إذا كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذي حكم عليه في منطوقه

بالعقوبة اكتفاء بوزوده فى دىاجته فان ذلك لا ىس سلامته ما دام انه لم يكن هناك متهم غيره فى الدعوى .

(١٩٥٣/٣/٢) أحكام النقض س ٤ ق ٢١٢ ص ٥٧٧)

لما كان القانون لم يشترط اثبات بيانات الديباجة فى مكان معين من الحكم فان ما يعماه الطاعن من اشتراط ايراد تلك البيانات فى الجزء المحرر بعد كلمة المحكمة لا فى الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون .

(١٩٦٢/١٠/٢٣) أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٦ ص ٦٧٢)

اذ كان الثابت فى محضر الجلسة ان المتهم مثل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا عيب فى ذلك، كما أن اغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناته ومحل اقامته لا يطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى انه كان فى سن تؤثر على مسئوليته .

(١٩٦٢/٤/١٧) أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ ص ٣٨٠)

من المقرر ان اغفال الحكم الاشارة فى دىاجته الى مواد القانون التى طلبت النيابة تطبيقها لا يطله .

(١٩٦٧/١٠/١٦) أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٤ ص ٩٦١)

خلو الحكم من بيان التاريخ الذى صدر فيه أمر الاحاله لا يطله اذ لا يوجد فى قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ .

(١٩٦٩/١/٦) أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١)

ان كل ما فرضته المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات ان يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من ذلك القانون التي حددت ما يجب ان يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب اثبات هذا البيان بالحكم .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ من ٨٢٢)

جرى قضاء النقض على ان المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة في قانون الاثبات ، ولما كان قانون الاجراءات قد نص على كيفية اصدار الأحكام وتحديد بياناتها وكانت المادتان ٢٧٥ و ٤١١ من هذا القانون وان فرضتا ان يكون اصدار الأحكام بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة ، الا ان المادة ٣١٠ من نفس القانون التي حددت البيانات التي يجب ان يتضمنها الحكم قد خلت من النص على وجوب اثبات هذا البيان فان ما يثيره الطاعن من وجوب استيفاء بيانات الحكم طبقاً لقانون المرافعات يكون غير مديد .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ من ٨٢٢)

خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته يؤدي الى الجهالة به ويجعله كأنه لا وجود له ، فاذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان فان الحكم المطعون فيه يكون وكأنه لا وجود له .

(١٩٧١/١/١٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١ من ٤٢)

خلو دياجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية من بيان ائكمة التي صدر منها الحكم يعيه بما يطله ويرجب نقضه .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٤ ص ٧٧٧)

التي بعدم بيان اسم المدعى بالحق المدني في الدياجة لا أساس له ما دام الحكم قد بينه بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب .

(١٩٧٣/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٦ ص ١٢٥٨)

لئن كان الحكم الابتدائي قد خلت دياجته من بيان ائكمة والهيئة التي أصدرته ، الا انه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات ، فان استاد الحكم المطعون فيه - الذي استوفى تلك البيانات ولم تخل منها محاضر جلساته - الى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً .

(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٧٨٥)

من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان ائكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته واسماء الخصوم في الدعوى .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠ ص ٦٧)

(١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠)

مضى كان التايت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه ان دياجة كل منهما قد خلت من بيان

الحكمة التي صدر منها مما يؤدي الى الجهالة بهما ويجعلهما كأن لا وجود لهما ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب في ذاته بالبطلان فضلاً عن البطلان الذي امتد اليه بتأييده واعتناقه أسباب الحكم الابتدائي الباطل مما يوجب نقضه .

(٢٢/١٠/١٩٧٩ أحكام النقض م ٣٠ ق ١٦٥ ص ٧٨١)

اذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه ان هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي اصدرت الحكم وان ورود اسم العضو الرابع تزيده في محضر الجلسة لا يمكن عده وجهاً من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحاً ، فان ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(٦/١/١٩٨٠ أحكام النقض م ٣١ ق ١٠ ص ٥٤)

من المقرر ان الخطأ في دياجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد في دياجة الحكم من ان المدعى المدني طلب التأييد حال خلو الدعوى من طلب الادعاء المدني فلا يعدو ان يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته .

(١٣/١/١٩٨٠ أحكام النقض م ٣١ ق ١٢ ص ٦١)

اسم القاضي هو من البيانات الجوهرية التي يجب ان يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذي يكمله في هذا الخصوص - وغلوهما من هذا البيان يجعل الحكم باطلاً كأنه لا وجود له . لا كان ذلك وكان من المقرر ان بطلان الحكم ينسب أثره حتماً الى كافة اجزائه - أسباباً ومنطوقاً

- وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الباطل اخذاً بأسبابه ، فانه يكون مشوباً بذلك بالبطان لاستاده الى حكم باطل .

(١٩٨١/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨٠ ص ١٠٢٩)

الخطأ المادى فى دىاجة الحكم لا يعيبه اذ هو خارج عن مواضع استدلاله .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

بيان اسم الشعب :

خلو الحكم من بيان صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً . ولما كان هذا البطان من النظام العام ، فان للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها عملاً بالحق اخلول لها بالمادة ٣٥ . فتقضى الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن فى طعنه .

(١٩٦٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١١ ص ٨٧٣)

خلو الحكم مما يقيد صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعنون باسم الأمة ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة بل اعتق أسباب ذلك الحكم فأصبح بدوره باطلاً وكان هذا البطان متعلقاً بالنظام العام فان محكمة النقض ان تقضى به من تلقاء نفسها وتقضى الحكم ولو لم يثره الطاعة (التباية) فى أسباب طعنها .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٥ ص ١٢١)

القاعدة ان الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة . وانه يجب ان يبين في
ديباقتها صدورها باسم الأمة . ومكان تحرير هذا البيان هو دياجة الحكم
عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بمحضر
الجلسة .

(١٩٦٥/١/١٢) أحكام النقض م ١٦ ق ١٥ م ٦٣)

صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته وخلوه من هذا البيان
يفقده السند التشريعي لاصداره ويفقده عنصرأ جوهريأ من مقومات وجوده
قانونأ يجعله باطلاً بطلانأ أصليأ .

(١٩٧٢/٢/١٤) أحكام النقض م ٢٣ ق ٤٤ م ١٨٣)

استقر قضاء محكمة النقض على ان عبارتي (اسم الأمة واسم
الشعب) يلتقيان عند معنى واحد في المقصود من النص على صدور
الأحكام باسم الأمة في الدستور السابق وباسم الشعب في الدستور الحالي
ويدلان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة في البلاد ومصدر السلطات فيها ،
ومن ثم فان صدور الحكم المظعون فيه باسم الأمة لا يتال من مقومات
وجوده قانونأ ، ويكون الطعن عليه بهذا السبب في غير محله .

(١٩٧٣/٣/٢٥) أحكام النقض م ٢٤ ق ٨٣ م ٣٩٣)

خلو الحكم من بيان صدره باسم الشعب . لا يعيه .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ م ٣٦ م ١١٧)

الدفع ببطالان الحكم لخلوه من تاريخ اصداره :

ولما كان الحكم الاستثنائي اذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من تاريخ صدوره ولم ينشئ لقضائه اسباباً جديدة قائمة بذاتها - فانه يكون باطلاً أيضاً لاستناده الى أسباب حكم باطل مما يتعين معه نقص الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤ من ١٦ ص ١٣)

ورقة الحكم :

هى من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصدارها الا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد فى منطوقه الحكم الابتدائي الباطل - لخلوه من تاريخ صدوره - واعتقق أسبابه فانه يكون باطلاً بدوره ، ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩ من ٢٠ ص ٨٧٩)

مجرد الخطأ فى تحديد تاريخ الحكم . لا يبيحه .

(الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ من ٣٤ ص ٨٢٩)

لما كان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي الى بطلانه باعتبار ان ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود

الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها .

(الظعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الضمكة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الباتها فى الحكم، وإلا كان قاصراً .

(الظعن رقم ١٦٠٤٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٧ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ٢٤٠١٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٨ لم ينشر بعد)

(الظعن ١٩٥٤٣ لسنة ٦٣ - جلسة ١٩٩٩/٣/١٠ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ١١٥١٧ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١٠ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ١٢٩١١ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١٠ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ١٦٠٤٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١٠ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ٨١٦٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١٤ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ١٨٤٣١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/٢٤ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ٤٣١٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/١ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ١٨٠٢٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٦ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ٤٨٢٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٢٨ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ٧٢٥٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٩ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ١٢٠٢٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠ لم ينشر بعد)

(الظعن رقم ٧٦٠٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٢ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ١٦٢١١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٢٨٠١٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ١٩٣١١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٢/١/٢ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٦٩١٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٢/١/٢ لم ينشر بعد)
الغاء حكم البراءة لعدم ذكر انه صدر بإجماع الآراء يبطله.

وحيث انه يبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه من الطاعنة والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون ان يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقتضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه "اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة" ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ان يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضى بالغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ولايكفى في ذلك ان يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضى بالغاء حكم البراءة . قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها ان تقيد القضية بمخالفتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة ان تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة فانه يكون من المتعين عليها ان تذكر في حكمها انه صدر باجماع آراء القضاة لان الحكم في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا انه في حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

(الطعن ٢١٩٦١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٢/١/٢ لم ينشر بعد)

الباب الرابع

الرفع بعدم قبول الدعوى الجنائية

لرفعها من غير ذى صفة

النص القانوني:

يجرى نص المادتين ٦٣ ، ٣٣٢ اجراءات جنائية على النحو التالى :

مادة ٦٣ - اذا رأت النيابة العامة فى مواد المخالفات والجنح ان الدعوى صالحة لرفعها . بناء على الاستدلالات التى جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة امام المحكمة المختصة .

وللنيابة العامة فى مواد الجنح والجنايات ان تطلب ندب قاضٍ للتحقيق طبقاً للمادة ٦٤ من هذا القانون ، أو أن تتولى هى التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .

(معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦)

وفيما عدا الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لايجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها

وأستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون ، يجوز للمتهم فى الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة ان يتب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى ان تأمر بحضوره شخصياً .

(الفقرتان ٣ ، ٤ من المادة ٦٣ معدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢)

مادة ٣٣٢ - اذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايته بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب .

تطبيقات قضائية :

لا يشترط قانوناً لاحالة قضايا المنح الى المحاكم المختصة بنظرها ان تكون النيابة العامة قد أجرت تحقيقاً فيها ، فصح إحالتها بناء على تحقیقات البوليس اذا رأت النيابة كفايتها .

(١٩٣٧/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥ ص ٣٢)

ان عدم سؤال المتهم سواء فى تحقیق البوليس أو النيابة فى مواد المنح والخالفات لا يعيب اجراءات المحاکمة لأن التحقيق الابتدائى ليس شرطاً لازماً لصحة المحاکمة الا فى مواد الجنایات .

(١٩٣٩/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٦ ص ٥٥٧)

ان عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، اذ لا مانع فى القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب

المتهم، بل يجوز رفعها في مواد الجنيح واخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .

(١٦ / ١٠ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج٦ ق ٣٧٤ ص ٥١٤)

القول بأن حكم المادة ٦٣ اجراءات جنائية لا ينصرف الى جرائم الالعمال مردود بأمرين ، الأول وهو عمومية نص المادة ، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يحمله . والأمر الثاني مستفاد من حكمة النص وهو تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظاً على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم على الوجه الأكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وانحسارها عن بقارقتها باعمال .

(١٥ / ٢ / ١٩٦٦ أحكام النقض ص ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢)

العاملون بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جرمية الرشوة والاختلاس فحسب دون سواه . فلا تجاوزه الى مجال تطبيق المادة ٦٣ / ٣ اجراءات .

(٢٦ / ٤ / ١٩٦٦ أحكام النقض ص ١٧ ق ٩٥ ص ٥٣٠)

الموظف العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغلته منصباً في التنظيم الإداري لذلك المرفق . وهو الذي يجري في شأنه القيد الذي قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية في المادة ٦٣ / ٣ اجراءات جنائية المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(١٥ / ٢ / ١٩٦٦ أحكام النقض ص ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢)

ان المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها احد اشخاص القانون العام ويعد العاملون فيها من الموظفين أو المستخدمين العامين ومن ثم تشملهم الحماية الخاصة التي جرى بها نص المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية .

(١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥)

الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في نطاق الحصانة المقررة بالمادة ٣/٦٣ اجراءات ، وقضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز الدعوى لرفعها من غير ذى صلة خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٩ ص ١٣٧٤)

(١٩٧٠/١٢/٧ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨٧ ص ١١٨٢)

من المقرر ان ما تسبغه المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية من حماية خاصة على الموظف العام بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها الا من النائب العام أو المامى العام أو رئيس النيابة العامة لا ينطبق على العاملين بشركات القطاع العام .

(١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

ويترتب على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائى بالنسبة الى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها ، لما كان ذلك ، وكانت دعوى الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) قد انعقدت فيها الخصومة من قبل صدور قرار النيابة بنبذ مأمور الضبط

القضائي - فلا جدوى من الخوض في بحث شرعية هذا القرار على النحو الذى صدر به أو فى آثاره مادام انه قد صدر ونفذ من بعد زوال ولاية سلطة التحقيق باتصال المحكمة بدعوى الطاعن ، وصيرورته عديم الحجية فى خصوص الواقعة موضوع الدعوى المنسوبة الى للطعون ضده .

(نقض ١٩٧٦/٢/٩ مج س ٢٧ ص ١٨٣)

ان ما أثاره الطاعن من اقامة الدعوى الجنائية عليه من لا يملك رفعها قانوناً وفق المادة ٦٣ اجراءات جنائية ، انما هو سبب متعلق بالنظام العام يسرغ ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض ولو بعد مضي الأجل المضروب لايذاء اسباب الطعن بشرط الا يتطلب تحقيقاً موضوعياً .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٥ ص ١٠٠٤)

من المقرر انه اذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تنص به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ اجراءات جنائية فان اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها ان تعرض لموضوعها ، فان هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ولا تقلك المحكمة الاستثنائية عند رفع الأمر اليها ان تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها ان تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، باعتبار ان باب المحاكمة موصود دونها الى ان تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز ابداءه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ، بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء

نفسها . ومن ثم فإن توجيه التهمة من ممثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة امام محكمة أول درجة وعدم اعتراضه على ذلك لا يصحح الاجراءات لأن الدعوى قد سعى بها الى ساحة المحكمة أصلاً بغير الطريق القانوني . ولا يشفع في ذلك اشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الاجازة اللاحقة لا تصحح الاجراءات السابقة الباطلة .

(نقض ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ مج لى ق ٤٠ ص ١٨٤)

اقامة الدعوى الجنائية على موظف عام فى جنحة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها من وكيل نيابة أمر غير جائز قانوناً وفقاً لما جرى به نص المادة ٦٣ اجراءات .

(١٩٧٧/٦/٦ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٤٨ ص ٧٠٦)

موظفو الهيئة العامة للحديد والصلب هم من الموظفين العموميين فى حكم المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٦ من ٣١ طعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٩ ق)

الحماية المقررة بمقتضى المادة ٣/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية . قاصرة على الموظفين والمستخدمين لما يرتكبه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٩ من ٣٢ ص ١٤٧)

العاملون بشركات القطاع العام . عدم سريان المادة ٦٣ إجراءات عليهم .

خطأ الحكم المطعون فيه في تأويل القانون . حجه عن نظر الموضوع .
مؤدى ذلك . نقض الحكم واعادته الى محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١ ص ٣٥ ص ٣٩)

الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ اجراءات تكرر للموظفين
أو المستخدمين العاملين دون غيرهم .

متى يعد الشخص موظفاً عاماً ؟ اعتبار الشخص فى حكم الموظف
العام فى نطاق معين . عدم اعتباره كذلك فيما يخرج عن هذا النطاق .

(الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١ ص ٣٥ ص ٢٧)

لا يجوز لغير النائب العام أو الهامى العام أو رئيس النيابة تحريك
الدعوى الجنائية ضد موظف عام أو من فى حكمه لجرمة وقعت منه أثناء أو
بسبب تأديته وظيفته . حد ذلك . واسامه ؟ اقامة الدعوى الجنائية من
لا يملك رفعها . أثره ؟

(الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ ص ٣٦ ص ١٨٢)

اقامة الدعوى الجنائية من لا يملك رفعها قانوناً خلاف أحكام المادة ٦٣
اجراءات . أثره : انعدام اتصال المحكمة بها .

وجوب ان يقتصر حكم المحكمة الاستئنافية على القضاء بطلان الحكم
المستأنف وبعد قبول الدعوى باعتبار ان باب المحاكمة موصد دونها .

(الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ ص ٣٦ ص ١٨٦)

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التى

يرتكبها الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . حصر حق اقامة الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النائب العام أو ائامى العام أو رئيس النيابة .

(الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ من ٣٦ ص ١٨٦)
اقامة الدعوى الجنائية من لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ اجراءات . ألزاه ؟

(الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢ من ٣٧ ص ٣٢٦)
ادارة هيئة قناة السويس مرفق عام . تمتعها بالشخصية الاعتبارية العامة وبعض من اختصاص السلطة العامة يسبغ على موظفيها حكم الموظفين العمومين . أئز ذلك ؟

(الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢ من ٣٧ ص ٣٢٦)
تتحقيق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه فى المادة ٦٣ اجراءات . اذا كانت الجناية أو المنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها فحسب .

توافر صفة الموظف العام فى المتهم وتحقق القذف والسب أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . ما دام استدلالها سليماً مستدأ الى ماله أصل صحيح فى الأوراق .

(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ من ٣٨ ص ١٠٠٨)
الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ اجراءات تكون للموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم .

متى يعد الشخص موظفاً عاماً :

اعتبار الشخص في حكم الموظف العام في نطاق معين . عدم
اعتباره كذلك فيما يخرج عن هذا النطاق .

(الطعن رقم ٨٩٥١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩ لم ينشر بعد)
العاملون بشركات القطاع العام . عدم سريان المادة ٦٣ اجراءات
عليهم . عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
اساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٨٩٥١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩ لم ينشر بعد)
التعليمات العامة للنيابات :

تضمنت التعليمات العامة للنيابات المواد الآتية :

مادة ١٠٢٥ - يترتب على رفع الدعوى الجنائية بواسطة
التكليف بالحضور امام المحكمة اتصال سلطة الحكم بالدعوى ،
وزوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة الى
المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها .

ولا يمنع ذلك النيابة كسلطة استدالات من ان تقوم
باتخاذ ما تراه ضرورياً سواء بنفسها أو بواسطة مأمور الضبط
القضائي ، وتقدم محضر الاستدالات الى المحكمة .

مادة ١٠٢٨ - لا يشترط ان يباشر النائب العام أو
المهامى العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى بنفسه فى الأحوال
المنصوص عليها فى المادة السابقة ، بل يكفى ان يكلف أحد
أعوانه بذلك ، بأن يأذن له برفع الدعوى .

الباب الخامس

الشفح بالتزوير

النص القانوني:

يجرى نص المواد من ٢٩٥ الى ٢٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو التالي :

مادة ٢٩٥ - للنيابة العامة ولسائر الخصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى ان يطعنوا بالتزوير فى أية ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها .

مادة ٢٩٦ - يحصل الطعن بتقرير فى قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، ويجب ان تعين فيه الورقة المطعون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها .

مادة ٢٩٧ - اذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجهاً للسير فى تحقيق التزوير ، تحيل الأوراق الى النيابة العامة ، ولها ان توقف الدعوى الى ان يفصل فى التزوير من الجهة المختصة ، اذا كان الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

مادة ٢٩٨ - فى حالة ايقاف الدعوى يقضى فى الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرين جنيهاً .

مادة ٢٩٩ - اذا حكم بتزوير ورقة رسمية ، كلها أو بعضها ، تأمر المحاكم التي حكمت بالتزوير بالغائها أو تصحيحها حسب الأحوال ، ويحرر محضر يؤشر على الورقة بمقتضاه .
تطبيقات قضائية :

الطريق المرسوم فى قانون المرافعات امام المحاكم المدنية للطن بالتزوير هو خاص بهذه المحاكم . وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها فى الأصل حرة فى انتهاج السبل الموصلة الى اقتناعها .
(الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٥/١٦)

ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى كدليل ضده لا يصح قانوناً مطالبة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ من ٩ ص ٢٥٣)

اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هى التزوير فى اعلام شرعى ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام ، ذلك ان حكم هذا المادة ان هو الا استدراك عادل لما عسى ان يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين باضافة غير وارث اليهم أو اغفال ذكر من يستحق ان يرث شرعاً ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام

الذى اثبت الحكم الجنائى انه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الاعلام الشرعى الصحيح .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ٤٦١)

ان الواجب يقتضى بأن يترقب القاضى المدنى أو قاضى الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضى الجنائى نهائياً فى أمر ورقة مدعى تزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الاتبات .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ من ٩ ص ٦٩٣)

مؤدى القواعد التى نص عليها قانون الاجراءات الجنائية فى خصوص دعوى التزوير الفرعية ان للنيابة العامة ولسائر الخصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى امام القضاء الجنائى ان يطعنوا بالتزوير فى أية ورقة من أوراق القضية بشرط ان يكون قد قدمت فيها فعلاً ، وهو غير الشأن فى دعوى التزوير الفرعية التى نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية واجراءاتها .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٦٠٠)

لم تنظم المضاهاة - سواء فى قانون الاجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات المدنية والتجارية - فى نصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التى أجراها خبير الخطوط بين استكتاب الجنى عليها الذى تم أمام الموثق القضائى بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الأوراق المزورة - صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون، ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من الجنى عليها امام الموثق القضائى .

(الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ من ١١ ص ٨٩١)

الظن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها - على ما يبين من المذكورة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية عن الفصل الخاص بدعوى التزوير الفرعية - هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم باجابه ، لأن الأصل ان المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الحيز الأعلى في كل ما تستطيع هي ان تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها ان تشرح طريقها لابتداء رأى فيها - فمتى قدرت ان التهم هو الذي كتب القسائم التي أنكرها ، فانها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف محكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع في شأن تمكين التهم من الظن بالتزوير في القسائم المذكورة ان يكون طلباً للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة بالاستجابة اليه و مادام انها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه ، فلا يصح ان يعاب عليها التهاطا عنه .

(الظن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١ / ٢ / ٢٠ من ١٢ ص ٢٥١)

انه وان نصت المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه في حالة ايقاف الدعوى يقضى بالحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنياً ، الا انه من المقرر ان هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات ، ذلك ان الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة الجنائية وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ومنها ان يصدر بها الحكم من محكمة جنائية بناء على طلب سلطة الاتهام وتتعدد بتعدد

التهمين ويعد الحكم بها سابقة في العود وتقضى الدعوى بشأنها حتى بعد صدور الحكم الابتدائي بها بكل أسباب انقضاء الدعاوى الجنائية كالتقادم الجنائي والعفو الشامل والوفاة وينفذ بها بالإكراه البدني . وهى فى هذا كله تختلف عن الغرامة المدنية التى تتميز بخصائص أخرى عكسية . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير ان يوضح حدا لانكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر الزام مدعى التزوير بدفعها لتسببه فى عرقلة سير القضية بغير حق أو على ايجاده نزاعاً كان فى الأمكان حسمه لو أقر بالكتابة المدعى بتزويرها فهى غرامة مدنية محضة يحكم بها القاضى كاملة . ولا محل للالتفات فيها الى الظروف الخفيفة ، ولا يقدح فى ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية للفصل الثامن من قانون الاجراءات الجنائية فى شأن دعوى التزوير الفرعية من ان المادة ٢٩٨ منه توجب توقيع جزاء على مدعى التزوير اذا ترتب على طعنه ايقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه ، أو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض المدنية من أن غرامة التزوير هى جزاء أوجه القانون على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه فى دعواه أو عجزه عن اثباتها وان ايقاعها بوصفها جزاء هو أمر يتعلق بالنظام العام وحكمة النقض ان تعرض له من تلقاء نفسها . ذلك ان هذه الغرامة مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمدادى فى الانكار وتأخير الفصل فى الدعوى وليست عقاباً على جريمة لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو ان يكون دفاعاً فى الدعوى لا يوجب وقفها حقماً وليس فعلاً مجزماً . ولأن ليس هناك ما يمنع من ان يكون الجزاء مدنياً كالتصويص وغيره . وقانون العقوبات حين يؤثم فعلاً فانه ينص على مساءلة مقترفة بلفظ العقاب أو الحكم ، وكذلك الحال فى قانون الاجراءات الجنائية فى الجزاءات التى تقع باخلاف لأحكامه كجرائم الامتناع عن الحلف أو تأدية الشهادة أو غيرها . ومن ثم فان وصف غرامة التزوير بأنها

جزاء يلزم به مدعى التزوير هو أدنى الى مراد الشارع فى التمييز بينها كغرامة مدنية وبين الغرامات الجنائية .

(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ س ١٦ ص ٣٩٣)

من المقرر ان الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم اجابته .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٢ ص ٥٨٢)

الأصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى انه الوصف القانونى السليم وذلك بشرط ان تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٢ ص ٩١٢)

ان القاضى الجنائى لا يتقيد بما يصدره القاضى المدنى من أحكام ، ولا يعلق قضاءه على ما عساه ان يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر ان ضرراً لحق الجنى عليها من جريمة التزوير التى أثبت مقارفة الطاعن اياها ، فانه يحق لها ان تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدنى عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الأوان ، على

غير سند من القانون ، أما عما يتحدى به الطاعن من انه نزل عن التمسك بالورقة المزورة وان المحكمة لم تنقيد بأحكام قانون الاثبات الذى يرتب على هذا التنازل انتهاء اجراءات دعوى التزوير وانتهاء كل أثر قانونى للورقة ، فان ذلك مردود بان ما جاء فى القانون من حجية المهررات والبات صحتها انما محله أحكام الاثبات فى المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها والزم القاضى بان يجرى فى أحكامه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها فى الأصل حرة فى انتهاج السبيل الموصلى الى اقتناعها ، ولم يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقاً خاصاً يسلكه القاضى فى تحرى الأدلة ومن المقرر انه متى وقع التزوير أو الاستعمال فان نزول الغنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول التهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ قى - جلسة ١٢/٦/١٩٧٧م ٢٨ ص ٣٧٧)

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من الطعن بالتزوير على محضر الحجز واطراحه بقوله : وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الحجز المؤرخ ١٩٧٣/١١/٢٦ وكذلك محضر التهديد المؤرخ ١٩٧٣/١٢/١٣ انهما فى مواجهة المدين شخصياً اذ ثابت بهما فى طعنه .
مهوران ببصمة ختم المدين التهم ولم يطعن عليهما بالتزوير . يضاف الى ذلك ان التهم لم يحضر جلسة المعارضة امام محكمة أول درجة أثناء نظر المعارضة رغم عدم قيام ما يفيد وجود مانع لدية من الحضور ، وليس هذا مسلك الشخص الذى يشعر انه محق فى دعواه ، وهذا الذى أورده الحكم يكفى فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ويسوغ به اطراحه

ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من ان الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة عليها .

(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ص ٢٨ من ١٠٨١)

الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها الا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير والا تحيله الى النيابة العامة لتحقيقه والا ترقف الفصل في الدعوى الأصلية اذا ما قدرت ان الطعن غير جدى وان الدلائل عليه واهية .

(نقض رقم ١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض سنة ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠)

من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم باجابهته .

(الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الاثبات المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير متى أقامت حكمها على ما يسوغه .

(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥ ص ٣٨ من ٢١٣)

الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع الموضوعية . خضوعة لتقدير المحكمة .

النعي على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥ ص ٣٨ من ٨٥٣)

الأصل فى الاجراءات انها روعيت . جحد ما أثبتته الحكم من طلب النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام . عدم جوازه الا بالطعن بالتزوير .

(الطعن ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٧ س ٣٨ ص ٨٥٣)

اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . اجراء جوهري من اجراءات المحكمة فى جرائم التزوير . يقتضيه واجبها فى تحييص الدليل الاساسى فى الدعوى .

(الطعن ١٦٣٦٣ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩٣ لم ينشر بعد)

تضمنت التعليمات العامة للنيابات المواد الآتية:

مادة ٥٤١ - للنيابة ولسائر الخصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى الطعن بالتزوير فى أية ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها ، وتنبع فى هذا الشأن فضلا عن الأحكام التالية القواعد المنصوص عليها فى المواد من ١٨٦ الى ١٩٥ ومن ٣٣٢ الى ٣٣٦ من التعليمات الكتابية والمالية والادارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة ٥٤٢ - يحصل الطعن بتقرير فى قلم كتاب المحكمة المنظورة امامها الدعوى ويجب ان تعين فيه الورقة المطعون فيها بالتزوير والادلة على تزويرها ولا يمنع ذلك من قبول أدلة أخرى أثناء تحقيق الطعن .

فإذا كانت الدعوى فى مرحلة التحقيق الابتدائى فيحصل الطعن بتقرير فى قلم كتاب النيابة التى يجرى بدائلتها التحقيق .

مادة ٥٤٣ - اذا رأت الجهة المنظورة امامها الدعوى وجهاً للسير فى تحقيق التزوير تحيل الأوراق الى النيابة ولها ان

توقف الدعوى الى ان يفصل فى التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل فى الدعوى المنظورة امامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

مادة ٥٤٣ مكررا - تتولى النيابة الجزئية التى سبق قيد القضايا الجنائية فيها بأرقام قضائية تحقيق الطعون بالتزوير التى تقدم فى تلك القضايا فى أية مرحلة تكون عليها الدعوى ، على أن يراعى عند التصرف أعمال قواعد الإختصاص المقررة قانونا .

أما الطعون بالتزوير التى تقدم فى الدعاوى المدنية فيتمتعن الإختصاص بتحقيقها والتصرف فيها للنياية الجزئية التى تقع بدائرتها محل إقامة المطعون ضده .

مادة ٥٤٣ مكررا (أ) - يجب على أعضاء النيابة العناية بتحقيق قضايا الطعون بالتزوير وسرعة إنجاز التصرف فيها سواء بإحالتها الى المحكمة المختصة بنظر موضوع الطعن أو بالتقرير فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، كما يجب عليهم إعادة تقديم القضايا الأصلية الى المحكمة عند صدور حكم نهائى فى موضوع الطعن أو عند صيرورة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية نهائيا لتمضى فى نظرها والفصل فيها .

مادة ٥٤٤ - يعد فى كل نياية دفتر تقيد فيه تقارير الطعن بالتزوير التى ترد من المحكمة المدنية بمجرد ورودها بأرقام مسلسلّة حسب تاريخ ورودها مع بيان تاريخ الورد ورقم القضية المدنية الخاصة واسم الطاعن المطعون ضده وجميع الاجراءات التى اتخذتها النيابة فى الطعن .

ويخصص لكل طعن ملف يقيّد بالرقم المسلسل المعطى له
بالدفتر .

ويجب على أعضاء النيابة ان يجرّوا تحقيقاً في الطعن
لقطع المدة المحددة لانقضاء الدعوى الجنائية وان يستعملوا من
الحكمة المدنية عقب كل جلسة من الجلسات المحددة لنظر
الطعن امامها عما يتم فيه .

فاذا قضت المحكمة المدنية نهائياً ببرد وبطلان السند
المطعون فيه ، فيجب على النيابة استكمال التحقيق في واقعة
التزوير والتصرف في الدعوى حسبما يظهر .

أما اذا قضت المحكمة نهائياً برفض دعوى التزوير فتقيد
الأوراق بدفتر الشكاوى وتحفظ ادارياً .

واذا كان الحكم الصادر في دعوى التزوير غير نهائي ،
فيجب استدعاء المحكوم ضده وتفهيّمه بالطعن في الحكم وفقاً
للقانون ، مع تحديد أجل له لاتخاذ هذا الاجراء اذا شاء
حتى لا تبقى التحقيقات معلقة دون تصرف نهائي بغير مبرر .

مادة ٥٤٥ - يجب على أعضاء النيابة ان يتجنبوا وضع
اشاراتهم على الأوراق المطعون فيها بالتزوير والأوراق المقدمة
للمضاهاة في مواضع ملاصقة للكتابة أو في المواضع المقابلة
للكتابة بظهر هذه الأوراق حتى لا يصعب على الخبير الذي
يندب في الدعوى اجراء المضاهاة نتيجة تداخل ما يضعون من

اشارات مع الكتابة الموجودة بالاوراق المطعون فيها أو أوراق المضاهاه .

مادة ٥٤٦ - لا يجوز لأعضاء النيابة عند تحقيق الطعن بالتزوير فى عقد من عقود الزواج أو اشهادات الطلاق نزع هذه الوثائق من دفاترها ، وانما يكتفى بالاطلاع عليها والتأشير بما يفيد ذلك . واذا اقتضى التحقيق فحص الوثيقة المطعون فيها بالتزوير ، فيرسل الدفتر كاملاً الى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لاجراء الفحص المطلوب .

مادة ٥٤٧ - يراعى الا تضم الأوراق المطعون فيها بالتزوير الى ملف التحقيق بل يجب وضعها فى مظروف يختم عليه بختم عضو النيابة دون الاكتفاء بختمه بخاتم النيابة ويودع اخزانه اخصصة لذلك بالحكمة .

ويراعى دائماً عند ارسال القضايا الى القضاة فى منازلهم أو الى اية جهة أخرى التحقيق من سلخ الأوراق المطعون فيها بالتزوير منها وايداعها خزانة المحكمة .

مادة ٥٤٨ - اذا رأت النيابة ارسال المستندات المطعون فيها بالتزوير الى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحصها ، فيجب وضع تلك المستندات فى احراز مغلفة يختم عليها بالجمع بأختام سليمة مقروءة بحيث لا يمكن فضاها دون اتلاف الاختام وتكتب محتويات الحرز على الغلاف مع بيان اسم النيابة ورقم القضية بخط واضح .

مادة ٥٤٩ - اذا اقتضت مصلحة التحقيق استخراج ورقة مطعون فيها بالتزوير من خزانة المحكمة المودعة بها أو أصدرت

المحكمة قراراً بالتصريح للخصوم بالاطلاع عليها ، فيجب على عضو النيابة ان يعيد وضع هذه الورقة بمجرد انتهاء اللازم منها في مظهر يختم عليه بختم عضو النيابة ويودع ثانية خزانة المحكمة مع اثبات ذلك في المحضر .

مادة ٥٥٠- يجب ابقاء المستندات المطعون فيها بالتزوير في خزانة المحكمة اذا حكم بشطب القضايا المدنية الخاصة بها أو بانقضاء الخصومة فيها بمضى خمس سنوات على آخر اجراء صحيح أو استبعادها من الرول .

واذا حل وقت ارسال تلك القضايا الى دار المحفوظات العمومية أو الى المستغنى فتحفظ الأوراق المطعون فيها بالتزوير بقلم الحفظ في ملف خاص ولا تسلم لأصحابها الا بعد تنازل الطاعن رسمياً عن طعنه وبعد موافقة النيابة . أما في حالة تعذر تسليم تلك الأوراق لأصحابها فيجب تسجيلها في سجل خاص يستمر العمل فيه سنة بعد أخرى . وتحفظ الأوراق المطعون فيها بغرفة الحفظ بالمحكمة لمدة ثلاث وثلاثين سنة من تاريخ الحكم النهائي في القضايا الخاصة بها ، ثم ينشر عنها بالجريدة الرسمية ، وتعدم بعد مضي ستة أشهر على تاريخ النشر .

مادة ٥٥١- يراعى ارسال الاستمارات والأوراق الرسمية المطعون فيها بالتزوير الى المصالح الحكومية المختصة عقب الفصل نهائياً في دعوى التزوير حتى تتمكن تلك المصالح من حصر وتحصيل المبالغ التي اختلست بطريق التزوير في

المستندات المذكورة ولتتخذ من جانبها جميع ما يلزم بشأنها ثم تعيد الأوراق المضمون فيها الى النيابة لضمها الى ملف القضية.

مادة ٥٥٢ - للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه فى أى وقت وله التقدم بهذا التنازل الى المحكمة التى كانت الدعوى منظورة أمامها قبل ايقافها ولا يلزم المحكمة بالسير فى تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه ، وللمحكمة السير فى هذا التحقيق اذا رأت ضرورة لاطهار وجه الحق فى الدعوى .

مادة ٥٥٣ - اذا حكم بتزوير ورقة رسمية كلها أو بعضها تأمر المحكمة التى حكمت بالتزوير بالغائها أو تصحيحها حسب الأحوال ويحرر بذلك محضر يؤشر على الورقة بمقتضاه.

مادة ٥٥٤ - يخضع اثبات التزوير وتقدير الأدلة فيه لكافة القواعد التى تحكم نظرية الاثبات الجنائى اذ ان القانون الجنائى لم يحدد طرق اثبات معينة فى دعاوى التزوير ومن ثم يكون تكوين العقيدة فيها دون التقيد بدليل معين .

مادة ٥٥٥ - لا يجوز اثبات عكس ما جاء بمحاضر الاثبات والاحكام اذا ذكر فى احدها ان اجراء من الاجراءات قد روعى أثناء نظر الدعوى الا بطريق الطعن بالتزوير .

مادة ٥٥٦ - عدم العثور على الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير كما ان فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ ان الأمر فى ذلك مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصولها ونسبتها الى المتهم .

القسم الثاني
الرفع المستند إلى
قانونه العقوبات

الباب الأول

الدفع المتعلقة بأسباب الإباحة

الفصل الأول

الدفع بتوافر حالة اللطاع الشرعى

النصوص القانونية:

تجرى نصوص المواد من ٢٤٥ الى ٢٥١ على النحو التالى:

مادة ٢٤٥ - لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو اصابه بجراح أو ضربه اثناء استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت فى المواد الآتية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها .

مادة ٢٤٦ - حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص الا فى الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوص عليها فى هذا القانون .

وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد اى فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى الفقرة ٤ من المادة ٣٧٩ .

الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة

١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢

مادة ٢٤٧ - وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن
الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية .

مادة ٢٤٨ - لا يسمح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد
مأمورى الضبط اثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته الا اذا
خيف ان ينشأ عن افعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف
سبب معقول .

مادة ٢٤٩ - حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز ان
يسمح القتل العمد الا اذا كان مقصوداً به دفع احد الأمور الآتية :
أولاً : فعل يتخوف ان يحدث منه الموت او جراح بالغة اذا
كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

ثانياً : اتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة .

ثالثاً : اختطاف انسان .

مادة ٢٥٠ - حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز ان يسمح
القتل العمد الا اذا كان مقصوداً به دفع احد الأمور الآتية .

أولاً : فعل من الافعال المبينة فى الباب الثانى من هذا
الكتاب .

ثانياً : سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .

ثالثاً : الدخول ليلاً فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته .

رابعاً : فعل يتخوف ان يحدث منه الموت او جراح بالغة اذا كان لهذا الخوف اسباب معقولة .

مادة ٢٥١ - لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى اثناء استعماله اياه دون ان يكون قاصداً احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز للقاضى اذا كان الفعل جنائية ان يعده معذوراً اذا رأى لذلك محلاً وان يحكم عليه بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة فى القانون .

شروط الدفاع الشرعى :

وجوب اعتقاد التهم على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وان يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول .

يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى ان يكون التهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وان يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول .

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١٠/٣١)^(١)

وجوب كون الاعتداء حالاً أو على وشك الحلول .

يشترط قانوناً لتبرير الدفاع الشرعى ان يكون الاعتداء حالاً أو على وشك الحصول . فلا دفاع بعد زوال الاعتداء . فمضى أثبت المحكمة فى حكمها ان التهم انما أرتكب جرمته بعد انقطاع الاعتداء على رجاله

(١) الموسوعة الذهبية المرجع السابق ج ١ ص ٤٠٢ وما بعدها .

فلا يكون اذن فى حالة دفاع شرعى عن غيره ولا يلتفت لقوله ان الواقعة كلها حصلت فى وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذى تملك المحكمة وحدها حق تقديره بدون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض

(الطعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٣٣)

لا دفاع بعد زوال الاعتداء .

ان الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وانما شرع لمنع التعدى من ايقاع فعل التعدى فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهم كان يغازل ضاه فاستجارت باجنى عليه فعنف المتهم على مسلكه معها وضربه بعضاً ، فاستل المتهم بعد ذلك مدينة وطن الاجنى عليه بها ، فليس فى ذلك ما يثبت ان المتهم كان فى حالة دفاع عن النفس بل فيه ما يفيد ان ما وقع منه ، بعد ان كان الاجنى عليه قد كف عن ضربه ولم يعد ثم محل للتخوف منه ، انما كان انتقاماً .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٣٨)

اذا كانت ظروف الواقعة كما اثبتتها المحكمة فى حكمها تدل على ان المتهمين قد تعدى كل منهما على الآخر وهدده بالقتل ثم نفذ كل فى غريمه فان مسارعة أحدهما الى التنفيذ وسبقه فيه لا تجعل الآخر فى حالة دفاع شرعى عن نفسه .

(الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٣٩)

ان القانون يشترط فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ عقوبات لاجابة استعمال القوة دفاعاً عن النفس ان يكون استعمالها لازماً لدفع كل فعل

يعتبر جريمة من الجرائم منصوصاً عليها في قانون العقوبات . ويشترط في الفقرة الثانية لباحة استعمال القوة دفاعاً عن المال ان يكون استعمالها لازماً لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الابواب: الثاني (الحريق عمداً) والثامن (السرقة والاغتصاب) والثالث عشر (التخريب والتعيب والاتلاف) والرابع عشر (انتهاك حرمة ملك الغير) من الكتاب الثاني ، وكذلك في المادة ٣٨٧ فقرة أولى (الدخول في أرض مهيأة للزراعة الخ) وفي المادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالثة (اتلاف المنقولات ورعى المواشى بأرض الغير) من قانون العقوبات . فاذا كان كل ما وقع من الجنى عليه هو انه حاول حل بقرة المتهم من الساقية ليتمكن من اذارتها لرى أطيانه فان اعتداء المتهم عليه لرده عن ذلك لا يعتبر دليلاً شرعياً عن حقه في ادارة الساقية اتماماً لرى أرضه لان هذا الحق ليس بما تصح المدالعة عنه باستعمال القوة .

(الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧)

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي ان يكون قد صدر من الجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى . واذن فقول الحكم ان الجنى عليه لم يتم بأى عمل من أعمال الاعتداء على النفس أو المال لا يصلح رداً لنفى ما يتمسك به المتهم من انه كان في حالة دفاع شرعى .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٢/١١)

يجب في الدفاع الشرعى ان يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى

استرجع عنده الدفاع مبنياً على أسباب مقبولة من شأنها ان تبرر ما وقع منه . فإذا كانت المحكمة حين نفت قيام حق الدفاع الشرعى لم تجعل أساس ذلك تقديرها هى لفعل الاعتداء الذى يدعى المتهم وقوعه عليه ، دون نظر الى تقديره هو فى هذا الظرف . بل قالت انه ما دام القانون لا يبيح القتل العمد الا اذا كان التخوف من حدوث الموت أو جراح بالغة مبنياً على أسباب معقولة فهى تملك ان تراقب تقدير التهم ل ترى ما اذ كان مقبولاً وتسوغه البداهة بالنظر الى ظروف الحادث وعناصره المختلفة ، وانها لا تجد فى ظروف الحادث ما يدل على ان المعتدى كان ينوى متابعة الاعتداء ، وان رد الاعتداء - وهو تافه فى ذاته اذ هو لم يزد على ضرب التهم بعضاً على ذراعه - باطلاق النار فى مقتل لا يكون دفاعاً عادياً وانما يكون مقابلة للاعتداء باعتداء أشد فان هذا الذى قالته لا مأخذ عليها فيه .

(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٠/١٠/٨)

يكفى فى الدفاع الشرعى ان يكون تقدير التهم لفعل الاعتداء الذى استرجع عنده الدفاع مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها ان تبرر ما وقع منه من الالعمال التى رأى هو - وقت العدوان الذى قدره - انها هى اللازمة لردّه . فإذا جاء تقدير المحكمة مخالفاً لتقديره هو فان ذلك لا يسوغ العقاب . اذ التقدير هنا لا يتصور أبداً الا ان يكون اعتبارياً بالنسبة للشخص الذى فوجئ بفعل الاعتداء . فى ظروفه الخرجة وملابساته الدقيقة التى كان هو وحده دون غيره انحوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور فى كيفية الخروج من مأزقها بما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذى كان يستحيل عليه وقتئذ وهو فى حالته التى كان فيها .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/١/٦)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم مفادها ان الجنى عليه فى جناية ضرب نشأ عنه عادة دخل عنوة أرض المتهم وترك ما شئت ترى الزرع القائم فيها وان المتهم لم يضربه الا ليرده عن ماله حين فاجاه على هذه الحال فهذه الواقعة يكون فيها المتهم فى حالة دفاع شرعى اذ ان القانون صريح (المادة ١٤٦ ع) فى تقرير حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى باب انتهاك حرمة ملك الغير أو يكون مخالفة مما نص عليه فى المادتين ١/١٨٧ و ١/٣٨٩ و ٣ .

(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٢/٣)

ان الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الا اذا كان ما ارتكبه الجنى عليه مكوناً لجريمة من الجرائم المشار اليها فى هذا النص . واذن فاذا كان الفعل المرتكب لا يعتبر جريمة من تلك الجرائم فلا يكون للمتهم ان يتمسك بحق الدفاع الشرعى عن ماله . ولذلك فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان الجنى عليه وجد المتهم قد حال بين المال وبين زراعته فتازعا واراد الجنى عليه ان يفتح السد الحائل فضربه المتهم بهراوة غليظة ضربة نشأت عنها عادة مستديمة فهذا المتهم لا يكون فى حالة دفاع شرعى عن المال تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٣/١٠)

اباحت المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى باب انتهاك حرمة ملك الغير . واذا كان المتهم قد تمسك امام المحكمة وعلى ما يبين من محضر

الجلسة ومدونات الحكم بأنه انما لجأ الى القوة لرد الغنى عليه عن أرضه التي في حياته بعد ان دخلها عنوة لئنه من الانتفاع بها . وكان الحكم قد أشار عند تحصيله للواقعة الى ان الغنى عليه تصدى للطاعن لما تعرض له في اقامة المبنى في تلك الأرض وشرع في ازالة ما أقيم منها متهماً اياه ان الأرض قد اشتراها ووالده من مالها الأصلي ويضع اليد عليها فانه لا يكتفى للرد على هذا الدفاع قول الحكم انه لا يوجد في الأوراق ما يثبت جدية ادعاء الطاعن بملكية الأرض التي دخلها الغنى عليه أو وضع يده عليها . اذ كان لزاماً على المحكمة ان تعنى بتحقيق ذلك لمعرفة واضح اليد الحقيقي على الأرض وهو ما يتطير به وجه الرأى في الدعوى اذ يترتب على ثبوته أو انقائه توافر أو عدم توافر حالة الدفاع الشرعى عن المال ، اما وان المحكمة لم تفعل فقد بات حكمها منطوياً على الاخلال بحق الدفاع والقصور في البيان .

(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ص ٨٢٣)

ان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، ومن ثم فانه كان لزاماً على المحكمة ان تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين أما ان يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتتلى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس واما ان يكون مبادأة بعدوان فريق ورداً له من الفريق الآخر الذى تصدى في حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦٠٦)

من المقرر ان حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو

خطر اعتداء بالفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحياة بالقوة . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة ان تبحث فيما من له الحياة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى اذا كانت للطاعن وكان المني عليه وشقيقه هما اللذان بدأ بالعدوان بقصد منع حياة الطاعن لها بالقوة فإنه يكون للطاعن الحق في استعمال القوة اللازمة لرد هذا العدوان .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ من ٢٣ من ٦٠٦)

حالة الدفاع الشرعى - يكفى لقيامها صدور فعل من المني عليه يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى - استمرار المني عليه في الاعتداء أو حصول اعتداء بالفعل - ليس بشرط .

من المقرر ان قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم استمرار المني عليه في الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل بل يكفى ان يكون صدر من المني عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى .

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ من ٢٥ من ١٦٤)

أسباب الاباحة - القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى - رهن بالا يكون للجاني يد في حصول الضرر او الا يكون في قدرته منعه .

لما كان الحكم الابتدائى قد استظهر خطأ الطاعن في قوله بما مؤداه انه

كان يتعين على التهم وقد استشعر الخطر ولم يتأكد من حالة الطريق امامه نتيجة عدم وضوح الرؤية بسبب استعمال السيارة النقل القادمة فى مواجهته للنور المبهى ان يهدئ من سرعة سيارته واذا لم يفعل ذلك وفوجئ بعربة النقل امامه واصطدم بها فان ذلك مما يوفر الخطأ فى جانبه ثم اضاف الحكم المطعون فيه ، رداً على ما دفع به الطاعن من توافر القوة القاهرة ، قوله : ان الثابت من التحقيقات ومن المعاينة عدم وجود آثار فرامل للسيارة على الطريق مما يقطع بأن التهم لم يتخذ أى اجراء لتفادى الاصطدام بعربة الكارو ولا يفيده من ذلك قوله ان هذه العربة لم تكن تحمل مصباحاً خلفياً اذ ان انوار السيارة التى يقودها كفيلة برؤية العربة الكارو على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته ، كما ان الطريق يسمح بمرور سيارتين فى اتجاهين مضادين رغم وجود عربة الكارو .. ، ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، فى هذا الشأن كالف وسائل فى استظهار ركن الخطأ فى جانب الطاعن وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى الا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه فاذا اطمأنت المحكمة الى توافر الخطأ فى حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه وربت عليه مسئوليته فان فى ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٧٧ م ٢٨ ص ٢٣٧)

دفاع شرعى - ثبوت التدبير للجريمة - ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى .

من المقرر انه متى اثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على ايقاعها أو التحيل لارتكابها انتفى حتماً موجب

الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الاسلاس له واعمال الخطة فى انفاذه ، لهذا ، ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرء بل لكف الاعتداء ، وهو ما انتهى اليه الحكم بغير معقب فان ما ينعاه الطاعنان فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ص ٢٨ من ١٠٧٦)

الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء الوقائع التى يستتج منها قيام هذه الحالة أو انتفاؤها - موضوعى .

من المقرر ان الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها . ما دام استدلالها سائفاً .

(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ ص ٢٧ من ٩٩٥)

مثال لتحقيق حالة الدفاع الشرعى .

ذكر المتهم بالتحقيقات والجلسة انه كان يسكنه فى فجر ليلة الحادث واسترعى انتباهه مرور دراجة بخارية يقودها وبعد فترة وجيزة طرق سمعه صوت كسر قفل فأطل ثانية حيث شاهد الجنى عليه امام باب متجر ... المواجهة لمسكنه وعن يمينه ويساره آخران يادلائه الاشارات وكان احدهما يحمل بندقية ، واعتقاداً منه ان صاحبه الجنى عليه هما و للذان قضى ببراءتهما من جناية شروع فى سرقة لعدم كفاية الادلة وثلاثتهم من الاشياء المرولين ، خشى ان يواجههم وأستغاث فكان جوابه

اطقاء نور الشارع حيث ساد الظلام المكان ، واذا اعتقد ان ذلك من تسيرهم بهدف الجاز السرقة أطلق من مسدسه اثـرخص به أربع مـقـذوفـان صوب مكان الحادث دفاعاً عن المال ، فأصاب الجنى عليه مقذوفان منها وأوديا بحياته ولاذ زميله بالفرار . تتحقق به حالة الدفاع الشرعى وان التهم وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات ، وتوعده فى ظلمة الفجر مواجهة ثلاثة من اللصوص مدججين بالسلاح ، ويكون محققاً فيما خالط نفسه واعتقده ، وما يدر منه للحيلولة دون السرقة وردهم عنها باطلاق الاعيرة النارية صوبهم دفاعاً عن المال حتى بالقتل العمد غير معاقب عليه حسبما تقضى به المادتان ٢٤٥ ، ٢٥٠/٢ من قانون العقوبات ، اذ ان ما قارفه الجنى عليه وزميله هو جناية الشروع فى السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ع.

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ من ٢٩ ص ٣٠٥)

ما يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى .

يكفى فى الدفاع الشرعى ان يكون تقدير التهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها ان تبرر ما وقع من الأفعال التى رأى هو - وقت العدوان الذى قدره - انها هى اللازمة لردّه ، اذ لا يتصور التقدير فى هذا المقام الا ان يكون اعتبارياً بالنسبة للشخص الذى فوجئ بفعل الاعتداء فى ظروفه الحرجة وملايساته الدقيقة التى كان هو وحده دون غيره الخوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور فى كيفية الخروج من مأزقها مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المظمن الذى كان يستحيل عليه وقتئذ وهو فى حالته التى كان فيها .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ من ٢٩ ص ٣٠٥)

ثبوت التدبير للجريمة - أثره انتفاء موجب الدفاع الشرعى -
أساس ذلك ؟

من المقرر انه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق
الاصرار أو انعقاد الاتفاق السابق على ايقاعها أو التحيل لارتكابها انتفى
حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً على عدوان حال دون
الاسلاس له واعمال الحطة فى انفاذه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت
وقوع الجريمة من الطاعنين بناء على اتفاق سابق بينهما على الاعتداء على
الجنى عليه فانه تنفى بالضرورة حالة الدفاع الشرعى .

(الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٤ س ٢٠ ص ٣٢٥)

صدور فعل يخشى منه المتهم حسب تصوره واعتقاده وقوع جريمة مما
يجوز فيها الدفاع الشرعى . كفايته لقيام هذا الحق .

رد تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته للحالة النفسية التى
تخالط التمسك به .

(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ س ٣٦ ص ٣٩٩)

تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انشاؤها
موضوعى .

حق الدفاع الشرعى . من لرد العدوان ومنع استمراره .

مثال لعدم تحقق موجب الدفاع الشرعى فى حق الطاعن .

(الطعن رقم ٥٥٧٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٣ س ١١)

(١) راجع فى هذا مجلة القضاء الفصلية ص ١٤٢ وما بعدها .

(الطعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

(الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

(الطعن رقم ٥٩٠٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

الدفاع الشرعى عن النفس . شرطه : ان يكون استعماله
موجهاً الى مصدر الخطر لمنع وقوعه .

(الطعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

حق الدفاع الشرعى عن النفس ، شرع لرد اى اعتداء على
نفس المدافع أو على نفس غيره .

ثبوت التدبير للجريمة بسبق الاصرار عليها أو الميل لارتكابها وينتفى به
حتماً موجب الدفاع الشرعى علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٩٨٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢)

ان حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم ان المتهم هو الذى
اعتدى على احدى عليها .

(الطعن رقم ٢٣١٢١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١ لم ينشر بعد)

تقدير حالة الدفاع الشرعى :

تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو من
الأمر الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .

(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١٧٨)

قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بحته ، فحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف إثباتاً ونفياً ، ولا رقابة فحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت الأدلة التى توردها توصل عقلاً الى النتيجة التى تنتهى اليها .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٨٢)

مفاجأة شخص أثناء سيره وسط الزروع فى ليلة حالكة الظلمة يستحيل معها الرؤية وفى مكان ينأى عن العمران بطلق نارى نحوه - هو فعل يتخوف ان يحدث منه الموت أو جراح بالغة - يبرر رد الاعتداء بالوسيلة التى تصل الى يد المدافع ويعتبر فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، اذ ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب ان يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات .

(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٣)

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كانت هذه القوة تدخل فى حدود الدفاع الشرعى أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، الا انها متى كانت قد أثبتت فى حكمها ما ينفى التجاوز ، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة . فبعدئذ يكون فحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون ، ان تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة ، وما يقضى به المطلق والقانون .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٦١)

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع - الا انه متى كانت وقائع الدعوى - كما اثبتها الحكم - تدل بغير شك على ان التهم كان فى حالة دفاع شرعى ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فانه يكون من حق محكمة التقض - ان تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ ص ٧ من ١١١٣)

ان تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالى الدفاع الشرعى والضرورة أو عدم قيامهما من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيهما ، ولا يشترط فى القانون ان يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة ، بل يكفى ان يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملابسات طبقاً للواقعة .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤ ص ٩ من ٣٢٧)

ان تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالى الدفاع الشرعى والضرورة أو عدم قيامهما من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيهما ، ولا يشترط فى القانون ان يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة ، بل يكفى ان يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملابسات طبقاً للواقعة .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤ ص ٩ من ٣٢٧)

ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه

الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجية دقيقة تتطلب منه معالجة موقفة على الفور والخروج من مأزقة مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذي كان يتعدر عليه وقتئذ وهو محطوف بهذه الظروف والملابسات .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٣٩٨)

حالة الدفاع الشرعي - تقديرها .

من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستج منها حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام استدلالها سليماً يؤدي الى ما انتهى اليه . ولما كان ما ساقه الحكم من أدلة متجاً في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما أنهت اليه من رفض الدفع لقيام حالة الدفاع الشرعي تأسيساً على ان اصابات الطاعن لم يكن مردداً الى الجنى عليه وانها حدثت من التعدي الحاصل اثر تجمع أفراد الفريقين على ما شهد به الشاهد الذي اطمأنت المحكمة الى أقواله ، وكان ما يردده الطاعن من ان الجنى عليه هو الذي بدأ بالتمسك به وان الشاهد أمسك به ففقد حركته مما أتاح للمجنى عليه فرصة ضربة بالحزام لا يعدو ان يكون جدلاً في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب ومساساً بما هو مقرر من حق المحكمة في تحصيل أقوال الشاهد وتلهم سياقها واستشفاف مراميها ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن ينحل في الواقع الى جدل في سلطة محكمة الموضوع في استبطاء معتقدها بما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٧٥)

دفاع شرعى - تقدير الدليل على قيامه - مسألة موضوعية -
رقابة محكمة النقض .

تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو من
الأمر الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بحسب ما يقوم
لديها ان الأدلة والظروف الباتة ونفياً دون رقابة محكمة النقض عليها فى ذلك
مادامت الأدلة التى توردها توصل عقلاً الى النتيجة التى تنتهى اليها .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٢/٣٠/١٩٧٣س ٢٤ص ١٢٩٢)

الوقائع التى يستتج منها قيام الدفاع الشرعى أو انقضاؤه -
تقديرها محكمة الموضوع - الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة المعتدى
وانما لرد العدوان - مثال لتسبب سائق لنفى الدفاع الشرعى .

من المقرر ان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى
أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى
كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عنها . كما ان حق الدفاع الشرعى
لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان . واذا كان مؤدى
ماأورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى
- وهو ما لا ينافى الطاعن فى صحته اسناد الحكم بشأنه - ان الطاعن
الأول قد طعن الجنى عليه بالمطواة فور رؤيته له وهو يغادر مسكنه بعد أن
كان الأخير واشقاؤه قد ألقوا بعض محتوياته دون أن يندر من أيهم بادرة
اعتداء عليه فان ما قارفه الطاعن من تعدد يكون من قبيل القصاص والانتقام
بما تتفنى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال كما هى معرفة به فى
القانون .

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٤س ٢٥ص ٣٦)

الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها - تستقل محكمة الموضوع بتقديرها .

ان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى شكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتبها عليها .

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨ من ٢٥ ص ٣٩٥)

تقدير الوقائع المكونة لحالة الدفاع الشرعى - موضوعى .

من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها ، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت انه كان يمتدى أو يحاول فعلاً على المدافع أو غيره ، واذا كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم ، من ان الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان محدياً وحين أوقع فعل الضرب كان قاصداً الحاق الاذى بغريمه لا دفع اعتداء وقع عليه ، صحيحاً فى القانون ومن شأنه ان يؤدى الى ما رتبته عليه من نفس حالة الدفاع الشرعى ، فان ما ينميه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٤٥٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ من ٢٦ ص ٦١٥)

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة

- تقدير قيام أو انتفاء حالة الدفاع الشرعى - موضوعى .

شكمة الموضوع ان تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة امامها بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد حصلت الواقعة بقولها انه ، « بسبب خلاف نشب بين التهم والنجى عليه حول الحد الفاصل بين أرضهما وعلى أثر مشادة كلامية قام الأول (الطاعن) بضرب الثانى بفأس على رأسه وصدره عمداً وأحدث به الاصابتين الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية وقد أدى ذلك الى موته » . وقد خلت مدونات المحكم كما خلت أقوال شهود الواقعة التى استند اليها فى الادانة - على ما يبين من المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن - مما يورث لقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان من المقرر ان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى شكمة الموضوع الفصل فيه بلا معب مادام استدلالها سليماً يؤدي الى ما انتهى اليه كما هو الحال فى الدعوى فان ما ينميه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له أساس وهو لا يعدو ان يكون جديلاً فى الموضوع مما لا يقبل اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ ص ٧٢)

دفاع شرعى - محكمة الموضوع - سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى .

من المقرر ان تقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعى أو الى انتفائها وتقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء - لتقرير ما اذا كان المدافع قد اترم حدود هذا الدفاع فلا جريمة فيما أتاه طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من

قانون العقوبات ، أم انه تعدى حدوده بنية سليمة فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، كل ذلك من الأمور الموضوعية البحث التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المروضة عليها - بغير معقب ، ما دامت النتيجة التى انتهت اليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها ، واذا كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بكافة الظروف والملابسات التى كانت الطاعنة محفوفة بها وقت وقوعها - عن بصر وبصيرة ، وكانت الأدلة التى أستند الحكم اليها من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها من اعتبار الطاعنة قد تعدت بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى عن المال أثناء استعمالها اياه تأسيساً على ان الوسيلة التى ملكتها - بطعنها ائجنى عليها بالسكين فى صدرها - لم تكن لتتناسب ، فى تلك الظروف والملابسات ، مع الاعتداء الواقع - نهاراً - على حيازتها الفعلية للشقة التى تسكنها ، بما فى ذلك قيام ائجنى عليها بجديدها لمحاولة اخراجها منها ، بل انها زادت عن الحد الضرورى وللقدر اللازم لرد هذا الاعتداء ، فان ما تعيبه الطاعنة على الحكم لا يعدو - فى حقيقته - ان يكون مجادلة فى تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى فى حدود سلطتها التقديرية وفى ضوء الفهم الصحيح للقانون . وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ من ٢٨ ص ١٣٨)

دفاع شرعى - تقدير المتهم لظروف الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع الشرعى - حق المحكمة فى مراقبة هذا التقدير .

لما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم ان الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه اذ فوجئ بالتجمهرين يطلقون النار على مسكنه قاصدين اقتحامه والاعتداء عليه وهو فعل يتخوف ان يحدث منه الموت أو جراح بالغة

وهذا التخوف مبني على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي تصل الى يد المدافع وتقدير ظروف الدفاع الشرعي وتضيقاته أمر اعتباري يجب ان يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملبسات ولذلك فان تخوف الطاعن في هذه الحالة يكون مبنياً على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي استخدمها مما يتعين معه اعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفسه.

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ ص ١٧٦)

دفاع شرعي - تقدير قيام حالته - موضوعي - شرط ذلك .

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم تدل بغير شك على ان الطاعن كان في حالة دفاع شرعي ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة كما هو الحال في هذه الدعوى فانه يكون من حق محكمة النقض ان تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضي به المنطق والقانون .

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ ص ١٧٦)

تقدير توافر حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها - موضوعي .

من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب - متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ من ٢٨ ص ١٠٣٦)

تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها - أمر موضوعى .

من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى وللمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها - لما كان ذلك وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل القتل أو الضرب لمن لم يثبت انه كان يحتدى أو يحاول الاعتداء فعلاً على نفس المدافع أو غيره، وكان البين مما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدوناته ان الجنى عليه الثانى بعد ان علم بمقتل والده تعقب قاتليه - الطاعنين الأول والثانى - الى زراعة الطاعن الثالث وما ان شاهده الأخير حتى تصدى له وعاجله بضربة عصا على وجهه لاعاقته وشل حركته ثم واصل الاعتداد عليه بآلة صلبة ذات طرف مدبب فطعنه فى مقدم صدره وظهره ووجهه ، ليقتله ولم يتركه الا بعد ان أجهز عليه محققاً ما استهدفه من اعتدائه ، وكان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم ان الطاعن الثالث هو الذى باذر بالاعتداء على الجنى عليه الثانى بقصد قتله دون ان يصدر من الأخير أى فعل يستوجب الدفاع ، فان هذا الذى أورده الحكم السائق ويكفى لتبرير ما انتهى اليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، ولا تشرب على الحكم ان هو قد رد على دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى فتفاها فى مساق تدليه على نوافر قصد القتل لديه ذلك بأن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ به احكامه بيان انوافعه وظروفها ولم يتطلب الرد على هذا الدفاع استقلالاً .

(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٤٨ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٧٩ س ٣٠ من ٦٥١)

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى متى كان سائفاً . استمرار الطاعنين فى التعدى على اجنبى عليه رغم انتهاء المشادة قصاص وانتقام .

(الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٩٠)

حالة الدفاع الشرعى . تقدير توافرها . موضوعى .

الاعتداء على من لم يثبت انه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء على المدافع أو غيره لا يترافق به حق الدفاع الشرعى .

(الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٢٤٥)

حالة الدفاع الشرعى عدم توافرها متى أثبت الحكم ان المتهم هو الذى اعتدى على الجنبى عليه .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .

مثال لتسبب سائق لانتفاء توافر حالة الدفاع الشرعى من الطاعن .

(الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٢٧٣)

تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى .

انطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . اغفال الحكم مناقشة اسباب اصابة الطاعن وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . قصور .

(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٣٩٩)

حق الدفاع الشرعى عن النفس . شرح لرد الاعتداء على نفس المدافع أو غيره . تقدير قيامه . العبارة فيه بالظروف المحيطة بالمدافع وقت رد العدوان . محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن هذه الظروف . غير صحيح .

(الطعن رقم ١٢٥٨١ لسنة ٦٠ قى - جلسة ١٩٩٢/٢/١١ لم ينشر بعد)
تجاوز حدود الدفاع الشرعى .

ان حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى فاذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حقت البراءة للمدافع وان زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزاً حق الدفاع وحق عليه العقاب فى الحدود المبينة فى القانون

(المظن رقم ٥٠٥ لسنة ٢١ قى - جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤)

مضى ثبت ان المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فانه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جرمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ قى - جلسة ١٩٥٩/٥/٦)

لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف اغتفقت وبين المادة ٣٥١ الخاصة بالمعذر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى - وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو الا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة ان

توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت ان ذلك لا يسعها نظراً لما استثنى من ان التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون الحد فعندئذ فقط يكون عليها ان تعد المتهم معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع يكون عليها الحبس لمدة يجوز ان تصل الى الحد الأدنى . ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى واعملت في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فبان ما تزايدت به من اضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلة ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف الخفيفة التي نص عليها تلك المادة .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩)

البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٢)

من المقرر ان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء لتقرير ما اذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعى فلا جريمة فيما اتاه طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ام انه تعدى حدوده - بنية سليمة - فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون انما هو في الأمور الموضوعية البحتة التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ما دامت النتيجة التي انتهت اليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أقيمتها في حكمها .

(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)

الرد على الدفع :

يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى ان يكون معترفاً بما وقع منه وان يبين الظروف التى ألجأته الى هذا الذى وقع منه ومن الذى اعتدى عليه أو على ماله أو خشى اعتدائه عليه أو على ماله اعتداء يجيز ذلك الدفاع الشرعى فاذا كان المتهم نفسه قد أنكر بتاتاً ما أسند اليه ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار فإن ما جاء على لسان المحامى عرضاً وعلى سبيل الفرض والاحتياط من ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى لا يعتبر دفاعاً جدياً. تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من المتهم الطعن فى الحكم الصادر عليه بمقولة انه أغفل الرد على هذا الدفع .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٣/٣/٦)

لا نزاع فى انه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى ان يكون معترفاً صراحة بما وقع منه وان يبين الظروف التى ألجأته الى هذا الذى وقع منه ، ونوع الاعتداء الذى وقع عليه وهل كان على شخصه أو على ماله وهل هو مما يجيز ذلك الدفاع الشرعى . فاذا كان المتهم نفسه قد أنكر بتاتاً ما أسند اليه ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار فإن ما جاء على لسان المحامى عرضاً وعلى سبيل الفرض والاحتياط من ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى لا يعتبر دفاعاً جدياً تكون المحكمة ملزمة بقبول عليه . ولا يقبل من المتهم فى مثل هذه الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بمقولة انه أغفل الرد على هذا الدفع .

(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/٣/١٢)

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - دفع جوهرى - على المحكمة مناقشته والرد عليه .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة ان تناقشها فى حكمها وترد عليها . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون ان يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ قى - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ص ٧٤١)

وجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، أو الرد عليه ، والا كان حكمها مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن دفع بأن هذا الأخير كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مستنداً الى ان شهود الاثبات اجمعوا على ان انجنى عليه هو الذى اعتدى عليه أولاً وان الماديات قد ايدت ذلك لوجود تمزقات بملابس الطاعن ، وكان هذا الدفاع من شأنه - لو صح - ان يؤثر فى مسئولية الطاعن ، ومن ثم فانه كان من المتعين على المحكمة ان تحققه أو ترد عليه ، أما وهى لم تفعل بل اكتفت باعتناق أسباب الحكم المستأنف وأشارت الى أنها تضمنت الرد الكافى على ما أثاره الدفاع فى صدد الدفاع الشرعى على الرغم من خلوه من ذلك البيان فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٣٩ قى - جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ص ٦٥٢)

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - من الدفوع الجوهرية -
وجوب مناقشته فى الحكم والرد عليه - علة ذلك ؟ اغفال ذلك -
غيب .

من المقرر ان الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الجوهرية
التى ينبغى على المحكمة ان تناقشها فى حكمها وترد عليها اذ انه من شأن
هذا الدفع - لو صح - ان يؤثر فى مسئولية الطاعن ولما كان الحكم قد
قضى بادانة الطاعن دون ان يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه بما يقنده فانه
يكون مشوباً بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ من ٢٣ من ٦٠٦)

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم
يدفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس كما ان الواقعة كما أثبتها
الحكم لا ترشح لقيام هذه الحالة ، فان دعوى القصور فى التسبب بقالة ان
الحكم لم يعرض لبحث حالة الدفاع الشرعى تكون غير مقبولة .

(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٥/١/٥ من ٢٦ من ١٥)

التفات المحكمة عن دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه
- قصور واخلال بحق الدفاع - لا يغنى عنه مؤاخذته عن فعل
القتل العمد المسند اليه على انه قتل خطأ - أساس ذلك ؟

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن تمسك
بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لديه ، غير ان الحكم المظنون فيه
قضى بادانة الطاعن دون ان يعرض لهذا الدفاع مبيناً وجهه الرأى فيه ، مع

انه من الدفوع الجهرية التي تلتزم المحكمة بأن تناقشها في حكمها وترد عليها، ولا يرفع عنها هذا الالتزام أنها اعتبرت الفعل المسند للطاعن جريمة غير عمدية - قتل خطأ - واستبعدت وصف جنائية القتل العمد الوارد بأمر الاحالة ، ذلك بأن تكييف المحكمة للواقعة لا يلزم المتهم في دفاعه الذي لم يبتغيه مجرداً وانما استهدف به النجاة من العقاب .

(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١ من ٣٠ ص ٤١٦)
دفاع شرعى - ما يجب على المحكمة استظهاره عند تحقيقه .

لما كان البين مما أورده الحكم فيما تقدم انه لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وعلى ولديه - والذى خول له حق الدفاع الشرعى - وبين ما أتاه هو فى سبيل هذا الدفاع فانه اذ دانه بتهمة القتل العمد واعتبره متجاوزاً حدود حق الدفاع الشرعى دون ان يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها ، كما ان الحكم لم يستظهر توافر نية القتل بايراد الادلة التى استخلصت منها المحكمة ان الطاعن حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه - وهو اطلاق العيار النازى الثانى الذى أصاب الجنى عليه - كان فى الواقع يقصد أزهاق روحه وهو العنصر الخاص الذى تتميز به جنائية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس - لما كان ذلك - فان الحكم يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ من ٣٠ ص ٩٢٩)
الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . جوهري . وجوب مناقشته فى الحكم والرد عليه واغفال ذلك . عيب .

(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)

لما كان ذلك - وكان ما ابداه الدفاع بجلسة المحكمة من تمسك بقيام الدفاع الشرعى عن النفس - وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون ان يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو يرد عليه بما يفنده مع انه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة ان تناقشها فى حكمها وترد عليها اذ انه من شأن هذا الدفع - لو صح - ان يؤثر فى مسئولية الطاعن وفى اغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوباً بما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١٥٦٢٢ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٢/٩/١٩٩٠ لم ينشر بعد)

اعتماد الحكم المطعون فيه فى نفيه لحالة الدفاع الشرعى على خلو الأوراق من وجود اصابات بالطاعن وشقيقه وهو ما يفاير الثابت بتحقيقات النيابة ومحضر الشرطة من وجود اصابات بهما . خطأ فى الاسناد . يعيبه بالفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ١٢٥٨١ لسنة ٦٠ق - جلسة ١١/٢/١٩٩٢ لم ينشر بعد)

الفصل الثانى

النسخ بارتكاب الفعل استعمالاً

لحق مقرر بمقتضى القانون

التأديب المباح شرعاً للوالد لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذى لا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض .

التأديب المباح شرعاً لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسراً أو جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض . فاذا ربط والد ابنته بحبل ربطاً محكماً فى عضديها أحدث عندها غنغرينا سببت وفاتها فهذا تعذيب شنيع يقع تحت طائلة المادة ٢٠٠ فقرة أولى ع .

(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٣/٦/٥)^(١)

ضرب الزوج زوجته واحداً به أثر جروح يخرج عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة .

ان حق الزوج فى تأديب زوجته مبين بالمادة ٢٠٩ من قانون الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية التى نصها « يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد فى شأنها حق مقرر . ولا يجوز له أصلاً ان يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق » وقد قالوا ان حد الضرب الفاحش الذى تشير اليه المادة هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد فاذا ضرب زوج

(١) الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ٣٨٨ وما بعدها .

زوجته فأحدث بها سحجين في ظاهر الخنصر وسحباً آخر في الصدر فهذا القدر كاف لاعتبار ما وقع منه خارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومسترحياً للعقاب عملاً بالمادة ٢٠٦ عقوبات .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٤ - جلسة ١٨/١٢/١٩٣٣)

ان انتفاء المسؤولية الجنائية عن الوالد الذى يضرب ابنه فى الحدود المعقولة تأدياً له لا يرجع الى انتفاء القصد الجنائى عنده لسلامة نيته وابتغائه الخير لابنه ، بل يرجع الى الإباحة القانونية المنصوص عنها فى المادة ٦١ ع (٥٥ من قانون العقوبات القديم) التى تقضى بأن حكم القانون لا يسرى على كل فعل يرتكب بسلامة نية هملاً بحق مقرر قانوناً . ولذلك فإذا تجاوز الوالد حدود التأديب المباح حق عليه العقاب المقرر للجريمة الضرب العمد .

(الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٨٨ - جلسة ٢٨/٣/١٩٣٨)

ان المادة ٣٧ من المرسوم بقانون الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٣١ باعتماد اللائحة الداخلية للمعاهد الدينية قد نصت على منع التأديب الجسمانى منعاً باتاً . فلا يصح اذن التمسك بأحكام الشريعة فى صدد وسائل التأديب . ومع ذلك فانه اذا صح للمدرس بتلك المعاهد (مدرس بالأزهر) ان يؤدب أحد الطلبة جسمانياً فان هذا ليس معناه انه لا يعاقب اذا هو تخطى فى ذلك الحدود المقبولة عقلاً .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ١٢٢ - جلسة ١٠/١/١٩٤٣)

اذا كان الولي قد رأى فى سبيل حمل ابنته القاصرة على اطاعة

أوامره التي لا يفى من ورائها الا تهذيب اخلاقها وتقويم سلوكها ان يضع فى رجليها قيداً حديدياً عند غيابه عن المنزل ، ملاحظاً فى ذلك الا يمنعها عن الحركة بداخل المنزل والا يؤلم بدنها ، لذلك لا يتجاوز فيه الحدود حق التأديب المألوف له قانوناً .

(الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ١٢ قى - جلسة ١٩٤٣/١/٤)

يقتضى التبليغ عن الجرائم فى بعض صور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة لما يحظر القانون حيازته أو احرازه الا ان الاحتفاظ به فى هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير طبيعته ما دام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وان كان فى ظاهرة يتسم بطابع الجريمة وذلك عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٧ قى - جلسة ١٩٥٧/٣/١١ من ٨ ص ٢٢٨)

اباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للاصول العلمية المقررة ، فاذا فرط أحدهما فى اتباع هذه الأصول أو مخالفتها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته ، أو تقصيره وعدم تحرزه فى أدائه عمله .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ قى - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١٩١)

توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز والحفاظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أى وجه ، وهو فى أدائه لهذا الواجب انما يستعمل حقاً مقررأ له بمقتضى القانون ، فان انطوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يحرمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم .

عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، هذا الا اذا ثبت سوء نيته - كما اذا كان الحجز الموقع على القمح قد اصطنع اصطناعاً - فانه في هذه الحالة لا يتمتع بالاباحة المقررة في القانون - فاذا كان مفاد ما أورده الحكم ان القمح المحجوز عليه والذي ورده ناظر زراعة المتهم الى بنك التسليف هو بقية القمح الناتج من التقاوى المنتقاة التي حصل عليها المتهم وان ثمة عدراً قهرياً حال دون وفائه بالتزامه ، هو توقيع حجز ادارى على محصول هذه التقاوى المنتقاة ، فان هذا الذى أورده الحكم مديد في القانون .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ من ١٠ ص ٣٠٤)

دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات ان حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والاحكام التي تصدر علناً ، وان هذه الحصانة لا تمتد الى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ، ولا الى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون او المحكمة الحد من علنيتهما ، كما انها مقصورة على اجراءات المحاكمة ، ولا تمتد الى التحقيق الابتدائي ولا الى التحقيقات الأولية او الادارية ، لان هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات او ما يقال فيها او يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام واحالة على المحاكمة فانما ينشر ذلك على مسئولية . ويجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

(الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ من ١٠ ص ٣٤٨)

المادة ٦٠ من قانون العقوبات انما تبيح الافعال التي ترتكب عملاً بحق قرره القانون بصفة عامة ، وتحرم الشارع للاستقاط يحول دون اعتبار

هذا الفعل مرتبطاً بحق وانما يجعل منه اذا وقعت جريمة يستحق جانبيها العقاب الذى فرضه الشارع لفعلة ، فلا يكون مقبولا ما عرض اليه التهم فى دفاعه امام محكمة الموضوع من ان الشريعة الاسلامية تبيح اجهاض الجنين الذى لم يتجاوز عمره أربعة شهور وان المادة ٦٠ من العقوبات تبيح ما تبيحه الشريعة .

(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩٥٢)

اباحت الشريعة الاسلامية اجهاض الجنين الذى لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلاً ثابتاً فى أدلتها المتفق عليها ، وانما هو اجتهاد للفقهاء انقسم حوله الراى فيما بينهم .

(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩٥٢)

ان استعمال التهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح اليه ان ينعت بعدم الجدية ولا ان يوصف بأنه جاء متأخراً لان المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى ان يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ٥/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٠٢)

ان المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التعليم الابتدائى - الذى حدثت الواقعة فى ظله - تنص على ان (العقوبات البدنية ممنوعة) ومن ثم فانه لا يحق للمدرسة المطعون ضدها ان تؤدب احدا بالضرب ، فان فعلت كان فعلها مؤثماً وتساءل عن نتائجه . واذا كان ما تقدم وكانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخلص فى أن المطعون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ لفظاير جزء من آلة الاعتداء واصاب عين

الجنى عليه وتخلفت لديه من هذه الإصابة عاهة مستديمة ، هي فقد ابصار العين ، فان ركن العمد يكون متولفاً ، ذلك انه من المقرر ان الخطأ في شخص الجنى عليه لا يغير من قصد التهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد ، لانه انما قصد الضرب وتعمره ، والعمد يكون باعتبار الجنائي وليس باعتبار الجنى عليه ، لما كان ما تقدم ، فان الواقعة المسندة الى المظعون ضدها تكون جناية الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، ويكون القرار المظعون فيه اذ خالف هذا النظر متعين النقض وإعادة القضية الى مستشار الاحالة للسير فيها على هذا الاساس .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٠ ص ٢١ ص ١١٥٧)

من المقرر ان التأديب من مقتضاه اباحة الالءاء ، ولكن لا يجوز ان يتعدى الالءاء الخفيف ، فاذا تجاوز الزوج هذا الحد ، فأحدث أذى بجسم زوجته ، كان معاقباً عليه قانوناً ، حتى ولو كان الاثر الذي حدث بجسم الزوجة لم يزد عن مسحات بسيطة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المظعون فيه ان المظعون ضده قد اعتدى بالضرب على زوجته وأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان البين من هذا التقرير - المرفق بالمفردات المضمومة - ان باجنى عليها كدمات بالفخذ الايسر فان هذا كاف لاعتبار ما وقع منه خارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجباً للعقاب عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . واذ خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٦٧٢)

ان ما يدعيه الطاعن من توليه أمر المجنى عليها ، فضلاً عن انه لا تقبل اثارته امام هذه المحكمة لما هو ثابت من محضر جلسة المحاكمة من انه لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع الموضوعي امام محكمة الموضوع ، لانه - بفرض صحته - لا يجدي له ما هو مقرر شرعاً من ان التأديب المباح لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسراً أو جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٧ من ٢٨ من ٥٩٦)

الاصل تجريم أى مساس بجسم الانسان .

أساس اباحة فعل الطبيب ؟ .

مسألة من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد . اعفاؤه لا يكون الا بقيام حالة الضرورة .

(الطعن رقم ٢٦٦٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢/٣/١٩٨١ من ٣٢ من ١٩٦)

الاصل تجريم أى مساس بجسم الانسان .

ليس من حق المدرس التعدي بالضرب على التلاميذ .

دفاع المتهم بأنه مدرس له حق تأديب المجنى عليها . دفاع موضوعي .

مدى حق التأديب المباح .

(الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢/٤/١٩٨١ من ٣٢ من ٣١٥)

حق الزوج في تأديب زوجته . حده ؟ .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ق - جلسة ١١/١١/١٩٨١ من ٣٢ من ١٦٧)

حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ مدنى . اباحته للمتهم بجريمة
التبديد الامتناع عن رد الشئ موضوع الجريمة حتى : عوفى ما هو مستحق له
من أجر اقامة مبان .

(الطعن رقم ٥٩١٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٤س ٣٥ ص ٢٨٦)

الدفاع باستعمال حق مقرر بمقتضى الشريعة . موضوعى .

(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٤س ٣٥ ص ٩٠٧)

اباحة عمل الطبيب . شرطها مطابقة ما يجريه للأصول العلمية المقررة
. التفريط فى اتباع هذه الاصول أو مخالفتها يوفر المسئولية الجنائية والمدنية
متى توافر الضرر أيا كانت درجة جسامه الخطأ .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١١/١/١٩٨٤س ٣٥ ص ٣٤) .

الفصل الثالث

الذفع بارتكاب الموظف عملاً

تنفيذاً لما أمرت به القوانين

النص القانوني:

يجرى نص المادة ٦٣ عقوبات على النحو التالي :

لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف اميرى فى الأحوال الآتية :

أولاً : اذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقد انها واجبة عليه .

ثانياً : اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد ان اجراءه من اختصاصه .

وعلى كل حال يجب على الموظف ان يثبت انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وانه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة .

تطبيقات قضائية :

ان مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون فى الحالة المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات هو الا يلجأ الموظف الى استخدام سلاحه ضد من يشبهه فى أمرهم الا بعد التيقن من ان لشبهته محلاً واستنفاد وسائل الارهاب والتهديد التى قد تعينه على القبض على المشتبه

فيهم بغير حاجة الى استعمال سلاحه .

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١٠/٣١)

ان المادة ٥٨ ع د قديم ، تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف فوق انه يكون حسن النية وجوب تحريره وثبته من ضرورة التجاونه الى ما وقع منه وجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقاداً مبنياً على اسباب معقولة . فاذا كان المفهوم مما أثبت الحكم المطعون فيه ان ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم يكن متنبئاً عن اسباب معقولة فلا يحق له التمسك بهذه المادة .

(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٣/١١)

الاصل انه ليس على مرسوم ان يطيح الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، فان طاعة الرئيس لا ينبغي بأية حال أن تمتد الى ارتكاب الجرائم .

(الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٥/١٣)

متى كان المتهم قد عين طبقاً للأوضاع القانونية في وظيفه بديوان الخاصة الملكية السابق الذى نظم على غرار المصالح الأميرية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الأنظمة واللوائح التى تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها سواء بمسواء ، فانه يكون فى هذا القدر من الكفاية ما يفعله الحق فى الافادة من الاعفاء الوارد فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧)

أورد الشارع المادة ٦٣ من قانون العقوبات ليجعل فى حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا يتحرجوا فى أداء واجباتهم أو يترددوا فى مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع فى المسؤولية الجنائية وقد جعل الشارع

أساساً لنزع تلك المسؤولية ان يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن انه قام أيضاً بما ينبغي من وسائل التثبت والتحرى وانه كان يعتقد مشروعية الفعل الذى قام به وان اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة ومن ثم فاذا كان التهم يعمل فى ظروف تجعله يعتقد انه وهو يقوم بخدمة الملك السابق فى الوظيفة المخصصة له انما كان يباشر عملاً له صفته الرسمية وارتكب فعلاً ينهى عنه القانون تنفيذاً لامر صادر اليه من رئيسه الذى يجب عليه طاعته فانه لا يكون مسئولاً على أى الاحوال .

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ق - جلسة ١١/٢٥/١٩٥٦م ص ٧ من ١٣٣١)

ان المادة ٦٣ من قانون العقوبات من فقرتها الأولى لا تنطبق الا اذا ثبت صدور امر من رئيس وجبت طاعته - ولا يفنى اعتقاد الموظف بصدر الامر عن حقيقة صدوره فعلاً . والتثبت من صدور الامر لا غنى عنه لتوافر حسن النية .

(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١/٢٨/١٩٥٧م ص ٨ من ٧٦)

ما يقوله الطاعن خاصاً بعدم مسؤوليته عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لانه انصاع لرغبة رئيسه التهم الأول - هذا القول مردود بان فعل الاختلاس الذى اسند اليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الاجرام فيه واضحة بما لا يشفع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسؤوليته - بل ان اقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوة بالتهم الأول فى الجريمة ، فضلاً عن ذلك فالذى يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ان القاء المجنى عليه بعض التراب نحو المعتدين على والده لا يعد اعتداء يرر الدفاع .

(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٧/٣/١٩٥٨م ص ٩ من ٢٨٩)

من المقرر ان طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم ،
وانه ليس على مرسوم ان يطيح الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل
يعلم هو ان القانون يعاقب عليه .

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٦٢٨)

من المقرر ان طاعة المرسوم لرئيسه لا تكون فى أمر من الأمور التى
يحرمها القانون . وقد جعل القانون اساساً فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات
لمنع مسئولية الموظف الجنائية - ان يكون فيما قام به حسن النية ، وانه قام
أيضاً بما ينبغى له من وسائل التثبت والتحرى وانه كان يعتقد مشروعية
الفعل الذى قام به اطاعة لأمر رئيسه وان اعتقاده كان مبنياً على أسباب
معقولة .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٣١٤)

الاصل ان أى مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون العقوبات
وقانون مزاوله مهنة الطب . وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله
على اجازة علمية طبقاً للقواعد والاضاع التى نظمها القوانين واللوائح ،
وهذه الاجازة هى اساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة
الحصول عليه قبل مزاولتها فعلاً .

(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٥٥)

الاحكام التى تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف
العام ، ومن ثم لا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وان كانت
العلاقة بينه وبين من أصدر الامر تفرض عليه طاعته ، واذا كان ذلك وكان

الواضح من سياق نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة واخضاعها لاشراف المؤسسة المصرية العامة للقطن وما دل عليه قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن اعادة تنظيم الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للقطن وما تلاها من قرارات جمهورية ، ان الشارع احتفظ لهذه الشركات بشكلها القانوني واستمرارها في مزاولة نشاطها ، مما مؤداه عدم اعتبار موظفي وعمال هذه الشركات من الموظفين والمستخدمين العاملين في حكم المادة ١/٦٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٨ ص ١٩٨٧)

لا يسوغ من المتهم القول باضطراره الى ارتكاب الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتستروا على ما ارتكبه ما دام ان أفعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التي أتاها من قبل عمداً واتجهت اليها ارادته وأستمر موفلا في ارتكابها وانتهت بالحكمة الى ادانته بها - هي أعمال غير مشروعة ونية الاجرام فيها واضحة مما لا يشفع للمتهم ما يدعيه من عدم مسئولية .

(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٩ ص ٢٠٤)

من المقرر ان طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على مرعوس ان يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان مما لا يستأهل من احكمة رداً .

(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٩ ص ٢٠٤)

من المقرر ان طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على مرؤوس ان يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه متى كان فعل الاختلاس واشترك الطاعن فيه الذى أسند اليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الاجرام فيه واضحة فلا يشفع للطاعن ما يدعيه من عدم مسئوليته طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٢ من ٢٣ص ٢٨٨)

الاحكام التى تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وان كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تقضى عليه طاعته .

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ق - جلسة ١/٢١/١٩٧٣ من ٢٤ص ٧٨)

من المقرر ان اباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة فاذا فرط فى اتباع هذه الاصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله .

(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢/١١/١٩٧٣ من ٢٤ص ١٨٠)

ان المادة ٦٣ من قانون العقوبات اذ نصت بأنه لا جريمة اذا وقع الفعل من الموظف تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما أعتقد ان اجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته قد أوجبت عليه - فوق ذلك - ان يثبت انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وانه كان يعتقد شروعيته اعتقاداً مبنياً على أسباب معقولة .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١/٢/١٩٧٧ من ٢٨ص ١٤)

الاحكام التي تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ، ومن ثم فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - حتى وان كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الامر تقضى عليه الطاعة كما انه ليس لرؤوس ان يطيع الامر الصادر من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه .

(الظمن رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٩٩ ق - جلسة ١١ / ٢٢ / ١٩٧٩ م ص ٣٠ ص ٨٢٩)

الفصل الرابع الرفع بتوافر حق الرفع الذي يبيح السب والقذف

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٣٠٩ عقوبات على النحو التالي :

لا تسرى احكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده أحد الاخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي امام المحاكم فان ذلك لا يترتب عليه الا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

تطبيقات قضائية :

ان العبارات التي تخدش الناموس والاعتبار وتكون موجهة من شخص لآخر في اذار رسمي هي بلا شك مما يقع تحت نص المادة ٢٦٥ عقوبات لتوافر العلانية فيها . ومن الخطأ القول بأن هذه العبارات لا تفيد معنى السب المعاقب عليه كجريمة لدخولها في حدود المطاعنات التي تحصل بين الخصوم أثناء النزاع على حق ، لأن المادة ٢٦٦ عقوبات تستلزم - للاعفاء من العقاب على السب كجريمة - قيام دعوى بالفعل بين المقتري والجني عليه ، وان يحصل الاضرار أثناء المرافعة امام المحكمة شفهاً أو تحريراً .

(١٩/١٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٩ ص ٤٠٦)

الخصم الذى يعتدى على خصمه أثناء الدفاع عن حقوقه امام المحاكم
بقتل أو سب اعتداء لا يستلزمه الدفاع فى الدعوى يكون معرضاً نفسه
للمسئولية الجنائية بسبب اقترائه . اما اذا كان هذا الافتراء من مستلزمات
الدفاع فلا مسئولية جنائية عليه قطعاً . وانما تلزمه المسئولية المدنية أو التأديبية
ولكن فى حالة واحدة هى ان يثبت استعمال تلك التوسعة القانونية بان يغالى
فى عبارات الافتراء مغالاة لا يقتضيها المقام .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٢ ص ١٧٨)

كون الافتراء من مستلزمات الدفاع أو ليس من مستلزماته وكون
التهم به قد أساء استعماله أو لم يسه هو من الأمور المتعلقة بالموضوع
يقدرها قاضيه بحسب ما يبدو له . ولا رقابة محكمة النقض عليه الا ما
يكون من تحليل رتبة فى عبارات الافتراء قذف وسب هى أم هى ليست
كذلك . والا فيما يكون أيضاً من خطئه فى طريقة الاستدلال كان يستتج
نتيجة من مقدمات لا تنتجها أو من مقدمات لا وجود لها أو من مقدمات
يرويها والواقع أنها تخالف ما يرويه .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٢ ص ١٧٨)

يشترط لتطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات ان تكون عبارات القذف والسب
التي استعملت فى المدافعة عن المحقوق أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع .

(١٩٣١/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٢ ص ١٢٦٤)

محل تطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات ان يقع الافتراء بالقذف أو السب
من الخصم على خصمه أثناء دفاعه فى قضية فلا تطبق هذه المادة فى حالة ما

إذا وقع الافتراء على شخص لم يكن خصماً في القضية الحاصلة فيها المرافعة وكان حصوله بمذكرات وزعت على الجمهور بعد اتمام المرافعة .

(١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٢ ص ٣٣٤)

ان المادة ٣٠٩ عقوبات وان كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والقذف على بعضهم البعض في أثناء المدافعة عن حقوقهم امام احكام شفاهياً أو تحريراً لما يتناول بطبيعة الحال ما يراد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة ، اذ هذه العريضة انما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة مع الادلة التي يستند اليها المدعى ، الا انه يجب لذلك ان تكون العريضة جديّة مقصوداً بها طرح الدعوى بالفعل على القضاء ليفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه من مساس أو خدش لشرفه أو اعتباره .

(١٩٤٠/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٤ ص ٢٣٧)

يشترط للانزعاح بحكم المادة ٣٠٩ عقوبات ان يكون عبارات القذف أو السب التي استعملت في المدافعة عن حق امام المحاكم مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق . والفصل في ذلك متروك لقاضى الموضوع يقدره على حسب ما يراه من العبارات التي أيدت والقرض الذي قصد منها .

(١٩٤١/٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٦ ص ٣٩٧)

ان المادة ٣٠٩ عقوبات التي تنص على اعفاء الخصوم من العقاب

على ما يستندونه بعضهم الى بعض امام المحاكم يتناول حكمها ما يديه الخصم أثناء التحقيق في سبيل الدفاع عن نفسه في التهمة التي يحقق معه فيها . وذلك لأن ما جاء في هذه المادة ليس ان تطبيقاً لقاعدة عامة هي حرية الدفاع في حدوده التي يستلزمها فيدخل في ذلك ما يدلى به المتهم امام النيابة من عبارات القذف وهو يفند لها التهمة التي وجهها اليه .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٦ ص ٥١١)

الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لحكمة الموضوع .

متى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها ان العبارات التي اعتبرها الطاعن قذفاً في حقه انما صدرت من المظنون ضده في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه ورأت ان كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك امام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٦ طعن رقم ٢٥٧٥ سنة ١٧ ق)

ان الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لحكمة الموضوع .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٨ طعن رقم ٢٣٩٣ سنة ٢٤ ق)

حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مستوى ان تصدر العبارات امام المحاكم أو امام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباط بالضرورة الداعية اليه .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧٨٦)

الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه
الدفاع - موضوعي .

الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه متروك
لحكمة الموضوع .

(الظعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٩٦)
انطباق حكم المادة ٣٠٩ عقوبات على محامي الخصم .

يدخل في معنى الخصم الذي يعنى من عقاب القذف الذى يصدر منه
امام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الخامون عن المتقاضين
ما دامت عبارات القذف الموجهة اليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها
ضروريات الدفاع .

(الظعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٩٦)
حكم المادة ٣٠٩ عقوبات - تطبيق لبدأ عام هو حرية
الدفاع بالقدر الذى يستلزمه - نطاقه .

جرى قضاء محكمة النقض على ان حكم المادة ٣٠٩ من قانون
العقوبات ليس الا تطبيقاً لبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ،
فيستوى ان تصدر العبارات امام المحاكم أو امام سلطات التحقيق أو فى
محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة اليه
. وما فاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب المطعون ضده وسائل
الدفاع عن نفسه فى مقام اتهامه أمام الشرطة باغتصاب اثاث زوجته ورميه
بأنه يريد ان يعيش من مالها .

(الظعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠١٤)

مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات ان تكون عبارات السب التي اسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع . وخلو الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التى قدم المتهم بشأنها المذكورة المشتعلة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذى يقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح استخلاص الحكم ان عبارات السب ليس مما يستلزمه الدفاع يعتبر قصوراً يميز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

(١٩٧٢/١٠/٢٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٤٠ ص ١٠٧٤)

من المقرر ان حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الاتطبيقاً لبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، وان هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية اليه .

(١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض من ٢٧ ق ٧٦ ص ١٦٩)

لما كان من المقرر ان مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ان تكون عبارات القذف التى أسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ و ١٣٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقاً لبدأ عام هو حرية الدفاع الذى يستلزمه . وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية اليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه قد خلا من بيان ما ورد بمحضر الجلسة من سياق القول الذى اشتمل على عبارات القذف ومدى اتصالها بالنزاع القائم امام المحكمة عند نظر الدعوى وما اذا كان قد استلزمها حق الدفاع أو انها تخرج عن مقتضيات القدر الذى تقتضيه مراعاة

الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم ان عبارات القذف التي فاه بها الطاعن لا تمتد اليها حماية القانون فانه يكون قاصر قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيه بما يوجب نقضه .

(١٩٨٠/١١/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨٩ ص ٩٧٥)

(١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

(١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٦ ص ١٧٥)

حكم المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه .

(الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ في - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ س ٣٣ ص ٢٤٨)

الباب الثاني

الدفع المتعلقة بموانع المسؤولية

هذا الباب يحتوى على الدفع الآتية :

أولاً : الدفع بجنون المتهم أو جود عاهه عليه

ثانياً : الدفع بحالة الضرورة أو الاكراه المادى .

ثالثاً : الدفع بالسكر أو الغيبوبة الناشئة عن عقاقير مخدرة .

ونعرض لهذه الدفع فى الفصول التالية :

الفصل الأول

الدفع بالجنون والعاهه العقلية

النص القانونى :

نصت المادة ٦٢ من قانون العقوبات على النحو التالى :

لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل .

اما لجنون أو عاهة فى العقل .

واما لغيوبه ناشئة عن عقاير مخدرة أيا كان نوعها اذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها .

كما يجرى نص المادة ٣٣٩ اجراءات جنائية على النحو

التالى :

مادة ٣٣٩ - اذا ثبت ان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عامة فى عقله ، طرأت بعد وقوع الجريمة ، يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود اليه رشده .

ويجوز فى هذه الحالة لقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة ، أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس اصدار الأمر بحجز المتهم فى أحد امحال المعدة للأمراض العقلية الى ان يتقرر اخلاء سبيله .

(معدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١)

تطبيقات قضائية :

الاشارة عرضاً الى ان المتهم كان بحالة غير طبيعية طلباً لعرض المتهم على أخصائى لفحص قواه العقلية.

اذا كان الدفاع عن المتهم قد اقتصر فى مرافعته على الاشارة عرضاً الى ان المتهم كان بحالة غير طبيعية فذلك لا يعتبر طلباً لعرض المتهم على اخصائى لفحص قواه العقلية بل هو يفيد ترك الأمر للمحكمة تقديره كما ترى فاذا كان الظاهر مما أورده الحكم ان المحكمة قد استخلصت ان المتهم اقترف جريمة وهو حافظ لشعوره ، واختياره ، وردت على ما تمسك به

الدفاع من جهة حالته العقلية . ولم تأخذ به بناء على ما تحققه من ان المتهم ارتكب جرمه بأحكام وتدبير ، وانه لم يعترف الا بعد ان قويت حوله الشبهات وضائق في وجه السبل ، ففي ذلك ما يكفى لسلامة الحكم . وليست المحكمة ملزمة بأن نستعين برأى اخصائى ما دامت هى من جانبها لا ترى انها فى حاجة الى ذلك .

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٤/٢٢)^(١)

العبرة فى تقدير شعور المتهم واختياره لتقدير مسئوليته الجنائية هى بما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما كانت عليه قبل ذلك .

ان العبرة فى تقدير شعور المتهم واختياره لتقرير مسئوليته الجنائية هى بما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما قد كانت عليه قبل ذلك . فاذا كان الدفاع قد امتد الى ان المتهم غير مسئول لانه كان قد أصيب منذ سنوات بالجنون وقدم شهادة من أحد الأطباء دالة على ذلك ، ورأت المحكمة من اجابات المتهم فى التحقيق الذى أجرى عقب الحادثة مباشرة انه كان سليم العقل وقت ارتكاب الجريمة ثم قالت ان الشهادة الطبية المقدمة لا تتعارض مع ما رآته من ذلك لانها فضلاً عن صدورها من غير اخصائى وعن حادث وقع قبل تحريرها سنوات - لا تدل بذاتها على ان المتهم كان وقت اقترافه الجريمة فى حالة جنون فذلك باعتباره تقديراً للوقائع المعروضة على المحكمة يجب ان يترك امره لها وحدها ولا يصح اذن الزامها بالاستعانة فيه برأى فنى .

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٥/١٣)

(١) الموسوعة الذهبية المراجع السابق ج ٢ ص ٣٦٩ وما بعدها .

ان المادة ٦٢ من قانون العقوبات لا تنطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم اذ لا يتصور في هذه الحالة اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات والفتراضات قانونية ، فان القصد الجنائي باعتباره واقعة يجب ان يكون ثبوته بناء على حقيقة الواقع .

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ١٦ق - جلسة ١٣/٥/١٩٤٦)

اذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن مظاهر سلوكه الخارجي . كما وصفها الطبيب الشرعي ، تفيد انه غير مسئول اذ قرر الطبيب انه مصاب بالعقلية الطفلية التي لم تنضج بعد بما يتكافأ وظروف الحياة الاجتماعية والنفسية وكذا الاضطراب العصبي ، وكان الحكم قد عاقبه على أساس ما أثبتته الطبيب الشرعي من أنه لم يوجد بعقله عاهة تفقده الشعور والاختيار في ارتكاب فعله ، وكان تقرير الطبيب الشرعي يبرز ما انتهى اليه الحكم من ان المتهم كان يدرك أن المادة التي وجدت معه هي حشيش يعاقب القانون على احراره فان عقابه لا يكون قد بنى على أساس خاطئ .

(الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ١٨ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٤٨)

تقدير حالة التهم العقلية وان كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا انه يتعين ليكون قضاؤها سليماً ان تعين خبيراً ثبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسئولية المتهم ، فان لم تفعل كان عليها ان تبين في القليل الاسباب التي تنسب عليها قضاءها برفض هذا الطلب بياناً كافياً وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة وانه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، فاذا هي لم تفعل شيئاً من ذلك

فان حكمها يكون مشوباً بعيب القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٣١ قى - جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ من ١٢ ص ٩٢١)

المصاب بالحالة المعروفة باسم « الشخصية السيكوباتية » ، وان عد من الناحية العلمية مريضاً مريضاً نفسياً - الا انه لا يعتبر فى عرف القانون مصاباً بجنون أو عاهه فى العقل بما يصح معه اعتباره لفاقد الشئور أو الاختيار فى عمله .

(الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣١ قى - جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ من ١٢ ص ٩٤٢)

من المقرر ان محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة الدفاع الى ما يطلبه من نذب خبير لتقدير حالة المتهم العقلية ، ما دامت قد استأنت سلامة عقله من موقفه فى التحقيق ومن حالته النفسية ومن اجاباته على ما وجهته اليه ان الأسئلة ، ذلك ان تقدير حالة المتهم التى يترتب عليها الاعفاء من المسئولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما انه يقيمه على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣١ قى - جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ من ١٢ ص ٩٤٢)

تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الاعفاء من المسئولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما انه يقيمه على أسباب سائفة . فاذا كانت المحكمة قد ردت على عدم مسئولية الطاعن ، استناداً الى الشهادة الطبية المقدمة منه ، بأنها لا تضمن الى صحتها لما استبان لها من تصرفات المتهم ومسلكه فى أدوار التحقيق وطريقة

تأويله لأقواله فيه من انه كان متمتعاً بقواه العقلية فى وقت ارتكاب الحادث وخلصت من ذلك الى مسئوليته عن الفعل الذى وقع منه فانه لا يصح مجادلتها فى ذلك .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢ من ١٣ ص ٣٣٢)

اذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من ان الصورة التى قارف بها جريمته انما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب احالته الى معهد نفسانى لفحصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع ان النفس شئ آخر متميز تماماً عن العقل وان امراضاً قد تصيبها فتكون امراضاً نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد ان ناقش حالة التهم العقلية ونفى عنه اصابته بأى مرض عقلى - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائى المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما فى الأمر ان قانون العقوبات قد نص فى المادة ٦٢ منه على انه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل اما لجنون أو عاهه فى العقل ، وبالتالي فان هاتين الحالتين اللتين أشارت اليهما هذه المادة دون غيرهما ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجانى وقت ارتكاب الجريمة فاقداً للشعور والاختيار فى عمله ، وكان تقدير حالة التهم العقلية التى يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما انه يقيمه على أسباب سائفة - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - فان النعى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢ من ١٣ ص ٦٤٠)

من المقرر ان الحالات النفسية ليست فى الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاة فى العقل اللذين يجعلان الجانى فاقء الشعور والاختيار فى عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقاً لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات . وقد جرى قضاء محكمة النقض على ان المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة فى العقل وتنعءم به المسئولية الجنائية قانوناً هو ذلك المرض الذى من شأنه ان يعءم الشعور والادراك وادراكه فلا تعد سبباً لانهءام المسئولية .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ ص ٥١٦)

تقدير حالة التهم العقلية وان كان من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير انه من الواجب عليها ان تبين فى حكمها الاسباب التى تبني عليها قضاءها فى هذه المسألة بياناً كافياً لا اجمال فيه ، وليس لها ان تستء فى اثبات عءم اصابة التهم بمرض عقلى الى انه لم يقدم دليلاً تثق به بل ان من واجبها فى هذه الحالة ان تثبت هى من انه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وان تقيم قضاءها بذلك على اسباب سائفة .

(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨ س ١٦ ص ٦٥)

منأط الاعفاء من العقاب لفقءان الجانى لشعوره واختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو ان يكون سبب هذه الحالة راجعاً على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت سائفة سلامة ادراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التى دين بها وقت اعترافه بارتكابها فى التحقيقات فان التعى عليه فى هذا الصءء لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ص ٩١٢)

ان مناط الاعفاء من العقاب فى مجال تطبيق المادة ٦٢ من قانون العقوبات ان يكون مرجعه جنون أو عامة فى العقل دون غيرهما بما يجعل الجانى وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والاختيار فى عمله ، وهو ما لا يندرج تحته ما يثيره الطاعن فى وجه طعنه من عدم سلامة ارادته وادراكه .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ ص ١٧ من ١٢٤٢)

مناطق الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره واختياره فى عمله .

تقدير حالة المتهم العقلية - موضوعى .

من المقرر ان تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يتصل فيه قاضى الموضوع بلا معقب طالما انه يقيمه على اسباب سائفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت فى منطق سليم وبأدلة سائفة سلامة ادراك الطاعن وقت اعترافه الجريمة ووقت اعترافه بارتكابها ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ، ولم ير الأخذ به واجابته بناء على ما تحققه المحكمة من ان الطاعن وقت ارتكابه الحادث كان حافظاً لشعوره واختياره وهى غير ملزمة بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها فان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً .

(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٥ ص ٢٦ من ٢٣)

المرض العقلى الذى تتعدم به المسؤولية - ماهيته .

من المقرر ان المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعلم به المسئولية قانوناً على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه ان يعدم الشعور والادراك اما سائر الامراض والاحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه ، فلا تعد سبباً لانعدام المسئولية .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٣ س ٢٦ ص ٢٠٧)

تقدير حالة المتهم العقلية - أمر موضوعى .

الأصل ان تقدر حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة ، وهى لا تلتزم بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٣ س ٢٦ ص ٢٠٧)

متى يجب ايداع المتهم ، احدى احوال المعدة للأمراض العقلية .

لما كانت المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « اذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم وكان ذلك بسبب عاهة فى عقله تأمر الجهة التى أصدرت الامر أو الحكم اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم فى أحد احوال المعدة للأمراض العقلية الى ان تأمر الجهة التى أصدرت الامر أو الحكم بالافراج عنه ، وذلك بعد الاطلاع على تقرير

مدير الحبل وسماع أقوال النيابة العامة ، واجراء ما تراه للتثبت من ان المتهم قد عاد الى رشده ، . واذا كان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببراءة المطعون ضده من التهم المسندة اليه بسبب عاهة فى عقله لم يأمر بحجزه فى أحد احوال المدة للأمراض العقلية ، تطبيقاً لما توجبه المادة سالفه الذكر ، فانه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بحجز المطعون ضده فى أحد احوال المدة للأمراض العقلية الى ان تأمر محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم بالإفراج عنه .

(الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٧ ص ٢٧ من ٨٥٥)

تقدير حالة المتهم العقلية - مسألة موضوعية - وجوب تعيين خبير للبت فيها - مخالفة ذلك - قصور .

من المقرر ان تقدير حالة المتهم العقلية وان كان فى الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا انه يتعين ليكون قضاؤها سليماً ان تعين خبيراً للبت فى هذه الحالة وجوداً وعدماً لما يترتب عليها من قيام أو انقضاء مسئولية المتهم ، فان لم تفعل كان عليها ان تبين فى القليل الاسباب التى تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بياناً كافياً وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة وانه مسئول عن الجرم الذى وقع منه فاذا هى لم تفعل شيئاً من ذلك فان حكمها يكون مشوباً بعيب القصور فى التسيب والاخلال بحق الدفاع بما يطله .

(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ ص ٢٨ من ٦٤٢)

اسباب الاباحة - الدفع بتصنع الجنون وبقصور التقرير الطبي - متى يكون جوهرياً .

متى كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات مستشار الاحالة والمفردات المضمومة ان المدافع عن الطاعنين قد نازع في تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية بانعدام مسئولية المظعون ضده عن الافعال المسندة اليه ، على أساس ان المظعون ضده يتصنع الجنون وانه يدرس الطب ويعلم الكثير عن الفحص الطبي العقلي والنفسى وذلك بدليل انساق اجاباته في محاضر التحقيق وتمسكه الدائم والمستمر بانه كان في حالة دفاع شرعى ، الامر الذى لم يفتن اليه واضح التقرير ، وانه فضلاً عن ذلك فان مدونات التقرير جاءت متناقضة وقاصره ، اذ بينما يعول محرره على أقوال المظعون ضده التى سمعها منه بشأن ظروفه الاسرية الاجتماعية والدراسية والتى جاءت منسقة وتدل على الذكاء فقد انتهى الى انعدام مسئوليته ، كما ان التقرير لم يبين كيفية فحص المظعون ضده ومراقبته فلم يوضح عدد المرات التى تم فيها ذلك الفحص وتلك المراقبة والاسلوب الذى اتبع فى هذا الشأن ، وانتهى المدافع عن الطاعنين الى طلب ندب خبراء آخرين لفحص المظعون ضده لما كان ذلك ، وكان أمر رئيس النيابة - مؤيداً لأسبابه بالامر المظعون فيه - قد أسس على دعامة واحدة هى تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية ، وكان الدفع بتصنع المظعون ضده الجنون وبقصور التقرير المذكور يعد دفاعاً جوهرياً فى خصوص الدعوى المطروحة لتعلقه بتحقيق مسئولية عن الحادث ، فان القرار المظعون فيه اذ لم يفتن الى هذا الدفاع ويعطيه حقه ويعنى بتحقيقه بل سكت عنه اراداً له ورداً عليه ، يكون معيماً بما يوجب نقضه والاحالة ، وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٧ م ٢٨ ص ٧٨٢)

الدفع بعدم سلامة عقل المتهم سلطة محكمة الموضوع فى تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى

متى كان ما أورده الحكم يستقيم به أطراح دفاع الطاعن ذلك بأنه انتهى في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون الى ان المرض الذي يدعيه الطاعن على فرض ثبوته لا يؤثر على سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئولية الجنائية عن الفعل الذي وقع منه وكان من المقرر ان للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة امامها ، وانها الخبر الاعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة باعادة المهمة الى الخبر او باعادة مناقشته ما دام استنادها الى الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون وهو الأمر الذي يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره . وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما أطمأنت اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ماثلة ولها ماخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من اطلاقاتها فان ما يثيره الطاعنون ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز أثارته امام محكمة النقض

(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق .. جلسة ١٢/٣٠ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٩٤)
المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مرتبطاً بالضرورة الداعية اليه

تقدير ما اذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع .
موضوعي الدفع باباحة القذف والسب . من الدفوع القانونية المختلطة
بالواقع عدم جواز اثاره لأول مرة امام النقض . مالم تكن وقائع الدعوى
ترشح له

(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/٣٠ / ١٩٨٣)

مناط الأمر بإيداع المتهم احد احوال المعدة للأمراض العقلية فى حالة
الحكم ببراءته ؟

(الطعن رقم ٥٦١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ ص ٣٥ ص ٢٧)

تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة
الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .

عدم التزام المحكمة بالالتجاء لأهل الخبرة فى هذا الشأن بعد ان
وضعت لها الدعوى .

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤ ص ٣٥ ص ٦٠٤)

تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى . على المحكمة حتى يكون
قضاؤها سليماً ان تعين خبيراً للبت فى هذه الحالة وجوداً وعدماً وان تورد
اسباباً سائغة لقضائها برفض طلب فحص حالة المتهم العقلية والا كان حكمها
معيباً . مثال لتسبيب غير سائغ .

(الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ ص ٣٧ ص ٣٠٤)

الفصل الثانى

الدفع بالغيوبه والسكر

تطبيقات قضائية:

متى تحققت محكمة الموضوع ان الجانى قد تعاطى الخمر بمحض اختياره فليس لسكره فى هذه الحالة تأثير ما فى مسؤوليته الجنائية .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/١/٢٩)

ان الغيبوبة المانعة من العقاب هى التى تكون ناشئة عن مادة مخدرة يكون المتهم قد تناولها قهراً عنه أو على غير علم منه بها . أما اذا كان قد تعاطاها مخدراً عن علم بحقيقة أمرها فانه يكون مسؤولاً عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها مهما كانت ملابسات تناوله اياها .

(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٢/١٢)

اذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن المتهم لم يثر جدلاً حول انعدام مسؤوليته الجنائية بسبب سكره ، وكانت المحكمة من جانبها لم تر ان حالة السكر التى أشارت اليها مستوجبه انعدام المسؤولية على أساس ان المتهم لم يكن معها فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله ، فلا يقبل من المتهم المجادلة فى هذا الشأن امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٣/١٢)

اذا كان الدفاع عن المتهم بالشروع فى قتل قد تمسك بأنه بسبب

السكر لم يكن مسئولاً عما صدر منه ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع مكتفية
فى تنفيذه بقولها انها لا تعول عليه ، فهذا يجعل حكمها قاصراً ، اذ كان
يتعين عليها ان تمحص هذا الدفاع وتبين الاسباب التى تستند اليها فى عدم
الأخذ به لانه دفاع هام من شأنه لو صح ان يرفع عن المتهم المسؤولية
الجنائية .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١/١٤)

السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله فلا يصح ان
يقال عنه انه كانت لديه نية القتل . وذلك سواء اكان قد أخذ السكر
بعلمه ورضاه ام كان قد أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه ما دام السكر
قد افقده شعوره واختياره . ومثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على القتل
العمد الا اذا كان قد اتوى القتل ثم أخذ السكر ليكون مشجعاً له على
تنفيذ نيته .

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٥/١٣)

الغيبوبة الناشئة عن السكر لا تغنى من العقاب الا اذا أخذ الجانى
السكر قهراً عنه أو على غير علم منه به ، فاذا كان الحكم الذى ادان
المتهم فى جريمة احداث عاهة لم يذكر انه كان فى حالة سكر شديد بل
ذكر انه كان ثملاً مما لا يفيد انه كان فاقد الشعور او الاختيار فى عمله ،
وكان المتهم لم يثر امام المحكمة شيئاً فى هذا الصدد فلا يحق له ان يطالبها
بالتحدث عن مدى تأثير السكر فى مسؤوليته ما دامت هى قد اقتضت
بمسئولته جنائياً عما وقع منه .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٢/٢)

قد استقر قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة ٦٢ من قانون العقوبات على ان السكران ولو شرب باختياره لا يمكن ان يسأل عن القتل العمد لما تستلزمه هذه الجريمة من قصد جنائى خاص يجب ان يتحقق قيامه بالفعل عند المتهم ويجب ان تستدل المحكمة على قيامه فى حكمها ، وهو ما لا سبيل اليه اذا كان السكر قد ذهب بادراك المتهم وارادته .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٤/٢١)

انه لما كانت الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هى التى تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى فهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها كان مفهوم ذلك ان من يتناول مادة مخدرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها . فالقانون فى هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الادراك ، ما يبنى عليه توافر القصد الجنائى لديه ، الا انه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائى خاص فانه لا يمكن القول باكتفاء الشارع فى ثبوت هذا القصد بافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع . فاذا كان الحكم قد استبعد نية القتل لدى المتهم فيما وقع منه من اخلائه عياراً نارياً على الجنى عليه أدى الى وفاته واعتبر الحادثه ضرباً القضى الى الموت فانه لا يكون قد أخطأ .

(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/١٢)

اذا كان المتهم لم يدفع امام محكمة الموضوع بأنه كان لاقط الشعور وقت مقارفة الجريمة حتى كان يعين عليها ان تحقق هذا الدفاع وتصل فيه

موضوعاً وكان الحكم لا يبين منه ان المتهم كان فاقد الشعور بفعل المسكر فلا يكون له ان يثير ذلك لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١٢/١١)

الأصل ان الغيبوبة المانعة من المسؤولية - على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، ومفهوم ذلك ان من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسؤولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الادراك ، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه ، الا انه لما كانت هناك بعض الجرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فانه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وفتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهذا ما أستقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٤ من قانون العقوبات ، وهو المعمول عليه في القانون الهندي الذي أخذت عنه المادة المذكورة .

(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ ص ١٠٤٢)

الأصل ان الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل .

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ ص ١٩٥)

يجرى القانون حكم المدرك التام الإدراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً أو عن علم بحقيقة أمرها ، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ومن ثم فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٤)

ان الأصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٤)

الفصل الثالث

الدفع بتوافر الاكراه وحالة الضرورة

النص القانوني:

يجرى نص المادة ٦١ من قانون العقوبات على النحو التالي .

لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى .

تطبيقات قضائية:

للاعفاء من العقوبة المؤسس على الاكراه شروط خاصة منصوص عليها في المادة ٥٦ عقوبات لا يقوم صغر السن وحده مقامها فلا يجوز لتهم قاصر ان يعتذر عن جريمة ارتكبها بأنه كان مكرهاً على ارتكابها بأمر والده .

(١٩٣٥/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٣٢١ ص ٤١٤)

من المسلم به انه ليس للانسان ان يرتكب أمراً مجرمًا ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده ، ولما كان الثابت من الحكم ان الطاعن قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الاخفاء التي ارتكبها فان الدفاع الذي يستند اليه الطاعن من أنه كان في حالة ضرورة الجأته الى دفع الرشوة لتخلصاً من خطر القبض عليه هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستاهل رداً .

(١٩٦١/٣/١٣ أحكام النقض ص ١٢ ق ٦٣ ص ٣٣٠)

يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية ان تكون الجريمة التي ارتكبتها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به .

(١٩٦٤/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢١)

لايسوغ من المتهم القول باضطراره الى ارتكاب الجرم انصياعاً لرغبة رؤسائه في العمل حتى يستروا على ما ارتكبه ما دام ان أفعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التي أتاها من قبل عمداً واتجهت ارادته اليها واستمر موعلاً في ارتكابها وانتهت احكامها الى ادانته بها ، هي اعمال غير مشروعة ونية الاجرام فيها واضحة بما لا يشفع للمتهم ما يدعيه من عدم مسؤوليته .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤)

الأصل ان حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بالشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسمي على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لأرادته دخل في حلوله ، فليس للمرء ان يرتكب أمراً مجرمًا ثم يقارن جرميته في سبيل النجاة بما ارتكبه .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤)

(١٩٦٧/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٣ ص ١٩٦)

الفصل في الوضع الذي يتوافر به الاكراه أو الضرورة هو من الموضوع ، يستقل به قاضيه بغير معقب .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

العلاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح سنداً للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة الى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

يشترط لتوافر حالة الضرورة أو حالة الاكراه الأدبي التي تمنع المسؤولية الجنائية ان يثبت ان الجاني قد أراد الخلاص من شر محقق به .
وانه كان يعنى دفع مضره لا يبررها القانون ، ولا يتصور ان يكون الطعن
لى حكم صدر ضد مصلحة الدولة بالطرق القانونية المقررة للطعن فى
الأحكام، عملاً جائزاً يتغيا المتهم منه أو الخلاص منه باقتراف الجريمة .

(١٨/١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤)

ليست التحقيقات أو جمع الاستدلالات بحالة الضرورة المعروفة فى
القانون والتي توقع المسؤولية الجنائية عن المتهم بعرض الرشوة اذ يشترط فى
حالة الضرورة الا يكون لارادة الجاني دخل فى حلولها والا كان للمرء ان
يرتكب امراً مجرمأ ثم يقارف جريمته فى سبيل النجاة مما ارتكبه .

(١٣/٦/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٥ ص ٤٧٢)

اذا كان الحكم قد ذهب الى ان تهديد المظعون ضدهم بالوضع تحت
الحراسة وأيلولة أرضهم للاصلاح الزراعى يعد حالة ضرورة معفيه من العقاب
مع انه انصب على المال فحسب ، فانه يكون قد انطوى على تقرير قانونى
خاطئ لان حالة الضرورة تستلزم ان يكون الخطر مما يهدد النفس .

(٢٧/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٦ ص ٤٧٩)

من المقرر ان حالة الضرورة التى تسقط للمسئولية هى التى تحيط
بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على
النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل فى حله -
ويشترط فى حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية الجنائية ان تكون الجريمة

التي ارتكبتها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به .

(١٩٧٥ / ١١ / ٢) أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٧ ص ٦٧٥)

لما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب اليه من امتداد الضرورة المعفية من العقاب الى حالة الخطر الذي يهدد المال - على فهم خاطئ لأحكام حالة الضرورة وشروطها ، فانه يكون قد تردى فى خطأ تطبيق القانون .

(١٩٧٥ / ١١ / ٢) أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٧ ص ٦٧٥)

اذا كان الحكم المطعون فيه قد تساند فى قضائه بامتناع مسئولية المطعون ضده الى انه لجأ الى اقامة البناء بدون ترخيص لضرورة وقاية نفسه وماله بسبب خارج عن ارادته لا يد له فيه ولا فى قدرته منعه ، وهو تهدم البناء بسبب هطول الأمطار ، فان هذا الذى اتخذه الحكم أساساً لقضائه بنفى المسئولية الجنائية لا يصلح فى ذاته سبباً للقول بقيام حالة الضرورة الملحجة الى ارتكاب جريمة اقامة البناء بدون ترخيص وبأن اعادة البناء كانت الوسيلة الوحيدة لدفع خطر حال على النفس أو وشيك الوقوع ، واذا كان الحكم قد اتخذ من واقعة تهدم البناء على هذا النحو ذريعة للقول بقيام حالة الضرورة التى تسقط المسئولية الجنائية ، فقد كان يتعين عليه ان يستظهر الصلة بين واقعة تهدم البناء بسبب هطول الأمطار والضرورة التى ألجأت المطعون ضده الى اقامته على خلاف أحكام القانون ، وان يستجلى هذا الأمر ويستظهره بأدلة سائغة للوقوف على ما اذا كانت الجريمة التى ارتكبتها المطعون ضده هي الوسيلة الوحيدة لدفع خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل فى حله ، أو انه كان فى وسعه ان يتجنب ارتكابها بالالتجاء الى وسائل أخرى يتمكن بها من وقاية نفسه أو

غيره من ذلك الخطر الجسيم الحال بفرض قيامه ، لما قصر الحكم في بيانه .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٧ ص ٦٧٥)

ان تقدير ما اذا كان التهم مكرهاً أم مختاراً فيما أقدم عليه من مقارفته للجرم المسند اليه أمر موكل الى قاضي الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى في حدود سلطته التقديرية بلا معقب عليه مادام استخلاصه سائفاً لا شطط فيه .

(١٩٧٩/٤/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٤ ص ٤٤٣)

متى كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن أثار دافعاً مؤداه أنه كان في حالة ضرورة الجأته الى ارتكاب الجريمة المسندة اليه ، فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٧٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٦ ص ٨٦٩)

حالة الضرورة هي التي تحيط بالشخص وتدفعه الى الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس وشيك الوقوع . شريطة ان تكون الجريمة هي الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر .

(الطنن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ ص ٣٤ ق ٣٢)

حالة الضرورة التي عدها الشارع سبباً من أسباب امتناع المسؤولية الجنائية . شرط توافرها ان يكون الخطر محدقاً بالنفس لا بالمال .

(الطنن رقم ٣١٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦ ص ٣٨ ق ١٠٩٣)

الباب الثالث

الدفع المتعلقة بتوافر الأعذار

المخفضة من العقاب والمعفيه منه

أولاً : الأعذار المعفيه :

وتتمثل هذه الاعذار فى :

١ - عذر صغر السن .

٢ - عذر الاستفزاز .

٣ - عذر تجاوز حد الدفاع الشرعى .

ثانياً : الأعذار المعفيه من العقاب :

وتتمثل فى :

١ - اعفاء من أخير بوجود اتفاق جنائى .

٢ - اعفاء الراشى أو الوسيط من العقوبة اذ أخير بالجرعة أو اعترف بها .

٣ - العذر المنصوص عليه فى المادة ٢٠٥ عقوبات .

٤ - العذر المنصوص عليه فى المادة ٢١٠ عقوبات .

ونعرض للأعذار المخفضة والمعفيه للعقاب فى الفصول التالية :

الفصل الأول

الاعتذار المخفضه

المبحث الأول

عشر صفر السن

النص القانوني :

يجرى نص المادة ١٥ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ على النحو التالي :

مادة ١٥ - اذا ارتكب الحدث الذي تزيد منه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، واذا كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

واذا كانت الجناية عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، واذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وفى جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى العقوبة المقررة للجريمة ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث باحدى هذه العقوبات ان تحكم بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون .

اما اذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس
فللمحكمة بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لها ، ان تحكم عليه
بأحد التدبيرين الخامس والسادس المنصوص عليهما في المادة ٧ من
هذا القانون .

تطبيقات قضائية :

القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ناسخ للاحكام الاجرائية
والموضوعة الواردة في قانون الاجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكم
الاحداث ومعاقتهم .

اختصاص محكمة الاحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز منه
ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ١٤٩٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٧ لم ينشر بعد)
تقدير من الحدث لا يكون الا بوثيقة رسمية أو خبير . مثال لقيام
حالة تنازع سلبى بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة الاحداث .

(الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢١ لم ينشر بعد)
عدم جواز الحكم على الحدث الذى لايتجاوز منه خمس عشرة سنة .
بأية عقوبة من تلك الواردة بقانون العقوبات فيما عدا المصادرة واغلاق الخل
المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

ارتكاب الحدث الذى تزيد منه على خمس عشرة سنة . جريمة
عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة العقوبة المقررة لذلك السجن مدة
لائقل عن عشر سنوات . المادة ١٧ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

استظهار من الحدث امر لازم لتوقيع العقوبة المناسبة طبقا للقانون .
تقدير من الحدث بوثيقة رسمية ، أو بواسطة خبير عند عدم وجودها .
أما ذلك ؟

(الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٢/٩/١٩٨٦ ص ٣٧ من ١٠١٢)

العقوبات التي يحكم بها على الحدث الذي تزيد سنه على
خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة . حال ارتكابه احدى
الجنايات ؟ المادة ١٥ من قانون الاحداث .

ان المادة ١٥ من قانون الاحداث تنص على انه « اذا ارتكب الحدث
الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة
عقوبتها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل
عن عشر سنوات ، واذا كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة ، يحكم
بالسجن ، وكان النص سالف الذكر مقتبسا من المادة ٧٢ من قانون العقوبات
الملغاة والتي كانت توجب على القاضى تقدير العقوبة التي ترى توقيعها على
المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ان وجدت فان كانت تلك العقوبة هي
الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تقلص عن عشر سنين
وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

(الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٤/١/١٩٨٥ ص ٣٦ من ١٣٨)

من المقرر ان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الاحداث المعمول
به اعتبارا من ١٦/٥/١٩٧٤ - قبل الحكم المظنون فيه - قد نسخ
الاحكام الاجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الاجراءات الجنائية

والعقوبات فى صدد محاكمة الاحداث ومعاقتهم ومن بين ما أورده مانص عليه فى المادة الاولى منه انه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » ، وفى المادة ٢٩ منه على « انه تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف .. » ، فقد دل بذلك على ان العبرة فى سن المتهم هى مقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، وان الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد بحكمة الاحداث وحدها دون غيرها . ولا تشاركها فيه أى محكمة اخرى سواها .

(نقض ٣ / ١٠ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٨١٥ طعن ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق)

ان البطاقة الشخصية الصادرة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال المدنية تعتبر ورقة رسمية فلا على المحكمة ان هى ركت اليها فى اثبات سن الطاعن خضوعا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بشأن الاحداث .

(نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥١ طعن ١٠٢ لسنة ٤٨ ق)

المبحث الثاني عذر الاستفزاز

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على النحو التالي :
من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي
ومن يزنئ بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في
المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ .
تطبيقات قضائية :

الاعذار القانونية استثناء لايقاس عليه وعذر الزوج في قتل الزوجة
خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا فلايكفى ثبوت الزنا بعد
وقوعه بمدة مذكورة .

(نقض ٢١/١٢/١٩٤٨ طعن ٢١٣١ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن
ص ٨٥٠ بند ٢٦ والسنة ٢٧ ص ٨١٧)

لما كان مفاد ما أورده الحكم ان الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته
متلبسة بجريمة ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة ، فاذا
كان الحكم قد اطرح مادفع به الطاعن من تمسكه بأعمال المادة ٢٣٧
من قانون العقوبات ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون . ويكون النعي
عليه في هذا الخصوص غير سديد ، لما هو مقرر من ان الاعذار القانونية
استثناء لايقاس عليه وعذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة
الزوجة متلبسة بالزنا ، فلايكفى ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة .

(الطعن ٦١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١ السنة ٢٧ ص ٨١٧)

عذر تجاوز حد الدفاع الشرعي :

يراجع الدفاع الشرعي (اسباب الاياحة) .

الفصل الثاني

الاعذار المعفية من العقاب

المبحث الأول

اعفاء من أخير بوجود اتفاق جنائي.

ويعن اشتركوا فيه

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٤٨ / ٥ من قانون العقوبات على النحو التالي

ويعفى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبعن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة . فإذا حصل الإخبار بعد البحث والتفتيش تعين ان يوصل الإخبار فعلا الى ضبط الجناة الآخرين .

تعليقات وأحكام :

مما هو جدير بالذكر فى هذا المقام التأكيد على ما أصدرته المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر فى الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق دستورية بجلسة ٢ / ٦ / ٢٠٠٩ والذى جاء به .

حيث إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ تقرر الإعفاء من العقوبات المقررة لمن يسادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود الإتفاق الجنائى والمشاركين فيه قبل وقوع الجناية أو الجنحة محل الإتفاق ، فإن حصل

الإخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الى ضبط الجناة . وذلك ابتغاء تشجيع المتفتحين على الإبلاغ بإعفائهم من العقاب على النحو السالف البيان ، إلا أن مؤدى النص أنه اذا ما تم الإتفاق لم عدل المتفقون جميعا من تلقاء أنفسهم عن المضى فى الإتفاق فإن جريمة الإتفاق الجنائى تكون قد وقعت متكاملة الأركان ويحق العقاب على المتفتحين ، فيغدر ارتكاب الجريمة محل الإتفاق - فى تقدير المتفتحين - ليس أسوة من مجرد الإتفاق عليها ولا يكون لتجنب ارتكابها والعدول عن إقترافها فائدة ما ، وهو ما يعنى عدم تحقيق النص المطعون . عليه للمقاصد التى ابتغاها المشرع .

وحيث إن الرقابة القضائية التى تباشرها هذه المحكمة فى شأن دستورية النصوص العقابية ، تضبطها بمقاييس صارمة ، ومعايير حادة تلتم وطبيعة هذه النصوص فى إتصالها المباشر بالحرية الشخصية التى أعلى الدستور قدرها ، مما يفرض على المشرع الجنائى أن ينتهج الوسائل القانونية السليمة سواء فى جوانبها الموضوعية أو الإجرائية لضمان ألا تكون العقوبة أداة عاصفة بالحرية ، وأن تكون العقوبة التى يفرضها فى شأن الجريمة تبلور مفهوما للعدالة يتحدد على ضوء الأغراض الإجتماعية التى تستهدفها ، يندرج تحتها مجرد رغبة الجماعة فى إزواء تعطشها للثأر والانتقام ، أو سعيها للبطلان بالمتهم ، كما لا يسوغ للمشرع أن يجعل من نصوصه العقابية شباكا أو شراكا يلقىها ليتصيد بإتساعها أو بخفائنها من يقومون تحتها أو يخطئون مواقعها ، وكان الجزء الجنائى لا يعد مبررا إلا إذا كان واجبا لمواجهة ضرورة اجتماعية لها وزنها ، ومتناسبا مع الفعل المؤثم فإن جاوز ذلك كان مفرطا فى القسوة مجافيا

للعادلة ، ومنفصلا عن أهدافه المشروعة ، متى كان ماتقدم جميعه فإن
المادة ٤٨ المشار إليها تكون قد وقعت في حماة المخالفة الدستورية
لخروجها على مقتضى المواد ٤١ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ من الدستور.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من قانون العقوبات
والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

المبحث الثانى

اعفاء الراشى أو الوسيط اذا أخبر بالجريمة أو اعترف بها

النص القانونى

يجرى نص المادة ١٠٧ مكرر عقوبات على النحو التالى :

يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ، ومع ذلك
يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة اذا أخبر السلطات بالجريمة أو
اعترف بها .

تطبيقات قضائية

اذا حصل الاعتراف لدى المحكمة فمادام القانون لم يشترط له أى
شرط بل جاء لفظه مطلقا خاليا عن كل قيد زمنى أو مكانى أو كىفى فلا
يجوز ان يضع له القاضى قيودا من عند نفسه ، بل كل ما له ان يتحقق من
حصول مدلول لفظ الاعتراف وهو اقرار الشخص بكل وقائع الجريمة وظروفها
اقرارا صريحا لا مواربة فيه ولا تضليل . فمتى وقع هذا المدلول حق الاعفاء
بدون نظر الى أى أمر آخر ، واذن فللراشى أو الوسيط ان يعترف فى أى
وقت لغاية اقبال باب المرافعة لدى محكمة الموضوع واعترافه هذا يعفيه من
العقوبة .

(١٩٣٠ / ١٢ / ٢٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤١ ص ١٧٧)

الاعتراف المنصوص عليه فى المادة ٩٣ ع لم يحدد له النص زما ما
ولاجهة حكومية خاصة يؤدى لديها ، فهو بهذا الاطلاق يكون فى أى زمن

ولدى أية جهة إدارية أو قضائية ، لكنه لا يتحقق لفائدته ولا ينتج أثره إلا إذا كان حاصلا لدى جهة الحكم وهو القضاء ، أما إذا حصل لدى جهة التحقيق الإدارية أو القضائية ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن ان ينتج الاعفاء .

(١٩٣٠ / ١٢ / ٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤١ ص ١٧٧)

اطلق الشارع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات عبارة النص ولم يغيرها ، لمنح الاعفاء للراشئ باعتباره طرفا في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشئ وهو الغالب ، أو ليعمل من جانب المرتشئ وهو ما يتصور وقوعه أحيانا .

(١٩٦١ / ٥ / ٢٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٠ ص ٢٢٨)

ان العذر الملقى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصور في حالة وقوع جريمة المرتشئ بقبول الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ، ذلك ان الراشئ أو الوسيط يؤدي في الحالة الاولى خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها ، وتسهيل اثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التي أدت الى الاعفاء من عقاب الراشئ أو الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف الرشوة .

(١٩٦٨ / ١٢ / ١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٤ ص ١٠٩٩)

(١٩٦١ / ٤ / ١٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٨٨ ص ٤٧٨)

ان المشرع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد منح الاعفاء الوارد بها للراشئ باعتباره طرفا في الجريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها سواء كان يعمل من جانب الراشئ وهو الغالب ، أو يعمل من

جانب المرتشى وهو ما يتصوره وقوعه أحيانا ، دون ان يمتد الاعفاء للمرتشى
واذ كان الحكم قد دُلل بما أُورِد من أدلة سائنة على ان ما ارتكبه الطاعن
يوفر في حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتشيا - وليس وسيطا - فان ما يثيره
الطاعن من تعيب الحكم لعدم اعفائه من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا
عقوبات لا يكون له وجه .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٨ ص ٤١٤)

ان العذر المعنى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من
قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة
المروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢)

يشترط في الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء الراشى أو الوسيط من
العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ان يكون صادقا
كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبتها الراشى أو الوسيط دون نقص
أو تحريف وان يكون حاصلًا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فاذا حصل
الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يترتب الاعفاء .

(١٩٨١/١٢/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٧ ص ١٠١٦)

(١٩٧٠/٢/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠)

وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الطاعن ورد عليه بقوله
« وحيث انه لا محل لما أثاره اتهم الثاني من حقه في الاعفاء من العقوبة
اعمالا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ذلك لان هذا الاعفاء
انما ينصرف الى الراشى والوسيط فقط دون الشخص الذي يعينه المرتشى
لاستلام مبلغ الرشوة - متى كان ذلك وكان الثابت للمحكمة ان المتهم

الثاني أقر صراحة ان المتهم الاول رفض تسليم اذن الحديد للمجنى عليه في الليلة السابقة على يوم الضبط الا اذا دفع له خمسون جنيها ثم اعترف بأن المتهم الاول طلب منه مصاحبة المجنى عليه يوم الضبط وعدم تسليمه اذن الحديد الا بعد استلام مبلغ الخمسين جنيها منه وبالتالي يكون قد ثبت يقينا ان المتهم الثاني وهو يتسلم مبلغ الخمسين جنيها من المجنى عليه كان يعلم علم اليقين ان هذا المبلغ يدفع كرشوة لاداء المتهم الاول عملا من أعمال وظيفته هو تسليم المجنى عليه اذن الحديد الخاص به . وماساقه الحكم فيما قدم صحيح في القانون ذلك ان المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات تنص على انه « يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي ومع ذلك يعفى الراشي أو الوسيط من العقوبة اذا أخبر السلطات بالجريمة واعترف بها » أما نص المادة ١٠٨ مكررا من ذات القانون فيجوز بأنه « كل شخص عين لاختلطة أو الفائدة أو علم به ووافق عليه المرتشي أو أخذ أو قبل شيئا من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به وذلك اذا لم يكن قد توسط في الرشوة . وبين من هذين النصين ان المشرع عرض في كل منهما الجريمة تختلف عن الواردة في النص الآخر وان جريمة الوساطة في الرشوة تختلف عن جريمة تعيين شخص لأخذها . ولما كان الحكم المظنون فيه قد أثبت في حق الطاعن بأدلة سائفة انه ارتكب الجريمة المنصوص عليها المادة ١٠٨ مكررا أتفه الذكر فانه لاموجب لأعمال الاعفاء المقرر في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات لكونه قاصرا على الراشي والوسيط دون غيرهما ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن لامتد له . لما كان ماتقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا لفظه موضوعا .

المبحث الثالث

الاعفاء المنصوص عليه فى

المادة ٢١٠ عقوبات

يجرى نص المادة ٢١٠ عقوبات على النحو التالى

الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور ، بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

تطبيقات قضائية

ان المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بان الاشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور . وهذه المادة مطابقة فى نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئا اضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الآخرين » فى المادة ٢١٠ . والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسى ، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ . وقد اكتفى الشارع الفرنسى فى المادة ١٤٤ بالنص على ان تسرى أحكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الاوراق المالية دون تكرار النص كما فعل المشرع المصرى . وكلتا المادتين انما تحدثان عن حالتين مستقلتين لاعن شرطين يجب

اجتماعيهما لحالة واحدة ، الحالة الاولى هى اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة ، والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث عنهم وليست العلة فى الاعفاء مقصورة على الحيلولة دو تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع ان يتوسع فى الاعفاء فيتغاضى عن العقاب فى الحالة الثانية أيضا فى سبيل الوصول الى معاقبة باقى الجناة .

(١٤ / ١٠ / ١٩٥٢ أحكام النقض ، ٤ ق ، ١٠ ص ٢٣)

المبحث الرابع

العذر المنصوص عليه فى

المادة ٢٠٥ عقوبات

يجرى نص المادة ٢٠٥ عقوبات على النحو التالى :

يعفى من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٢ مكررا ،
٢٠٣ كل من يادر من الجناة باخبار الحكومة بتلك الجنابات قبل
استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع فى
التحقيق .

ويجوز للمحكمة اعفاء الجانى من العقوبة اذا حصل الاخبار
بعد الشروع فى التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره
من مرتكبى الجريمة أو على مرتكبى جريمة أخرى ماثلة لها فى النوع
والخطورة .

تطبيقات قضائية :

ان المادة ١٧٣ عقوبات نصت على ان الاشخاص المرتكبين للجنايات
المذكورة فى المادتين ١٧٠ و ١٧٢ عقوبات يعلون من العقوبة اذا اخبروا
الحكومة بتلك الجنابات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم أو مهلوا
القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع فى البحث المذكور والفصل فى
أمر تسهيل القبض المشار اليه بآخر المادة المتقدمة هو من خصائص قاضى
الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق .

(١٧ / ٢ / ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣٠ ق ٤٤٢ ص ٥٤٩)

ان عدل الاعتراف عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقى الجرمين فهذا العدول لاثاير له ، اذ ليس من مستلزمات الاعتراف فى مثل هذه الحالة ان يصر عليه الاعتراف الى النهاية بل يكفى ان ينتج ثمرته وهى تسهيل القبض على باقى الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .

(١٧ / ٢ / ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٤٤٢ ص ٥٤٩)

ان مفهوم حكم القانون الوارد فى المادة ٢٠٥ عقوبات هو ان المشرع انما اراد اعفاء المتهم بجناية من الجنايات المذكورة فى المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات اذا هو اخبر الحكومة بتلك الجنايات، قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عن المتهم . فاذا كانت واقعة الدعوى هى ان المتهم وقت ان قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ماعنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جنابة التزييف وشريكه فى الترويج وسهل القبض عليه فانه يكون مستحقا للاعفاء .

(٨ / ٦ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٦٢٧ ص ٥٩٤)

ان شرط الاعفاء من العقوبة فى جريمة تقليد اوراق العملة ان يكون الجانى قد ارشد عن يعرله من باقى الجناة .

(٢٢ / ٥ / ١٩٥١ احكام النقض س ٢ ق ٤١٣ ص ١١٣٢) .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على انه « يجوز للمحكمة اعفاء الجانى من العقوبة اذا حصل الاخبار بعد الشروع فى التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبى الجريمة او على مرتكبى جريمة اخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة » . ولما كان يبين من

محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن طلب اعفائه من العقاب تأسيسا على انه ممكن السلطات من القبض على المتهم الاول فى الدعوى ، وكان بين من الحكم المطعون منه انه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له رغم انه يشكل دفاعا جوهريا ، اذ من شأنه - لو صح - ان يؤثر فى مسؤوليته ويتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة ان تعرض له وتقول كلمتها فيه ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه .

(١٩٦٧/٢/٦٠ أحكام النقض س١٨ ق٣٠ ص ١٦٠)

موضوع الاخبار فى الحالة النصوص عليها فى المادة ٢/٢٠٥ عقوبات يجاوز مجرد التعريف بالجنة الى الافشاء بمعلومات جدية صحيحة تؤدى بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة ، فاذا كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجنة والقبض عليهم من غير ذلك الطريق فلا اعفاء .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س١٨ ق٨١ ص ٤٣٠)

تشترط الفقرة الاولى من المادة ٢٠٥ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ للاعفاء من العقاب صدور الاخبار قبل الشروع فى التحقيق .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س١٨ ق٨١ ص ٤٣٠)

من المقرر ان الفصل فى أمر تسهيل القبض على باقى الجنة هو من خصائص قاضى الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق مادام يقيمه على أسباب تسوغه .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س١٨ ق٨١ ص ٤٣٠)

قسم القانون أحوال الاعفاء فى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات الى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وألرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط فى الحالة الاولى - فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة - ان يصدر الاخبار قبل الشروع فى التحقيق . اما فى الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهى وان لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع فى التحقيق الا ان القانون اشترط فى مقابل المنحة التى منحها للجانى فى الاخبار ان يكون اخطاره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة ، أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار فى هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة على الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدى بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة حتى يصبح الجانى جديرا بالاعفاء المنصوص عليه ، ولما كان الطاعن يسلم فى اسباب الطعن بانه أدلى باقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع فى التحقيق ، وكان مؤدى ماحصله الحكم المطعون فيه ان الشخصين اللذين ادعى الطاعن انه أخذ العملة الورقية المقلدة منهما قد أنكرا ذلك ولم يسند اليهما أى اتهام وان الاقوال التى أدلى بها الطاعن فى هذا الصدد لاتغير من الحقيقة والواقع ولم يكن الهدف منها الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدى الى القبض على مرتكبى الجريمة بل استهدف منها التصل من الاتهام والقاء عبء المسؤولية على عاتق غيره دون وجه حق ، فهى بذلك لاتعد اخبارا عن مرتكبى الجريمة بالمعنى القانونى الذى اشترطه الشارع ، ومن ثم فقد تخلفت شرائط الاعفاء بحالته ، ويكون الحكم قد أصاب فيما انتهى اليه من عدم تمتع الطاعن بالاعفاء لانعدام مسوغه ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله .

(٢٣ / ١٠ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٤ / ١٠٠٤)

(١٨ / ١٠ / ١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٥ / ٧١٠)

التعليمات العامة للنيابات :

تضمنت التعليمات العامة للنيابات النص فى المادة ٧٠٥ من التعليمات الصادرة سنة ١٩٨٠ على انه يتبع فى شأن مضبوطات الاوراق المالية والنقدية المزورة المنصوص عليها فى المواد من ١٧٦ - ١٨٠ من التعليمات الكتابية والادارية والمالية الصادرة سنة ١٩٧٩ ويجرى نصها على النحو التالى:

مادة ١٧٦ - تنص على انه يجب اخطار نيابة الشئون المالية والتجارية بمكتب النائب العام بجرائم تزوير واستعمال الاوراق المالية التى يصدرها البنك الاهلى المصرى وكذا جرائم تزوير واستعمال اوراق النقد التى تصدرها وزارة المالية وذلك بمجرد تبليغ النيابة بها ويراعى ان يرفق بالاحطار نموذج من الاوراق المزورة .

مادة ١٧٧ - يراعى - اخطار مصلحة الخزانة العامة بوزارة المالية - كتابة بكل ماتبلغ به النيابة العامة من حوادث ضبط أوراق مالية أو نقدية مزورة فور ورود الاوراق المضبوطة الى النيابة .

مادة ١٧٨ - يجب ان ترسل قضايا الجنايات الخاصة تزوير الاوراق المالية وأوراق النقد المصرية والاجنبية أو استعمالها الى نيابة الشئون المالية والتجارية بمكتب النائب العام عن طريق المحامى العام بناية الاستئناف قبل التصرف مشفوعة بمذكرة بمعرفة عضو النيابة المحقق .

مادة ١٧٩ - اذا ضبطت عدة أوراق مالية متماثلة فى طريقة تزويرها فيجب على النيابة ان ترسل صورة شمسية منها الى

المكتب المركزى لمكافحة تزيف وتزوير العملة بوزارة الداخلية - وثلاث صور شمسية أخرى الى المكتب المصرى للشرطة الدولية الجنائية بوزارة الداخلية - وإذا كان المضبوط ورقة واحدة فيجب على النيابة عند ارسال تلك الورقة الى قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحصها ان تطلب منه تصوير الورقة المضبوطة حتى تيسر للجهات المعنية البحث عن العصابات التى تقوم بارتكاب جرائم التزيف الحصول على صورة شمسية لتلك الورقة لمضاهاتها على الاوراق المالية المضبوطة فى قضايا أخرى ولان الصورة الشمسية للورقة تقوم مقام الاصل عند اجراء هذه المضاهاة .

مادة ١٨٥ - يجب على النيابة ان ترسل الى نيابة الشئون المالية والتجارية بمكتب النائب العام الاوراق المالية وأوراق النقد المزورة والقضايا الخاصة بها عقب الحكم فى تلك القضايا نهائيا أو بعد صدور أمر بحفظها أو قرار بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فيها - وذلك لارسال الاوراق المالية أو أوراق النقد المزورة الى البنك الاهلى وحفظ القضايا بالمكتب للرجوع اليها وقت الحاجة .

المبحث الخامس
العذر المنصوص عليه في
المادة ١٠٠ عقوبات

النص القانوني :

يجرى نص المادة ١٠٠ عقوبات على النحو التالي :

لا يحكم بعقوبة ما يسبب ارتكاب القتلة على كل من كان في
زمرة العصابات المنصوص عليها في أحكام هذا الباب ولم يكن له
فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل عنها عد أول تنبيه عليه من
السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد التنبيه اذا لم يكن قد قبض
عليه الا بعيدا عن أماكن الاجتماع الثوري بلا مقاومة ولم يكن
حاملا سلاحا ، ففي هاتين الحالتين لا يعاقب الا على ما يكون قد
ارتكبه شخصا من الجنايات الخاصة .

شروط الاعفاء من العقوبة :

وفقا لنص المادة ١٠٠ عقوبات فانه يشترط للاعفاء من العقوبة

١ - ان يكون المتهم عضوا في احدى العصابات المنصوص عليها في
الباب الثاني من قانون العقوبات .

٢ - الا يكون له في هذه العصابة رئاسة ولا وظيفة .

٣ - يستفيد من الاعفاء التهم الذي لا يمثل للتنبيه الاول من السلطات
المدنية أو العسكرية ويقبض عليه بعيدا عن أماكن الاجتماع الثوري بشرط
عدم مقاومته والا يكون حاملا لسلاح .

المبحث السادس

الاعفاء عند التبليغ

عن بعض جرائم المخدرات

النص القانوني

يجرى نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن المخدرات المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على النحو التالي

مادة ٤٨ - يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها .

فاذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين ان يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة .

تطبيقات قضائية :

تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو إنتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على الواقعة . ولما كانت المحكمة قد خلصت الى إسباغ وصف الإحراز بغير قصد الإتجار أو التعاطى على الواقعة وأعملت فى حق الطاعن أحكام المادتين ٣٧ / ١ و ٣٨ من القانون المشار إليه وأطرحت لذلك ما تمسك به المدافع عنه من إفادته من الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ منه قولاً منها بأن هذا الإعفاء قاصر على العقوبات

الواردة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً
سديداً يحول بينها وبين بحث قيام أو إنتفاء حالة الإعفاء ويدفع عنها مظنة
الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣ من ١٧ من ٥)

ان مجرد اعتراف الجانى على نفسه بارتكاب احدى الجرائم المنصوص
عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قبل علم السلطات
بها لا يتوالى به وحده موجب الاعفاء ، لان مناط الاعفاء الذى تتحقق به
حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء
وورود الابلاغ على غير المبلغ .

(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٤ سنة ١٨ من ٥٦٣)

مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى صريح
لفظه ان الاعفاء من العقوبة لا يجد سنده التشريعى الا فى الجرائم المعاقب
عليها بمقتضى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ وهى جرائم التصدير والجب والانتاج
بقصد الاتجار وزراعة نباتات المجدول رقم (٥) والتقديم للتعاطى الى غير
ذلك من الجرائم المشار اليها على سبيل الحصر فى المواد سائلة الذكر ، ولما
كان الاحراز بغير قصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى
المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون المنوه عنه آنفاً لا يندرج
تحت حالات الاعفاء المشار اليها على سبيل الحصر ، فان الحكم المطعون فيه
اذ قنعى باعفاء المتهم من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف
القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ سنة ٢٠ من ١٣٠٧)

مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها اذا كان الابلاغ قد وصل فعلا الى ضبط باقى الجناة . هذا فضلا عن ان الاعفاء الوارد بتلك المادة قاصر على العقوبات المنصوص عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١ سنة ٢١ ص ٣١٢)

جرى قضاء محكمة النقض على ان مناط الاعفاء الذى يتحقق به حكمة التشريع - وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الابلاغ على غير المبلغ ، بما مفاده انه حتى يتوافر موجب الاعفاء يتعين اولاً ان يثبت ان عدة جناة ساهموا فى اقتراف الجريمة المبلغ عنها - فاعلين كانوا أو شركاء - وان يقوم أحدهم بابلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الاعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون . فاذا لم يتحقق صدق البلاغ بان لم يثبت أصلاً ان هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجزى القانون عنها بالاعفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٤ سنة ٢٢ ص ١٤٤)

(والطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ سنة ٢٩ ص ٦١٩)

جريمة احراز الخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال
الشخصي المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون ١٨٢ سنة
١٩٦٠ لا تندرج تحت حالات الاعفاء المشار إليها على سبيل الحصر في المادة
٤٨ من القانون .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/٨/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٦٣١)
محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي اسباب اعفاء المتهم من العقاب
في حكمها الا اذا دفع بذلك امامها ، فاذا هو لم يتمسك امام المحكمة بسبب
الاعفاء فلا يكون له ان ينعى على حكمها اغفاله التحدث عنه ، واذا كان من
الثابت ان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الاعفاء من
العقوبة اعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فليس
له من بعد ان يثير هذا لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ١٠٥٢)
مفاد نص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ان القانون لم
يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذي يسهم
ببلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل الى
مهربى الخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣
و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار ان هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها
الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فاذا لم يكن للتبليغ فائدة او لم
يتحقق صدقة بأن كان غير متسم بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الاعفاء
لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغه النتيجة التي يجزى
عنها بالاعفاء ، وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم

الخطيرة واذا كان الثابت من الاقوال التي أدلى بها الطاعن في هذا الشأن - والتي جاءت بعد ضبط الجوهر اغتدر بالسيارة ملكه - لم تعد مجرد قول مرسل عار عن دليله بأن شخصا سماه هو المالك الحقيقي للسيارة وانه سلمها له بحالتها بعد أن نقل اليه ملكيتها ، وقد وردت هذه الاقوال من الطاعن في نطاق دعواه انه لايعلم عن الجوهر المضبوط بالسيارة شيئا ، وهو دفاع قد أطرحه الحكم ، ومادامت لم تسهم أقواله هذه في تحقق غرض الشارع بضبط أحد ممن يكون قد ساهم في اقتراح الجريمة فانه لايتحقق بها موجب الاعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة لتخلف المقابل المبرر له .

(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥ من ٢٤ ص ١٣٠)

جرى قضاء محكمة النقض على ان مناط الاعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ان يدلى الجانى بمعلومات صحيحة وجدية تؤدي بذاتها الى القبض على باقى الجناة .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩ من ٢٥ ص ٨٨٧)

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم ترتب الاعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذى يوصل ابلاغه فعلا الى ضبط باقى الجناة ، وكان الحكم قد عرض لما أثارته الطاعنة فى شأن اعفائها من العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ سالفة الذكر ورد عليه بأن زعمها تسلمها الاناييب المضبوطة من آخر عينته لم يتحقق صدقة وبالتالي لم يوصل الى اتهامه وضبطه ، اذ انها اشهدت راكبة كانت معها فى الباخرة على واقعة التسلم هذه فلم تؤيدها ، فانه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ من ٢٧ ص ٧٥٧)

ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي اسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها الا اذا دفع بذلك أمامها فاذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الاعفاء من العقوبة اعمالا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد ان يثير هذا لأول مرة امام محكمة النقض ولا ان ينعى على الحكم فعودة عن التحدث عنه .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٧٧ سنة ٢٨ ص ٦٢٦)

من المقرر ان مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات الجريمة أو بعد علمها بها اذا كان البلاغ قد وصل فعلا الى ضبط باقى الجناة .

(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ٣٥٥)

لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن إعفائه من العقاب واطرحه في قوله : و فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم ترتب الإعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يوصل إبلاغه فعلا الى ضبط باقى الجناة ، وكان زعم المتهم أنه تسلم الحقيبة المضبوطة من آخر عينة لتسليمها إلى آخر عينة كذلك لم يتحقق صدقه إذ الثابت من كتاب العقيد رئيس فرع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤرخ فى ٣١/١٠/١٩٨٢ بأن التحريات التى أجريت لم تسفر عن التوصل الى شخص يحمل اسم ... الذى جاء بأقوال المتهم أنه يتردد على مقهى بميدان العتبة بالقاهرة ويرجح أنه اسم

وهى وكذلك الشأن بالنسبة لمن قرر المتهم أنه يدعى إذ لم يتم التوصل اليه بدوره - وبالتالي فإن إبلاغ المتهم لم يوصل إلى اتهامهما وضبطهما ولا يفيد بالتالي من الإعفاء من المسؤولية المنصوص عنه فى المادة ٢/٤٨ مابقة الذكر . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرتب الإعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى أسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً فى معاونة السلطات للتوصل الى ضبط مهربي المخدرات والكشف عن مرتكبي الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر بإعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدى وعقياً فلا يستحق صاحبه الإعفاء ، وكان تقدير توالر موجب الإعفاء أو إنقائه مما تفصل فيه محكمة الموضوع ما دامت تقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى وإذ كان ما أورده الحكم - فيما سلف بيانه - صحيحاً فى القانون سائفاً فى العقل والمنطق فإن ما يثيره الطاعن فى شأن ذلك يكون غير قويم .

(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ١٠٩٤)

جرى قضاء هذه المحكمة على ان مناط الاعفاء الذى تتحقق به حكمه التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الابلاغ على غير مبلغ ، مما مفاده انه حتى يتوافر موجب الاعفاء يتعين أولاً ان يثبت ان عدة جناة قد ساهموا فى اقتراف الجريمة المبلغ عنها - فاعلين كانوا أو شركاء - وان يقوم احدهم بابلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحة الاعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون فاذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت اصلا ان هناك جناة آخرين ساهموا مع

المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجزى القانون عنها بالاعفاء وهى تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة . واذا كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين . الاولى اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالاعفاء ان يصدر هذا الاعفاء قبل علم السلطات بالجريمة ، والثانية لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالاعفاء بل اشترط فى مقابل القسحة التى منحها للجاني فى الاعفاء ان يكون اعفائه هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، فان المقصود بالمبادرة فى الحالة الاولى هو المبادرة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها . وذلك يقتضى ان يكون الجاني فى موقف المبلغ عن جريمة لاموقف الاعتراف بها حين يستجوب أو يسأل فيجوز على كشفه عن مرتكبى تلك الجرائم بالاعفاء من العقاب اما فى الحالة الثانية فان موجب الاعفاء يتوافر اذا كان اعفائه السلطات بالجريمة - بعد علمها بها - هو الذى مكنها من ضبط باقى الجناة . واذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تنياها الشارع فى هذه الحالة فانه يلزم ان يكون ذلك الاعفاء قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل الى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا فى اقتراف الجريمة فلا يكفى ان يصدر من الجاني فى حق آخرين قول مرسل عار عن الدليل والا انفسخ الجبال للصاق الاتهامات بهم جزافا بغية الافادة من الاعفاء وهو ماينأى عنه قصد الشارع فاذا كان مآدلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة اغبر عنها فلا حق له فى الانتفاع بالاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتخلف المقابل المبرر له .

(الطعن رقم ٥٨٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨٤ س ٣٥ ص ٤٣)

جرى قضاء محكمة النقض على ان مناط الاعفاء الذى تتحقق به
حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد
الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ، وورود الابلاغ على
غير المبلغ بما مفاده انه حتى يتوافر موجب الاعفاء يتعين أولا ان يثبت ان
عدة جناة قد ساهموا فى اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء ،
وان يقوم احدهم بابلاغ السلطات العامة بها ليستحق بذلك منحة الاعفاء
المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى
الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون فاذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم
يثبت اصلا ان هناك آخرين ساهموا مع المبلغ فى الجريمة فلا اعفاء لانتفاء
مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجزى القانون
بالابلاغ عنها وهى تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى تلك الجرائم
الخطيرة .

(الطعن رقم ٦٦٠٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

لما كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى اسباب اعفاء المتهم
من العقاب فى حكمها الا اذا دفع بذلك امامها فاذا هو لم يتمسك لدى
محكمة الموضوع بحقه فى الاعفاء من العقوبة اعمالا للمادة ٤٨ من القرار
بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد ان يشير هذا
لاول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينعى على الحكم قعوده عن التحدث
عنه ، وكان مفاد نص المادة ٤٨ المشار اليها ان القانون لم يرتب الاعفاء
بعد علم السلطات بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بابلاغه اسهاما
ايجابيا منتجا وجديا فى معاونة السلطات للتوصل الى مهربى اغدرات
والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من

ذلك القانون باعتبار ان هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فاذا لم يكن للتبليغ فائدة ، ولم يتحقق صدقة بأن كان غير متمسك بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الاعفاء لانتهاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالاعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم .

(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٨٤)

وحيث أن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون مكافأة المخدرات الرقيم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، أنه في حالة إبلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها بها فإن موجب الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة يتوافر متى كان الإبلاغ صادقا متمسكاً بالجدية والكفاية ومن شأنه معاونته السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون بإعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإعفاء المطعون ضده في قوله : والفقرة الأخيرة (من المادة ٤٨) تتناول حالة الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة وتطلب تعدد الجناة المساهمين في الجريمة وأن يكون الإخبار صادقاً ويقوم الدليل عليه وأن يكون جدياً منتجاً وكافياً في كشف باقى المساهمين في الجريمة ذا أثر إيجابى في تمكين السلطات من ضبط باقى المساهمين - من الناحية الواقعية والقانونية - في الجريمة غير أن ذلك لا يقتضى أن يسفر ضبط هؤلاء الأشخاص عن إحرازهم أو حيازتهم مخدرا ولا يشترط لإنتاج الأخبار أثره بالإعفاء من العقاب أن يقضى بادانة المبلغ عنهم ، إذ أن المبلغ غير مسئول عن هذا الأمر . وكان الثابت من الأوراق أن التهم الأول حين ضبطت المواد المخدرة معه سارع بالكشف عن باقى المتهمين المساهمين معه في ذات الجريمة - وقدم الدليل على صحة هذا القول عن نحو ما أدى

إلى إدانة المتهمين الثاني والثالث - كما أن ما أبداه في شأن المتهم الأخير قد تماثل مع ما حدده بالنسبة للمتهم الثالث والذي أقام قاعة المحكمة على نحو أدى إلى معاقبته لمساهمة في ذات جريمة المتهم الأول والأوراق تكشف عن أن عدم الوصول الى ذات النتيجة في شأن المتهم الرابع لا يرجع للمبلغ ، وكانت محكمة الموضوع وفي حدود سلطتها التقديرية قد خلصت الى صدق وجدية ابلاغ المظعون ضده الأول عن المساهمين معه في الجريمة ورتبت على ذلك إعفاءه من العقاب عن جريمة جلبه المواد المخدرة لعدم مسئوليته عن عدم ضبط المتهم الرابع أو القضاء ببراءته من تهمة جلب مخدر الأفيون ، وكان توافر موجبات الإعفاء لإبلاغ المظعون ضده الأول عن جريمة المظعون ضدهما الثاني والرابع كافٍ لإعفاءه من العقوبة بما يغنى عن بحث توافرها في إبلاغه عن جريمة المظعون ضده الثالث (....) ، فإن الطعن في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكانت جريمتا المظعون ضده الأول ، وهما جلب مخدر الأفيون ، وجلب جواهر فوسفات الكودايين والفانودروم والدكستروبروكستين ، قد كونهما فعل واحد ، وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه : « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » مفاده أن حكم تعدد الجرائم الناجمة عن فعل واحد ، هو إعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف ، فلا تصح مؤاخذه المتهم إلا عن جريمة واحدة هي الأشد عقوبة ، ويصدر الحكم في هذه الجريمة تنتهي المسئولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة بعد أن خلصت الى إدانة المظعون ضده الأول بجريمة جلب مخدر الأفيون ذات العقوبة الأشد ، أعفته من العقاب اعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولم توقع عليه عقوبة عن الجريمة الأخرى ذات العقوبة الأخف ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً

صحيحاً، إذ مقتضى التعدد المعنوي هو عدم قيام الجرائم التي تتمخض عنها الأوصاف الأخف مع قيام الجريمة الأشد، بما يترتب على محاكمة الجاني عن هذه الجريمة الأخيرة من إنقضاء مسئوليته الجنائية عن الفعل بأوصافه كافة ونتائجه جميعها ، ويكون معنى النيابة في هذا الصدد ، على غير سند .

(الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ م ٣٦ م ٣٧١)

الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة وفقاً لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شرطه ٩ .

تمسك الطاعن باستحقاقه الاعفاء المقرر بالمادة ٤٨/٢ والمصاح المحكمة عن اقتناعها بجدية بلاغه . يوجب عليها اعفاءه من العقاب قضاؤها بالادانة رغم ذلك . خطأ في القانون يوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءته .

(الطعن رقم ٥٥٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٨٦ م ٣٧ م ٣١١)

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن طلب اعفاءه من العقاب عملاً بأحكام المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل على من أنه أبلغ السلطات المختصة فور ضبطه ان المادة المخدرة المضبوطة تخص من يدعى ... وكان يبين من المفردات المضمومة ان المتهم - الطاعن - قد قرر بذلك في محضر الضبط ثم بتحقيقات النيابة . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد التفتت عن تحقيق ما أثاره الطاعن وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً لما قد يترتب عليه - لو صح - من أثر في ثبوت تمتعه بالاعفاء المقرر بمقتضى

الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . ما كان يتعين معه على المحكمة ان تسقطه حقه وان تعنى بتحقيقه وتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه . أما وهى لم تفعل فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ق - جتلمس - ٢٢ / ٤ / ١٩٨٦)

ومن حيث ان مما ينهائى الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه انه اذا دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر (هيروين) بقصد الإتجار قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه تمسك بحقه فى الإعفاء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استنادا الى انه أدلى بمعلومات أدت بذاتها الى ضبط المتهم الرابع الا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يتفق وصحيح القانون ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى عرض للدفع المبدئى من الطاعن الأول بأحقية فى الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ / ٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وخلص الى رفضه تأسيسا على انكار الطاعن وعدوله عن الإخبار والإقرار أمام المحكمة لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد فرق فى المادة ٤٨ منه بين حالتين للإعفاء يتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة ، وإشترط فى الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالإخبار ان يصدر قبل علم

السلطات بالجريمة . أما الحالة الثانية من حالي الإعفاء فهي لم تستلزم المبادأة بالاخبار . بل إشتراط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاخبار ان يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة - وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مناط الإعفاء الوارد فى الفقرة الثانية ان يدلى الجانى بمعلومات صحيحة وجديّة تؤدى بذاتها الى القبض على باقى الجناة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استلزم - لكى يتحقق موجب الإعفاء إعترااف الجانى بالجريمة التى إقترفها - يكون قد استحدث شروطا للإعفاء لم يوجبها القانون . وإذ أقام قضاءه على ذلك التقرير القانونى الخطأى وحجبه هذا الخطأ عن أن يستظهر من عناصر الدعوى مدى توافر شروط الإعفاء فى حق الطاعن الأول طبقا للفقرة الثانية المشار اليها ، فإن ذلك مما يصمه بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة الى الطاعن الأول والى باقى الطاعنين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه طعنهم .

(الطعن رقم ٢٥١٥٧ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٩٨ لم ينشر بعد)

المبحث السابع

اعفاء الزوج أو الزوجة أو الاصل أو الفرع

فى جريمة الفرار من العدالة للمهاجرين

النص القانونى :

يجرى نص المادة ١٤٤ عقوبات على النحو التالى :

كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه او متهما بجناية أو جنحة أو صادرا فى حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من اعانه بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للاحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .

وإذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة الحبس .

وأما فى الاحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على سنتين .

ولاتسرى هذه الاحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده .

تطبيقات قضائية :

المادة ١٢٦ المكررة من قانون العقوبات تستثنى من أحكامها الزوج والزوجة والأصول والفروع ، لكن اذا اتهم زوج وزوجته باحراز مادة مخدرة وثبت عليهما الاحراز كانا مستحقين للعقاب ، ولايجوز للزوجة فى هذه الحالة ان تحتج بالمادة ١٢٦ مكررة بزعم أنها مسلوية الإرادة امام زوجها مادام ان لها فى الجريمة عملا ماديا مسندا اليها استقلالاً عن زوجها .

(١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٥ ص ٢٩٩ ،
١٥/١٢/١٩٤٧ ج ٧ ق ٤٥٤ ص ٤٢١)

لما كان المشرع قد فرق بين جريمة تمكين مقبوض عليه من الهرب المنصوص عليها فى المادة ١٤٢ من قانون العقوبات ، وجريمة اخفاء الهارب المنصوص عليها فى المادة ١٤٤ من هذا القانون فقرر للاولى عقوبات اشد من تلك التى قررها للثانية ، ونص فى المادة ١٤٤ من قانون العقوبات على عدم سريان احكامها على زوج وأصول وفروع من أخفى أو ساعد على الاختفاء ، وهو استثناء لم تنص عليه المادة ١٤٢ بالنسبة لجريمة تمكين المقبوض عليه من الهرب التى دين بها المحكوم عليهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر اذا انتهى الى رفض ماتمسكت به الطاعنة الثانية من انها معفاة من العقاب لكونها زوجة أحد المقبوض عليهما اللذين مكنا من الهرب ، وكان من المقرر ان علاقة الزوجية فى ذاتها لاتصلح للقول بقيام سبب للاباحة ولتبرير ارتكاب الجرائم وخرق محارم القانون ، فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ١٣/١١/١٩٨٤ - الطعن ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق)

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت استنادا الى الأدلة السائغة التي أوردها ان الطاعنة الثانية - وهى زوجة أحد المقبوض عليهما الهاربين - اتصلت ببعض ضباط الشرطة الذين سهلوا لها التردد على السجن لمقابلة زوجها سواء فى مواعيد الزيارة الرسمية أو فى غيرها من الاوقات ، وانه قد تم أثناء هذه الزيارات رسم خطة لتمكين المقبوض عليهما من الهرب عن طريق تزويهما بـى ضابط الشرطة والخروج من باب السجن بعد فتحه بمفتاح مصطنع ، وان هذه الخطة قد وضعت موضع التنفيذ وقام كل من المحكوم عليهم بدور فيها ، فقامت الطاعنة الثانية وابنتها المحكوم عليها السادسة اثناء تردهما على السجن بادخال أقمشة واصباغ وعلامات للرتب العسكرية وأدوات أخرى تم بواسطتها صنع كسوتين على غرار ما يرتديه ضابط الشرطة ، كما أدخلتا الى المقبوض عليهما مبردا لاستعماله فى اصطناع مفتاح لباب السجن ، وأبلغتهما بتعليمات الطاعن الاول بشأن تنفيذ الخطة ، وبأن باقى الحنفاة أعدوا لهما سيارة ستكون فى انتظارهما عند مغادرة باب السجن لنقلهما الى المكان الذى سيختفيان فيه ، وأعطيتاهما أوصاف الشخص الذى سيقود هذه السيارة كما أبلغتاهما بالاشارة المتفق عليها ليمكن هذا السائق من التعرف عليهما ، وانه فى الموعد المتفق ارتدى المقبوض عليهما الزى المماثل لـى ضباط الشرطة ، وفتحا باب السجن بالمفتاح المصطنع - الذى استخدم فى صنعه المبرد التى أحضرته الطاعنة الثانية وابنتها المحكوم عليها الخامسة - وخرجا دون ان يشبه فيهما أحد ، وتمكنا بذلك من الفرار ، فان جريمة تمكين المقبوض عليهما من الهرب التى دينت بها الطاعنة الثانية تكون قد تمت بالفعل ومن ثم فلا محل لما تثيره من ان ماوقع منها لا يعدو اعمالا تحضيرية للجريمة .

كما يجرى نص المادة ١٤٥ عقوبات على النحو التالي :

كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء أما بايواء الجاني المذكور وأما باخفاء أدلة الجريمة وأما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالاعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

وإذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالاشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

أما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور . وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها .

ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني .

تطبيقات قضائية

ان الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة الا للمعاقب على الفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها . فكافة الطرق التى بيتتها تلك المادة هى الفعال اعانة للجاني على الفرار ما لم يكن فى ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها فى القانون ومقرر لها عقاب معلوم أما ما كان من هذه الأمور يعاقب عليه القانون فلا تصدق عليه هذه المادة . واذن فالمراد من عبارة « وأما باخفاء

أدلة الجريمة ، الواردة بها انما هو الاخفاء الذى ماكان القانون يعاقب عليه كاخفاء المفاتيح المصطنعة التى استعملت فى ارتكاب سرقة ، أو اخفاء العصى التى استعملت فى ضرب ، أو اخفاء ملابس الجانى الملوثة بالدماء أو غسلها أو ضغ تراب على محل فيه دم من أثر الحادثة ، أو كغير ذلك من الامور التى ليس فى فعلها اجرام ، اما اذا كان اخفاء ادلة الجريمة مكونا فى ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا ، كاخفاء الاشياء المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) أو اخفاء جثة القتيل (مادة ٢٠٣) أو الاجهاز على القتيل قبل ان ينم على قاتله (وهى جناية تقع تحت متناول المادة ١٩٨ عقوبات) أو اخفاء المواد المخدرة مع العلم بانها مخدرة (وهى احراز لما ينطبق عليه قانون المخدرات مادة ٣٥) ، فان مثل هذه الصور التى يقرر لها القانون عقابا خاصا ، وان كانت كلها فى الواقع اخفاء لتلك الادلة لم يبعث عليه اولا وبالذات سوى اعانة الجانى على الفرار من وجه القضاء ، ليست البتة من المقصود للشارع بمباراة « واما باخفاء ادلة الجريمة » ، بل ان كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانونى الخاص بها غاية ما يمكن القول به هو ان الفعل الواحد من افعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، وفى آن واحد كون جريمة المادة ١٢٦ المكررة ويقتضى تطبيق مبدأ الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الاوصاف القانونية للفعل الواحد .

(١٩٣٢ / ١٢ / ٢٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٦٣ ص ٩٥)

لقد جاء نص المادة ١٤٥ عقوبات عاما مطلقا لم يرد فيه ما يفيد انه يشترط ان يصير المتهم كل مدة التحقيق على فعل الاعانة الذى وقع منه ، بل لقد جاء نصها عاما مطلقا لا يقبل مثل هذا التقييد ولا وجه لقياس هذه الجريمة فى هذا الصدد على شهادة الزور . فان الشهادة امام المحكمة وحيدة لا

تجزأ ، لان القضاة الذين يسمولها لايتغيرون أثناء المحاكمة ، وهم انما يصدرن حكمهم فى الدعوى بناء على التحقيقات التى يجرونها بانفسهم فيها ، فكل مايجئ على لسان الشاهد امامهم - مهما كان فيه من خلاف أو تناقض - يؤخذ جملة عند التقدير على انه هو ماشهد به الشاهد . أما التحقيقات الابتدائية فانها عمليا متعددة مختلفة متتالية قوامها السرعة فى العمل ولا يجب فيها الا يتغير الحق ، وذلك لايصح معه اعتبارها منذ البدء فيها حتى الانتهاء منها كلا غير متجزئ كما هو الشأن فى المحاكمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تمثيل من يعين الجانى فى التحقيق على الفرار من وجه القضاء بالشاهد الذى يشهد زورا امام المحكمة لايمكن ان يكون - لو جاز هذا التمثيل - الا فى حالة ابداء أقوال كاذبة فى التحقيق بشأن الجريمة اما سائر الاحالات الواردة فى المادة ١٤٥ فالتمثيل فيها ممتنع بداهة . ولما كان ذلك ، وكان الواجب ان يكون حكم الجريمة الواحدة واحدا فى جميع الصور التى عددها القانون لوقوعها ، ثم لما كانت المادة ١٤٥ المذكورة قد اقتبست من شرائع لا تجعل لعدول التهم عن فعل الاعانة تأثيرا فى مسئولية الجنائية ، وكانت قد استثنت فى حكمها اشخاصا لم ينص فى مواد شهادة الزور على اعفائهم من العقاب ، وكذلك لما كانت المادة ١٤٤ عقوبات المأخوذة عن القانون الفرنسى قد نصت على جريمة تشبه تلك التى نص عليها فى المادة ١٤٥ من عدة وجوه ولم يقل أحد عندهم ان حكمها حكم شهادة الزور فيما يختص بعدول التهم عن فعل الاعانة ، لما كان ذلك كله كذلك فانه يتعين القول بأن عدول المتهم بالجريمة الواردة بالمادة ١٤٥ عقوبات عما ارتكبه من قول أو فعل فى سبيل اعانة الجانى على الفرار من وجه القاضى لايصح ان يرفع عنه المسئولية الجنائية .

ان المادة ١٤٥ من قانون العقوبات لم تصرف في تحديثها عن أدلة الجريمة بين أنواعها من مادية أو غير مادية ، بل جاءت مطلقة ، فتمت في حق المتهم انه أخفى دليلا من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها قاصدا من ذلك اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة واستحق العقاب .

(١٦ / ١٠ / ١٩٥٠ أحكام النقض من ٢ ق ٢٢ ص ٥١)

واذا كان الحكم قد أثبت ان المتهم تعمد اخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي فر بها الجناة وانه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة وكان غرضه من اخفاء الدليل أو العبث به تعطيل التحقيق لاعانة الجناة على الفرار من وجه القضاء ، فان عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقا .

(نقض ٥ / ٤ / ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض من ٦ رقم ٢٤٢ ص ٧٤٤)

ان الاعفاء الوارد بآخر المادة ١٢٦ المكررة لا ينصب الا على اخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الاخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها . فالام لو أخفت الشئ المسروق مع علمها بان ابنها سرقه ، أو أخفت مخدرا يحزره ابنها مع علمها بأنه مخدر محرم احرازه ، أو أخفت جثة قتيل قتل ابنها أو رأت ابنها يطمئن انسانا يسكن أو اطلق عليه عيارا ناريا فأصابه ، وخشيت ان المصاب يذكر اسم ابنها ويتهمة فأجهزت عليه بغير باعث آخر سوى انقاذ ابنها من خطر التبليغ عنه .

هذه الام لا يمكن في تلك الاحوال وما مثلها اغاؤها من العقاب مجرد

ان فعلها لم يكن سوى اخفاء لادلة جريمة وقعت من ابنها ، ولم تصد به غير هذا الاخفاء ، بل يجب عقوبتها على أى فعل ترتكبه من هذه الافعال بحسب المنصوص عليه فى القانون ، ولا يفغها التمسك بالمباراة الاخيرة من المادة ١٢٦ المكررة ، كل مافى الامر انه لامحل للتفكير فى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة لها لانها معفاة قانونا من العقاب من جهة وصف الفعل بانه اعانة لابنها على الفرار من وجه القضاء .

(نقض ١٩٥٧/١/٧ مجموعة أحكام النقض س٨ رقم ٢ ص ٤)

متى كان الحكم قد رد على مادفعت به التهمة من انها تستفيد من الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٤٥ من قانون العقوبات بقوله ان ماورد فى المادة ١٤٥ المذكورة لا ينصب الا على اخفاء ادلة الجريمة مادامت وسيلة الاخفاء ليست فى ذاتها جريمة معاقبا عليها والقانون يعاقب على مجرد احراز الجواهر المخلوذة احرازاً ماديا مع العلم بانها مخدرة ، فان هذا الرد يكون صحيحا فى القانون .

(١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س٨ ق٢ ص ٤ ، ١٤/١١/١٩٥٥ س٦ ق ٣٨٩ ص ١٣٢)

ان المادة ١٤٥ من قانون العقوبات - التى تعفى الزوجة من العقاب ان هى اخفت أدلة الجريمة التى قارفها زوجها - تقتضى لاعمالها ان يكون عمل الزوجة غير منظر على جريمة فرض القانون عقابا على ارتكابها .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س١٩ ق٢٠٣ ص ١٠٠٠)

ان الشارع لم يضع نص المادة ١٤٥ عقوبات الا للعقاب على الاعمال

لم تكن من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التي بينها وهي أنفعال اعانة الجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم . أما ما يكون من هذه يعاقب عليه القانون - مثل التعدي على موظف عمومي كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تنطبق عليه هذه المادة ، ذلك بان المراد من عبارة « واما باخفاء أدلة الجريمة » الواردة بها انما هو الاخفاء الذي ماكان القانون يعاقب عليه ، أما اذا كان اخفاء أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى يعاقب عليها قانونا فان مثل هذه الصورة التي يقرر لها القانون عقابا خاصا - ان كانت في الواقع اخفاء لتلك الادلة - لم يعث عليه أولا وبالذات سوى اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء - ليست البتة ماقصده الشارع بعبارة « واما باخفاء أدلة الجريمة ، بل ان كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها ، وغاية مايمكن القول به هو ان الفعل الواحد من العمال الصور المتفرقة تكون الجريمة الخاصة المنصوص عنها في القانون وفي آن واحد يكون جريمة المادة ١٤٥ المشار اليها .

(١٩٧٣/١٢/٣١ أحكام النقض من ٢٤ في ٢٦٧ ص ١٣٠٩)

الباب الرابع

الدفع بتوافر القانون الاصلح للمتهم

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٥ عقوبات على النحو التالي

يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها .

ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

واذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه بوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية .

غير أنه فى حالة قيام اجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه فى فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها .

تطبيقات قضائية :

اذا صدر قانون قبل الحكم نهائيا على متهم وكان هذا القانون اصلح له كان هو الواجب تطبيقه عليه .

(١٧ / ٤ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ فى ٢٨ ص ٢٤)

إذا كان النص الجديد أصلح للمتهمين من النص الملغى فهو الواجب العمل به فى القضايا التى لم يحكم فيها الا بعد وجوب العمل به حتى ولو كانت حوادثها قبل هذا الوجوب .

(١٩٣١/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٧ ص ٣٥٤)

مادامت الافعال المكونة للجريمة التى أدين بها الطاعن قد أصبحت غير معاقب عليها فانه يفيد من ذلك طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ويتعين قبول الطعن والقضاء ببراءته بما نسب اليه .

(نقض ١٩٤٩/١١/١٨ طعن ٩٠٦ سنة ١٩٩٩ - مجموعة الريع قرن ص ٩٢١ بند ٣٤)

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم لامتناعه عن بيع سلعة مسعرة فأدانتته المحكمة فى هذه الجريمة عملا بنص المادة ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٥ . وكان الوزير ، بعد صدور هذا الحكم الذى طعن فيه المتهم ، تنفيذا لنص المادة ٢ من القانون المذكور قد أصدر قرارا بحذف المسلى (محل جريمة المتهم) من السلع المسعرة واخذدة الربح ، فان المتهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل صيرورة الحكم نهائيا لانه هو الاصلح له ولا يؤثر فى هذا ان الوزير بما له من سلطة خوله اياها القانون قد أصدر قرارا آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائى يقضى باعادة هذه السلعة الى الجدول اذ لا يضار المتهم به مادامت الواقعة كانت غير معاقب عليها فى الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الحذف وقرار الاعادة .

(١٩٥٠/١١/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٦ ص ١٦٨)

ان الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بانه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .. واذن فمن الخطأ فى تطبيق القانون والحكم على متهم بتفريجه خمسين جنيها لعدم اعلانه عن سعر السلعة المروضة جملة عملا بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ الذى ينص على عقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر والغرامة من خمسين جنيها الى مائة أو على احدى هاتين العقوبتين . وذلك بعد سريان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى ألغى ذلك المرسوم بقانون وخفض العقوبة على الجريمة المسندة الى هذا المتهم الى عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين اذ هذا القانون الاخير قد أصبح هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى باعتباره القانون الاصلح للمتهم .

(نقض ١٩٥١/١/٢٩ طعن ١٨٠٨ سنة ٢٠ ق- السنة الثانية ص ٥٥٣)

ان المقصود بالقانون الاصلح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو ضعفا يكون اصلح له من القانون القديم ولما كان قرار وزارة التمييز رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذى يقضى بتخفيض وزن الرغيف والذى يستند اليه المتهم بصنع خبز أقل من الوزن القانونى فى وجوب الحكم ببراءته تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات وان كان يخطئ فى أحكامه عن القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذى كان معمولاً به فى وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الرغيف وتغيير مواصفاته عن الرغيف القديم الا ان الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التى ارسلتها وزارة التمييز للمحامى العام لدى محكمة

النقص ان تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب الخابز ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف من أعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم وانما هدفت الوزارة باصداره الى تحقيق اعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لاصحاب الخابز بل يظل الوضع بالنسبة اليهم ثابتا لا يتغير سواء آكان هذا التعديل بالزيادة أو النقصان لما كان ذلك فان القرار الجديد الذى قضى بتخفيض وزن الرغيف على هذه الصورة السالف ذكرها لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن ويكون القرار القديم هو الذى يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقا للفقرة الاولى من المادة الخامسة .

(نقض ١١ / ١٠ / ١٩٥٣ طعن ٨٥٩ سنة ٢٣ ق - الربع قرن ص ٩٣٢ بند ٤٥)

الامر الذى يصدره المحافظ بالترخيص لخل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد في القانون : استثناء من القانون تحقيقا لصوالح مختلفة لا يعتبر قانونا اصلح فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - ذلك ان قصد الشارع من عبارة « القانون الاصلح للمتهم » المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة - القوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها - أو تلك التى تقرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون ان تلغى الجريمة ذاتها .

(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٤٥)

ان الكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر من السيد النائب العام فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على ارجاء تقديم قضايا الجنيح التى يهتم فيها اصحاب المطاحن والخابز مخالفتهم احكام التشريعات القائمة بشأن

مواصفات انتاج الدقيق وصناعة الخبز الى المحاكمة وطلب تأجيل مايكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى ، ولا يرقى الى مرتبة القانون أو يلغيه .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٧ من ٨ ص ٩٥٢)

ان القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لباحة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ اطال أجل ارسال البيانات المطلوبة الى ٢٩ يولية سنة ١٩٥٧ ومن ثم فان التهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا أصلياً طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات مادام قرار مد أجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ من ٩ ص ١٥٤)

متى كان التهم قد ارتكب جريمة سماحه للخير بلعب القمار في مقهاه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق وقضى بغلق اغل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الغلق نهائيا ، فان القانون الاخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الاصلح للمتهم .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٧/٣/١٩٥٨ من ٩ ص ١٨٥)

متى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري

رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به فى ٢٩/٥/١٩٥٧ قد مد زجل الاخطار عن البيانات المطلوبة حتى ٢٩/٦/١٩٥٧ فانه يكون قد رفع التائيم عن الفعل فى تلك الفترة واذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فانه يجب ان يستفيد من ذلك .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٨/٣/١٩٥٨ من ٩ ص ٣١٨)

متى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم « اقامة بناء على ارض معدة للتقسيم ، قد وقعت فى ٢٢ يولية سنة ١٩٥١ ، فان خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الازالة يصبح غير ذى موضوع بصور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المحكمة - اذ تحتزئ ببيان وجه العيب فى الحكم المطعون فيه - لايسعها ازاء صدور القانون المذكور الا ان تقضى عملا بنص المادة ٢٥٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية بتقضى الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالازالة .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ٦/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٤٧٨)

متى كانت جريمة احراز سلاح نارى بغير ترخيص قد ارتكبت فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ فان الحكم اذ قضى بعقاب المتهم طبقا لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الاصلح ، يكون سليما ومعناى عن الخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٦ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٥٨ من ٩ ص ١٠٧٧)

اذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشح الى ان المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار ،

فان شحكة النقض عملا بالرخصة المذولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى يونية سنة ١٩٦٠ هو القانون الاصلح للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد فى خصوص العقوبة المقيدة للحرية الملقى بها على المتهم .

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٧١٥)

المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - فاذا كان الحكم لم يستظهر قصدا خاصا لدى الطاعن من احرازه الخدر ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الاصلح للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى خصوص العقوبة المقيدة للحرية .

(الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٩٥٩)

متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم فى ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف انه أحرز جوهرًا مخدرا فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وفى أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وهو الاصلح للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف

فأعملته المحكمة وقضت بادانة المتهم بوصف انه أحرز تلك الخدرات ، بقصد الاتجار ، - فان استظهار الحكم هذا القصد فى حق المتهم لايعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الاصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم فان ماينعاه المتهم على الحكم من قاله الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩ من ١٣ ص ٣١٥)

جرى قضاء محكمة النقض على ان المقصود بالقانون الاصلح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعا يكون أصلح له من القانون القديم . واذا لمضى كان قانون الخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذى وقعت الجريمة فى ظله - قد حذر الحكم فى جميع الاحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل فى الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع الت قيد الذى كان مفروضا على القاضى وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجنبه بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فان القانون الجديد يكون هو الاصلح لهذه الفئة .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٤٧)

مضى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح للمتهم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق ، والمحكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

فاذا كانت المحكمة الاستئنافية - المطعون فى حكمها - قد دانت فى التهمة المسندة اليه وهى انه أقام بيان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقا

لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، لقطعت النيابة في الحكم ، غير انه - وقبل الفصل في الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت بموجبه تلك الجريمة فعلا غير مؤثم ، فانه يتعين انفاء الحكم المطعون فيه والتقضاء ببراءة المتهم .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ من ١٣ ص ٣٦٥)

المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الاصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الاصل القواعد الموضوعية أما القواعد الاجرائية انها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها مالم ينص القانون على خلاف ذلك - ولما كان من المقرر ان طرق الطعن في الاحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الاحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ق - جلسة ٢/١٠/١٩٦٢ من ١٣ ص ٥٩٠)

اذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجها جديدا من أوجه الطعن استنادا الى ان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم المطعون عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالاعدام الا باجماع الراء وهي قاعدة أصلح يستفيد منها الطاعن اعمالا لنص المادة

الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
فان ما يستحدي به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الاجماع
عند اصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد
ورد فى الفصل الخاص بالاجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع
بين مبدأ الاجماع وبين أخذ رأى المفتى ، فأصبح الحكم بالاعدام وفقا لهذا
التعديل مشروطا باستيفاء هذين الاجراءين على حد سواء بحيث اذا تخلف
أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالاجماع فى منطق التعديل المستحدث
لا يعدو ان يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام ، وقد
أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من
قانون العقوبات لا تترى الا بالنسبة الى المسائل الموضوعية دون الاجراءات
فهى لا تمس الا النصوص التى تحصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله
بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الاصل العام فى اصدار
الاحكام من وجوب صدورهما بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ مرافعات
السارى على الدعاوى الجنائية واشتراطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من
المادة ٣٨١ اجراءات توفر الاجماع عند الحكم بالاعدام لاعتبارات قدرها
لمحسن سير العدالة - لا يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ،
ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ،
ولا ينشئ لمقار فيها اعدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة
المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج تحت
مدلول القوانين الاجرائية لا الموضوعية . ذلك بانه من المقرر ان القواعد التى
تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الاجراءات الشكلية البحتة ،
وهى بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التى لم يتم الفصل
فيها ، وان كانت عن أفعال وقعت قبل صدورهما ، دون ان ترتد الى الاحكام

التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . اذ الاصل ان كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعا لاحكام هذا القانون. لما كان ذلك ، فان التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢/٣٨١ اجراءات لايسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٢ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٦٢ س١٣ ص٧٨٩)

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على انه يعفى من تطبيق احكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ الى ١٩٣٨ الذين يتقدمون الى مناطق التجنيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . فاذا كان الثابت من الاوراق ان المتهم «المطعون ضده» من مواليد سنة ١٩٣٧ وانه تقدم لمنطقة التجنيد في ١٩٥٩/١٢/٨ فهو عندما حلت فترة الاعفاء التي بدأت في ١٩٦٠/٣/٨ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٧ غير مؤثم عملا بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - الذى قضى بالادانة - وبراءة المطعون ضده بما أسند اليه .

(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٢ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ س١٣ ص٨٣٩)

متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف انه أحرز جواهر مخدرة في غير الاحوال

المصرح بها قانونا ولدى أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الاصلاح للطاعن بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف - فأعملته المحكمة وقضت بادانة الطاعن بوصف انه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار . فان استظهار الحكم توافر هذا القصد لى حق الطاعن لايعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه اليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الاصلاح الواجب الاتباع . ومن ثم فان ماينعاه الطاعن على الحكم من قاله الاخلاخل بحق الدفاع لا يكون سديلا .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ٥٩٢)

ان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والمقاب ان القانون الجنائى يحكم مايقع فى ظله من جرائم الى ان تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهذا هو ماقتننه الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . وما أورده المادة المشار اليها فى فقرتها الثانية من انه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلاح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، انما هو استثناء من الاصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت الى تقريره ، لان المرجع فى فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لايجوز مصادرته فيه . ولما كان التائيم فى جريمة انتاج خبز ناقص الوزن يكمن أساسا فى مخالفته أمر الشارع بالتزام أوزان معينة فى انتاج الرغيف ، وكانت القرارات التموينية التى تحدد تلك الاوزان انما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة منتج الخبز فى شئ ولا تعدو ان تكون من قبيل التنظيمات التى تملئها تلك الظروف فى غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر

القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديدده لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد وزن للرغيف وتأثير انقاصه عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف الى القرار السارى وقت انتاجه ناقصا دون ان يدفع عنه صلة الجريمة مايصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ص ٣٨٠)

كانت العقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قبل ان يجرى تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هى الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فرفعها المشرع بالقانون الاخير الى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة كانت المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص اصلا على انه لايجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة فأصبحت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على انه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لايجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . ولما كانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فانها تظل محكومة بالعقوبة المقررة فى المادة ٣٤ قبل تعديلها باعتبارها الاصلح للمتهم ، كما ان المطعون ضده يفيد ما أجازته النص الجديد للمادة ٣٦ الذى سرى مفعوله قبل صدور الحكم المطعون فيه من استعمال الرأفة ولكن فى الحدود التى قررها هذا النص ، وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٥ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين عامل المطعون ضده بالرأفة طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالجس دون ان يراعى الاستثناء الذى أدخله المشرع على أحكامها بالتعديل الذى جرى به

نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والذي أصبح لايجز ان ينزل الحكم بالعقوبة فى الجريمة المنسوبة ائى المظعون ضده من عقوبة السجن ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطنع رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٣٩)

اذا كانت الغرامة التى قضى بها الحكم المظعون فيه وهى خمسون جنيها داخله فى الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ،والذى صدر قبل الحكم نهائيا فى الدعوى والمعتبر القانون الاصلح للمتهم وفق المادة الخامسة من قانون العقوبات والواجب التطبيق على واقعة الدعوى فان ذلك لا يقتضى تصحيحا للحكم فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٥/١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٩)

ان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب ان القانون الجنائى يحكم مايقع فى ظله من جرائم الى ان تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهو ماقتنه الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، ،أما ما أورده المادة المشار اليها فى فقرتها الثانية من انه ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، . فائما هو استثناء من الاصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت الى تقريره لان المرجع فى فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لايجوز مصادره فيه .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٤٧ ، ١٠٤٨)

ان قصد الشارع من عبارة « القانون الاصلح للمتهم » المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات القوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها أو تلك التي تقرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون ان تلغى الجريمة ذاتها ، والقرارات الوزارية الصادرة في نطاق النقد والاستيراد وفي حدود التفويض التشريعي لاتعد قانونا اصلح للمتهم اذا كان كل ماتضمنته تعديلا لنظم معينة مع ابقاء الخطر الوارد في القانون على حاله . لما كان ذلك وكان الحكم قد قضى ببراءة المظنون ضدهم - من الاول الى الرابع و... و..... من جرمي عدم عرض مالديهم من النقد الاجنبى على وزارة الاقتصاد لبيعه بسعر الصرف الرسمى ، وتحويله الى الخارج بدعوى ان قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد اباح للمصريين تحويل الأرصدة الاجنبية من الحسابات غير المقيمة باسمهم مباشرة الى الخارج قد عطل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . وأعفى بذلك المواطنين من وجوب عرض مالديهم من النقد الاجنبى على وزارة الاقتصاد ، وانه ليس ثمة مايحول دون تغذية قيمة البضائع المستوردة من هذه التحويلات مما يعد معه هذا القرار من قبيل القانون الاصلح للمتهمين ، فانه لما كان البين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد انه أوجب على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأى سبب كان يحصل عليها فى مصر أو فى الخارج .. وكذلك كل مايدخل فى ملكه أو فى حيازته من أوراق النقد الاجنبى ، وأجاز لوزير المالية ان يستثنى من أحكام هذه المادة المصريين الذين يكون لهم فى الخارج وظائف

بالنسبة الى ما يحصلون عليه من نقد أجنبي ناتج عنها ، وكان قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تطوير الحسابات ائجاز فتحها بالعملة الاجنبية والذي عدل حكم المادة ٣٣ مكرر من لائحة الرقابة على عمليات النقد ، قد أجاز للبنوك ان تحتفظ بحسابات مقيمة بالعملة الاجنبية تفتح بأسماء المواطنين الذين يعملون فى الخارج أو الذين يؤدون خدمات ما مفاده انه أباح لهؤلاء تحويل هذه الارصدة الى الخارج دون الزامهم بعرضها على وزارة الاقتصاد الا ان الاجازة قاصرة على اصحاب هذه الحسابات التى يحصلون على ارصدها عن عمل لهم بالخارج دون غيرهم ومن ثم يبقى الالتزام بالعرض طبقا للقانون قائما بالنسبة لمن عداهم من المواطنين . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد من وجوه الادلة السالفة ما يثبت ان من سلف ذكرهم من المطعون ضدهم هم من المخاطبين بذلك القرار مؤسسا قضاءه على ما انتهى اليه من تقرير قانوني خاطئ هو اعتبار قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قرارا معطلا بالضرورة حكم المادة الثالثة من قانون النقد ومعفا المواطنين كافة من واجب العرض على وزارة الخزانة بما يعد معه قانونا أصلح بالنسبة الى المطعون ضدهم فانه يكون معنيا فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون بالقصور فى السبب .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ من ٢٦ ص ٥٢٨)

لما كان الثابت ان الدعوى الماثلة قد رفعت من قبل صدور القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ، ومن ثم فلا يسرى عليهما ماورد بنص المادة ١٥ منه من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى اجراء فى الجرائم المذكورة فيه الا بناء على طلب كتابى من وزير التجارة أو من يفوضه لما هو مقرر من أحكام المادة الخامسة من قانون

العقوبات لاتسرى الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الاجرائية ، اذ
الاصل ان الاجراء الذى يتم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً
وخاضعاً لاحكام هذا القانون . ولما كان القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة
١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد - الذى يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها فى
ظله - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد فى المادة ١٥ من القانون الجديد
رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار اليه ، فان تمسك الطاعن بأحكام
هذا النص يكون غير مديد .

(الطنن رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٦٦ قى - جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ ص ٦٧٤)

من المقرر طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات انه
« اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانوناً اصلاح للمتهم فهو
الذى يتبع غيره » ، واذا كان قد صدر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٦
القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى على ان يعمل
به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وبص فى مادته الاولى على انه « لكل
شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة
وحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه أو
يحوزه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلمى والسياحة -
وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الاجنبى طبقاً للفقرة السابعة
الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك التحويل
للدخل والخارج والتعامل داخليا على ان يتم هذا التعامل عن طريق المصارف
المعتمدة للتعامل فى النقد الاجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً
لاحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية - ويحدد الوزير المختص
شروط اخراج النقد الاجنبى صحبة المغادرين مع مراعاة عدم وضع قيود على

اخراج النقد الاجنبى الثابت ادخاله للبلاد ، كما نص فى مادته الرابعة عشرة على ان « كل من خالف احكام هذا القانون أو شرع فى مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفى حالة العود تتضاعف العقوبة وفى جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فان لم تضبط حكم بغرامة اضافية تعدل قيمتها .. كما نصت المادة التاسعة عشرة على ان يلغى القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون ، لما كان ذلك . وكان هذا القانون باسقاطه الالتزام الذى كان منصوباً عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملغى التى كانت توجب على كل شخص طبيعى أو معنوى ان يعرض للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة اجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأى سبب كان يحصل عليها فى مصر أو فى الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة فى مصر وكذلك كل ما يدخل فى ملكه أو فى حيازته من أوراق النقد الاجنبى ، فان هذا القانون يجعل الاتهام الثانى الذى نسبته النيابة العامة الى كل من التهمين الاول والثانى بمنأى عن التائيم كما انه لما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف بالنسبة لتهمة التعامل فى النقد الاجنبى المنسوبة الى التهمين الثلاثة يكون هو الواجب الاتباع دون غيره عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره قانوناً اصحح للمتهمين .

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ١٠٤٨)

تقضى المادة ٢/٥ من قانون العقوبات بأنه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اُصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره واذ كان للفعل المسند الى المَطْعُون ضده عند ارتكابه وصفان ، الاول وصف جنحة السرقة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والآخر وصف جناية سرقة مال لم يلق عام فى زمن الحرب المنصوص عليها فى المواد ١ و ٢ و ٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ انه ينشئ للمطعون ضده وضعا اُصلح له من القانون الملغى فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك انه بصدوره أصبح الفعل المسند للمطعون ضده مجرد جنحة وزال عنه وصف الجنائية الذى يسبغه عليه القانون الملغى .

(الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥١٦)

انشاءً أو اقامة مبنى تزيد قيمتها على خمسة آلاف دون موافقة لجنة تنظيم وتوجيه اعمال البناء . أصبح غير مؤثم بالنسبة لكافة مستويات الاسكان عدا الفاخر .

القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثر ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٥٧)

العقاب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . حذ ذلك وأثره ؟ مثال فى جريمة خلو رجل .

(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٨٢ س ٣٣ ص ١٠٣)

اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم التي تقع باخلافه للامور العسكرية الصادرة من رئيس الجمهورية لايسلب احكام العادية اختصاصها بالفصل فيها . عملا بقانون الطوارئ أساس ذلك ؟

تحقق المصلحة في النعي على الحكم عدم تطبيقه احكام الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ برغم التزام المحكمة عند تطبيقها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحد الأدنى للمقوبة بالقرينة . أساس ذلك ؟

القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . لا تنفي مصلحة الطاعن في النعي على الحكم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١/٢٧/١٩٨٢ من ٣٣ ص ١٠٣)

النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الاعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل بالشروط الواردة بطلب المادة يجعل هذا القانون قانونا اصلح للمتهم . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١/٢٧/١٩٨٢ من ٣٣ ص ١٠٣)

صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم العلاقة بين المجرر والمستاجر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى اعتبره قانونا اصلح للمتهم في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار . علة ذلك وأثره ؟

(الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢/٢٨/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٢٧٣)

حق محكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر قانون اصلح للمتهم قبل صيرورة الحكم باتا .

ادانة الطاعن عن جريمة خلو رجل ومعاقبته وفقا للقانون المعمول به .
صدر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه من أحكام أصلح للمتهم .
قبل صيرورة الحكم باتا . يتحقق به معنى القانون الاصلح فى حكم المادة
٢/٥ عقوبات .

(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٥٠٣)
جدول التسعيرة الذى يرفع سعر السلعة . عدم اعتباره قانونا أصلح
للمتهم . أساس ذلك ؟
مثال .

(الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٧٢٠)
صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجعل إقامة مبنى تزيد قيمته
على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال
البناء فعلا مؤثما بالنسبة لكافة مستويات الاسكان . عدا الفأخر . اعتباره
قانونا أصلح فى هذا الصدد . أساس ذلك وأثره ؟

(الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٥٣٢)
صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب جريمة تقاضى
مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وقبل صدور حكم بات فيها . اعتباره قانونا
أصلح للمتهم . علة ذلك؛ وأثره ؟

(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٧٧٦)
الاعتذار بالجهل بالقانون .

قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات .
شرطه ؟

دفاع الطاعن بحسن نية في اسناد نسب مولوده اليه لان شريكته في
الاثم أقرت له انها حملت منه . وان الولد للفراش لاينهض بمجرد سند
للمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الاحوال الشخصية .

(الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٣٢٢)
مجال اعمال قاعدة سرعان القانون الاصلح المقررة بالمادة الخامسة
عقوبات ؟

طرق طعن في الاحكام الجنائية ن ينظمها القانون القائم وقت صدور
الحكم .

(الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٠/١/١٩٨٣ من ٣٤ ص ١٣٥)
سلطة محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها
متى صدر قانون أصلح للمتهم .

(الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٦٤٥)
(والطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٨٣٨)
اقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على
موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء . غير مؤثم . أساس ذلك ؟

سلطة محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم
مادام القانون الاصلح للمتهم هو الواجب التطبيق .

(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ٨/٦/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٧٤٢)

قبول اسباب الطعن التي تقدم بعد الميعاد القانوني متضمنة نعيًا على الحكم لصدور قانون بعد الحكم المطعون فيه يسرى على واقعة الدعوى .
أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢ من ٣٤ ص ٩١٦)

معاقبة المتهم بجريمة الاشتراك في تجمهر وفقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بعد صدور القرار الجمهوري بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟

صدور قانون اصالح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا وجوب تطبيقه على واقعة الدعوى .

اعتبار القرار الجمهوري بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ قانوناً أصالح بالنسبة للمتهم في خصوص جريمة الاشتراك في تجمهر . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢ من ٣٤ ص ٩١٦)

النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذي صدر قبل صيرورة الحكم المطعون فيه باتا . على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يجعل خطأ الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع .

(الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ من ٣٤ ص ١٠٩٠)

صدور القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ . بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر اخذد . يعد أصالح للمتهم من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ . أساس ذلك ؟ حتى محكمة النقض ان

تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه
قانون اصالح يسرى على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٨٦/١/٩ من ٣٧ ص ٤١)
حق محكمة النقض فى نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد
الحكم قانون يسرى على واقعة الدعوى .

صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بعد وقوع الفعل وقبل صدور
حكم بات فى جريمة بناء بدون ترخيص يتحقق به معنى القانون الاصلح
للمتهم من القانون القديم . اساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٠٦٨ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/٢/٦ من ٣٧ ص ٢٤٤)
العقوبة المقررة لجريمة تجريف ارض زراعية فى مفهوم القانون ٥٣ لسنة
١٩٦٦ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ؟

صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور
حكم بات فى جريمة تجريف ارض زراعية يعد اصلح للمتهم من القانون
القديم . اساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٧٣٧ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٨٦/٣/٢ من ٣٧ ص ٣٢٢)
حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا
صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه حكم بات قانون اصالح للمتهم .
اساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٧٣٧ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٨٦/٣/٢ من ٣٧ ص ٣٢٢)

صدر القانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل نص المادة ١/٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بعد صدور الحكم المطعون فيه . اعتباره أصلح للمتهم بما اشتمل عليه من إباحة النزول بالغرامة عن قيمة الأعمال المخالفة أو مراد البناء المتعامل بها حسب الأحوال .

حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم في هذه الحالة .
أساس ذلك ؟ .

(الطعن رقم ٢٢٥٨٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٥/١/٣١ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٢٥١٤٢ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٤ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٥ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٨ لم ينشر بعد)

قانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ أصلح للمتهم بشأن جرائم الشيك :

لما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بما أنشأه من مركز أصلح للمتهم - وإن كان قد صدر في ١٧ من مايو سنة ١٩٩٩ ونص على العمل به في تاريخ لاحق إلا أنه يعتبر من تاريخ صدوره لا من تاريخ العمل به القانون الأصلح طبقاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ويكون واجب التطبيق على الدعوى .

(الطعن رقم ٨٤١٣ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٣٠ لم ينشر بعد)
(الطعن رقم ١١٨٩٣ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٣٠ لم ينشر بعد)

القسم الثالث

دفع متنوعة

الباب الاول

الرفع بعدم دستورية القانون

تطبيقات قضائية:

دعوى دستورية - مصلحة - المصلحة الشخصية المباشرة -
الدعوى الموضوعية .

من المقرر قانونا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان
المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطا لقبول الدعوى الدستورية ،
ومناطها ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية
وذلك بان يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات
الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع . ولازم ذلك ان
يكون الحكم الصادر في الدعوى الدستورية مؤثرا فيما تنتهي اليه
محكمة الموضوع في شأن الطلبات الموضوعية المرتبطة بها فاذا لم يكن
له بها من صلة ، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠ مارس ١٩٩٢ في القضية
رقم ٤٥ لسنة ١٣٠٣ق دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ٨ من
ابريل ١٩٩٣)

دعوى دستورية - مصلحة .

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المصلحة
الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها ان يكون

ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة امام محكمة الموضوع بما مؤداه ان شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلا بالحق في الدعوى ، ومرتبطا بالخصم الذي أثار المسألة الدستورية وليس بهذه المسألة في ذاتها منظورا اليها بصفة مجردة ، ومن ثم يبرز شرط المصلحة الشخصية المباشرة باعتباره مبلورا فكرة الخصومة في الدعوى الدستورية محددا نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها ، ومنفصلا دوما عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه لاحكام الدستور أو مخالفته لضوابطه ، ومستلزما ابدان يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية موطئا للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة في الدعوى الموضوعية .

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٣ من ابريل سنة ١٩٩٣ في القضية رقم ٢ لسنة ١٤٤٠ ق دستورية ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٥ في ١٥ من ابريل لسنة ١٩٩٣ . والاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد (١٧) في ٢٩ من ابريل سنة ١٩٩٣)

الباب الثاني

الدفع بالجهل بالقانون العقابي

القاعدة . عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون العقابي أو القوانين المكملة

تطبيقات قضائية :

من المقرر ان الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحاله الخطأ فى فهم أسس القانون الادارى يجعل الفهم المرتكب غير مؤثم .

(الطعن ١٠٩٥ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٣٣١)

عدم قبول الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل .

لايسوغ الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ، اذ ان ذلك مما يعده القانون داخلاً فى علم كافة الناس .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص ٣٤٠)

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع فى ذاته - قراراً بسلامة نية أمام المأذون وهو يشته لهما عدم وجود مانع من موانعه كانا فى الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها قد اطمأنت الى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع ، وان جهلهما

فى هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة فى قانون آخر هو قانون الاحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع فى وقت واحد مما يجب قانونا - فى المسائل الجنائية - اعتباره فى جملته جهلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التى أحاطت بهذا العذر دليلاً قاطعاً على صحة ما اعتقده المتهمان من انهما كانا يباشران عملاً مشروعاً - للأسباب المعقولة التى تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما يتفق معه القصد الجنائى الواجب توافره فى جريمة التزوير ، فان الحكم اذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢ من ١٠ ص ٨٤٤)

الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل الفعل غير مؤثم - مثال فى جريمة اختلاس اشياء محجوزة .

من المقرر ان الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو فى خصوص الدعوى - خطأ فى فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فاذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائى لديه لانه حين تصرف فى المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الغاء أمر الاداء الذى وقع الحجز نفاذا له - وهو دفاع جوهرى - فانه يكون مشوباً بالقصور بما يسرّب لفضله .

(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ من ١١ ص ٢٧٠)

قانون - الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات ليس بعذر .

الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لاحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررّة لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .

(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ س ١٢ ص ٢١٨)

قانون - الجهل بالقانون - مسئولية جنائية .

الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملّة له ليس بعذر يسقط المسؤولية .

(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٣٧ق - جلسة ٩/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩٣٧)

الدفع بالجهل بالقانون الجنائي أو الغلط فيه - عدم قبوله .

من المقرر ان العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكملّة له يفترض في حق الكافة ومن ثمّ فانه لايقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفي القصد الجنائي . لما كان متقدّم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا . رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٥٨)

العلم بالقانون الجنائي . والقوانين العقابية المكملّة له . مفترض في حق الكافة . أثر ذلك . عدم قبول الدفع بالجهل . أو الغلط فيه .

(الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٤٦٠)

الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات . شرط قبوله . اقامة مدعى هذا الجهل الدليل على انه تخرى تحريا كافيا وان اعتقاده بمشروعيته عمله كانت له اسبابا معقولة . اساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٣٨٤٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٥٨٦)

الباب الثالث

الدفع بتلفيق وشيوع التهمة

تطبيقات قضائية :

• الدفع بشيوع التهمة موضوعي .

من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها فان ماينعاه الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(الطنن رقم ٢١٢٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٨٠ من ٣١ ص ١١٤٢)

• الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستاهل رداً خاصا .
كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحه .

(الطنن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ق - جلسة ٧/٤/١٩٨١ من ٣٢ ص ٣)

• الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي . أثر ذلك ؟ .

من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

(الطنن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨١ من ٣٢ ص ٦١٧)

الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . القضاء بالادانة . كفايته للرد عليه .

لما كان الدفع بشيوع الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لاتستوجب في الاصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، فان ماينعاه الطاعن في هذا الشأن من قاله القصور يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٢/٧/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٩٥٤)

الدفع بتلفيق التهمة موضوعي . لايتلزم ردا صريحا كفاية الاخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .

الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لاتستوجب بحسب الاصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالادانة استادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٨٤١)

الدفع بتلفيق التهمة موضوعي . لايتأهل ردا صريحا .

لما كان ماينعاه الطاعن بشأن تلفيق تهمة السلاح مردوداً بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى ومن ثم فهو لايتستوجب رداً صريحاً من المحكمة اكتفاء بقضائها بالادانة للاسباب السانفة التي استندت اليها .

(الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٨٧١)

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . الرد عليه صراحة . غير لازم .

من المقرر ان الدفع بتطبيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية فيه
لاستوجب رداً صريحاً بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي
أوردها الحكم .

(الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣١ من ٣٤ ص ٨٨٤)
الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي .

الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب رداً على
استقلال مادام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم وذلك
فضلاً عن ان المحكمة قد عرضت لما يثيره الطاعن في هذا الشأن واطرحه في
منطق سائق .

(الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٧ من ٣٤ ص ٩٦٤)
الدفع بتطبيق التهمة . موضوعي . لا يستلزم رداً صريحاً كفاية
الاخذ بأدلة الثبوت رداً عليه .

لما كان الدفع بتطبيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا
تستوجب بحسب الاصل رداً صريحاً من المحكمة ، بل يستفاد الرد عليه دلالة
من قضاء الحكم بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردها . ومن ثم فان
نعي الطاعن الثاني على الحكم بالقصور في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٨ من ٣٥ ص ٦٣٦)
الدفع بتطبيق التهمة . موضوعي .

ان الدفع بالدفع بتطبيق التهمة أو عدم ارتكابها هو من قبيل الدفع

الموضوعية التي لا يستأهل بحسب الاصل ردا صريحا بل يكفي ان يكون الرد عليه مستفاداً من الادلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن التهم لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها .

(الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١٤٦)

الدفع بتلفيق التهمة ، موضوعي

الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت السالفة التي أوردتها الحكم .

(الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩ س ٣٦ ص ٦٤٣)

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي لا يستوجب ردا صريحا .

ان الدفع بتلفيق التهمة وبشيوعها هو من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى ادلة الثبوت التي أوردتها .

(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٥ س ٣٦ ص ١٠٧٢)

الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستأهل ردا خاصا .

من المقرر ان الدفاع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على جوهر الالبيون المضبوط

تأسيساً على أدلة سائفة لها أصلها فى الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٥)

الدفع بشيوع التهمة . موضوعى .

ان الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفعا الموضوعية التى يستفاد الرد عليها ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .

(الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ٨ / ٥ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٦٢٦)

الدفع بشيوع التهمة . موضوعى .

من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكفاء بما تورده من أدلة الاثبات التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ١١٠١)

الدفع بتطبيق التهمة موضوعى . لا يستوجب ردا صريحاً .

من المقرر ان الدفع بتطبيق التهمة هو من أوجه الدفعا الموضوعية التى لا تستوجب فى الاصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى ادلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٠٨٥)

الدفع بتطبيق التهمة . دفاع موضوعى . الرد عليه صراحة . غير

لازم .

لما كان من المقرر ان الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفع الموضوعية فان مايشير الطاعنون بشأن عدول المجنى عليها عن اتهامهم ثم اصرارها على هذا الاتهام بعد ان بررت سبب العدول وتأخرها فى الابلاغ عن الحادث وتلقيق التهمة ، لايمدو كل ذلك ان يكون دفاعاً موضوعياً لاتلتزم محكمة الموضوع بمناقشة فى مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعنون على استقلال اذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى ساقها الحكم بما لايجوز معه معودة التصدى له والخوض فيه لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ س ٣٧ ص ٦٠٠)

الدفع بتلقيق التهمة موضوعى . الرد عليه صراحة . غير لازم .

من المقرر ان الدفع بتلقيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لاتستوجب فى الاصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٥٥٤٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦ س ٣٧ ص ٢٥٢)

الدفع بتلقيق التهمة . موضوعى . الرد عليه صراحة غير لازم .

من المقرر ان الدفع بتلقيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لاتستوجب فى الاصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٥٠٤٦ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢ س ٣٧ ص ٢١٤)

الدفع بشيوع التهمة . موضوعى .

لما كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكفاء بما تورده من ادلة الاثبات التي تظمن اليها بما يفيد اطراحها فان مايتعاه الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(الظمن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٦ م ٣٧ ص ٥٥٣)

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .

من المقرر ان الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الاصل ردا صريحا بل ان الرد عليه يستفاد من ادلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم .

(الظمن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩/٥/١٩٨٧ م ٣٨ ص ٦٩١)

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي لا يستوجب ردا صريحا .

من المقرر ان الدفع بتلفيق التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استادا الى ادلة الثبوت التي أوردتها .

(الظمن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٧ م ٣٨ ص ٤٢٥)

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي - لا يستوجب ردا صريحا استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة .

الجدل الموضوعي في تقدير الادلة . غير جائز أمام النقض .

لما كان الدفع بتلفيق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية

التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ولا تلتزم المحكمة في هذا الصدد بتأييد المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال واذا كان الحكم قد استند الى أقوال الضابط واستخلص منها الادانة فان ما يثيره الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في ملطة المحكمة في تقدير الادلة التي اطمأنت اليها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ق- جلسة ١٩٨٧/١١/١ من ٣٨ ص ٩١٧)

الدفع بتلفيق التهمة . دفاع موضوعي . الرد عليه صراحة غير لازم .

من المقرر ان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من ادلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من النوى على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ق- جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢ من ٣٨ ص ٨٤٨)

الدفع بتلفيق التهمة موضوعي لا يستوجب ردا صريحا مادام الرد مستفادا من القضاء بالادانة .

لما كان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب ردا على استقلال مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، فان ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره جدلا موضوعيا لا يقبل لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ق- جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠ من ٣٨ ص ٧٩٩)

(الطعن رقم ١١٦٠٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٦ لم ينشر بعد)

الباب الرابع

الدفع المتعلقة بالاثبات

تطبيقات قضائية :

الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة - سقوطه .

لما كان طلب المطعون ضده (المتهم) سماع شاهدى الاثبات فى جريمة السرقة المسندة اليه وسماع احدهما بالفعل هو امر مقطوع الصلة بجريمة التبديد موضوع الطعن ، ذلك بانه لا يعدو ان يكون دفاعا فى تهمة السرقة التى اقتصر عليها طلب التكليف بالحضور حتى اذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت اليه تهمة التبديد فقد طلب التأجيل للاستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع له قول الى ان مثل امام المحكمة الاستئنافية فى المعارضة فبازى قبل ابداء أى دفاع موضوعى الى الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بانه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانونا من ان هذا الدفع يسقط اذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سليم .

(الطعن ١١٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥ / ١١ / ١٥ ص ١٦ من ٨٤٨)

الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة - دفع جوهرى وان كان لايتعلق بالنظام العام - على المحكمة ان تعرض له وترد عليه مادام ان الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود - سكوت المتهم أو المدافع عنه عن التمسك به قبل الاستماع لأقوال الشهود - سقوط حقه فى الدفع به ^(١)

(١) راجع فى هذا الموسوعة الذهبية ج ٦ ص ١٩ وما بعدها .

من المقرر ان الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وان كان لا يتعلق بالنظام العام الا انه من الدفع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له وترد عليه مادام ان الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود وانه اذا لم يتمسك التهم أو المدافع عنه بذلك الدفع قبل الاستماع لأقوال الشهود فان حقه في الدفع به يسقط على اعتبار ان سكوتة عن الاعتراض على سماع الشهود بغير نزوله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية التي هي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام . ولما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على سماع أقوال المني عليه في جنحة التهديد ولم يدفع قبل سماعه بعدم جواز الاثبات بالبينة ولم يرد الدفع بذلك الا في مراعاة الدفاع عنه مما يفيد انه قد نزل ابتداء عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويصح عليه به العدول عن هذا التنازل .

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق- جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ من ١٦ ص ٩١٦)

لايصح اثاره الدفع بتعيب اجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق- جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ من ١٧ ص ٧٩٤)

الدفع باستحالة الرؤية هو من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٣٦ ق- جلسة ١٩٦٧/١/٢٣ من ١٨ ص ٨٧)

من المقرر ان الدفع ببطلان الاعتراف لصلوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى في ذلك ان يكون المتهم المقر هو الذى يدفع بالبطلان أو ان يكون أحد المتهمين الآخرين فى الدعوى قد تمسك به ، ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . ولما كان الطاعن قد تمسك بأن الاعتراف المعزى الى المتهم الآخر بالتحقيقات الأولية قد صدر وليد اكراه وقع عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على ذلك الاعتراف بغير ان يرد على دفاع الطاعن ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسيب .

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٥١)

جرى قضاء محكمة النقض على ان الدفع بعدم جواز الاتبات بالبينة ليس من النظام العام فيعين ابدأؤه فى حينه قبل سماع البينة والا سقط الحق فى التمسك به .

(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٧٣)

من المقرر ان الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ عول فى ادانة الطاعن على أقوال الشاهد بغير ان يرد على دفاع الطاعن الجوهري بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة اكراه وقع عليه ويقول كلمته فيه يكون معيباً بالقصور فى التسيب .

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٧٤)

جرى قضاء محكمة النقض على ان الدفع المبني على تعدد الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الاشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم رداً عليها أخذه بادلة الثبوت في الدعوى ، ولما كان الحكم قد برر امكان الرؤية بتلاحم الاجساد اذ حصل الاعتداء طعناً بالسكين أو ضرباً بالعصى وان مكان الحادث في وقته كانت تصل اليه الأضواء من المنازل المجاورة وان الشهود يعرفون الطاعين من قبل ، واطرح ما ثبت في معاينة النيابة العامة من ان الظلمة كانت سائدة لاجرائها في وقت متأخر من الليل تطفأ فيه الانوار غير الوقت المبكر الذي وقع فيه الحادث ، فان ما ذكره من ذلك يسوغ به ما انتهى اليه من رفض هذا الدفاع .

(الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ق - جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩م ٢٠ ص ١١٨٧)

الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذي يبدى صراحة امامها دون غيره من القول المرسل الذي يقصد به مجرد التشكيك في مدى ما أطمأنت اليه من أدلة الثبوت .

(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٠م ٢١ ص ٣٩)

من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتقصيها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول . فلا على المحكمة ان هي لم تعرض بعد ذلك الى دفاع الطاعن بشأن التشكيك في تصديق رواية لادحام الطريق الذي وقع به الحادث لانه دفاع لا يستأهل من المحكمة رداً خاصاً .

(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ق - جلسة ٩ / ٢ / ١٩٧٠م ٢١ ص ٢٥٥)

متى كان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه لم يضبط معه مخدر
فان المحكمة غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفى المتهم ولا
على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ، ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء
بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردها .

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢ من ٢١ ص ١٠٥٣)

إذا كان الثابت من محاضر جلسة أحكامه ان الطاعن لم يثر لدى
محكمة الموضوع شيئاً عن اكراه الشاهد فانه لا يكون له من بعد ان يثير
هذا الامر لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ من ٢٢ ص ٥٧٥)

متى كان الحكم المطعون فيه - وقد سلم بدفاع الطاعنين بأن شاهد
الرؤية الوحيد في الدعوى لم يستطع التعرف على الطاعن الأول عند اجراء
تجربة الرؤية بمعرفة النيابة - فانه كان يتعين عليه ان يقول كلمته في هذا
الدفاع ، وهو دفاع جوهرى يترتب عليه - لو صح - ان يتغير وجه الرأى
فى الدعوى ، واذا لم تظن المحكمة الى فحواه ، ولم تقسطه حقه ، ولم تعن
بتمحيصه بلوغاً الى غاية الامر فيه بل اكتفت بقولها ان الشاهد المذكور رأى
الطاعنين لحظة وقوع الحادث ، وهى عبارة قاصرة لا يستقيم بها الرد على
ما أثاره الطاعنون فى هذا الصدد ، فان حكمها يكون معيباً بالتقصير بما
يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٤ من ٢١ ص ٦٤٧)

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه الدفاع الموضوعية

التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردّاً صريحاً ما دام الرد مستفاداً
ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ من ٢٣ ص ٥٥٩)

إذا كان الطلب الذى أبداه الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون
للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في
الدليل الذى أطمأنت اليه المحكمة فانه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة
باجابته .

(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ من ٢٤ ص ١٥٨)

الأصل ان الدفاع المبني على تعلل الرؤية بسبب الظلام حيث
لا يستحيل عادة بسبب قوة الاشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي
بحسب الحكم ردّاً عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى .

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ من ٢٤ ص ١٠٠٣)

الدفع بتعلل الرؤية وتعدد الضارب من الدفوع الموضوعية التي
لا يستوجب في الاصل ردّاً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من
القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردتها .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ من ٢٤ ص ٤٠٢)

متى كان المدافع عن الطاعن قد طلب في مستهل نظر الدعوى سماع
الشاهدين ثم طلب في ختام مرافقته أصلياً الحكم بالبراءة واحتياطياً استدعاء
الشاهدين لنافقتهما امام المحكمة ، فان هذا الطلب يعتبر جازماً تلتزم المحكمة
باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ من ٢٤ ص ٤١٢)

من المقرر ان الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالناقشة والتفديد لتبين مدى صحته . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحكمة ان المدافعين عن الطاعنين دفعاً ان (الشاهد) انما أدلى بأقواله تحت تأثير الاكراه الواقع عليه من رجال الشرطة ، فان الحكم المطعون فيه اذ عول في قضائه على أقوال الشاهد المذكور بغير ان يرد على ذلك الدفاع الجوهري الذى أثير في شأنها ودون ان يقول كلمته فيه ، فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٧٥ من ٢٦ ص ٤٢٣)

اذا كانت المحكمة قد قطعت ان الحادث قد وقع قبل غروب الشمس وكانت الرؤية متيسرة وكان تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد أطمأنت بالأدلة التى ساقته الى ان شهود الاتبات قد زأوا الطاعن وهو يصبوب بندقية فى اتجاه اخنئ عليه وكان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفعوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى ادلة الثبوت التى أوردها فان نعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مبدد .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٩٠٥)

كفاية الأخذ بأدلة الادانة - رداً على الدفاع الموضوعى - تعرض المحكمة بالرد على هذا الدفاع - وجوب امتناد حكمها الى أصل صحيح فى الأوراق .

من المقرر انه وان كان الأصل ان محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بأدلة الادانة الا أنها اذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب ان يكون ردها صحيحاً مستنداً الى ما له أصل في الأوراق ذلك بأن الأصل انه يجب على المحكمة الا تبنى حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائماً في تلك الأوراق ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استندت في اطراحها ما كان الدفاع قد أثاره الى ما ثبت لها من سلامة ابصار الشاهد الوحيد الذى ادعى رؤية الحادث واستندت اساساً الى أقواله . والى انه لا يشوب ابصاره أية علة مرضية تحول دون رؤية الواقعة على بعد أربعين متراً منه مع ان الأوراق كافة خلّت مما يفيد التحقق من سلامة ابصاره . ومدى مقدرة على الرؤية على تلك المسافة . لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم لا يمكن ان يرد الى ما قد تكون المحكمة لاحظته على الشاهد المذكور عندما أدى شهادته أمامها ما دام ان محضر الجلسة قد خلا من إثبات ذلك وطالما انه من المقرر ان الحكم انما يكمل محضر الجلسة فى خصوص اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التى يجب ان يكون لها مصدر ثابت فى الأوراق . ولا يغنى عن هذا النظر ما عاينت به المحكمة من ان الدفاع لم يكن له أى معنى على سلامة أبصار الشاهد ذلك بأن منازعة الدفاع فى مقدرة ذلك الشاهد على رؤية الحادث على بعد أربعين متراً لكونه طاعناً فى السن يتضمن حتماً النقص على مقدرة على الابصار والتحقق مما يقع أمامه على تلك المسافة لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيياً بما يوجب نقضه والاحالة.

تسبب - أخذ المحكمة بأدلة الثبوت - كفايته رداً على دفع
المتهم بنفى التهمة .

ان ما ينعاه الطاعن من التفات الحكم المطعون فيه عن دلالة دفاعه
الذى تمسك به من انه لم يتم بالبناء أو الهدم ، مردود بما هو مقرر من ان
المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها
والرد على ذلك مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى
أدلة الثبوت الساقفة التى أوردها الحكم ولأن المحكمة لا تلتزم بأن تناقش كل
الأدلة الاستنتاجية التى تمسك بها الدفاع عن المتهم كما ان استناد الحكم
المطعون فيه الى أدلة الادانة التى أوردها يتضمن أطراحه للدفاع المتهم على
نفى التهمة . ولما كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الخبير المتدب فى الدعوى
فى بيان كاف على نحو ما تقدم ، وأبرز ما جاء به من أنه ثبت من المعاينة
التي أجراها الخبير ومن كتاب الادارة الهندسية لى شرق القاهرة ان المقار
موضوع الاتهام يدخل جميعه ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم وان المباني
التي قام الطاعن بهدمها هى غير المباني التي تولت البلدية هدمها ، فان ما
نعاه الطاعن على الحكم بعدم ايراده مضمون التقرير لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ من ٢٨ ص ٤٢١)

الدفع بحصول الاعتراف نتيجة اكراه أو تهديد - مالا يعد
من قبيل ذلك .

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان أحداً من الطاعن أو المدافع
عنه أو والده انجنى عليها لم يثر شيئاً بصدد انتزاع اعتراف الطاعن بطريق
الاكراه أو صدور أقوال والده انجنى عليها تحت وطأة التهديد ، وانما قصارى

ما أثبت باخضار واطرحه الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن ان ما ذكره الأخير من أقوال كان نابعا من ضابط المباحث واذ كانت كلمة «الايجاز» هذه لا تحمل معنى الاكراه ولا التهديد المدعى بهما . فانه لا يقبل من الطاعن ان يثيرهما لأول مرة امام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من اجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٥٩٦)

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وشيوع التهمة -
موضوعي .

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام والدفع بشيوع التهمة هما من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردأ صريحا مادام الرد مستفادا ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ٥/١٢/١٩٧٧ من ٢٨ ص ١٠٣٦)

الدفع باستحالة الرؤية - سلطة محكمة الموضوع .

ان ما دفع به الطاعن من استحالة رؤية الشاهدة لواقعة اعتدائه على المجنى عليه مردود بأن حكمه الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها بما تراتح اليه من أقوال الشهود .

(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ٦/٣/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٢٣٥)

الدفع بتعذر الرؤية - دفاع موضوعي .

ان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفوع الموضوعية ومن ثم فان منازعة الطاعن في القوة التذليلية لأقوال المجنى عليه بدعوى تعذر رؤيته لضاربة من الخلف ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا تقبل اثاره امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٠٢)

الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب أو بتطبيق التهمة من الدفوع الموضوعية .

الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب أو بتطبيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً من الحكم مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة البوت التي أوردها .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ق - جلسة ٨ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤١)

اغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز الاتبات بشهادة الشهود لا يعيبه .

لم يجعل القانون لاثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقاً خاصاً ، ومن ثم - وبفرض دفع الطاعن في مذكرته المصرح له بتقديتها - بعدم جواز الاتبات بشهادة الشهود - فانه لا يعيب الحكم اغفاله الرد على هذا الدفع لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٠)

لا يقبل الادعاء لأول مرة امام محكمة النقض بمرض الطاعن في اليوم الذي كان محدداً لنظر الدعوى امام محكمة أول درجة .

متى كانت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطاعن من ابداء دفاعه فانه لايقبل من الطاعن الادعاء فى طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه فى اليوم الذى كان محدداً لنظر الدعوى امام محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٤٨قـ - جلسة ١٩٧٩ / ١ / ٢٩ ص ٣٠ من ١٨٢)

الدفع بالتناقض بين الدليلىن القولى والفنى لأول مرة أمام
النقض - غير جائز .

لما كان بين من محضر جلسة المرافعة والتي اختتمت بصددور الحكم
المطعون فيه ان المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً مما أورده بوجه الطعن بشأن
قالة التناقض بين الدليلىن القولى والفنى ومن ثم لايسوغ له ان يثير هذا
الأمر لأول مرة أمام المحكمة ذلك لانه دفاع موضوعى ولايقبل منه النعى على
الحكمة باغفالها الرد عليه ما دام انه لم يتمسك به أمامها .

(الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٤٨قـ - جلسة ١٩٧٩ / ٢ / ٤ ص ٣٠ من ٢٠٣)

القناعية الدليل فى المواد الجنائية . عدم التزام طريق معين فى الالتهات .
الا اذا استوجب القانون ذلك .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٤٩قـ - جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٢٨ ص ٣١ من ١٣٦)

(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٤٩قـ - جلسة ١٩٨٠ / ٣ / ١٠ ص ٣١ من ٣٥٤)

(الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٤٩قـ - جلسة ١٩٨٠ / ١١ / ١٧ ص ٣١ من ١٠٠٢)

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟ .

(الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٤٩قـ - جلسة ١٩٨٠ / ٥ / ١٤ ص ٣١ من ٢٣١)

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٩ من ٣١ ص ٣٤٣)

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ من ٣١ ص ٤٠٧)

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ من ٣١ ص ٤٦٢)

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٩ من ٣١ ص ٧٢٧)

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ من ٣١ ص ٨٠٠)

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ من ٣١ ص ٨٩٠)

(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ من ٣١ ص ٩١١)

الأصل . جواز اثبات الجرائم بكافة الطرق .

التعرف . لم يرسم القانون له صورة خاصة .

حكمية الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم .

استعراض كلب الشرطة . قرينة . مثال لتسبيب سائق .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٣ من ٣١ ص ٩٥٠)

اطمئنان المحكمة الى ان العينة المضبوطة هي التي أرسلت الى التحليل
وأخذها بالنتيجة التي انتهى اليها . عدم جواز مجادلته فيها .

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ من ٣٢ ص ٧٩)

تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية ان
يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع
الدليل الفني متاقضاً يستقضي على الملازمة والتوفيق . مثال ينتفي فيه

التعارض بين الدليلين عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .

(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٢/٤ من ٣٢ ص ١١٨)

(الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٣/٤ من ٣٢ ص ٢٠٢)

(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ من ٣٢ ص ٤٢٢)

(الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٥/١٤ من ٣٢ ص ٥٠٧)

قيام خبراء الطب الشرعي بأعمال الخبرة . تحت رقابة القضاء . المواد ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

تقدير آراء الخبراء . والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع .

اطراح المحكمة طلب استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين بشأن قدره الجنى عليه على التكلم بتعقل أثر اصابته . استأداً الى اطمئنانها الى ما جاء بتقرير الصفة التشريعية من أن الجنى عليه كان يمكنه التكلم بتعقل أثر اصابته . لا عيب .

(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٢/٤ من ٣٢ ص ١١٨)

تحديد وقت الوفاة . مسألة فنية يحث . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق الاختصاص فنياً . مخالفة ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .

منازعة الدفاع فى تحديد وقت الحادث . تتضمن المطالبة الجارمة

بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه . سكوته عن طلب أهل الفن صراحة لتحديدته . لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهرياً .

اقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت فيه جثة الجنى عليه . استأداً الى ما ثبت من المعينة من عدم وجود دماء فى هذا المكان رغم اصابة الجنى عليه بعدة جروح قطعية . دفاع جوهري . اغفال الحكم الرد عليه . قصور .

(الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ قـ - جلسة ١٩٨١ / ١٢ / ٣٠ من ٣٢ ص ١١٢٠)

تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم . لا يوجب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .

(الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨١ / ١ / ١١ من ٣٢ ص ٤٩)

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨١ / ١ / ٢٦ من ٣٢ ص ٧٩)

(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨١ / ٢ / ١١ من ٣٢ ص ١٥٢)

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨١ / ٥ / ١٣ من ٣٢ ص ٨٩)

(الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨١ / ٦ / ١ من ٣٢ ص ٥٩٤)

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ قـ - جلسة ١٩٨١ / ١٠ / ١٥ من ٣٢ ص ٧٠١)

(الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ قـ - جلسة ١٩٨١ / ١٠ / ٢٧ من ٣٢ ص ٧٦٣)

ثبوت وفاة شاهد . ألوه . تملز سماع شهادته . تلاوة أقوال الشاهد الغائب من الاجازات . تكون واجبة اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨١ / ١ / ٢٦ من ٣٢ ص ٧٩)

تناقض رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم .
ما دام انه لم يورد تلك التفاصيل ولم يركز اليها في تكوين عقيدته .

(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٤ من ٣٢ ص ١١٣)

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ من ٣٢ ص ٨٥٣)
تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية ان يكون
جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل
الفني تناقضاً يستعنى على الملاءمة والتوفيق . مثال ينتفى فيه التعارض بين
الدليين .

عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود الا ما يقيم عليه
قضاءه .

(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٤ من ٣٢ ص ١١٨)

(الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤ من ٣٢ ص ٢٠٢)

(الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٤ من ٣٢ ص ٥٠٧)

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم كفاية ان
يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعنى على
الملاءمة والتوفيق .

(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨ من ٣٣ ص ٤١٣)

ليس للمحكمة ان تحل نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحته عدم
استجابتها لطلب التهم تحقيق هذه المسألة عن طريق المختص فنياً . اخلال

بحق الدفاع . مثال بصدد تعيين فصيلة الحيوان المتوى .

(الطعن رقم ٥٧٧٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ من ٣٤ ص ٥٢)

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعى .

(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ من ٣٤ ص ٢٩٤)

(الطعن رقم ٦٦٦٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ من ٣٤ ص ٤٨٠)

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ من ٣٤ ص ٥١٥)

(الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ من ٣٤ ص ٥٩٠)

(الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ من ٣٤ ص ٦٧٤)

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل القنى . غير لازم . كفاية . ان يكون الدليل القولى . غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستمضى على الملازمة والتوفيق .

(الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ من ٣٤ ص ٣٣)

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ من ٣٤ ص ٥١٥)

(الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ من ٣٤ ص ٥٩٠)

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ من ٣٤ ص ٣٨٩)

المرجع فى مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التحليل دون الاشراف النظرى .

(الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ من ٣٤ ص ٤٤٢)

الاعفاء من أداء الشهادة وفق المادة ٢٨٦ إجراءات . شرطه ؟

دفاع الطاعن بأن الاتهام ملفق له من الضابط الذى قام بضبط الواقعة
خلافات سابقة بينهما وهو متزوج من ابنة عمته . جدل موضوعى . التفات
المحكمة عن الرد عليه . لا تريب .

(الطعن رقم ٦١٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٢٣٨)

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : أطراح جميع الاعتبارات التى
ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها .

(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١/٣/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٢٩٤)

(الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ٩/٣/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٣٣٥)

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/١٠/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٧٨٥)

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ٩/١٠/١٩٨٣ من ٣٤ ص ٨٠٩)

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١/١١/١٩٨٥ من ٣٤ ص ٨٨٩)

(الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٥ من ٣٤ ص ١١١٠)

وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة - كفاية ذلك لتقيام
حالة التلبس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٤ من ٣٥ ص ٢٢٢)

عدم التزام المحكمة بمتابعة التهم فى مناحى دفاعه المختلفة .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٤ من ٣٥ ص ٢٢٢)

عدم التزام محكمة الموضوع بطلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين

لناقشته . مادام ان الواقعة قد وضحت لديها أو أن المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى .

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥٥ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٥س ٣٦ ص ٦٦٢)

حق محكمة الموضوع ان تجزم بما لا يجزم به الخير . حد ذلك ؟

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥٥ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٥س ٣٦ ص ٦٦٢)

طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة . عدم التزام المحكمة بإجابته .
مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

مجادلة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . غير جائزة .

(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥٥ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥س ٣٦ ص ٦٨٨)

طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً واحتياطياً لدب خبير
محاسبى لتحقيق واقعة الاختلاس . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته اذا لم
نته الى البراءة .

(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥٥ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥س ٣٦ ص ٦٩٩)

عدم جواز اثارة دعوى التناقض بين الدليلين القولى والبنى لأول مرة
امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥٥ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٥س ٣٦ ص ١٠٠٩)

ثبوت ان من التهم وقت ارتكاب الجريمة جاوز الثمانى عشرة سنة
ميلادية . يوجب الحكم عليه بالعقوبة المقررة بمواد الاتهام الخاصة بتلك
الجرائم وليس بتلك المقررة بالمادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٥٦ق - جلسة ٣/٤/١٩٨٦س ٣٧ ص ٤٥٣)

انتفاء التناقض بين دليلين فنيين معزالين في الزمن عن مدى الاصابة .
علة ذلك ؟

قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء . لا معقب عليه .
(الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦ / ١ / ٧ ص ٣٧ من ٢٩)
تقدير آراء الخبراء . موضوعي .

الثارة عدم دعوى الخبير للمتهم لأول مرة امام محكمة النقض . غير
جائزة . علة ذلك ؟
سريان المادة ١٤٦ من قانون الاثبات في المواد الجنائية . أساس
ذلك ؟

(الطعن رقم ٤٠١٥ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦ / ١ / ٢٢ ص ٣٧ من ١٢٠)
عدم الترام محكمة الموضوع باعادة المأمورية للتغيير . مادامت الواقعة
قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لذلك .
(الطعن رقم ٤٠١٥ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦ / ١ / ٢٢ ص ٣٧ من ١٢٠)
تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية ان
يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع
الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق .

تحديد الاشخاص للمسافات . أمر تقديري . الخلاف فيه بين أقوال
الشهود والتقرير الفني . ليس من شأنه اصدار الشهادة متى اطمأنت المحكمة
الى صحتها .

(الطعن رقم ٤٠٧٤ لسنة ٥٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦ / ١١ / ٢٠ ص ٣٧ من ٩٥٠)

عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك .

(الطعن رقم ٤٠٧٤ لسنة ٥٦ق- جلسة ١١/٢٠/١٩٨٦س ٣٧ ص ٩٥٠)

وجوب تحقيق الدليل الذى رأت المحكمة لزومه للفصل فى الدعوى أو ان تضمن حكمها الاسباب التى رأت معه عدم حاجتها الى اجرائه . فمودها عن ذلك . اخلال بحق الدفاع .

مثال :

(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٥ق- جلسة ١١/٢٦/١٩٨٦س ٣٧ ص ٩٦٩)

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز امام القضاة .

(الطعن رقم ٣٦٧٣ لسنة ٥٥ق- جلسة ١١/١٣/١٩٨٦س ٣٧ ص ٥١)

(الطعن رقم ٧٠٩٨ لسنة ٥٥ق- جلسة ٣/١٨/١٩٨٦س ٣٧ ص ٤١٩)

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى ليس بلام كفاية ان يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى . تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق .

مثال :

(الطعن رقم ٣٣٥١ لسنة ٥٦ق- جلسة ١١/٥/١٩٨٦س ٣٧ ص ٨٢٧)

(الطعن رقم ٧٠٧٤ لسنة ٥٦ق- جلسة ١١/٢٠/١٩٨٦س ٣٧ ص ٩٥٠)

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والترقيق .

(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٠/١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٦٣٣)

تناقض أقوال الشاهد لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقواله بما لا تناقض فيه .

منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لأقوال الشاهد . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . التصدى له أمام النقض . غير جائز .

(الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق- جلسة ٣/١/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٣٤٧)

(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق- جلسة ٣/١٠/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٤١٢)

(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق- جلسة ٣/١٢/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٤٢٥)

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ٩/٧/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٧٤٥)

طلب اجراء المعاينة الذى لايتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى البات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . لا تلتزم المحكمة باجابه .

عدم الزام المحكمة اجابة طلب الدفاع مناقشة الطب الشرعى . علة ذلك؟

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق- جلسة ٤/٢/١٩٨٧ س ٣٨ ص ١٩٤)

طلب المعاينة الذى لايتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابه .

المقصود به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥ من ٣٨ ص ٢٣١)

النمى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم يطلب منها . غير جائز .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧ من ٣٨ ص ٥٧٦)

الطلب الذى تلزم به المحكمة هو الطلب الجازم . ماهيته ؟ طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل أو اثبات استحالة حصوله . عدم التزام المحكمة باجابته . مثال .

(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢ من ٣٨ ص ٦٣٢)

تخديد وقت الوفاة . مسألة فنية بحسب المنازعة فيه دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فيها . مخالفة ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .

منازعة الدفاع فى تخديد وقت الحادث . تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه سكوتة عن طلب اهل الفن صراحة لتحديدده . لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهرى .

(الطعن رقم ١٦٣٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٤)

الطلب الجازم . ماهيته ؟

(الطعن رقم ٧٦٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٣٠ لم ينشر بعد)

العبرة فى احكاممة الجنائية باقتناع القاضى . لا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر . هو فى حل من الاخذ بدليل النفسى ولو تضمنته ورقة

رسمية . مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته .

(الطعن رقم ٢٠١١٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣٢٤ / ٤ / ١٩٩٢ لم ينشر بعد)

اعراض المحكمة عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقا للقانون . لاتتريب عليها .

(الطعن رقم ٢٠١١٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣٢٤ / ٤ / ١٩٩٢ لم ينشر بعد)

لا يجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي ان يتخذ من عمله دليلا لنفسه يحتاج به على الغير .

شرط الاستدلال بالكتابة ان تكون مزيلة بتوقيع من نسبت اليه .

الحرر الخالي من التوقيع لاقبحة له الا اذا كان مكتوبا بخط المطلوب الاثبات عليه .

(الطعن رقم ٤٤٣٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥ / ٧ / ١٩٩٢ لم ينشر بعد)

اذ كان الحكم المعروض قد استخلص في تدليل سائع ومنطق مقبول من وقائع الدعوى وادلة الثبوت فيها ان التهم اقترف الجرائم المسندة اليه فان ما أثاره الدفاع بمحضر جلسة المحاكمة من ان زوج المني عليها الاولى هو مرتكب الحادث عندما فاجأها مطبسة بجريمة الزنا مع التهم الاول لا يعدو ان يكون دفاعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى في الرد عليه ما أوردهت المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي اقتصمت بها واستقرت في وجدانها هذا الي ان الحكم عرض لهذا الدفاع ورد عليه بما يفنده .

(الطعن رقم ٨٦٣٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩ / ١ / ١٩٩٣ لم ينشر بعد)

اذ كان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعنان من ان اعترافهما بتحقيق النيابة كان وليد اكراه ورد عليه تفصيلا مدللا على صحة اعتراف المحكوم

عليهما امام النيابة وخلو اعترافهما من شواذب الرضا واخصها الاكراه ومطابقته للحقيقة مستدا في ذلك على ادلة صحيحة لها أصولها في الاوراق ومن شأنها ان تؤدي الى مارتب عليها وكان يجوز للمحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم ولو عدل عنه فان الحكم يكون قد برئ من أى شائبة في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٨٦٣٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩/١/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

المقرر انه لايلزم في الادلة التي يعتمد عليها الحكم ان يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لان الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشة على حدة دون باقى الادلة بل يكفى ان تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية الي ماقصد منها الحكم ومنتهجه في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، واذا كان الحكم الطعون فيه قد اطمأن الى حصول الواقعة طبقا للتصوير الذى أورده ، وكانت الادلة التي استند اليها في ذلك سائغة ومقبولة في العقل والمنطق ولا يجادل الطاعن في ان لها ممينها من الاوراق فان ما يثيره الطاعن بشأن ان أيا من شهود الالبات لم ير واقعات الحادث ولم يعاصر احدهم تعدى الطاعن على أى من المبنى عليهما وانه لم يستعمل أى أداة انما استخدم يديه وان روايته التي أدلى بها تخالف ما اعتقته المحكمة فجاءت صورة الواقعة على خلاف ماديات الدعوى وظروفها لايعدو ان يكون محاولة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل اثاره امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٦٤٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ٩/٣/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يفرض صحته يتمخض جدلا - موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/١/٢ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك وكان من المقرر ان اجراءات التحريز المنصوص عليها قانونا في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون ان يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط القضائي والمرجع في سلامة الاجراءات الى محكمة الموضوع وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد اطمأنت الى ان المواد التي ضبطت مع الطاعن هي بذاتها التي سلمت الى النيابة العامة وتم تحليلها ووثقت بسلامة اجراءات التحريز فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعي لا يقبل اثره أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيना رفضه موضوعيا .

(الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/١/١٦ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية انها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وانما يصح للمحكمة ان تقرر تلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو قبل التهم أو المدافع عنه ذلك ، ولما كان الحكم المطعون

فيه لم يبين الأسباب التي حالت دون سماع أقوال الشاهد ، وكان أمر المحكمة بالقبض على الطاعن وحجسه احتياطيا وتوالى تأجيل الدعوى دون حضور الشاهد مع استمرار حبس الطاعن قد أحاط الدفاع بالخرج ، واضطره الى التنازل عن طلبه ، وهو مالا يحقق المعنى الذى قصده الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول المحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استنادا الى أقوال الشاهد الغائب بغيز ان يسمع شهادته ، فان الحكم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث السبب الآخر للطعن .

(الطعن رقم ١٨٣٨٨ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٤/١/١٩ لم ينشر بعد)

من حيث انه يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ ان الحاضر مع الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى ١٧٠٣ لسنة ١٩٨٦ المنتزه ، ولكن المحكمة اصدرت حكمها المطعون فيه دون ان تعرض الى هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهري ومتعلق بالنظام العام وتجوز اثرته فى أية حالة كانت عليها الدعوى . ومن شأنه ان يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على المحكمة ان تحققه وتفصل فيه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور مما يقتضى نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٢٥١٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/١/٣٠ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، فضلا عما هو مقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها ما دام لم يركن اليها فى تكوين عقيدته - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان معنى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل - لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحكوم عليه الأول قد أورد الدفع بظلال اعترافه لانه وليد الاكراه فى عبارة عامه مرسلة لا تستند الى وقائع محددة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، ولما كانت المحكمة قد أطرحت دفاع المحكوم عليه الأول بظلاله اعترافه للاكراه خلف الأوراق من دليل على صحته ، واستخلصت سلامة اعترافه ، فان معنى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولا يقدح فى ذلك ، ما قرره الطاعن فى أسباب طعنه من أن الاكراه قد ترك بالمحكوم عليه الأول اصابات اثبت بمحضر الاستدلالات ، ذلك بأنه لم يشر هذه الواقعة أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فى الصلة بين الاعتراف وبين تلك الاصابات المقول بها ، مما لا يجوز للطاعن ان يثيرها لأول مرة أمام محكمة النقض ، بخاصة ان الحكم المطعون لم يشر الى وجود اصابات بالمتهم على نحو يوضح الى وجود صلة بينها وبين اعترافه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحظا فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه عليه الطاعن من خطئه فى الاسناد فيما نقله عن الشاهدين و - على النحو الذى أشار اليه فى أسباب طعنه - ، وعلى فرض وجوده ، لم

يكن له أثر في منطق الحكم واستدلالة على ارتكاب الطاعن للحادث ، فانه ما يثيره في هذا النعى لا يكون مقبولا ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعيا .

(الطعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٦ لم ينشر بعد)

من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا أو نمطا معينا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فتمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا والا يبنى على الواقعة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل ينبغي ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ولها كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذ الصحيح في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها .

(الطعن رقم ٣٩٧٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٨ لم ينشر بعد)

ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان محامى الطاعنة دفع في مرافحته الشفوية أمام محكمة أول درجة ببطالان الاعتراف المنسوب

اليها لصدوره وليد اكراه وقع عليها ، فقد أصبح ذلك الدفع بهذه المثابة واقعا مسطورا بأوراق الدعوى مطروحا على محكمة ثانى درجه وأن لم يعاود المدافع عن الطاعة اثارته امامها لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه استند ضمن ما استند اليه فى ادانة الطاعة الى اعترافها بمحضر الشرطه وكان الأصل ان الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه وكان من المقرر ان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، يستوى فى ذلك ان يكون المتهم الاعترف هو الذى دفع بالبطلان أو أن يكون متهم غيره هو الذى دفع به ما دام الحكم قد عول فى ادانة الأخير على ذلك الاعتراف وكان المدافع عن الطاعة قد تمسك بان الاعتراف المعزى اليها بمحضر الشرطه قد صدر وليد اكراه وقع عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعة على اعترافها دون ان يعرض لدفاعها الجوهرى وقبل كلمته فيه . فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب ولا يمنع من ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تشكلون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعلل التصرف على مبلغ الأثر الذى كان له فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة - لما كان . ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعاده - لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التى دينت الطاعتان بها واحده ، فان حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم بالنسبة للطاعة التى لم يقبل طعننا شكلا - دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/١٥ لم ينشر بعد)

وحيث ان مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول بان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى على سند من أن الحكم الجنائى لم يصبح نهائياً وبأنه على حين انه كان يتعين عليه ان يقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان أو أن يوقفها تعليقاً حتى صيرورة الحكم الجنائى نهائياً وبأنه وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك ان مفاد المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها ولاتكون للحكم الجنائى قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية الا اذا كان باتاً لايقبل الطعن ، أما لاستفاذ طرق الطعن الجائرة فيه أو لفوات مواعيدها وكان النص فى المادة ٨٤ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ على انه « لاتصبح الاحكام نهائية الا بعد التصديق عليها على الوجه المبين فى هذا القانون » وفى المادة ١١٢ منه على انه « بعد اتمام التصديق لايجوز اعادة النظر فى أحكام احكام العسكرية الا بمعرفة السلطة الاعلى من الضابط المصدق وهى رئيس الجمهورية أو من يفوضه » وفى المادة ١١٨ من ذات القانون على انه « يكون للحكم الصادر من احكام العسكرية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المقضى طبقاً للقانون بعد التصديق عليه قانوناً - مؤداها - ان الاحكام العسكرية لاتصبح نهائية الا بعد التصديق عليها ، وكان النص فى المادة ١١٤ من ذات القانون على ان

يقدم التماس اعادة النظر كتابة فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم بعد التصديق أو تاريخ النطق بالحكم المصدق عليه قانونا ، يدل على انه لايصح الحكم النهائي باننا الا بعد استفاذ طريق الطعن فيه بالتماس اعادة النظر أو فوات ميعاده ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « اذ رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها » يدل على ان المشرع ارتأى كنتيجة لازمة لبدأ تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فى الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الالبات انه يتعين على المحكمة المدنية وقف الدعوى أمامها انتظارا للحكم الجنائى طالما اقيمت الدعوى الجنائية قبل أو أثناء السير فى الدعوى المدنية وطالما توافرت وحده السبب بأن تكون الدعويان ناشتتين عن فعل واحد تفاديا لصدور حكمين مختلفين عن ذات الواقعة من محكمة جنائية وأخرى مدنية ، وكانت قاعدة الجنائى يوقف المدنى من النظام العام ، تلتزم بها المحكمة المدنية وتقضى من تلقاء نفسها بايقاف الفصل فى الدعوى المدنية حتى يقضى نهائيا فى الدعوى الجنائية متى تحققت من توافر دواعيه وبحق طلب الايقاف فى أية حالة تكون عليها الدعوى المدنية كما يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من الصورة الرسمية للحكم الصادر فى القضية رقم ٩١ لسنة ١٩٧٧ جنابات عسكرية شرق القاهرة بجلسة ١٨/١١/١٩٧٨ ان - النيابة العسكرية اسندت الى المطعون ضده انه فى يوم ١٣/٩/١٩٧٦ بدد المنقولات المملوكة لزوجته - الطاعنة - الموضحة وصفا وقيمة بالاوراق وصدر الحكم فيها غيابيا من المحكمة العسكرية بالحبس لمدة

شهر ، وتصدق عليه بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٨ من قائد المنطقة العسكرية ،
واذ كانت الواقعة الجنائية - تبديد المطعون ضده منقولات الطاعة - تعد
السبب في دعواها المدنية بمطالبة المطعون ضده بالتعويض باعتبارها أساسا
مشتركا بين الدعويين ، واذا خلت الأوراق من دليل على صيرورة الحكم
الجنائي المتقدم باتا لعدم اعلانه أو بفوات ميعاده ، بما كان
لازما على الحكم المطعون فيه ان يقضى بوقف الدعوى المدنية لحين صيرورة
هذا الحكم باتا واذا لم يلتزم هذا النظر وقضى في موضوع الاستئناف بتأييد
حكم أول درجة برفض الدعوى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما
يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الظمن .

(الظمن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

الاثبات في المواد الجنائية بحسب الاصول فيما عدا ما ورد بشأنه نص
خاص هو اقتناع القاضى واطمئنانه الى الادلة المقدمة اليه في الدعوى ، فمضى
كان الجنبي عليها قد ادعت بان الورقة التى تحمل توقيعها على بياض قد
ملك بخلاف المتفق عليه فكان يتعين على المحكمة ان تلزمه بالاثبات ذلك
بكافة طرق الاثبات القانونية لان ما تدعيه على خلاف الظاهر .

(الظمن رقم ٢٠٤٥٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

من المقرر ان الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو
الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه
مادام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك
وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعين على اعترافهم
بالاستدلالات وتحقيقات النيابة بغير ان يرد على ما أثير من دفاع جوهرى

حوله ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور في التسبب ولا يبنى في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، لما كان ماتقدم فانه يعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٣١١٢ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٤/٣/٦ لم ينشر بعد)

ومن حيث انه من المقرر انه يجب الا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه ان يبينها بوضوح وان يورد مؤداها في بيان مفصل للوقوف على ما يمكن ان يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية التى يدلى بها المتهم ، وحتى يمكن ان يتحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسبب الاحكام ويمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه فى تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشريعية لم يورد مسار المقلوف النارى فى جسم المجنى عليه ولا عدد الاصابات التى لحقت به ، فان ذلك مما يعيب الحكم بالقصور فى البيان ويعجز محكمة النقض عن ان تقول كلمتها فى شأن ما يشيره الطاعن من اعتماد الحكم على دليلين متناقضين لتعارضهما ويحول بذلك بينها وبين اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة ان - شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى - قرر ما نصه « انا إتشمت وتهازأت وإنضربت بالأقدام والنصا والخزان وعابزين اننى أقول انى اللى كنت موجود واللى شفت وانا حلفت انى ما شفتش حاجة ولا أعرف حاجة » وجاء فى مراعاة الدفاع ان أقوال هذا الشاهد آت وليدة التهديد من رجال الشرطة كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند أساس فى ادانة الطاعن الى أقوال شاهد الرؤية الوحيد المذكور بتحقيقات النيابة بمقولة انه يطمئن اليها . لما كان

ذلك ، وكان الاصل ان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعميل القضاء عليها وان كان مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه الا انه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها ان تكون صادرة عنه اختيارا وهي لاعتبر كذلك اذا صدرت إثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر أيهما . كما أنه من المقرر ان الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحة ، ولا يجزى في ذلك قول المحكمة انها تطمئن الى أقوال الشاهد مادامت انها لم تقل كلمتها فيما أخير به وأثاره الدفاع من ان تلك الاقوال انما أدلى بها نتيجة الاكراه الذي وقع عليه ذلك انه لا يكفي لسلامة الحكم ان يكون الدليل صادقا متى كان وليد اجراء غير مشروع لما كان متقدما فان الحكم يكون معيبا بالنقص في التسبب والفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/٦ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها وان تناقض الشاهد بغرض قيامه لا يوجب الحكم مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لاتناقض فيه ومن ثم فان منعى الطاعن في هذا الشأن لا يعمدو ان يكون مجرد جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ويكون منعا غير مديد .

لما كان ذلك ولئن كان الاصل المقرر فى المادة ٢٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ان المحاكمة الجنائية يجب ان يبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا الا انه يصح لها ان تقرر تلاوة أقوال الشهود اذا تعلد سماع شهادتهم أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى ان يكون القبول صريحا أو ضمنيا ينصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه وكان من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التى أوضحت بصدور الحكم المطعون فيه ان المدافع عن الطاعن وكذلك النيابة العامة لم يتمسكا بسماع باقى شهود الاتبات وطلبا الاكتفاء بتلاوة أقوالهم فانه لا تترتب على المحكمة ان هى فصلت فى الدعوى دون ان تسمع شهادتهم ولا يكون قد أخطأت فى الاجراءات ولا أخلت بحق الدفاع ويكون معنى الطاعن غير سديد لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ قى - جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٨ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك ، وكان اليمين من المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن أقوال الطاعن وان جرت على التسليم بواقعة ضبط الخندر فى سيارته الا انه أنكر صلته به وعلمه بكنهه وقرر انه يخص المتهم الثانى . وشخصا آخر سماه ، كانا يرافقه بالسيارة وطلبا منه مساعدتهما فى نقله على أساس انه مشروب الكيما - وكانت أقوال الطاعن على هذا المعنى لا يصح عددا اقرارا باحراز الخندر المضبوط أو حيازته فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر هذه الاقوال اقرارا من الطاعن واستد البها فى ادانته فانه يكون مشوبا بخطأ الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه . ولا يؤثر فى ذلك ان يكون الحكم قد اعتمد فى نفس الوقت على أدلة أخرى - من بينها اعتراف المتهم

الثاني بأن اغتدر مملوك للطاعن - اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا، فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة اذ استبعد دليل منها .

(الطعن رقم ٢٣٢٩٣ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٤/٤/٣ لم ينشر بعد)

وحيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة قد شابه القصور في السبب ذلك بأنه لم يورد الأدلة على علمه أسطوانة الغاز اغفاء متحصلة من جريمة سرقة، مما يحى ويستوجب نقضه .

وحيث انه من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات - أن يبين فوق إتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين بأن المال متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع - كما أثبتها الحكم - تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن علم الطاعن بأن اسطوانة الغاز التى تسلمها من المحكوم عليه الآخر متحصلة من جريمة سرقة ، ولم يستظهر توافر هذا الركن ، وكان مجرد تسلم الطاعن لهذه الإسطوانة من المحكوم عليه المذكور لا يفيد - حتما على وجه اللزوم - علمه بذلك . فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة دون حاحة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا فى السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، وأنهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما ، فإن نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن لا يمتد الى المحكوم عليه الآخر فى جريمة السرقة .

(الطعن رقم ٢٢٩٤١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٣/٢٩ لم ينشر بعد)

قائمة بأهم المراجع

- ١ - نظرية الدفع في قانون المرافعات .
 - ٢ - ضوابط تسبيب الاحكام .
 - ٣ - وسائل الدفاع امام القضاء الجنائى .
 - ٤ - الاجراءات الجنائية .
 - ٥ - الاجراءات الجنائية .
 - ٦ - المشكلات العملية .
 - ٧ - الاجراءات الجنائية .
 - ٨ - الاعتذار بالجهل بالقوانين .
 - ٩ - القسم العام .
 - ١٠ - جرائم اضرار .
 - ١١ - الدفع المدنية والتجارية .
 - ١٢ - احكام النقض الجنائية .
 - ١٣ - الموسوعة الذهبية .
 - ١٤ - ملحق الموسوعة الذهبية .
 - ١٥ - مجلة القضاء الفصلية .
 - ١٦ - الكتب والمبادئ التى تصدر عن المكتب الفنى شكمة النقض .
- د . احمد أبو الوفا .
د . رءوف عبيد .
د . حسنى الجندى .
د . مأمون سلامة .
د . رءوف عبيد .
د . رءوف عبيد .
د . أحمد فتحي سرور .
المستشار وجدى عبد الصمد .
د . محمود نجيب حسنى .
للمستشار سيد خلف .
للمؤلف .
للمؤلف .
للاستاذين حسن الفكهانى
وعبد النعم حمى .
للاستاذ حسن الفكهانى .

محتويات المؤلف

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	* اهداء .
	* تقديم .
١١	باب تمهيدى
١١	ماهية الدفوع الجنائية وتقسيماتها
١١	* ماهية الدفع .
١٢	* تعريف الدفع فى القانون الجنائى .
١٢	* أنواع الدفع .
	* أولا : تقسيم الدفع من حيث
١٢	القانون الذى يحكمها .
١٣	أ- دفع مرتبطة بقانون العقوبات .
١٣	ب- دفع مرتبطة بقانون الاجراءات .
١٣	* ثانيا : تقسيم الدفع من حيث طبيعتها .
١٣	* ثالثا : تقسيم الدفع من حيث أهميتها .

- ١٣ *دفع جوهريه .
- ١٣ *دفع غير جوهريه .
- ١٤ *ما يترتب على كون الدفع جوهريا .
- ١٤ *رابعا : تقسيم الدفع من حيث الهدف منها .
- *دفع تتعلق بالنظام العام .
- *دفع تتعلق بمصلحة الخصوم .

القسم الاول

- ١٥ الدفع المستندة الى
قانون الاجراءات الجنائية
الباب الاول

- ١٧ الدفع بعدم الاختصاص المكانى
- ١٧ * النص القانونى .
- ١٧ * تطبيقات قضائية .
- * اختصاص المحكمة التى وقع بدائلتها
- ١٨ فعل الاختلاس بمحاكمة المتهم .
- ١٨ * متى يتم الاختلاس فى جريمة خيانة الأمانة .
- * وقوع أفعال السرقة المسندة الى المتهم

- في دائرة أكثر من محكمة الاختصاص يكون
معقودا لكل محكمة وقع فيها جزء من
٢٠ أعمال السرقة المعاقب عليها .
* قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا
بنظر الدعوى لا يكسب غيرها من
٢١ المحاكم الاختصاص بنظرها .
* اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور
٢٣ على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم .
* الاختصاص باصدار اذن التفتيش
يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو إقامة
٢٤ المتهم أو بالمكان الذي يضبط فيه .
* للمحامي العام محكمة الاستئناف في دائرة
٢٥ اختصاصه الأعلى كافة اختصاصات النائب العام .
٢٦ * تعيين الاختصاص الأعلى
* القواعد المتعلقة بالاختصاص
٢٦ في المسائل الجنائية .
* الأماكن التي يتعين بها

٢٩ الاختصاص قسائم متساوية.

٣١ الباب الثانى

الدفع المتعلقة بانقضاء

الدعوى الجنائية

٣١ الفصل الاول

انقضاء الدعوى الجنائية

بوفاة المتهم

٣١ * النص القانونى .

٣١ * تطبيقات قضائية .

٣٣ * وفاة المتهم لا تؤثر على الدعوى المدنية

* وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وايداع

الاسباب فى الميعاد وجوب القضاء

٣٤ بانقضاء الدعوى الجنائية .

٣٥ * تطبيقات قضائية .

٣٧ الفصل الثانى

الدفع بعدم جواز نظر

الدعوى لسبق الفصل فيها

- ٣٧ * النص القانوني .
- ٣٧ * تطبيقات قضائية .
- ٣٨ * أثير فقد نسخة الحكم الأصلية .
- * الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
- ٤٠ الفصل فيها من النظام العام .
- * الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
- الفصل فيها عدم جواز اثارته لأول
- ٤١ مرة أمام محكمة النقض .
- ٤١ * متى تعتبر أحكام البراءة عنواناً للحقيقة .
- * الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
- الفصل فيها من الدفوع الجوهرية
- ٤٢ عدم الرد عليه أو إيراد قصور .
- * حظر محاكمة الشخص عن
- ٤٥ فعل واحد أكثر من مرة .
- * رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
- لسابقة الفصل فيها دون استظهار ما إذا
- ٤٧ كانت استمراراً لذات الأفعال . قصور .

- * مناط الحكم بعدم جواز نظر
٤٧ الدعوى لسبق الفصل فيها .
٤٨ * مناط حجية الاحكام .
* متى يحوز الحكم الصادر بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
٤٩ فيها حجية الشيء المحكوم فيه .
* أثر استنفاد المحكمة ولايتها
٥٠ بالحكم فى الموضوع .
* متى يعد الحكم الصادر من محكمة
الجنايات بعدم الاختصاص منها
٥١ للخصومة على خلاف ظاهرة .
٥١ * عدم تقييد القاضى الجنائى بالاحكام المدنية .
٥٣ * مناط حجية الاحكام

الفصل الثالث

الدفع بانقضاء الدعوى

- ٥٥ الجنائية بالتقادم

- ٥٥ * النص القانونى .

المبحث الاول

- ٥٧ الاحكام العامة فى التقادم
- * الدفع بالتقادم من .
- ٥٧ الدفع المتعلقة بالنظام العام .
- * التزام المحكمة بالرد على الدفع بسقوط
- ٥٧ الحق فى اقامة الدعوى العمومية بمضى المدة .
- * الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم
- تجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها
- ٥٨ الدعوى ولو لأول مرة امام محكمة النقض .
- ٥٩ * أثر الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم .

٦٣ المبحث الثانى

مدة التقادم

- ٦٣ * التقادم فى الجنايات .
- ٦٦ * التقادم فى الجنح .
- ٧٢ * التقادم فى المخالفات .

٧٤ المبحث الثالث

الاجراءات القاطعة للتقادم

- * اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع
٧٥ المدة المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية.
- * اجراءات المحاكمة تقطع مدة انقضاء
٧٩ الدعوى الجنائية حتى ولو كانت فى غيبة المتهم.
- * الامر الصادر من النيابة بضبط
واحضار المتهم هو من اجراءات التحقيق
التي تقطع مدة التقادم.
٨٠
- * سريان مدة التقادم من يوم الانقطاع.
٨٢
- * الحكم الغيابي الاستثنائي وعلان المتهم
مخاطبا مع شخصه اجراء قاطع للتقادم.
٨٤
- * انقطاع مدة التقادم باعلان
المتهم للحضور لجلسة المحاكمة .
٨٦
- * اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة
تقطع التقادم ولو أجريت فى غيبة المتهم.
٩٥
- * مايقطع التقادم .
٩٧
- * دعوى جنائية انقضاءها بالتقادم
تعدد التهمين عينية الانقطاع مؤدى ذلك.
٩٨

- * انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الممنوح
- ١٠٢ بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة .
- * التصديق على احكام المحاكم العسكرية
- ١٠٤ لا يعد من الاجراءات القاطعة لمدة التقادم .
- * تقرير المتهم بالمعارضة أو
- ١٠٤ بالاستئناف يقطع التقادم .
- * مثال لإجراء لا يقطع التقادم .
- ١٠٤

الفصل الرابع

- ١٠٦ الدفع بإنقضاء الدعوى بالتصالح
- * النص القانونى .
- ١٠٦
- * تطبيقات قضائية .
- ١٠٧

الفصل الخامس

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية

- ١٠٩ بالتنازل عن الشكوى
- * النص القانونى .
- ١٠٩
- * الجرائم المتعلقة على شكوى .
- ١١٠
- * التنازل عن الشكوى فى ضوء قضاء النقض .
- ١١١
- * تقدير التنازل عن الشكوى من المسائل الموضوعية .
- ١١٢
- * حالة الاعفاء المنصوص عليها بالمادة ٣١٢
- ١١٣ عقوبات تسرى على جرائم النصب وخيانة الامانة .
- * أثير محو جريمة الزوجة فى الزنا .
- ١١٥

- * عدم جواز العدول عن التنازل
١١٦ ولو كان ميعاد الشكوى ممتداً.
- ١١٧ الباب الثالث
- الدفع بالبطلان
- * تطبيقات قضائية .
١١٨
- * التمسك بالبطلان .
١٢١
- * متى كان المتهم لم يدفع ببطلان اجراءات
التحريز أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه .
١٢٣ اشارة هذا الدفع لأول مرة أمام النقض.
- * أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات
الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام
١٢٤ المحكمة ليست من النظام العام.
- * الشهادة بغير يمين - بطلان - سقوط
١٢٧ الحق فى التمسك به .
- * لا تقبل اشارة أمر بطلان أى اجراء سابق
على المحاكمة لأول مرة امام محكمة النقض .
١٢٩
- * لا يقبل من المتهم التمسك ببطلان اجراءات

المحاكمة اذا كان سبب البطلان لا يتعلق به

١٣٠ وانما يتعلق بغيره من المتهمين .

١٣٢ * اسباب البطلان .

* اسناد الحكم واقعة جديدة الى المتهم

وادانته على اساسها دون ان تبطل المحاكمة

١٣٢ الى هذا التعديل - بطلان الاجراءات .

١٣٣ * ادانة المتهم بتهمة لم ترد بأمر الاحالة - بطلان .

١٣٥ * آثار البطلان .

١٣٧ * البطلان المشار اليه في المادة ٣٣٦ اجراءات .

الفصل الاول

١٤١ الدفع ببطلان الاستجواب

١٤١ * النص القانوني .

١٤٢ * تطبيقات قضائية .

* عدم استجواب المتهم لم يقرر الا لمصلحة

فاذا وجهت اليه المحاكمة من امثلة فليس

١٤٢ له ان ينص بعد ذلك بالبطلان في الاجراءات .

١٤٤ * الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة .

- ١٤٦ * الاستجواب المخطور على غير سلطة التحقيق .
- * المواجهة كالاستجواب تعد من
- ١٤٨ اجراءات التحقيق المخطور على مأمور الضبط .
- ١٤٩ * حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون سؤاله .
- * الدفع بطلان الاجراءات المبني على
- استجواب المحكمة للمتهم سقوطه اذا حصل
- الاستجواب في حضور محاميه ولم يبد
- ١٥٠ اعتراضا مؤدى تساند الادلة في المواد الجنائية .
- ١٥٤ * معنى الاستجواب .
- ١٥٥ * مثال لما لا يعد استجوابا .
- * تسجيل مأمور الضبط ما يديه المتهم
- امامه من اقوال في حق نفسه
- ١٥٦ وغيره لا يعد استجوابا .

الفصل الثاني

الدفع بطلان الاعتراف

- ١٥٩ * النص القانوني .
- ١٥٩ * احكام الدفع .

- ١٦٠ * شروط صحة الاعتراف .
- * لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه
- ١٦١ متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة أو الواقع .
- ١٦٢ * الاعتراف الذى يعول عليه .
- * لحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الاخذ
- باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار
- ١٦٣ التحقيق وإن عدل عنه .
- * الدفع بأن الاعتراف كان نتيجة اكراه -
- ١٦٥ لا يجوز ابدائه أول مرة أمام النقض .
- * الاعتراف فى المسائل الجنائية من
- عناصر الاستدلال لحكمة الموضوع الا تعول
- ١٦٥ عليه متى ترى لها مخالفته للحقيقة والواقع .
- * الدفع ببطلان الاعتراف دفع جوهرى
- يجب على محكمة الموضوع
- ١٦٧ مناقشته والرد عليه رداً مائلاً .
- * مدى امكان الاخذ بالاعتراف
- ١٦٨ الذى يعقب اجراء باطل -

- * تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر للمتهم
١٧٢ إثر تفتيش باطل من شئون محكمة الموضوع.
* سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف
١٧٣ دليلا مستقلا قائما بذاته .

الفصل الثالث

الدفع ببطلان القبض

- * النص القانوني .
١٨١
* ماهية القبض .
١٨١
* أمر الضبط والاحضار .
١٨٤
* ان القانون لا يستلزم ان
١٨٤ يكون التكليف بالقبض مكتوبا ،
* الاحوال التي يجوز فيها القبض .
١٨٥
أ - التلبس .
١٨٥
* التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة
بصرف النظر عن المتهمين فيها .
١٨٦
* تطبيقات قضائية .
١٨٨

- * المادة ٣٤ - اجراءات جنائية تميز لرجل
الضبط القضائي القبض على المتهم فى احوال
التلبس بالجنح بصفة عامة اذا كان القانون يعاقب
١٩٠ عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر.
- * الافتئات على حريات الناس والقبض
عليهم بدون وجه حق يضير العدالة
١٩١ التلبس .حالة تلازم الجريمة .
- * حالة التلبس بالجريمة وجوب تحقق مأمور
الضبط القضائي من قيامها باحدى حواصه أو
١٩٤ نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها.
- * التلبس حالة تلازم الجريمة لاشخص مرتكبها.
١٩٥
- * تقدير حالة التلبس أو انتفائها موضوعى .
١٩٦
- * وجود قرائن قوية .
١٩٧
- * متى كان المتهم قد بدى منه ما أثار
شبهة الضابط فى أمره فان ذلك
يستتبع القبض عليه استعمالا للحق المخول
له بمقتضى المادة ٣٤ اجراءات جنائية.
٢٠١

٢٠٧ * القبض الباطل .

* لا يستفيد من بطلان القبض الا صاحب

٢١٤ الشأن فيه من وقع القبض الباطل عليه .

* الدفع يبطلان القبض من الدفع

القانونية المختلطة بالواقع والتي لا تجوز

٢١٤ اثارها لا اول مرة امام محكمة النقض .

٢١٤ * احكام الدفع بالبطلان .

٢١٨ * التعليمات العامة للنيابات .

الفصل الرابع

٢٢٣ الدفع يبطلان التفتيش

٢٢٣ * النص القانوني .

٢٢٤ * تطبيقات قضائية .

* مادام التفتيش لم يمس أية حرمة

من الحرمات المكفولة للمتهم نفسه

٢٣٢ فلا يكون له ان يتمسك ببطلانه .

* الدفع يبطلان التفتيش لا يجوز

٢٣٥ ابدائه لا اول مرة امام محكمة النقض .

- * الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع الموضوعية
٢٣٨ لانه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش.
- * لا شأن للمتهم فى التحدث عن بطلان
٢٣٩ التفتيش الحاصل على سكن غيره .
- * الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية
اغتسلطة بالواقع وهى لا تجوز اثارته
٢٤١ لأول مرة امام محكمة النقض.
- * يوجد فرق بين الدفع ببطلان اذن
٢٤٢ التفتيش والدفع باجراءاته.
- * التفتيش اغطور هو مايقع على الاشخاص
والمساكن بغير مجور من القانون.
٢٤٤
- * تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار
الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة
التحقيق الا انه يخضع لرقابة محكمة الموضوع.
٢٤٥
- * الحق فى الطعن على اذن التفتيش واجراءاته
لا يسقط الا بعد ابداءه امام محكمة الموضوع.
٢٤٦
- * صاحب الصفة فى التمسك

- ٢٤٨ بالدفع بطلان التفتيش .
- * العبرة في الدفع بطلان اذن
- ٢٤٩ التفتيش بمدلوله لا بلفظه .
- ٢٥٠ * ما يشترط في التمسك بطلان التفتيش .
- * شرط جواز الدفع بطلان القبض
- ٢٥١ والتفتيش امام محكمة النقض .
- * الاثر المترتب على اغفال
- ٢٥٣ افراد محضر بالتفتيش .
- ٢٥٣ * تفتيش سكن المتهم في حضوره غير لازم .
- * الدفع بصدور اذن التفتيش بعد
- ٢٥٤ الضبط والتفتيش دفاع موضوعي .
- * وجوب بيان الدفع بطلان اذن
- ٢٥٥ التفتيش في عبارة صريحة .
- * بطلان اذن التفتيش اذا
- ٢٥٦ خلا من تاريخ اصداره .
- * للمساكن حرمة عدم جواز دخولها
- ٢٥٨ او تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب .

٢٥٩ * التعليمات العامة للنيابات.

الفصل الخامس

٢٦٧ الدفع ببطان ورقة التكليف بالحضور

٢٦٧ * النص القانوني .

٢٦٧ * تطبيقات قضائية .

* أوجه البطان المتعلقة بالاجراءات

الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام

٢٦٨ المحكمة ليست من النظام العام .

* تكليف المتهم بالحضور امام محكمة

الجنايات من الاجراءات السابقة على

المحاكمة ولا يقبل اثاره الدفع ببطانه

٢٧٠ لأول مرة امام محكمة النقض .

* ليس للطاعن التمسك لأول مرة امام

محكمة النقض ببطان اعلانه الذى

٢٧٢ صححه حضوره جلسة المحاكمة .

* اذا كان المتهم قد أعلن بالحضور اعلانا

صحيحا لجلسة المحاكمة فعليه ان يحضر

- ٢٧٦ امام المحكمة مستعدا لابتداء أوجه دفاعه.
* اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته
٢٧٧ يجب ان يكون لشخصه أو في محل اقامته.
٢٧٨ * بطلان الاعلان لا أثر له على التصادم.
٢٧٩ الفصل السادس

الدفع ببطلان الحكم

أولا : الدفع ببطلان الحكم لعدم

التوقيع عليه خلال الثلاثين

- ٢٧٩ يوما من تاريخ صدوره
٢٧٩ * النص القانونى.
٢٨٠ * تطبيقات قضائية.
* يترتب البطلان حتما على عدم
٢٨٢ توقيع الحكم فى الميعاد.
* وجوب وضع الاحكام الجنائية والتوقيع
عليها فى مدة ٣٠ يوما من
النطق بها والا كانت باطلة.
٢٨٣ * عدم امتداد أجل التوقيع على الحكم

وايداعه لأى سبب من الاسباب حتى ولو

٢٨٣ صادف اليوم الاخير عطلة رسمية.

٢٨٤ * توقييع أحكام البراءة.

ثانيا : الدفع ببطلان الحكم

٢٨٥ خلوه من البيانات الجوهرية

٢٨٥ * النص القانونى.

٢٨٥ * بيانات الدياجة

٢٩٠ * بيان اسم الشعب.

٢٩٢ * الدفع ببطلان الحكم خلوه من تاريخ اصداره

٢٩٥ الباب الرابع

الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية

لرفعها من غير دى صفة

٢٩٥ * النص القانونى.

٢٩٦ * تطبيقات قضائية.

* المؤسسات العامة هى مرافق عامة

يديرها أحد أشخاص القانون العام

والعاملون فيها من الموظفين أو المستخدمين

- العامين فتشملهم الحماية النصوص
- ٢٩٨ عليها لدى المادة ٦٣ اجراءات.
- * اقامة الدعوى الجنائية على موظف عام
- في جنحة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو
- ٣٠٠ بسببها من وكيل نيابة أمر غير جائز قانونا.
- * العاملون بشركات القطاع العام
- لا تسرى عليهم المادة ٦٣ اجراءات.
- ٣٠٠
- * متى يعد الشخص موظفا عاما.
- ٣٠١
- * الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة
- ٦٣ اجراءات تكون للموظفين والمستخدمين
- ٣٠٢ العاملين دون غيرهم.
- ٣٠٣ * التعليمات العامة للنيابات.
- ٣٠٥ الباب الخامس
- ٣٠٥ الدفع بالتزوير
- ٣٠٥ * النص القانوني
- ٣٠٦ * تطبيقات قضائية.
- * الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق

- الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل
الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع. ٣١٠
- * التعليمات العامة للنيابات. ٣١٣
- القسم الثاني ٣١٩
- الدفع المستندة الى قانون العقوبات
- الباب الاول ٣١٩
- الدفع المتعلقة بأسباب الاباحة
- الفصل الاول ٣١٩
- الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى
- * النصوص القانونية. ٣١٩
- * شروط الدفاع الشرعى. ٣٢٣
- * وجوب ان يكون الاعتداء
- حالا أو على وشك الحلول. ٣٢٣
- * لا دفاع بعد زوال الاعتداء. ٣٢٤
- * لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي ان يكون قد صدر من

- المجنى عليه فعل يخشى منه وقوع جريمة
٣٢٤ من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى .
* حق الدفاع الشرعى عن المال ينشئ كلما
وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة
٣٢٩ من الجرائم التي أوردتها المادة ٢٣٦ عقوبات .
* دفاع شرعى - ثبوت التدبير للجريمة
٣٣٠ ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى .
* مثال لتحقيق حالة الدفاع الشرعى .
٣٣١ * ما يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى .
٣٣٢ * حق الدفاع الشرعى من لرد
العدوان ومنع استمراره .
٣٣٣ * تقدير حالة الدفاع الشرعى .
٣٣٤ * تجاوز حدود الدفاع الشرعى .
٣٤٥ * متى ثبت ان المتهم تجاوز حدود حق الدفاع
الشرعى فانه يكون مسئولاً عن
٣٤٥ تمويض الضرر الناشئ عن جريمته .
* البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع

٣٤٦ الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه.

٣٤٧ * الرد على الدفع.

* الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع

٣٤٩ الجهورية التى يجب مناقشته فى الحكم والرد عليه.

٣٥٣ الفصل الثانى

٣٥٣ الدفع بارتكاب الفعل استعمالاً

لحق مقرر بمقتضى القانون

٣٥٣ * التأديب المباح شرعاً.

* اباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروط

٣٥٥ بأن يكون ما يجره مطابقاً للاصول العلمية المقررة.

* اباحة الشريعة الاسلامية لا جهاز الجنين الذى

لا يتجاوز عمره اربعة شهور اجتهاداً للفقهاء

٣٥٤ انقسم حوله الرأى فيما حولهما.

٣٥٩ * اساس اباحة عمل الطبيب.

الفصل الثالث

٣٦١ الدفع بارتكاب الموظف عملاً

تنفيذا لما أمرت به القوانين

٣٦١ * النص القانونى.

٣٦١ * تطبيقات قضائية.

* من المقرر ان طاعة المرسوم لرئيسه

٣٦٤ لا تكون فى الامور التى يحرمها القانون.

* طاعة الرئيس لا تمتد بآى

٣٦٥ حال الى ارتكاب الجرائم.

٣٦٩ الفصل الرابع

الدفع بتوالى حق الدفاع

الذى يبيح السب والقذف

٣٦٩ * النص القانونى.

٣٦٩ * تطبيقات قضائية.

٣٧٧ الباب الثانى

الدفع المتعلقة بموانع المسئولية

٣٧٧ الفصل الاول

الدفع بالجنون والعاهة العقلية

٣٧٧ * النص القانونى.

٣٧٨ * تطبيقات قضائية.

- * العبرة فى تقدير شعور التهم واختياره هو بما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة. ٣٧٩
- * تقدير حالة التهم العقلية من المسائل الموضوعية. ٣٨٠
- * مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى الشعور والاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل. ٣٨٣
- * ماهيته المرض العقلى الذى تنعدم به المسؤولية. ٣٨٤
- ٣٩١ الفصل الثانى
- الدفع بالغيوبة والسكر
- * تطبيقات قضائية. ٣٩١
- * الغيوبة المانعة من المسؤولية. ٣٩٣
- ٣٩٧ الفصل الثالث
- الدفع بتوافر الاكراه وحالة الضرورة
- * النص القانونى. ٣٩٧
- * تطبيقات قضائية. ٣٩٧
- * الاصل ان حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية هى التى تحيط بالشخص وتدفعه الى

- الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر
جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو
بغيره ولم يكن لارادته دخل في حله.
٣٩٨
* شروط حالة الضرورة.
٤٠١

الباب الثالث

- الدفع المتعلقة بتوافر الاعذار
٤٠٣
اخففة من العقاب والمعفية منه

- ٤٠٤ الفصل الاول
الاعذار اخففة

- ٤٠٤ المبحث الاول
عذر صغر السن

- ٤٠٤ * النص القانوني.

- ٤٠٥ * تطبيقات قضائية.

- ٤٠٨ المبحث الثاني
عذر الاستفزاز

- ٤٠٨ * النص القانوني.

- ٤٠٨ * تطبيقات قضائية.

٤٠٩

الفصل الثاني

الاعذار المعفية من العقاب

٤٠٩

المبحث الاول

اعفاء من أخبر بوجود

اتفاق جنائي

٤٠٩

* تطبيقات قضائية.

٤١١

* التعليمات العامة للنيابات.

المبحث الثاني

٤١٢

اعفاء الراشي أو الوسيط اذ أخبر

بالجريمة أو اعترف بها

٤١٢

* تطبيقات قضائية.

٤١٦

المبحث الثالث

الاعفاء المنصوص عليه في

المادة ٢١٠ عقوبات

٤١٦

* تطبيقات قضائية.

المبحث الرابع

٤١٨

العدر المنصوص عليه في المادة ٢٠٥ عقوبات

٤١٨ * تطبيقات قضائية.

٤٢٢ * التعليمات العامة للنيابات.

المبحث الخامس

العدو المنصوص عليه في

٤٢٤ المادة ١٠٠ عقوبات

المبحث السادس

الاعفاء عند التبليغ عن

٤٢٥ بعض جرائم المخدرات

٤٢٥ * النص القانوني.

٤٢٥ * تطبيقات قضائية.

* مناط الاعفاء المنصوص عليه

في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة

٤٢٧ ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات.

* محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي

اسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها

٤٢٨ الا اذا دفع بذلك أمامها .

٤٣٠ * مناط الاعفاء الذى تحقق به حكمة التشريع.

* الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات

بالجريمة وفقا لنص المادة ٤٨

٤٣٧ من قانون المخدرات شرطه.

المبحث السابع

اعفاء الزوج أو الزوجة أو الاصل

أو الفرع فى جريمة الفرار

٤٣٩ من العدالة للهاربين

٤٣٩ * النص القانونى.

٤٤٠ * تطبيقات قضائية.

الباب الرابع

٤٤٩ الدفع بتوافر القانون الاصلح للمتهم

٤٤٩ * النص القانونى .

٤٤٩ * تطبيقات قضائية.

٤٥١ * المقصود بالقانون الاصلح للمتهم .

- * متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل
الفصل فيه بحكم بات قانون جديد
٤٥٦ أصلح للمتهم فانه هو الواجب التطبيق.
* العقاب على الجرائم بمقتضى القانون
٤٦٧ المعمول به وقت ارتكابها حد ذلك وأثره.
* القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أصلح للمتهم.
٤٦٩ * شرط قبول الاعتذار بالجهل بحكم من
أحكام قانون غير قانون العقوبات.
٤٧٠ * ملطمة محكمة النقض فى نقض الحكم
٤٧١ لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها.
* قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩
٤٧٣ أصلح للمتهم بشأن جرائم الشيك .
القسم الثالث
٤٧٥ دفع متنوعة
الباب الاول
٤٧٧ الدفع بعدم دستورية القانون

٤٧٩

الباب الثاني

الدفع بالجهل بالقانون العقابي

٤٨٠ * تطبيقات قضائية.

* الجهل بالقانون العقابي ليس

٤٨١ بعذر يسقط المسؤولية.

٤٨٣

الباب الثالث

الدفع بتلفيق وشيوع التهمة

٤٨٦ * الدفع بتلفيق التهمة موضوعي.

٤٨٧ * الدفع بشيوع التهمة موضوعي.

* الدفع بتلفيق التهمة موضوعي.

٤٩١

الباب الرابع

الدفع المتعلقة بالاثبات

٤٩١ * الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة - سقوطه.

* الدفع بتعذر الرؤية وتحديد

٤٩٦ الضارب من الدفوع الموضوعية.

٥٠٠ * الدفع باستحالة الرؤية موضوعي.

* الدفع بالتناقض بين الدليلين القولي

- ٥٠٢ والفنى لايجوز ابداءه لاول مرة أمام النقض .
- * تطابق أقوال الشهود ومضمون
- ٥٠٧ الدليل الفنى غير لازم .
- * لايجوز الجدل الموعى فى تقدير
- ٥١١ الدليل امام محكمة النقض .
- * يكفى ان تكون الادلة فى مجموعها
- كوحدة مؤدية الى ما قصد منها الحكم
- ٥١٥ ومتجه فى اجماع اقتناع المحكمة .
- * اجراءات التحريز المنصوص عليها فى قانون
- ٥١٦ الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها .
- * الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
- لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى
- متعلق بالنظام العام وتجاوز اثرته فى
- أية حاله كانت عليها الدعوى .
- ٥١٨ * ماهية التناقض الذى يعيب الحكم .
- ٥١٨ * الدفع بطلان الاعتراف بالاكراه .
- ٥١٩ * شرط الدليل .

- * وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف
٥١٩ التى يؤدون فيها شهاداتهم .
* الأدلة فى المواد الجنائية متسانده
يكمل بعضها بعضا ومنها
٥٢٠ مجتمعته تتكون عقيدة القاضى .
* الاعتراف الذى يعول عليه
يجب ان يكون اختياريا .
٥٢٠
* حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية .
٥٢١
* حجية الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية .
٥٢١
* ماهية الاثبات فى المواد الجنائية .
٥٢٣
* يجب على الحكم الا يجهل
أدلة الثبوت فى الدعوى .
٥٢٤
* احكامه الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق
الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة .
٥٢٦

رقم الإيداع

٢٠٠٢/٧٧٥٤

مطبعة الفاروق



Bibliothek Alexandrina



0548617